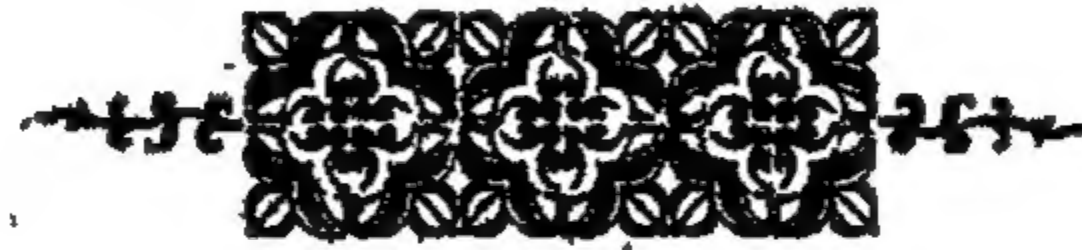


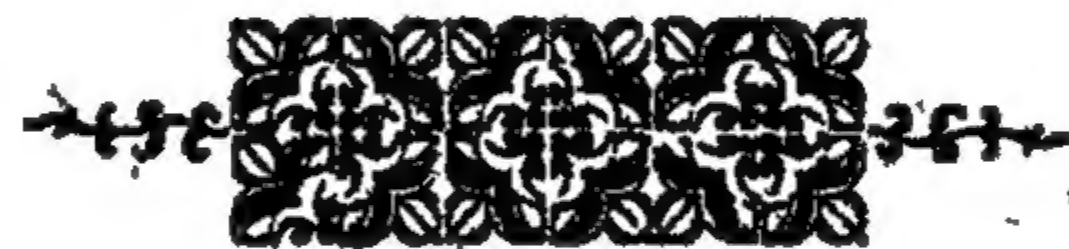


# المجلد الرابع من كتاب

مجموعة فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين  
ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨



طبع بمعرفة صاحب المهمة العلمية \* والسيرة المرضية \* حضرة الفاضل  
(الشيخ فرج الله زكي الكردي الازهرى)



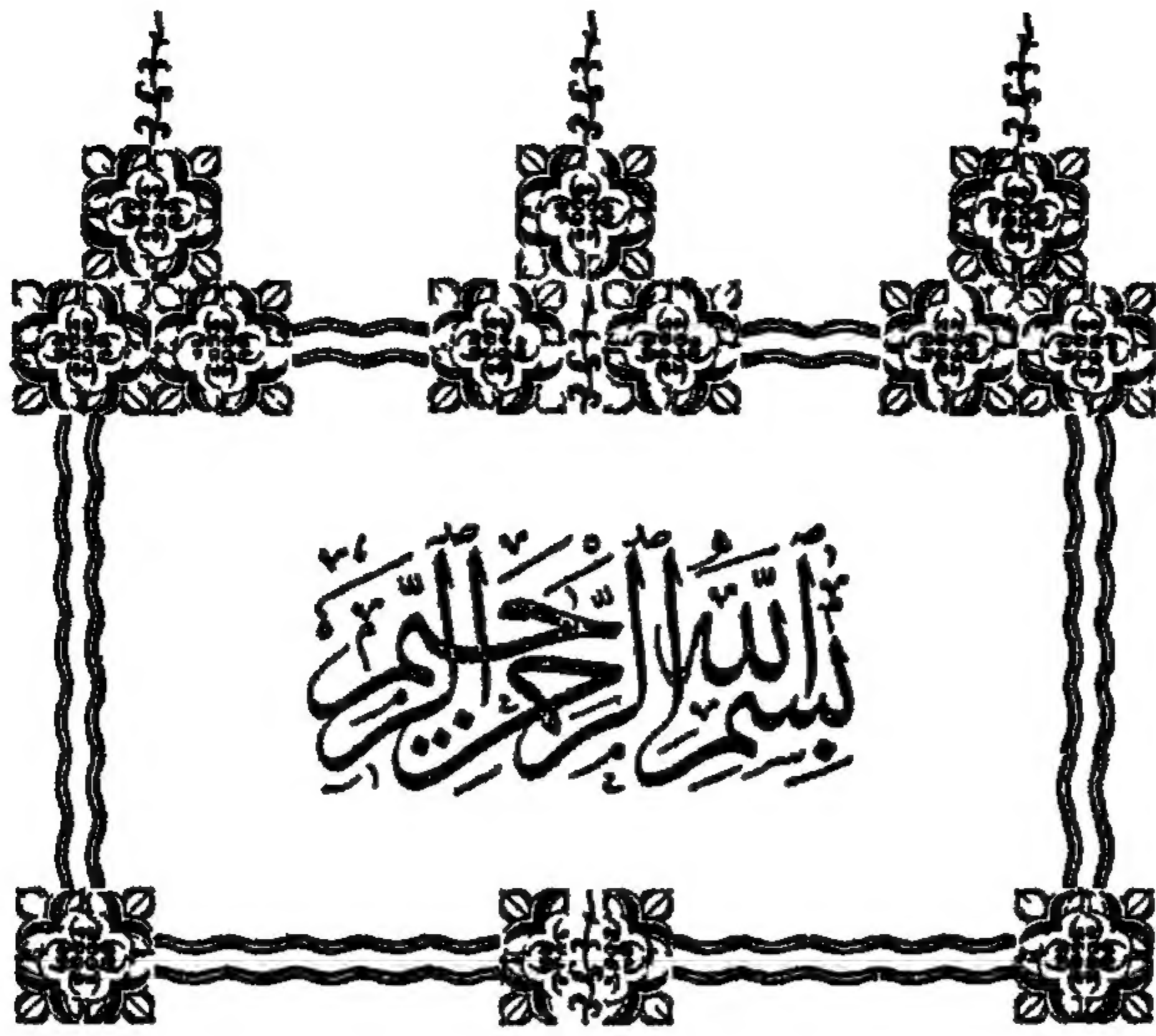
وذلك بمطبعته \* مطبعة كردستان العلمية \* بدرب المسبط  
بملك سعادة الفضال أحمد بك الحسيني بحالية  
مصر القاهرة سنة ١٣٢٩ هجرية



تنبيه

كل من أراد هذا الكتاب \* واعلام الموقعين \* ومستصفي الغزالي \* وشرح تحرير الاصول \*  
وكشف الاسرار \* وشروح التلخيص \* وشرح تهذيب الكلام \* وشرح منظومتي  
الكواكب \* وحواشي شرح الشمسية ومتن مسلم الثبوت مع المنهاج والمختصر  
وغیرها يطلبها من ملزم طبعها \* فرج الله زكي الكردي بمصر \*





### ﴿ باب الوقف ﴾

(١) ﴿ مسألة ﴾ في رجل متول امامة مسجد وخطابته ونظر وقفه من سنين معدودة بمرسوم ولي الأمر وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف آخر أن يضعوا أيديهم على هذا الوقف أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر وان يصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته أو يمنعوا ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان أولئك من مدة ثم أخرجه ولي الأمر وجعله للإمام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يتصرفوا فيه ويمنعوه التصرف مع بقاء ولايته وهل اذا تصرف فيه متمدد وصرف منه شيئا الى غيره مع حاجة الامام وقيام المصالح وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

﴿ الجواب ﴾ ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف فيه بغير اذنه لانظار وقف آخر ولا غيرهم سواء كانوا قبل ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ولا لهم أن يصرفوا مال المسجد في غير جهاته التي وقف عليها والحال ما ذكر بل يجب ان يعطى الامام وغيره ما يستحقونه كاملا ولا ينقصون من مستحقهم لاجل أن يصرفوا الفاضل الى وقف آخر فان هذا لا نزاع في أنه لا يجوز انما تنازع العلماء في جواز صرف الفاضل ومن جوزه فلم يجز لغير الناظر المتولي أن يستقل بذلك ومن أصر على صرف مال لغير مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته



(٢) ﴿مسئلة﴾ وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية شيئا فمات واحد من أولاد زيد الثمانية المعينين في حال حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حيا أم يختص الجميع بأولاد زيد

﴿الجواب﴾ نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما انه كترتيب الجملة على الجملة كما مشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على المساكين والثاني انه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولکم نصف ما ترک ازواجکم أى لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت علیکم امهاتکم أى حرمت على كل واحد امه اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله لبس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال وطعا اذ قد صرح الواقف بان من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف انما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب العصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فيستحق ذلك الابن ثم ابنه وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر او رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا لفلان ثم لفلان أو لابنه فمضى انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كرهه انتقل الى الثاني سواء كان ولدا أو غير ولد وكذلك ترتب العصبية في الميراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا عدولا أو فقراء أو غير ذلك وانتفى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الاولى أو كلهم انتقل الحق بعد عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تلتقي الوقف من الواقف لا من الطبقة الاولى لكن







يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضى أن يكون كلام الواقف متناولا لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الإخلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب الكلامي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين . مثل هذا وهذا أيضا موجب الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتيما لم يرث هو وأبوه من الجد شيئا فيرى الواقف أن يجبره بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الارث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وإن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان هذا مفهوما منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه في هذا الموضع ولكن قد يتناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولادهم فإنا ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد بعد والده وهذا اللفظ موجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك شرعا وشرطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفصيل أما أن موجب استحقاق الولد أيضا وهو الأظهر أو لا موجب حرمانه فيغير العمل بالدليل السالم عن المعارض المقاوم والله أعلم

( ٣ ) ﴿ مسألة ﴾ في وقف على أربعة أنفس عمرو و يافوتة و جهمة و عائشة يجري عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولداً أو عن نسل وعقب و إن سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وإن سفل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولداً ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على أخوته الباقيين ثم على أنسأهم وأعقابهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين على الشرط والترتيب المقدم ذكرها فإذا لم يبق لهؤلاء الأخوة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا بأجمعهم ولم يعقبوا ولا واحد منهم عاد ذلك وقفا على الأسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن عيناشي ابنة اسماعيل بن أبي يعلى ثم توفيت عيناشي عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى وكلاهما من ذرية جهمة فهاتان الجهتان اللتان



تليهما عينا شي بعد موت أيها هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة عمها صفية  
 ﴿الجواب﴾ ان هذا النصيب الذي كان لعينا شي من امها ينتقل الى ابنتي العم المذكورتين ولا يجوز ان  
 يخص به اختها لابيها لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن  
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على اخوته ثم على انسلهم واعقابهم  
 على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما وهذه العبارة تعم من انقطع نسله أولا وآخرا فكل من  
 انقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لـ اخوته ثم لـ اولادهم لان الوقف لو لم يرد هذا  
 لكان قد سكت عن بيان حكم من أعقب اولاً ثم انقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك  
 غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل  
 ولا عقب فمتى أعقبوا ولو واحدا منهم لم ينتقل الى الاسري شيء ولا الى الفقراء وذلك  
 يوجب أن ينتقل نصيب من انقطع نسله منهم الى الاخوة الباقين وهو المطلوب وأيضا فانه  
 قسم حال المتوفي من الاربعة الموقوف عليهم الى حالين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو  
 لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن  
 انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يعم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ليعم  
 البيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المسكّم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال  
 والالغاء وابطال الوقف على قول ودلالة الحال تنفي هذا الاحتمال واذا عم ما لم يدخل في  
 القسم الاول دخل فيه من لا ولد له ومن ولد لولده ومن لا عقب له واذا كان كذلك فاي  
 هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لـ اخوته ثم لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان  
 من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اخوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين  
 أن لا يخلف ولدا أو يخلف ولدا ثم لا يخلف ولده ولدا فان العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين  
 الحالتين لان التفريق بين المتماثلين قد علم بمطرد المادة أن العاقل لا يقصده فيجب أن  
 لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد اذا لم يكن في  
 اللفظ ما هو أولى منه واذا كان انقطاع النسل أولا وآخرا سواء بالنسبة الى الانتقال الى  
 الاخوة وجب حمل الكلام عليه \* واعلم أن من أم من النظر علم قطعا ان الواقف انما قصد هذا  
 بدلاله الحال واللفظ سائغ له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعا



وأيضاً فإن الوقف يراد للتأييد فيجب بيان حال المتوفى في جميع الطبقات فيكون قوله ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميتاً ولا عقب له لأن عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته فلا فرق في قوله هذا وقوله ومن بات منهم ولا ولد له وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه العبارة وإن كان قد لا يفهم منها إلا عدم الذرية حين الموت في بعض الاوقات لكن اللفظ سائغ لعدم الذرية مطلقاً بحيث لو كان المتكلم قال قد اردت هذا لم يكن خارجاً عن حد الافهام وإذا كان اللفظ سائغاً له ولم يتناول صورة الحادثة إلا هذا اللفظ وجب ادراجها تحته لأن الامر إذا دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقف ودلالة حاله وعرف الناس كان الاول هو الواجب بلا تردد إذا تقرر هذا فعم جد عيناشي هو الآن متوفى عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لاختوته الثلاثة على انسالهم واعقابهم والحال التي انقطع فيها نسله لم يكن من ذريته إلا هاتان المرأتان فيجب أن تستويا في نصيب عيناشي وهكذا القول في كل واحد انقطع نسله فإن نصيبه ينتقل الى ذرية اخته إلا أن يبقى أحد من ذرية ابيهم الذي انتقل اليه الوقف منه أو من ذرية امه التي انتقل اليه الوقف منها فيكون باقي الذرية هم المستحقين لنصيب امهم أو ابيهم لدخولهم في قوله فمن توفي منهم عن ولد أو ولد \* واعلم أن الكلام إن لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وفقاً منقطع الانتهاء لأنه قال فمن توفي منهم عن ولد كان نصيبه لولده ثم لولد ولده ثم لنسله وعقبه ولم يبين بعد انقراض النسل الى من يصير لكن بين في آخر الشرط انه لا ينتقل الى الاسرى والفقراء حتى تنقضى ذرية الاربعة فيكون مفهوم هذا الكلام صرفه الى الذرية وهاتان من الذرية وهما سواء في الدرجة ولم يبق غيرهما فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين إلا ان يكون قوله ومن توفي منهم عائداً الى الاربعة وذريتهم فيقال حينئذ عيناشي قد توفيت عن اخت من ايها وابنة عم فيكون نصيبها لاختها وهذا الحمل باطل قطعاً لا ينفذ حكم حاكم ان حكم بموجبه لأن الضمير أولاً في قوله فمن توفي منهم عائداً الى الاربعة فالضمير في قوله ومن توفي منهم عائداً ثانياً الى هؤلاء الاربعة لأن الرجل إذا قال هؤلاء الاربعة من فعل منهم كذا فافعل به كذا وكذا ومن فعل منهم كذا فافعل لولده كذا علم بالاضطرار أن الضمير الثاني هو الضمير الأول ولأنه قال ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه



الى اخوته الباقين وهذا لا يقال الا فيمن له اخوة تبقى بعد موته وانا نعلم هذا في هؤلاء الاربعة لان الواحد من ذريتهم قد لا يكون له اخوة بافون فلو اريد ذلك المعنى لقل على اخوته ان كان له اخوة أو قيل ومن مات منهم عن اخوة كما قبل في الولد ومن مات منهم عن ولد وهذا ظاهر لا خفاء به وأيضا فلو فرض ان من مات من أهل الوقف عن اخوة كان نصيبه لاخوته فانما ذلك في الاخوة الذين شركوه في نصيب ابيه أو امه لا في الاخوة الذين هم أجنب عن النصيب الذي خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه على المذاهب المشهورة وهذا النصيب انما تلقته عناشي من امها واختها رقية أجنبية من امها لانها اختها من ايها فقط فنسبة اختها لا بيها وابنة عمها الى نصيب الام سواء وهذا بين لمن تأمله والله اعلم

(٤) ﴿مسئلة﴾ في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة والحالة هذه أم لا وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة وكان من أقارب الواقف فقير ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك فهل يجوز الصرف اليه عوضا عن أحد الثلاثة الاجانب من الواقف واذا جار الصرف اليه فهل هو أولى من الاجنبيين المصروف اليهما واذا كان أولى فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف والحالة هذه واذا جاز له ذلك فهل يكون فعله ذلك أولى وأفضل من أن ينقص من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب على ناظر الوقف ان يجتهد في صرفه فبقدم الاحق فالاحق واذا قدر أن المصلحة الشرعية اقتضت صرفه الى ثلاثة مثل أن لا يكفيهم أقل من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم مما يحصل من ريعه \* وهم أحق منه عند التزام ونحو ذلك واقارب الواقف الفقراء أولى من الفقراء الاجانب مع التساوي في الحاجة ويجوز أن يصرف اليه كفايته اذا لم يوجد من هو أحق منه واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم يندفع الابتقيص كفاية اولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك والله أعلم

(٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى بغير مدرسته وشرط له فيها مرتبا معلوما وقال في كتاب الوقف واذا حصل في ريع هذه المدرسة



نقص بسبب محل أو غيره كان ماقى من ريع هذا الوقف . مصروفا في أرباب الوظائف بها لكل منهم بالنسبة الى معلومه بالخاصة وقال في كتاب الوقف واذا حصل في السعر غلاء فلانناظر أن يرتب لهم زيادة على ماورد لهم بحسب كفايتهم في ذلك الوقت ثم اذا حصل في ريع الوقف نقص من جهة نقص وقفها بحيث انه اذا أُلغى هذا الشرط من عدم الجمع بينها وبين غيرها يؤدي الى تعطيل المدرسة فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه حيث راعى الواقف الكفاية لمن يكون بها أو كما تقدم في فصل غلاء السمرام لا (الجواب) الحمد لله هذه الشروط المشروطة على من فيها كعدم الجمع انما يلزم الوفاء بها اذا لم يفرض ذلك الى الاخلال بالمقصود الشرعي الذي هو اما واجب واما مستحب فاما المحافظة على بعض الشروط مع فوات المقصود بالشروط فلا يجوز فاستتراط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض اصل الوقف وعدم حصول الكفاية للمرتب بها لا يجب انراعه ولا يجوز الا لزام به لوجهين (أحدهما) أن ذلك انما شرط عليهم مع وجود ريع الوقف عليهم سواء كان كاملا أو ناقصا فاذا ذهب بعض اصل الوقف لم تكن الشروط مشروطة في هذه الحال و الفرق بين نقص ريع الوقف مع وجود اصله وبين ذهاب بعض اصله (الوجه الثاني) ان حصول الكفاية المرتب بها أمر لا بد منه حتى لو قدر ان الواقف صرح بخلاف ذلك كان شرطا باطلا مثل أن يقول ان المرتب بها لا يرتزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته فلو صرح بهذا لم يصح لان هذا شرط يخالف كتاب الله فان حصول الكفاية لا بد منها وتخصيلها للمسلم واجب اما عليه واما على المسلمين فلا يصح شرط يخالف ذلك وتندثر ان الواقف لم يقصد ذلك لانه شرط لهم الكفاية ولكن ذهاب بعض اموال الوقف به لانه ينافي اوقوفة ونحو ذلك والوقف سواء شبه باليجل أو بالاجرة أو بالرزق فان ما في الامر أن يعمل اذا وُجد له بما شرط له والله أعلم .

(٦) (مسئله) قدر وقف زعماء وشرائط اظهر حراجه ، جامعة كجاء شرط له من الفقهاء

فهل يقدم الناظر بمعلومه أم لا

(الجواب) ليس في اللفظ المذكور ما ينتضى منه شيء . معلومه بل هو مذكور بالواو التي مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق فان كان ثم دلائل مدعومة فتضى حوازا لخصاص . التقدم غير الشرط المذكور مثل كونه حائزا اجرة عمله مع فقره كوصى اتم عمل بذلك الدليل المنفصل



الشرطي والاف شرط الواقف لا يقتضي التقديم ولا فرق بين الجامكية والجرارية فهو بمنزلة العمارة من مال الوقف لا من عماله الناظر والله اعلم

(٧) ﴿مسئلة﴾ الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو من حين ممكنه السلطان أو من حين المباشرة

﴿الجواب﴾ الحمد لله المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه فمن عمل ما عليه يستحق ما له والله أعلم

(٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كسب الوقف انه لا ينزل بالمدرسة المذكورة الا من لم يكن له وظيفة بجامكية ولا مرتب وانه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في جهة اخرى وشرط لكل طالب جامكية معلومة فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه واذا صح فقصر ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى الجامعة المقررة له فهل يجوز للطالب أن يتناول جامكية في مكان آخر واذا نقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى تمام حقه فهل يجوز للناظر ان يبطل الشرط المذكور أم لا واذا حكم بصحة الوقف المذكور حاكم هل يبطل الشرط والحالة هذه.

﴿الجواب﴾ أصل هذه المسائل ان شرط الواقف ان كان قرابة وطاعة لله ورسوله كان صحيحاً وان لم يكن لم يكن شرطاً لازماً وان كان مباحاً كما لم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السابق الا في خوف أو حافراً ونصل وان كانت المسابقة بلا عوض قد جوزها بالانعدام وغيرها ولان الله تعالى قال في مال الفيء كبل لا يكون دولة بين الاغنياء منكم فعم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وان كان اغني وصفاً مباحاً فلا يجوز لوقف على الاغنياء وعلى قياسه سائر الصفات المباحة ولان العمل اذا لم يكن قرابة لم يكن الواقف مثاباً على بذل المال فيه فيكون قد صرف المال فيما لا ينفعه لا في حياته ولا في مماته ثم اذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا كان تعذيباً له بلا فائدة تصل اليه ولا الى لواقف ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الاحباس المنبه عليها في سورة الانعام والمائدة وذا خلا العمل بالشرط في العقود كلها عن منفعة في الدين أو في الدنيا كان باطلاً بالاتفاق في أصول كثيرة لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فيكون باطلاً ولو كان مائة شرط مثال ذلك أن يشترط عليه التزام نوع من المطعم أو الملبس أو المسكن الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الاعمال التي تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك يبقى

الكلام في تحقيق هذا المأط في اعتبار المسائل فانه قد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه لا اختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينظر في شرط ترك من جهة اخرى ان لم يكن فيه مقصود شرعي خالص أو راجح كان باطلا وان كان صحيحا ثم نص الريع عما شرطه الوافف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفاينه من جهة اخرى لأن رزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية بل هو من المصالح السكينة التي لا قيام للخلق بدونها فليس لاحد ان يشترط ما ينافيها فكيف اذا لم يعلم انه قصد ذلك ويجوز للنظر مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتبة بالعلم ما جعل لهم أن لا يمنهم من تناول تمام كفايتهم من جهة اخرى يرتبون فيها وليس هذا ابطالا للشرط لكنه ترك للعمل به عند تذرره وشروط الله حكمها كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر لاسيما وهذه الارزاق الأخوذة على الاعمال الدينية انما هي ارزاق ومعارن على الدين بمنزلة ما يرتزقه المقاتلة والعلماء من الفناء \* والواجبات الشرعية تسقط بالامذر وليست كالجالات على عمل دنيوي ولا بمنزلة الاجارة عليها فهذه حقيقة حال هذه الاموال والله تعالى أعلم

(٩) ﴿مسئلة﴾ في مدرسة وقفت على الفقهاء والنفقة الفلانية برسم سكانهم واشتغالهم فيها فهل تكون السكنى مخصصة بالمرتزين وهل يجوز اخراج أحد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه

﴿الجواب﴾ لا تخص السكنى والارزاق بشخص واحد وتجوز السكنى من غير ارتزاق من المال كما يجوز الارزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشغلا سواء كان يحضر الدرس أم لا

(١٠) ﴿مسئلة﴾ في أوقاف ببلد على أماكن مختلفة من مدارس ومساجد وخوانك وجوامع ومارستانات وربط وصحنات وفكاك أسرى من أيدي الكفار وبعضها له ناظر خاص وبعضها له ناظر من جهة ولي الامر وقد أقام ولي الامر على كل صنف من هذه الاصناف ديوانا يحفظون أوقافه ويصرفون ريعه في مصارفه رأى الناظر أن يفرز لهذه المعاملات مستوفيا يستوفي حساب هذه المعاملات يعني الاوقاف كلها وينظر في تصرفات الناظر والمباشرين ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال الصروفة والباقي وضبط ذلك عنده ليحفظ اموال الاوقاف عند اختلاف الايدي وتغير المباشرين ويظهر بمباشرة محافظة بعض العمال على فائدة فهل



لولى الأمر ان يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة أم لا واذا صار الآن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة وقرر المذكور وقرر له معلوما يسيرا على كل من هذه لا يصل الى ربع معلوم أحد المباشرين لها ودون ذلك بكثير لما يظهر له من المصلحة فيه فهل يكون ذلك سائغا وهل يستحق المستوفي المذكور تناول ما قرر له أم لا اذا قام بوظيفته واذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أوضاع الكتاب ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر فتصرف وعمل فيه وظيفته هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب

﴿الجواب﴾ نعم لولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة كما له أن ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الاموال السلطانية كالنفي وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من العمل الذي له اصل لا قوله تعالى والعاملين عليها وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة فلما رجع حاسبه وهذا اصل في محاسبة العمال المتفرقين والمستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ولا بد عند كثرة الاموال ومحاسبتهم من ديوان جامع ولهذا لما كثرت الاموال على عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الدواوين ديوان الخراج وهو ديوان المستخدمين على الارتزاق واستعمل عليه عثمان بن حنيف وديوان النفقات وهو ديوان المصروف على المقاتلة والذرية الذي يشبه في هذه الاوقات ديوان الحبس والثبوتات ونحو ذلك واستعمل عليه زيد بن ثابت وكذلك الاموال الموقوفة على ولاية الامر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله واقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر والعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له لقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ونصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقد يستغنى عنه عند قلة العمل ومباشرة الامام للمحاسبة بنفسه كما في نصب الامام للحاكم عليه ان ينصب حاكما عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها أو لم يتم فعل الواجب وترك المحرم الا به وقد يستغنى عنه



الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالامر ولما كثرت الرعية على عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودونوا الدواوين في أمصارهم وغيرها فكان عمر يستنيب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء وديوان وكان بالكوفة قد استعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب مثل نائب السلطان والخطيب فان السنة كانت انه يصلي بالناس أمير حربهم واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال واستعمل عثمان بن حنيف على ديوان الخراج واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له والجعل الذي ساغ له فرضه واذا عمل هذا ولم يعط جملة فله أن يطلب على العمل الخاص فان ما وجب بطريق المعاملة يجب (١١) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفا على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بني أعمامها الاقرب فالأقرب منهم فمات ابن ابن عن غير ولد وترك اخته من أبويه وأعمامه فايهم أحق

﴿الجواب﴾ ينتقل نصيبه الى اخته لا أبويه فانه قد ظهر من قصد الواقف تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله وتخصيص نصيب الميت عن غير ولد بالأقرب اليه وانه اقام موسى ابن الابن مقام ابنه لان أباه كان ميتا وقت الوقف والله أعلم

(١٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفا مستغلا ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه ﴿الجواب﴾ اذا أمكن وفاء الدين من ريع الوقف لم يجز بيعه وان لم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت بيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف بين العلماء في مذهب احمد وغيره ومنعه قول قوي

(١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر لرسم عمارته واصلاحه وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يخشى سقوطه وهو يدفعه ثم ان المباشر صعد الى المسكن المذكور ورآه بعينه وركض برجله وقال ليس بهذا سقوط ولا عليك منه ضرر وتركه ونزل فبعد نزوله سقط المسكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده فأت ثلاثة وعدم جميع ماله فهل يلزم المباشر من مات ويفرم المال الذي عدم أم لا



﴿الجواب﴾ على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وأخر الاستهدام ضمان ما تلف بسقوطه بل يضمن ولو كان مالك المكان اذا خيف السقوط واعلم بذلك وان لم يكن المعلم له مستأجر منه عند جماهير العلماء كابى حنيفة ومالك واحمد في المشهور وطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه وأكثروهم لا يشترط ذلك فانه مفترط بترك تقضه واصلاحه ولو ظن انه لا يسقط فانه كان عليه ان يري ذلك لارباب الخبرة بالبناء فاذا ترك ذلك كان مفرطا ضامنا لما تلف بتفريطه لا سيما مع قوله للمستأجر ان شئت فاسكن وان شئت فلا تسكن فان هذا عدوان منه فان المستأجر له مطالبة لمؤجر بالعمارة التي يحتاج اليها المكان التي هي من موجب العقد وهذه العمارة واجبة من وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر والعلماء متفقون على انه ليس لناظر الوقف ان يفرط في العمارة التي استحقها المستأجر فهذان التفريطان يجب عليه بتركها ضمان ما تلف بتفريطه فيضمن مال الوقف للوقف ويدخل في ذلك المنفعة التي استحقها المستأجر بخلاف ما لو كانت العين باقية فان له ان يضمه اياها وله ان يفسخ الاجارة وأما ما تلف بالتفريط من النفوس والاموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ويضمن ما تلف للجيران من الوجه الاول كما ذهب اليه جماهير العلماء

(١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقر قبل موته بعشرة أيام ان جميع الحانوت والاعيان التي بها وقف على وجوه البر والقربات وتصرف الاجرة والثواب من مدة تقدم على اقراره هذا بعشرين سنة فعمل بمقتضى شرط اقراره وعين الناظر الامام بعد موته ثم عين ناظرا آخر من غير عزل الامام الناظر الاول فصرف أحد الناظرين على ثبوت لوقف ما جرت به العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير ان يصرف الي مستحق الريع شيئا فهل تجب الاجرة من الريع أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور واذا تعذر ايجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل تجب الاجرة على الورثة تلك المدة وهل تفويت الاجرة السابقة في ذمة الميت بمقتضى اقراره بالمدة الاولى ويرجع بها في تركته وهل اذا عين ناظرا ثم عين ناظرا آخر يكون عزلا للاول من غير ان يتلفظ بعزله أم يشتركان في النظر وهل اذا علم الشهود ثبوت المال في تركه الميت يحل كتبه أم لا



﴿الجواب﴾ ليست أجرة اثبات الوقف والسعي في مصالحه من تركه الميت فان ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة وانما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه وليس عليه السعي ولا اجرة ذلك وأما العين المقر بها اذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها فعليهم أجرة المدفوعة في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما ممن يقول بان منافع النصب مضمونة والنزاع في المسئلة مشهور واقرار الميت بانها وقف من المدة المتقدمة ليس بصريح في انه كان مستوليا عليها بطريق النصب والضمان لا يجب بالاحتمال وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله فان كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك ان كان في لفظه ما يقتضي انفراد الثاني بالتصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما اذا وصى بالدين اشخص ثم وصى بها لآخر هل يكون رجوعا أم لا وما علمه الشهود من حق مستحق يصل الحق الى مستحقه بشهادتهم لم يكتبوها وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم ان يعينوا واحدا منهما وان كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضا نزع من يده بل يعان المتأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهاد

﴿فصل﴾ صورة كتاب الوقف هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر على أولاده علي وطريف وزبيدة بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على أولادهم من بعدهم وان سفلوا كل ذلك على الفريضة الشرعية على انه من توفي من أولاده المذكورين وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد ونسل أو عقب وان سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه من بعده وان سفل كل ذلك على الفريضة الشرعية \* ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وان بعد كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى من هو في طبقته واهل درجته من اهل الوقف على الفريضة الشرعية ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف والمسؤل من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواقف المذكور ثم توفي عن بنتين فتناولتا ما انتقل اليهما عنه ثم توفيت احدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في نصيبها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضي شرط الواقف المذكور ترتيب الجملة على الجملة أو الافراد على الافراد



﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام احمد وغيره ولكن الاقوى أنها لترتيب الافراد على الافراد وان ولد الولد يقوم مقام أبيه لو كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجد واستحق أو عاش ولم يستحق لما منع فيه أو اعدم قبوله للوقف أو لغير ذلك أو لم يعش بل مات في حياة الجد ويكون على هذا التقدير مقابلة الجمع بالجمع وهي يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ولكم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركت زوجته وقوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرم على كل واحد أمه ونحو ذلك كذلك قوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أي على كل واحد بعد موت أبيه وأما في هذه فقد صرح الواقف بأنه من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده وهذا صريح في انه لترتيب الافراد على الافراد فلم يبق في هذه المسئلة نزاع وإنما الشبهة في أن الولد اذا مات في حياة أبيه وله ولد ثم مات الاب عن ولد آخر وعن ولد الولد الاول هل يشتركان أو ينفرد به الاول الاظهر في هذه المسئلة أنهما يشتركان لانه اذا كان المراد ان كل ولد مستحق بعد موت أبيه سواء كان عمه حيا أو ميتا فمثل هذا الكلام اذا يشترط فيه عدم استحقاق الاب كما قال الفقهاء في ترتيب العصبة انهم الابن ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم العم ثم بنو العم ونحو ذلك فانه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الاولى فمتى كانت الثانية موجودة والاولى لاستحقاق لها استحققت الثانية سواء كانت الاولى استحققت أو لم تستحق ولا يشترط استحقاق الثانية استحقاق الاولى وذلك لان الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف لا من الثانية فليس هو كالميراث الذي يرثه الابن ثم ينتقل الى ابنه وإنما هو كالولاء الذي يورث به فاذا كان ابن المعتق قد مات في حياة المعتق ورث الولاء ابن ابنه وإنما يغلط من يغلط في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها فان لم تستحق الاولى شيئا لم تستحق الثانية ثم يظنون أن الرالد اذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه وليس كذلك بل هم يتلقون من الواقف حتى لو كانت الاولى محجوبة بمانع من الموانع مثل أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء أو عدولا أو غير ذلك ويكون الاب مخالفا للشرط المذكور وابنه متصفا به فانه يستحق الابن وان لم يستحق أبوه كذلك اذا مات الاب قبل الاستحقاق فانه يستحق ابنه وهكذا جميع الترتيب في الحضانة وولاية



النكاح والمال وترتيب عصبية النسب والولاء في الميراث وسائر ما جمل المستحقون فيه طبقات ودرجات فان الامر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون اذا سئلوا عن مرادهم ومن صرح منهم بمراده فانه يصرح بان ولد الولد ينتقل اليه ما ينتقل الى والده لو كان حيا لاسيما والناس يرحمون من مات والده ولم يرث حتى ان الجدة قد يوصى لولد ولده ومعلوم أن نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد الى الجد سواء فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ويعطي ولد ولده الذي ليس يتيم فان هذا لا يقصده عاقل ومتى لم نقل بالتشريك بقي الوقف في هذا الولد وولده دون ذرية الولد الذي مات في حياة ابيه والله أعلم

(١٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فتعافى ثم حدثت عليه ديون فهل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز أن يبيعهما في الدين الذي عليه وان كان التعليق صحيحا كما هو أحد قولي العلماء وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه باع المدبر في الدين والله أعلم

(١٦) ﴿مسئلة﴾ في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عزبا وهي من أوسط النساء ولم يكن شرط الواقف لها مسكنها في تلك الزاوية ولم تكن من أقارب الواقف ولم يكن ساكن في المطلع سوى المرأة المذكورة وباب المطلع المذكور يغلّق عليه باب الزاوية فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين أم لا أفقونا

﴿الجواب﴾ ان كان شرط الواقف لا يسكنه الا الرجال سواء كانوا عزبا أو متأهلين منعت لمقتضى الشرط وكذلك سكنى امرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه لحق الله تعالى والله أعلم

(١٧) ﴿مسئلة﴾ فيم استقر اطلاقه من ملوك لمتقدمين والى الآن من وجوه البر والقربات على سبيل المرتب المرتزين من الفقراء وللساكين على اختلاف أحوالهم فمنهم الفقير الذي لا مان له ومنهم من له عائلة كثيرة يلزمه نفقتهم وكسبه لا يقوم بكلفتهم ومنهم المنقطع الى الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحس صنعة يصنعها ومنهم العاجز عن الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الصغير دون البالغ والنساء الارامل وذوات العاهات ومنهم



المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن ومن للمسلمين بهم نفع عام وله في بيت المال نصيب ومنهم ارباب الزوايا والربط المتجردون للعبادة وتلقى الورددين من الفقهاء وأهل العلم وغيرهم من أبناء السبيل ومنهم أيتام المستشهدين في سبيل الله تعالى من اولاد الجند وغيرهم ممن لم يخلف له ما يكفيه وممن يسأل احياء أموات فاحياها أو استصلح احراسا عالية لتكون له مستمرة بعد اصلاحها فاستخرجها في مدة سنين عديدة واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك فهل تكون هذه الانساب التي اتصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك واطلقه لهم ملوك الاسلام ونوابهم على وجه المصلحة واسقر بأيديهم الى الآن ام لا وما حكم من ينزلهم بعدم الاستحقاق مع وجود هذه الصفات وتقرّب الى السلطان بالسمى بقطع ارزاقهم المؤدى الى تعطيل الزوايا ومعظم الزوايا والربط التي يرتفق بها أبناء السبيل وغيرهم من المجردين ويقوم بها شمار الاسلام هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وهل يجب ان يكاف هؤلاء اثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقرا بأيديهم من قبل اولى الامر ولو كلفوا ذلك فهل يتعين عليهم اثباته عند حاكم بعينه غريب من بلادهم متظاهرين بمناقرتهم مع وجود عدة من الحكم غيره في بلادهم أولا وما حكم من عجز منهم عن الاثبات لضعفه عن اقامة البينة الشرعية لما غلب عليه الحال من ان شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة الاباحة ترضيهم وقد يعجز الفقير عن مثلها وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود احوالهن غالبا واذا سأل الامام حاكما عن استحقاق من ذكر فاجاب بانه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجري مجراهم الا لاعمى والمكسح والزمن لا غير واضرب عما سواهم من غير اطلاع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وما الذي يجب عليه في ذلك واذا سأل الامام عن الزوايا والربط هل يستحق من هو بها ما هو مرتب لهم فاجاب بان هذه الزوايا والربط دكاكين ولا شك ان فيهم الصالحاء والعلماء وحمل الكباب المزيز والنقطيين الى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك ام لا وما حكم هذا القول المطلق فيهم مع عدم المعرفة بجميعهم والاطلاع على حقيقة احوالهم بالسكينة اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تسقط بذلك روايته وما عداها من اخباره أم لا وهل للمقذفين الدعوى عليه بهذا الطعن عليهم المؤدى عند الملوك الى قطع ارزاقهم وان يكافوه اثبات ذلك واذا عجز عن اثباته فهل لم مطالبته بمقتضاه أم لا واذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قادحا



في عدالته وجرحه ينزل بها عن المناصب الدينية أم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة  
 وهم له في غاية الكراهة هل يجوز أن يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل فوما أكثرهم له كارهون  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين \* هذه المسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع  
 في أموال بيت المال مبني على الكتاب والسنة التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه  
 الراشدون كما قال عمر بن عبد العزيز سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاية الأمر بعده  
 أشياء لاخذ بها تصديق لكتاب الله واستعمال لطاعة الله وقوة على طاعة الله ليس لأحد  
 تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور  
 ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولأه الله ماتولى وأصله جهنم وسآت مصيرا \* وقد قال صلى الله  
 عليه وسلم أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم  
 بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم  
 ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة : والواجب على ولاية الأمور وغيرهم من المسلمين  
 العمل من ذلك بما عليه كما قال تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم ( إذا  
 أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ) ونحن نذكر ذلك مختصرا  
 فقول الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاية الأمر ثلاثة ( مال المغنم )  
 وهذا لمن شهد الوقعة إلا الخمس فإن مصرفه ما ذكره الله في ( قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء  
 فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله ) والمغانم  
 ما أخذ من الكفار بالهتال فهذه المغنم وخمسها ( والثاني النفي ) وهو الذي ذكره الله تعالى في  
 سورة الحشر حيث قال ( وما آفأه الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب )  
 ومعنى قوله ما أوجفتم أي ما حرركم ولا أعماكم ولا سقمم يقال وجف البعير بجف وجوفا وأوجفته  
 إذا سار نوعا من الدير فهذا هو النفي الذي آفأه الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين  
 بغير إيجاف خيل ولا ركاب وذلك عبارة عن القنال أي ما فالتهم عليه فما فالتوا عليه كان للمقاتلة  
 وما لم يقاتلوا عليه فهو في لأن الله آفأه على المسلمين فإنه خلق الخلق لعبادته وأحل لهم  
 الطيبات ليأكلوا طيبا ويعملوا صالحا والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال فأباح  
 للمؤمنين أن يعبدوه وأن يسترخوا أنفسهم وأن يسترجموا الأموال منهم فإذا أعادها الله إلى



المؤمنین منهم فقد فاءت أى رجعت الى مستحقها وهذا الفیء يدخل فيه جزية الرأس التى  
 تؤخذ من أهل الذمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور وانصاف العشور وما يصالح  
 عليه الكفار من المال كالذى يحملونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خلوا عنه وتركوه خوفاً من  
 المسلمين كما وال بنی النضير التى أنزل الله فيها سورة الحشر وقال ( هو الذى أخرج الذين  
 كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم ان يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم  
 حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم  
 بأيديهم وأيدي المؤمنین فاعتبروا يا أولى الابصار ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء لذهبهم  
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار ) وهؤلاء اجماعهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا  
 يسكنون شرقي المدينة النبوية فاجلأهم بعد ان حاصرهم وكانت أموالهم مما أفاء الله على رسوله  
 وذكر مصارف الفیء بقوله ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله والرسول ولذي  
 القربى والیتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما آتاكم الرسول  
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا  
 من ديارهم وأمواهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون  
 والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما  
 أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين  
 جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا  
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ) فهؤلاء المهاجرون والانصار ومن جاء بعدهم الى يوم  
 القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيرهم ان من سب  
 الصحابة لم يكن له في الفیء نصيب \* ومن الفیء ما ضربه عمر رضي الله عنه على الارض التى  
 فتحها عنوة ولم يقسمها كارض مصر وأرض العراق الا شيئاً يسيراً منها وبر الشام وغير ذلك  
 فهذا الفیء لا خمس فيه عند جماهير الأئمة كالأئمة حنيفة ومالك وأحمد وإنما يرى تخميسه الشافعي  
 وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك رواية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي ان  
 في الفیء خمساً كخمس الغنيمة وهذا الفیء لم يكن ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند  
 أكثر العلماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكاً له وأما مصرفه بعد موته فقد اتفق



العلماء على ان يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين الذين يقاتلون الكفار فان تقويتهم تذل الكفار فيؤخذ منهم الفىء وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين أم تختص به المقاتلة على قولين للشافعى ووجهين في مذهب الامام أحمد لكر المشهور في مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يختص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القواين يعطي من فيه منفعة عامة لاهل الفىء فان الشافعى قال يذبحى للامام ان يخص من في البلدان من المقاتلة وهو من بلغ ويحصى الذرية وهى من دون ذلك والنساء الى ان قال ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لسنتهم قال والعطاء من الفىء لا يكون الا لبالغ يطبق القتال قال ولم يختلف أحد ممن لقيه في انه ليس للماليك في العطاء حق ولا للاعراب الذين هم أهل الصدقة قال فان فضل من الفىء شىء وضعه الامام في أهل الحصون والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يقوى به المسلمون فان استغنوا عنه وحصلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال قال ويعطى من الفىء رزق العمال والولاة وكل من قام بامر النىء من وال وحاكم وكاتب وجندى ممن لا غنى لاهل النىء عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من النىء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا ضعيف لا يقدر على القتال لانه للمجاهدين وهذا اذا كان للمصالح فينصرف منه الى كل من للمسلمين به منفعة عامة كالمجاهدين وكولاة أمورهم من ولاة الحرب وولاة الديوان وولاة الحكم ومن يقرئهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤمهم في صلاتهم ويؤذن لهم ويصرف منه في سداد ثغورهم وعمارة طرقاتهم وحصونهم ويصرف منه الى ذوى الحاجات منهم أيضا ويبدأ فيه بالاهم فالاهم فيتقدم ذوا المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوى الحاجات الذين لا منفعة فبهم هكذا نص عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم قال أصحاب أبي حنيفة يصرف في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذوا الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها وما فضل عن منافع المسلمين قسم بينهم لكن مذهب الشافعى وبعض أصحاب أحمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة للمسلمين بهم فيه حق اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما كثر المال أعطاهم عامة المسلمين فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر بن الخطاب غنيهم وفقيرهم لكن كان أهل الديوان نوعين مقاتلة وهم البائعون وذرية  
 وهم الصغار والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء  
 الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء هذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد  
 في الصحيح من الروايتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم تخصيص الفقراء بالفاضل ﴿ وأما المال  
 الثالث ﴾ فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين زكاة الحرث وهي العشور وانصاف  
 العشور المأخوذة من الحبوب والثمار وزكاة الماشية وهي الإبل والبقر والأغنام وزكاة التجارة  
 وزكاة النقدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله ( إنما الصدقات للفقراء  
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن  
 السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ) وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله  
 رجل أن يعطيه شيئاً من الصدقات فقال إن الله لم يرض في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره  
 ولكن جزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك وقد اتفق المسلمون على أنه  
 لا يجوز أن يخرج بالصدقات عن الأصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك  
 القرآن \* إذا تبين هذا الأصل فذكر أصلاً آخر ونقول أموال بيت المال في مثل هذه الأزمنة  
 هي أصناف صنف منها هو من النفي أو الصدقات أو الخمس فهذا قد عرف حكمه وصنف صار  
 إلى بيت المال بحق من غير هذه مثل من مات من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه  
 نزاع ومنه ما هو متفق عليه وصنف قبض بغير حق أو بتأويل يجب رده إلى مستحقه إذا  
 أمكن وقد تعذر ذلك مثل ما يؤخذ من مصادرات العمال وغيرهم الذين أخذوا من الهدايا  
 وأموال المسلمين ما لا يستحقونه فاسترجعه ولي الأمر منهم أو من تركاتهم ولم يعرف مستحقه  
 ومثل ما قبض من الوظائف المحدثه وتعذر رده إلى أصحابه وأمثال ذلك فهذه الأموال التي  
 تعذر ردها إلى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند أكثر العلماء  
 وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كالفاسب التائب والخائن التائب والمرائي التائب  
 ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه فانه يصرفه إلى ذوي الحاجات ومصالح  
 المسلمين \* إذا تبين هذان الأصلان فنقول من كان من ذوي الحاجات كالفقراء والمساكين  
 والغارمين وابن السبيل فهو لاء يجوز بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة



باتفاق المسلمين وكذلك يعطوا من النفي مما فضل عن المصالح العامة التي لا بد منها عند أكثر العلماء كما تقدم سواء كانوا مشتغلين بعلوم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا وسواء كانوا في زوايا أو ربط أو لم يكونوا لكن من كان مميزاً بعلوم الدين كان مقدماً على غيره ولاحق هذا الصنف من ذكرهم الله بقوله (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافاً) فمن كان ما هو مشغول به من العلم والدين الذي أحصر به في سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره ويعطى قضاة المسلمين وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم لاسيما من بني هاشم الطالبين والعباسيين وغيرهم فإن هؤلاء يتعين إعطاؤهم من الخمس والنفي والمصالح لكون الزكاة محرمة عليهم \* والفقير الشرعي المذكور في الكتاب والسنة الذي يستحق من الزكاة والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتقيد بلبسة معينة وطريقة معينة بل كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفي عياله فهو من الفقراء والمساكين وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة أقوال لهم واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصناع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته والجندى الذي لا تقوم أقطاعه بكفايته والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته والشاهد والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن كفايته فكل هؤلاء مستحقون \* ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمناً تقياً كان لله ولياً فإن أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون من أي صنف كانوا من اصناف القبلة ومن كان من هؤلاء منافقاً أو مظهراً لبدعة تخالف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات فإنه مستحق للعقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأما من كان زنديقاً كالحلولية والمباحية ومن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن يعتقد أنه لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أنه إذا حصلت له المعرفة

والتحقيق سقط عنه الامر والنهي أو انه العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى  
 ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء فان هؤلاء منافقون زنادقة واذا ظهر  
 على أحدهم فانه يجب قتله باتفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه الازمنة وعلى ولاية الامور مع  
 اعطاء الفقراء بل والاغنياء بأن يلزموا هؤلاء باتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا  
 يمكنوا أحداً من الخروج من ذلك ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه ولو زعم انه يطير في الهواء أو  
 يمشي على الماء ومن كان من الفقراء الذين لم تشغلهم منفعة غاية للمسلمين عن الكسب قادراً  
 عليه لم يجز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي واحمد وجوز ذلك أبو حنيفة وقد قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لغنى ولا تقوي مكتسب ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع  
 بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سباط لا لوارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى ملكاً  
 للفقير المحتاج بحيث ينفعها على نفسه وعياله في بيته ان شاء ويقضى منها ديونه ويصرفها في  
 حاجاته وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح الى الفقراء  
 والمساكين ومن نقل عنه ذلك فاما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما ان يكون من أعظم الناس  
 كفراً بالدين بل بسائر الملل والشرائع أو يكون النقل عنه كذباً أو محرفاً فاما من هو متوسط  
 في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد اختلط في هذه الاموال  
 المرتبة السلطانية الحق والباطل فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى  
 أحدهم كفايته ويتمزق جوعاً وهو لا يسأل ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه واقوام كثيرون  
 يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وقوم لهم رواتب اضماف حاجاتهم وقوم  
 لهم رواتب مع غناهم وعدم حاجاتهم وقوم ينالون جهات كمساجد وغيرها فيأخذون معلومها  
 ويستنتون من يعطون شيئاً يسيراً واقوام في الربط والزوايا يأخذون مالا يستحقون ويأخذون  
 فوق حقهم ويمنعون من هو أحق منهم حقه أو تمام حقه وهذا موجود في مواضع كثيرة  
 ولا يستريب مسلم أن السعى في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو  
 أحق بها والعدل بين الناس في ذلك ودفعه بحسب المكان هو من افضل أعمال ولاية الامور  
 بل ومن اوجبها عليهم فان الله يأمر بالعدل والاحسان والعدل واجب على كل أحد في كل  
 شيء وكما ان النظر في الجنب المقاتلة والتعديل بينهم وزيادة من يستحق الزيادة ونقصان من



يستحق النقصان واعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى هو من أحسن افعال ولادة الامور  
واوجبها فكذلك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفتي والصدقات والمصالح والوقوف  
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كفايته ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم  
من أن يزاحمهم في ارزاقهم واذا ادعى انفق من لم يعرف به الغنى وطلب الاخذ من الصدقات فانه  
يجوز للامام أن يعطيه بلا بينة بعد ان يسلمه انه لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب فان النبي  
صلى الله عليه وسلم سأل رجلاً من الصدقة فلما رآهما جليدين صمد فيهما النظر وصوبه فقال  
ان شأنا اعطيتكما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب \* وأما ان ذكر أن له عيالا فهل يفتقر  
الى بينة فيه قولان للعلماء مشهوران هما قولان في مذهب الشافعي واحمد واذا رأى الامام  
قول من يقول فيه يفتقر الى بينة فلا نزاع بين العلماء انه لا يجب أن تكون البينة من الشهود  
المعدلين بل يجب انهم لم يرتزقوا على اداء الشهادة فتد شهادتهم اذا أخذوا عليها رزقا لا سيما مع  
العلم بكثرة من يشهد بالزور ولهذا كانت المادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا  
يشهدون في الاجتهاديات كالأعشار والرشد والعدالة والاهلية والاسنحاق ونحو ذلك بل يشهدون  
بالحسيات كالذي سمعوه ورأوه فان الشهادة بالاجتهاديات يدخلها التأويل والتمهم فالجمل يسهل  
الشهادة فيها بغير تحري بخلاف الحسيات فان الزيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من  
يقدم على صريح الزور وهؤلاء أقل من غيرهم بل اذا أتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه  
من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة به قبل ذلك منهم واطلاق القول بان جميع من بالربط  
والزوايا غير مستحقين باطل ظاهر البطلان كما ان اطلاق القول بان كل من فيهم مستحق لما  
يأخذه هو باطل أيضا فلا هذا ولا هذا بل فيهم المستحق الذي يأخذ حقه وفيهم من يأخذ  
فوق حقه وفيهم من لا يعطى الا دون حقه وفيهم غير المستحق حتى انهم في الطعام الذي  
يشتركون فيه يعطى أحدهم افضل مما يعطى الآخر وان كان اغنى منه خلاف ما جرت عادة  
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رباطات أهل العدل \* وامرولى الامر  
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل العبادات \* واعظم الواجبات ربما ذكر عن بعض الحكماء من  
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح والزمن قول لم يعلمه أحد من المسلمين ولا  
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بان يتولى الحكم اللهم الا أن يكون من أجهل

الناس او افجرهم فمعلوم ان ذلك يقدح في عدالته وانه يجب ان يستدل به على جرحه كما انه ان كان الناقل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبغي ان يعاقب على ذلك عقوبة مردعة وأمثاله من المفتريين على الناس وعقوبة الامام للكذاب المفتري على الناس والمتكلم فيهم وفي استحقاقهم لما يخالف دين الاسلام لا يحتاج الى دعواهم بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كمقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم فيحدث بلا علم ويفتي بلا علم وأمثال هؤلاء يعاقبون فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى فان الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق كثير في كثير من الناس فمن قال انه لا يستحق الا الاعمى والزمن والمكسح فقد اخطأ باتفاق المسلمين وكذلك من قال ان اموال بيت المال على اختلاف اصنافها مستحقة لاصناف منهم الفقراء وانه يجب على الامام اطلاق كفايتهم من بيت المال فقد اخطأ بل يستحقون من الزكوات بل اريب وامام من النفي والمصالح فلا يستحقون الا ما فضل عن المصالح العامة ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم واموال بيت المال مستغرة بالمصالح العامة كان اعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضا على الكفاية فملى المسلمين جميعا ان يطعموا الجائع ويكسوا العارى ولا يدعوا بينهم محتاجا وعلى الامام ان يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها وأما من يأخذ بمصلحة عامة فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين وهل له ان يأخذ مع الغنى كالقاضي والشاهد والمفتي والحاسب والمقرى والمحدث اذا كان غنيا فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه قولان مشهوران للعلماء وكذلك قول القائل ان عناية الامام باهل الحاجات يجب ان تكون فوق عنايته باهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم ودنياهم كالجهاد والولاية والعلم ليس بمستقيم لوجوه - احدها ان العلماء قد نصوا على انه يجب في مال اتقى والمصالح ان يقدم اهل المنفعة العامة واما مال الصدقات فيأخذ نوعان نوع يأخذ بحاجته كالفقراء والمساكين والغارمين لمصلحة انفسهم وابن السبيل وقوم يأخذون لمنفعتهم كالعاملين والغارمين في اصلاح ذات البين كمن فيه نفع عام كالمقاتلة وولاية امورهم وفي سبيل الله وليس أحد الصنفين أحق من الآخر بل لا بد من هذا وهذا - الثاني ان ما يذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقة وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله ففي المجاهدين والعلماء أولياء لله وأولياء



الله هم المؤمنون المتقون من أى صنف كانوا ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم كان أفضل ممن لم يكن من هؤلاء. فان سادات أولياء الله من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وقول القائل اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم معيشة دنيوية يحامون بها عن الجاه والمال وانهم عصاة بقتالهم واشتغالهم مع انضمام مباح ومصائب اخرى لا يتسع الحال لها والمجاهد لتكون كلمة الله هي العليا والعلم ليكون التعلم محض التقرب قليل الوجود أو مفقود بلا ريب ان الاخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل اموال الناس أكثر ممن يأكل الاموال بذلك بل والزندقة تعارضه بما هو أصدق منه وهو أن يقال كثير من أهل الربط والزوايا والمتظاهرين للناس بالفقر انما يتخذون ذلك معيشة دنيوية وهذا مع انضمام كفر وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقولها بمثل دعوى الحلول والاتحاد في العباد أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك التقرب الى الله بالعبادات البدعية ومعلوم انه في كل طائفة بار وفاجر وصديق وزنديق والواجب موالاته أولياء الله المتقين من جميع الاصناف وبنقض الكفار والمنافقين من جميع الاصناف والفاسق الملى يعطي من الموالاته بقدر ايمانه ويعطي من الممادة بقدر فسقه فان مذهب أهل السنة والجماعة ان الفاسق الملى له الثواب والعقاب اذا لم ينف الله عنه وانه لا بد أن يدخل النار من الفساق من شاء الله وان كان لا يخلد في النار أحد من أهل الايمان بل يخلد فيها المنافقون كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر

(الوجه الثالث) أن يقل غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاييج أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا العطاء ومن يأخذ بالمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة

(الوجه الرابع) ان يقال العطاء اذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر الى الآخذ هل هو صالح النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى ذوى الحاجات العاجزين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة حتى يصلحوا نياتهم لاهل الاسلام واستولى الكفار على بلاد الاسلام فازدليل العطايا في القلوب متعذر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وباقرام لا خلاق لهم وقال اني لاعطى رجلا وادع رجلا والذين ادع احب الي من الذين اعطى \* أعطي رجلا لما في قلوبهم من الهلع والجزع واكل رجلا لما في قلوبهم من الغنى والخير وقال اني لاعطى أحدهم عطية فيخرج بها يتأبطها نارا قالوا يا رسول الله فلم تعطهم قال يأبون الا أن يسألوني ويأبى الله الى البخل ولما

كان عام حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلاق من قریش كعبينة  
 ابن حصين والعباس بن مرداس والاقرع بن حاس وامثالهم وبين سهيل بن عمرو وصفوان  
 ابن امية وعكرمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين  
 اطلقهم عام الفتح ولم يعط المهاجرين والانصار شيئا اعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الاسلام  
 وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين والذين لم يعطهم هم افضل عنده وهم سادات اولياء الله المقين  
 وافضل عباد الله الصالحين بعد النبيين المرسلين والذين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل  
 موته وعامتهم اغنياء لا فقراء فلو كان العطاء لاحاجة مقدما على العطاء للمصلحة العامة لم يعط  
 النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشايرهم وبدع عطاء من عنده  
 من المهاجرين والانصار الذين هم احوج منهم وافضل ويمثل هذا طعن الخوارج على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقال له أولهم يا محمد اعدل فانك لم تعدل قال ان هذه لقسمة ما أريد بها  
 وجه الله تعالى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت  
 وخسرت ان لم اعدل فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنق هذا فقال انه يخرج من  
 ضنثي هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرأاته مع قراءاتهم  
 يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم  
 فاقتلوه فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لان أدركتهم لاقتلهم  
 قتل عاد وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقتل الذين  
 قاتلوه جميعهم مع كثرة صومهم وعبادتهم وقراءاتهم فاخرجوا عن السنة والجماعة وهم قوم لهم  
 عناء وورع وزهد لكن بغير علم فاقتضى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون الا لذوي الحاجات  
 وان اعطاء السادة المطاعين الاغنياء لا يصلح لغبر الله بزعمهم وهذا من جهلهم فانما العطاء انما  
 هو بحسب مصالحة دين الله فكما كان لله اطوع ولدين الله انفع كان العطاء فيه أولى وعطاء  
 محتاج اليه في اقامة الدين وقمع أعدائه واطهاره واعلاؤه اعظم من اعطاء من لا يكون كذلك وان  
 كان الثاني احوج وقول القائل ان هذه القيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله  
 من مذهب عمر فهذا يحتاج الى معرفة بمذاهب الائمة في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء واصل  
 ذلك ان الارض اذا فتحت عنوة فقبها للعلماء ثلاثة أقوال أحدها وهو مذهب الشافعي انه



يجب قسمها بين الغانمين الا ان تستطيب انفسهم فيقفها وذكر في الام انه لو حكم حاكم بوقفها من غير طيب انفسهم نقض حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الغانمين لكن جمهور الأئمة خالفوا الشافعي في ذلك ورأوا ان مافعله عمر بن الخطاب من جعل الارض المفتوحة عنوة فيثا حسن جائز وان عمر حبسها بدون استطابة انفس الغانمين ولا نزاع ان كل ارض فتحها عمر بالشام عنوة والعراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الغانمين وانما قسم المنقولات لكن قال مالك وطائفة وهو القول الثاني انها مختصة باهل المدينة وقد صنف اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسئلة وتكلم على حججه وعن الامام احمد كالتقواين لكن المشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب الاكثرين ابي حنيفة واصحابه والثوري وأبي عبيد وهو ان الامام يفعل فيها ما هو اصلح للمسلمين من قسمها أو حبسها فان رأى قسمها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فعل وان رأى ان يدعها فيثا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بنصف خيبر وانه قسم نصفها وحبس نصفها لنوائبه وانه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الغانمين فلم ان ارض العنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنف كبير اذا عرف ذلك فمصر هي مما فتح عنوة ولم يقسمها عمر بين الغانمين كما صرح بذلك ائمة المذاهب من الحنفية والمالكية والحنبلية والشافعية لكن تنقلت احوالها بعد ذلك كما تنقلت احوال العراق فان خلفاء بني العباس نقلوه الى المقاسمة بعد المحارصة وهذا جائز في أحد قولي العلماء وكذلك مصر رفع عنها الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها وصارت الرقبة للمسلمين وهذا جائز في أحد قولي العلماء واما مذهب عمر في الفئ فانه يجعل لكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنفعة كما قال عمر رضي الله عنه ليس أحد أحق بهذا المال من أحد انما هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء بهذه الاسباب وكانت سيرته التفضيل في العطاء بالفضائل الدينية \* واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوى بينهم في العطاء اذا استووا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما اسلموا لله واجورهم على الله وانما هذه الدنيا بلاغ وروى عنه انه قال استوي فيهم ايمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة فاعطيهم لذلك لا للسابقة والفضيلة في الدين فان أجرهم يبقى على الله فاذا استووا في الحاجة

الديوية سوى بينهم في المطاء. ويروي أن عمر في آخر عمره قال لان عشت الى قابل لاجعان الناس يانا واحدا أي مائة واحدة أي صنفا واحدا وتفضيله كان بالاسباب الاربعة التي ذكرها الرجل وبلاؤه وهو الذي يجتهد في قتال الاعداء والرجل وغناؤه وهو الذي يغني عن المسلمين في مصالحهم لولاية امورهم ومعلميهم وامثال هؤلاء والرجل وسابقته وهو من كان من السابقين الاواين فانه كان يفضاهم في المطاء على غيرهم والرجل وفاقه فانه كان يقدم الفقراء على الاغنياء وهذا ظاهر فانه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطى لغيره لا حاجة له ولا منفعة به لاسيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم فكيف يجوز ان يعطى الغني الذي ليس فيه نفع عام ويحرم الفقير المحتاج بل الفقير النافع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أعطى من اموال بني النضير وكانت لله اجرين لفقيرهم ولم يعط الانصار منها شيئا لغناهم لا انه اعطى بعض الانصار لفقره وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه مال أعطى الـاهل قسامين والعزب قسما فيفضل المتاهل على المتعزب لانه يحتاج الى نفقة نفسه ونفقة امرأته والحديث رواه ابوداود وابوحاتم في صحيحه والامام احمد في رواية ابي طاب وقال حديث حسن ولفظه عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه اني قسه من يومه فاعطى الـاهل حظين واعطى العزب حظا وحديث عمر رواه احمد وابوداود ولفظ ابي داود عن مالك بن اوس بن الحدثان قال ذكر عمر يوما اني فقال ما انا باحق بهذا اني منكم وما أحد منا باحق به من احد الا انا على منازلنا من كتاب الله الرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وحاجته ولفظ احمد قال كان عمر يحلف على ايمان ثلاث والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد والله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال نصيب الا عبدا مملوكا ولكننا على منازلنا من كتاب الله فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعي بجبل صنعاء حظه في هذا المال وهو يرعى مكانه فهذا كلام عمر الذي يذكر فيه بان لكل مسلم حقا يذكر فيه تقديم اهل الحاجات ولا يختلف اثنان من المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم ويحرم الفقراء فان هذا مضاد لقوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فاذا جعل اني متداولا بين الاغنياء فهذا الذي حرمه



الله ورسوله وهذه الآية في نفس الامر وأما نقل الباقل مذهب مالك بأن في المدونة وجزية  
 حاكم اهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة أو صلحا فهو عند مالك جزية والجزية  
 عنده في قال ويعطى هذا النفي اهل كل بلدة افتتحوها عنوة أو صلحا عليها فيقسم عليهم  
 ويفضل بعض الناس على بعض من النفي ويبدأ باهل الحاجة حتى يغنوا منه ولا يخرج الى غيرهم  
 الا ان ينزل بقوم حاجة فينقل اليهم بعد أن يعطى أهله منه ما يغنيهم عن الاجتهاد وقال أيضا  
 قال مالك وأما جزية الارض فما أدري كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد اقر الارض فلم  
 يقسمها بين الذين افتتحوها وارى لمن ينزل ذلك به ان يكشف عنه من يرضاه فان وجد عالما  
 يستفتيه والا اجتهد هو ومن بحضرته رأسا وأما احياء الموات فجائز بدون اذن الامام في  
 مذهب الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد واشترط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقال  
 مالك ان كان بعيدا عن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتاج الى اذنه وان كان مما قرب من  
 العمران وباح الناس فيه افتقر الى اذنه لكن ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك  
 بالاحياء ولا خراج عليه أو يكون بيده وعليه الخراج على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد  
 وأما من قتل أو مات من المقاتلة فانه ترزق امرأته واولاده الصغار وفي مذهب احمد والشافعي  
 في أحد قوايه وغيرها فينفق على امرأته حتى تتزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تتزوج وعلى  
 ابنه الصغير حتى يبلغ ثم يجعل من المقاتلة ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة  
 والذين يعطون من الصدقة وفاضل النفي والمصالح اعطى له من ذلك والا فلا

( ١٨ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد أو ولايته فاحيل  
 ببعض حقه على بعض المظالم فقلت له لا تستخرج انت هذا ولا تمن على استخراجيه فان  
 ذلك ظلم لكن اطلب حقتك من المال المحصل عندهم وان كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها  
 لان ما اجتمع في بيت المال ولم يرد الى اصحابه فصرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اولى من  
 صرفه فيما لا ينفع اصحابه أو فيما يضره وقد كتبت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأيضا  
 فانه يصير مختلطاً فلا يبقى محكوماً بتحريمه بعينه مع كون الصرف الى مثل هذا واجبا على  
 المسلمين فان الولاة يظلمون تارة في استخراج الاموال وتارة في صرفها فلا يحل اعانتهم على  
 الظلم في الاستخراج ولا أخذ الانسان ما لا يستحقه وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من

الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد واما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الاخذ والاعطاء فلا يعاونون لكن اذا كان المصروف اليه مستحقا بمقدار المأخوذ جاز أخذه من كل مال يجوز صرفه كالمال المجهول مالكة اذا وجب صرفه فان امتنعوا من اعادته الى مستحقه فهل الاولى اقراره بأيدي الظلمة أو السعي في صرفه في مصالح أصحابه والمسلمين اذا كان الساعي في ذلك ممن يكره اصل اخذه ولم ين على اخذه بل سعى في منع اخذه فهذه مسألة حسنة ينبغي التفطن لها والا دخل الانسان في فعل المحرمات أو في ترك الواجبات فان الاعانة على الظلم من فعل المحرمات واذا لم تمكن الواجبات الا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات واذا لم يمكن الا اقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح كان النهي عن صرفه في المصالح اعانة على زيادة الظلم التي هي اقراره بيد الظالم فكما يجب ازالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن ازالته بالكلية فهذا أصل عظيم والله اعلم وأصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الابدع عن المنفعة فالابدع كما امر النبي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجام بان يطعمه الرقيق والناضح فالاقرب ما دخل في الطعام والشراب ونحوه ثم ما ولى الظاهر من اللباس ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ثم ما عرض من الركوب ونحوه فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق وكذلك اصحابنا يفعلون \*

(١٩) ﴿مسئلة﴾ في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويعطونهم نفقة فهل يحل لهم أكل ذلك واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم

﴿الجواب﴾ اذا اعطاهم الذين بعثوهم ما ينفقونه جاز ذلك وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم ويجوز مخالطتهم \*

## باب اللقطة وغير ذلك

(٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا اياها ولها عنده مدة سنين فما الحكم فيها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له مثل هذا الخريف بل عليه ان يعرفها تعريفا ظاهرا لكن على وجه مجمل بان يقول من ضاع له نفقة او نحو ذلك والله اعلم

(٢١) ﴿مسئلة﴾ في حجاج القوام مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس واخذوا قماشهم



فهربوا وتركوا جواهرهم والتمشاه فهل يحل أخذ الجواهر التي للحرامية والتمشاه الذي سرقوه أم لا  
 ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان امكن فان هذا  
 كاللقطة يعرف سنة فان جاء صاحبها فذاك والا فلا خذها ان ينفقها بشرط ضمانها ولو ايس من  
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة  
 من المنصوب والعواري والودائع وما اخذ من الحرامية من اموال الناس او ما هو منبوذ  
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين \*

( ٢٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت وهي مملوءة الى بعض البلاد  
 وقد كان فيها جرار زيت حارثم ان اهل القرية تماونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر  
 وقلبوها فطنى الزيت على وجه الماء وبقي راتجامع الماء ثم ان اهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا  
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قريبة منهم فهذا الزيت المجموع حلال  
 ام حرام \* ومركب دمان غرقت وجميع ما فيها انحدر في البحر فبقى كل أحد يجمع من ذلك ولم  
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال أم حرام

﴿ الجواب ﴾ الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المعصوم من التلف ولهم  
 اجرة المثل والزيت لصاحبه \* واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا الا نزاعا قليلا فانه  
 يروى عن الحسن بانه قال هو لمن خلصه وأما وجوب اجرة المثل لمن خلصه فهذا فيه قولان  
 للعلماء اصحهما وجوب الاجرة وهو منصوص أحمد وغيره لان هذا المخلص متبرع واصحاب  
 القول يقولون ان خلصوه لله تعالى فاجرهم على الله تعالى وان خلصوه لاجل العوض فلم العوض  
 لان ذلك لو لم يفعل لافضى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصوها من الممالك اذا عرفوا  
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحابة قد قالوا فيمن اشترى اموال المسلمين من الكفار أنه ياخذ  
 ممن اشتراه بالثمن لانه هو الذي خلصه بذلك الثمن ولان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ  
 هذا وتخليصه عمل مباح ليس هو عاصيا فيه فيكون المال اذا حصل بعمل هذا والاصل لهذا  
 فيكون مشتركا بينهما لكن لا تجب الشركة على الممين فيجب اجرة المثل ولان مثل هذا ماذون  
 فيه من جهة العرف فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة والاجارة تثبت  
 بالعرف والعادة كمن دخل الى حمام أو ركب في سفينة بغير مشاركة وكن دفع طاماما الى طباح

وغسل بغير مشاركة ونظائر ذلك متعددة ولو كان المال حيوانا فخلصه من مهلكة ماله كما ورد به الاثر لان الحيوان له حرمة في نفسه بخلاف المتاع فان حرمة له حرمة صاحبه فهناك تخلصه لحق الحيوان وهو بالمهلكة قد يأس صاحبه بخلاف المتاع فان صاحبه يقول للمخلص كان يجوز لك من حين ان ادعه او الحق فيه لي فاذا لم تعطني حتي لم آذن لك في تخلصه واما الرمان اذا لم يعرف صاحبه فهو كاللقطة واللقطة ان رجي وجود صاحبها عرفت حولا وان كانوا لا يرجون وجود صاحبه ففي تعريفه قولان لكن على القولين لهم ان يأكلوا الرمان أو يبيعوه ويحفظوا ثمنه ثم يعرفوه بعد ذلك والله اعلم

(٢٣) ﴿مسئلة﴾ في حكم من وجد لقطة

﴿الجواب﴾ يعرف ستة قريبا من المكان الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد ستة فله ان يتصرف فيها وله ان يتصدق بها

(٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتى لقية في وسط فلاة وقد أنشد عليها الى حيث دخل الى بلده فهل هي حلال أم لا

﴿الجواب﴾ يعرفها ستة قريبا من المكان الذي وجدها فيه فان لم يجد بعد ستة صاحبها فله أن يتصرف فيها وله أن يتصدق بها والله اعلم

(٢٥) ﴿مسئلة﴾ جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا واثاثا من النحاس وغيره وضمه مسام وطالت مدته ولم يظهر له صاحب ولا منشد وهو يستعمل الدواب والمتاع فما يصنع

﴿الجواب﴾ يجوز له أن يستعمله ويجوز له ان يتصدق به على من ينتفع به والله اعلم

(٢٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رياه حتى بلغ من العمر شهرين فجاء رجل آخر لترضعه امرأته لله فلما كبر الطفل ادعت المرأة انه ابنها وانها ربته في حضن أبيه فهل يقبل قولها وهل يجب عليها ان تعطي الرجل الثاني ما أنفق عليه ويلزم الرجل الاول ما وجد مع ابنه

﴿الجواب﴾ اذا كان الطفل مجهول النسب وادعت انه ابنها قبل قولها في ذلك ويصرف من المال الذي وجد معه في نفقته مدة مقامه عند الملتقط والله اعلم



(٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد فرسا لرجل من المسلمين مع أناس من العرب فأخذ الفرس منهم ثم ان الفرس مرض بحيث انه لم يقدر على المشي فهل لا آخذ بيع الفرس لصاحبها أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يجوز بل يجب في هذه الحال ان يبيعه الذي استنقذه لصاحبه وان لم يكن وكله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما ويحفظ الثمن والله أعلم

## كتاب الوصايا

(٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا من متاع الدنيا لمن يقرأ القرآن ويهدي له وقد ادعى ان في صدره قرآنا يكفيه ولم تكن زوجته تعلم بانه كان يحفظ القرآن فهل أصاب فيما أوصى وقد قصدت الزوجة الموصي اليها انها تعطى شيئا ان يستحيه يستعين به على سبيل الهدية ويقرأ جزءا من القرآن ويهديه لميتها فهل يفسح لها في ذلك  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله تنفذ وصيته فان اعطاء أجره لمن يقرأ القرآن ويهديه للميت بدعة لم ينقل عن أحد من السلف وانما تكلم العلماء فيمن يقرأ لله ويهدي للميت وفيمن يعطي أجره على تعليم القرآن وجوه \* فاما الاستئجار على القراءة واهدائها فهذا لم ينقل عن أحد من الائمة ولا اذن في ذلك فان القراءة اذا كانت باجرة كانت معاوضة فلا يكون فيها أجر ولا يصل الى الميت شيء وانما يصل اليه العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تكلموا في الاستئجار على التعليم لكن هذه المرأة اذا أرادت نفع زوجها فلتصدق عنه بما تريد الاستئجار به فان الصدقة تصل الى الميت باتفاق الائمة ويدفعه الله بها وان تصدقت بذلك على قوم من قراء القرآن الفقراء ليستغنوا بذلك عن قراءتهم حصل من الاجر بقدر ما أعينوا على القراءة وينفع الله الميت بذلك والله أعلم

(٢٩) ﴿مسئلة﴾ في أيتام تحت يد وصي ولهم أخ من أم وقد باع الوصي حصته على اخوته وذكر ان الملك كان واقفا ولم تعلم الايتام يبيعه لما باعه الوصي منه اليهم فهل يجوز البيع أم لا  
 ﴿الجواب﴾ بيع العقار ليس لاوصى ان يفعله الا الحاجة أو مصلحة راجحة بينة واذا ذكر انه باعه للاستهدام لم يكن له ان يشتريه لليتم الاخر لان في ذلك ضررا لايتيم الاخران كان صادقا وضررا للاول ان كان كاذبا

(٣٠) ﴿مسئلة﴾ في نصراي توفي وخلف تركة وأوصى وصية وظهرت عليه ديون

بمساطر وغير مساطر فهل للوصي ان يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد حاكم  
 ﴿الجواب﴾ اذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب  
 باذنه ما عليه ونحوه فانه يرجع في ذلك الى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله فما كان مكتوبا  
 وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة اقرار الميت به فالخط في مثل ذلك كاللفظ واقرار الوكيل  
 فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفى  
 البراءة كما لو ثبت الدين باقرار لفظي وأما اعطاء المدعى ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق  
 فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند انسان دراهم وقال له  
 ان أنا مت تعطيها الدراهم ثم انه مات فاخذت من الوصي بعض الدراهم ثم ان أولادها طلبوها الى الحاكم  
 وطلبوا منها الدراهم فاعطتهم اياها واعترفت انها أخذتها من الوصي ثم انهم طالبوا الوصي بجملة المال  
 وادعوا ان الذي اقرت به انه منه لم يكن منه الا كان بعد ان أكرهوها على ذلك فالقول قول  
 المرأة انه من المبلغ أم لا

﴿الجواب﴾ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله انه دفع  
 الى المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك والقول قول كل منهما مع يمينه انه ليس عنده أكثر من  
 ذلك والوصية لام الولد وصية صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ولهذه المرأة ان تأخذ ما وصى  
 لها به اذا كان دون الثلث فان أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين وان شهد لها شاهد عدل  
 وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك واذا خرج المال عن يد الوصي وشهد لها قبلت شهادته لها  
 واذا كانت كتمت أولا ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذرا لها في الباطن  
 وان لم يقر لها بذلك بينة فان من علم انه يستحق مالا في باطن ذلك وأخذه كان متأولا في ذلك  
 مع اخلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من ثلث مالها وتوفت  
 الوصية وقبل للطفلة والدها الوصية المذكورة بعد وفاتها وادعى لها عند الحاكم بما وصت  
 الوصية وقامت البينة بوفاتها وعليها بما نسب اليها من الايصاء وعلى والدها بقبول الوصية



لا بنته وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده بالبيضة لتعذر حلفها لصغر سنها فهل يحلف والدها أو يوقف الحكم الى البلوغ ويحلفها أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحلف والدها لانه غير مستحق ولا يوقف الحكم الى بلوغها وحلفها بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء ما لم يثبت معارض بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو مجنون حق على غائب عنه من دين ثمن مبيع أو بدل قرض أو ارض جناية أو غير ذلك مما لو كان مستحقا بالغاً عاقلاً يحلف على عدم البراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والمجنون ولا يحلف وليه كما قد نص عليه العلماء ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جناية أو حقاً لم يحكم له ولا يحلف الصبي والمجنون وإن كان البالغ العاقل لا يقول إلا بيمين ولها نظائر هذا فيما يشرع فيه اليمين بالاتفاق أو على أحد قولي العلماء فكيف بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الموصى له فيها وإنما أخذ به بعض الناس والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ويستحقها إذا ولد حياً ولم يقل مسلم أنها تؤخر الى حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أيتام بوكالة شرعية ولايتام دار فباعها وكيل الوصي من

قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها فهل له أن يقبل الزيادة أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان الوكيل باعها بثمن المثل وقد رؤيت له صبح البيع وإن لم تر له ففيه نزاع وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل والله اعلم

(٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن

يباع فرسه الفلاني ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام وييمت بتسعمائة درهم فاراد الحاكم ان يستأجر انساناً اجنبياً ليحج بهذا المقدار فجاء رجل غيره فقال انا احج باربعمائة فهل يجوز ذلك أو يتعين ما أوصى به

﴿الجواب﴾ الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به ان كان يخرج من ثلثه وإن كان

لا يخرج من ثلثه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث إلا ان يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف سنة أولاد ذكور أو ابن ابن وبنت ابن ووصى

لابن ابنه بمثل نصيب اولاده ولبنت ابنه بثلث ما بقى من الثلث بعد ان كان يعطى ابن ابنه نصيبه فكم يكون نصيب كل واحد من اولاده

﴿الجواب﴾ الحمد لله ظاهر مذهب الشافعي واحمد وابي حنيفة ان هذه المسئلة تصح من ستين لكل ابن ثمانية والموصى له بمثل نصيب ابن ثمانية ولصاحب الوصية بثلث ما بقى بعد الثلث اربعة فاذا اخذت الثلث وعشرون اعطيت صاحب النصف منه ثمانية ويكون الباقي بعد الثلث اثني عشر ثلث ذلك اربعة ولها طرق يعمل بها وجواب هذه المسئلة معروف في كتب العلم

(٣٥) ﴿مسئلة﴾ في وصى تحت يده مال لا يتسام فهل يجوز ان يخرج من ماله حصة ومن ماله حصة وينفقه عليهم وعليه

﴿الجواب﴾ ينفق على اليتيم بالمعروف واذا كان خلط طعامه بطعام الرجل اصاح لليتم فعل ذلك كما قال تعالى (ويستلونك عن البتamy قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاحوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) فان الصحابة كانوا لما توعد الله على من يأكل مال اليتيم بالعذاب العظيم يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فسألوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الاية (٣٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة اكثر من الثلث فهل للوصى ان ينفذ ذلك ويعطى ما بقى لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجازة الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وابي حنيفة واحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وهو قول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف اولادا ووصى لاخته كل يوم بدرهم فاعطيت ذلك حتى نفد المال ولم يبق من التركة الا عقار منخله كل سنة ستمائة درهم فهل تعطى ذلك او درهما كما اوصى لها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ما بقى منسما لان تعطى منه كل يوم درهما ويبقى للورثة درهم فلا تعطى الا ما يبقى معه للورثة الثلثان لايزاد على مقدار الثلث شئ الا باجازه الورثة المستحقين اذا كان الحيز بالغا رشيدا اهلا للنبرع وان لم يكن الحيز كذلك او لم يحجز لم يعط شيئا



ولو لم يخاف الميت الا العقار فانها تعطي من مغله اقل الامرين من الدرهم الموصى به أو ثلث المغل فان كان المثل اقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم يعط الا ثلث ذلك ولو كان درهما اعطي ثلث درهم فقط او اخذت زيادة على مقدار ثلث المغل استرجع منها ذلك وليس في ذلك نزاع بين العلماء والله اعلم

(٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم اتهمهما اجتهدا في ثبوت الوصية فهل لهم ان ياخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها

﴿الجواب﴾ اذا كانا متبرعين بالوصية فما انفقاه على اثباتها بالمعروف فهو من مال اليتيم والله اعلم

(٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لأولاده بسهام مختلفة واشهد عليه عند وفاته بذلك

فهل تنفذ هذه الوصية أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص بعض أولاده بعطية منجزة ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له بشيء في ذمته وادافعل ذلك لم يجز تنفيذه بدون اجازة بقية الورثة وهذا كله باتفاق المسلمين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة يعين بها على الظلم وهذا التخصيص من الكبائر الموجبة للنار حتى قد روى اهل السنن ما يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك لانه كالتسبب في الشحنة وعدم الاتحاد بين ذريته لاسيما في حقه فانه يتسبب في عقوبه وعدم بره

(٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بان يباع شراب في حانوت

المطر وقيمته مائة وخمسون درهما ويضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله وان يشتري بذلك عقار ويجعل وقفاً على مصالح مسجد لإمامه ومؤذنه وزيته وكتب ذلك قبل مرضه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا أوصى ان يباع شيء معين من ماله من عقار أو

منقول ويضم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز واذا كان

ذلك يخرج من الثلث اخرج وان لم ترض الورثة وما أعطاه للورثة في مرض موته ان أعطى

أحدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يجز الا باجازة الورثة وان أعطى كل انسان شيئاً معيناً

بقدر حقه أو بعض حقه ففيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره أحدهما ذلك وهو مذهب الشافعي

والثاني ليس له ذلك وهو مذهب ابي حنيفة واذا قيل ان له ذلك بحسب ميراث أحدهم فان عطية

المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك باتفاق الأئمة والله أعلم  
(٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الإناث وأثبتته  
على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يخص بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته  
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قول العلماء أن يخص بعضهم بالمعطية في صحته أيضا بل عليه  
أن يعدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له إردده  
فردده وقال إني لا أشهد على جور وقال له على سبيل التهديد أشهد على هذا غيري ولا يجوز  
للولد الذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه أن يرد ذلك في حياة الظالم الجائر وبعد موته كما يرد  
في حياته في أصح قول العلماء

(٤٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم

﴿الجواب﴾ إذا لم يعرف مقصود الواقف والوصى لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان  
له عرف في مسمى الجيران رجع في ذلك إلى المسمى الشرعي وهو أربعون دارا من كل جانب  
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجيران أربعون من هاهنا وهاهنا وهاهنا والذي  
نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه والله أعلم

(٤٣) ﴿مسئلة﴾ في الوصي ونحوه إذا كان بعض ما للوصى مشركا بينه وبين الموصي  
عليه وللموصي فيه نصيب وباع الشركاء أنصباهم أو أكثره للوصي واحتاج الولي أن يبيع  
نصيب اليتيم أو يكره معهم فهل يجوز له الشراء

﴿الجواب﴾ يجوز له الشراء لأن الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ولأن الشركاء إذا  
عينوا الوصي عين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة ويشهد له المعنى قال الله تعالى (وان  
تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم انفسد من المصلح)

(٤٤) ﴿مسئلة﴾ في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال إلى الحاكم وطلب منه  
أن يأذن له في محضر ليس له فهل يجب ذلك على الحاكم

﴿الجواب﴾ إذا كان محتاجا إلى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فعلى الحاكم إجابته إلى ذلك فإن  
المقصود بالحكم إيصال الحقوق إلى مستحقها ودفع المدون وهو يعود إلى الأمر بالمعروف



والنهي عن المنكر والالزام بذلك والله أعلم

(٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل جليل القدر له تملقات كثيرة مع الناس واوصى بامور جفاء رجل الى وصيه في حياة الموصي وقال يافلان جئتكَ في حياة فلان الموصى بمال فلي عنده كذا وكذا فذكر الوصى ذلك للموصى فقال الموصى من ادعى بعدموتي على شيئا خلفه واعطه بلا بينة فهل يجوز أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

﴿الجواب﴾ نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عليه وسواء كان يخرج من الثلث اولا اما اذا كان يخرج من الثلث كان اسوأ الاحوال كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء ولو وصى ليمين اذا فعل فعلا أو وصى لطلق موصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الائمة فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ولم يتنازعوا في جواز الاقرار بالمجهول ولهذا لا يقع شبهة لاحد في انه اذا خرج من الثلث وجب تسليمه وانما قد تقع شبهة فيما اذا لم يخرج من الثلث والصواب المقطوع به انه يجب تسليم ذلك من رأس المال لان الدين مقدم على الوصايا فان هذا الكلام مفهومه رد اليمين على المدعي والامر بتسليم ما حلف عليه لكن رد اليمين هل هو كالاقرار أو كاليئنة فيه للعلماء قولان فاذا قيل هو كالاقرار صار هذا اقرارا لهذا المدعي غايته انه أقر بموصوف أو بمجهول وكل من هذين اقرار يصح باتفاق العلماء مع أن هذا الشخص المدين ليس الاقرار له اقرارا بمجهول فانه هو سبب اللفظ العام بسبب اللفظ العام مراد فيه قطعا كانه قال هذا الشخص المدين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه اياد ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء واجب تنفيذها وان قيل ان الرد كاليئنة صار حلف المدعي مع نكول المدعي عليه بينة ويصير المدعي قد اقام بينة على ما ادعاه ومثل هذا يجب تسليم ما ادعاه اليه بلا ريب هذا على أصل من لا يفرض برد اليمين على المدعي كمالك والشافعي واحد القولين في مذهب الامام احمد واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة واحمد في اشهر الروايتين عنه فالامر عنده اوكد فانه اذا رضي الخصمان خلف المدعي كان جائزا عندهم وكان من النكول أيضا فالرجل الذي قد علم ان بينه وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو بغير بينة وعليه حقوق قد لا يعلم أربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون وصية بواجب والوصية بواجب لا دعى تكون من رأس المال باتفاق المسلمين وذلك

انه اذا علم ان عليه حقا وشك في ادائه لم يكن له ان يحلف بل اذا حلف المدعى عليه وأعطاه فقد فعل الواجب فاذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وكمن عليه دين لا حد رجلين لا يعلم عين المستحق فاذا قال من حلف منكما فهو له ونحو ذلك فقد أدى الواجب وأيضا فانه اذا ادعى عليه بامر لا يعلم بثبوته ولا انتفائه لم يكن له ان يحلف على نفيه يمين بت لان ذلك حلف على مالا يعلم بل عليه أن يفعل ما يغلب على ظنه واذا اخبره من يصدقه بامر بنى عليه واذا رد اليمين على المدعى عند اشباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه فانه لو نهاهم عن اعطائه قد يكون ظلما مانعا للمستحق وان أمر باعطاء كل مدع أفضى الى ان يدعي الانسان بما لا يستحقه وذلك تبرع فاذا أمر بتحليفه واعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر على ما يغلب على ظنه ان تبرأ ذمته منه فان كان قد فعل الواجب اخرج ذلك من رأس المال

(٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأه توفت وخلفت ابها وعمها احا ابها شقيقه وجدتها وكان أبوها قد رشدها قبل ان يزوجهاتم انها أوصت في مرض موتها لزوجها بالنصف ولعمها بالنصف الآخر ولم توص لابها وجدتها بشيء فهل يصح هذه الوصية

﴿الجواب﴾ أما الوصية للعم صحيحة لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث الا باجازة الورثة والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها الا باجازة الورثة واذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كان للزوج نصف الباقي بهذه الوصية التي هي الثلث وللجدة اسدس وللأب الباقي وهو الثلث

(٤٧) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أولاد أخيه وتوفى وخلف أولادا وضعوا أيديهم على موجود والدم فهل يلزم أولاد اوصى المتوفى الخروج عن ذلك والدعوي عليهم

﴿الجواب﴾ اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطا بمال الرجل فانه ينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرهما ويطلب الباقي وما أشبه ذلك رجع به الى العرف المطرد

(٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب فهل يجب له على ذك أجره

﴿الجواب﴾ ان كان وصيا فله أقل الامرين من أجره مثله أو كفايته وان كان مكرها على هذا العمل فله أجره مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الاجرة بل أجره على الله وان



عمل ما يجب غير متبرع ففي وجوب أجره نزاع والا ظهر الوجوب  
(٤٩) (مسئلة) في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء من حج وقراءة وصدقة  
فهل تنفذ الوصية

(الجواب) إذا أوصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله وطاعته وجب  
تنفيذ وصيتها وان كان في مرض الموت وأما ان كان الوصي به أكثر من الثلث كان الزائد  
موقوفاً فان أجازته الورثة جاز والا بطل وان وصت بشيء في غير طاعة الله لم تنفذ وصيتها  
(٥٠) (مسئلة) في وصي تحت يده أيتام أطفال ووالدتهم حامل فهل تعطى الاطفال  
نفقة والذي يخدم الاطفال والوالدة اذا أخذت صدامها فلم يجوز ان تأكل الاطفال  
ووالدتهم ومن يخدمهم جميع المال

(الجواب) أما الزوجة فعطى قبل وضع الحمل وأما سائر الورثة فان أخرت قسمة التركة  
الى حين الوضع فينفق على اليتامى بالمعروف ولا بأس ان يختلط ما لهم بمال الام ويكون خبزهم  
جميعاً وطبخهم جميعاً اذا كان ذلك مصلحة لليتامى فان الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه  
عن ذلك فانزل الله تعالى (ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فآخوانكم  
والله يعلم المفسد من المصلح) وأما الحمل فان أخرت فلا كلام وان عجلت أخرله نصيب ذكر اخياطا  
وهل تستحق الزوجة نفقة لاجل الحمل الذي في بطنها وسكنى على ثلاثة أقوال للعلماء أحدها  
لا نفقة لها ولا سكنى وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في احدي الروايتين والشافعي في قول  
(والثاني) لها النفقة والسكنى وهو احدي الروايتين عن أحمد ومول طائفة (والثالث) لها السكنى  
دون النفقة كما نقل عن مالك والشافعي في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد لرحل وعليه وقف والوقف عليه حكر وارضى قبل وفاته  
ان يخرج من التلت ويشترى الحكر الذي الموقف فتعذر مشتراه لان الحكر وقف وله ورثه  
وهم ضعفاء الحال وقد وافهم الرصي على شيء من التلت لعمارة المسجد فهل اذا تأخر من التلت  
شيء للأيتام يتعلق في ذمة الوصي

(الجواب) بل على الوصي ان يخرج جميع التلت كما اوصاه الميت ولا يدع للورثة شيئاً ثم  
ان أمكن شراء الارض التي عينها الموصى اشتراها ووقفها والا اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة

التي وصي بها الموصي كما ذكره العلماء فيما اذا قال يبعوا غلامي من زيد وتصديقوا بشمته فامتنع فلان من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بشمته فالوصية بشراء معين والتصدق به لوقف كالوصية ببيع معين والتصدق بشمته لان الموصي له هنا جهة الصدقة والوقف وهي باقية والتعيين اذا فات قام بدله مقامه كما لو اتلف الوقف متلف او لو اتلف الموصي به متلف فان بدلها يقوم مقامها في ذلك فيفرق بين الموصي به والموقوف وبين بدل الموصي له والموقوف عليه فانه لو وصي لزيد لم يكن لغيره ولو وصي أن يعتق عبده الممين أو أنذر عتق عبد معين فمات الممين لم يقيم غيره مقامه وتنازع الفقهاء اذا وصي أن يحج عنه فلان بكذا فامتنع ذلك الممين من الحج وكان الحج تطوعا فهل يحج عنه أم لا على قولين هما وجهان في مذهب احمد وغيره لان الحج مقصود في نفسه ويقع الممين مقصودا فمن الفقهاء من غلب جانب التعيين ومنهم من قال بل الحج مقصود أيضا كما ان الصدقة والوقف مقصود وتعيين الحج كتعيين الموقوف والمتصدق به فاذا فات التعيين اقيم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٢) ﴿مسئلة﴾ في وصي قضي ديننا عن الموصي بنير ثبوت عند الحاكم وعوض عن النائب بدون قيمة المثل فهل للورثة فسخ ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للوصي ان يقضي ما يدعي من الدين الا بمسند شرعي بل ولا بمجرد دعوى من المدعي فانه ضامن له ولا يجوز له التعويض الا بقيمة المثل وما عوضه بدون القيمة بما لا يتغابن الناس به فاما ان يضمن ما نقص من حق الورثة واما ان يفسخ التعويض ويوفي الغريم حقه والمستند الشرعي متعدد مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه مثل وكيله اذا أقر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديوان الامير واستاذ داره مثل شاهد يحلف معه المدعي ومثل خط الميت الذي يعلم انه خطه وغير ذلك

(٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل وصي على مال يتيم وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين وقدر ربح فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للوصي ان يأخذ من الفائدة شيئا أو هي لليتيم خاصة

﴿الجواب﴾ الربح كله لليتيم لكن ان كان الوصي فقيرا وقد عمل في المال فله أن يأخذ اقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته فلا يأخذ فوق اجرة عمله وان كانت الاجرة اكثر من كفايته لم يأخذ أكثر منها



(٥٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته واجرته

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يولى على مال اليتامى الا من كان قويا خيرا بما ولى عليه أمينا عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح ولا يستحق الاجرة المسماة لكن اذا عمل لليتامى عملا يستحق اجرة مثله كالعامل في سائر العقود الفاسدة

(٥٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد رفع كلفة اليتيم عن ماله وينفق

عليه من عنده فهل له ان يتصرف في ماله بتجارة او شراء عقار مما يزيد المال وينمي به غير اذن الحاكم ﴿الجواب﴾ نعم يجوز له ذلك بل ينبغي له ولا يفتر الى اذن الحاكم ان كان وصيا وان كان غير وصي وكان الناظر في اموال اليتامى الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة وجب استئذانه في ذلك وان كان في استئذانه اضاعة المال مثل ان يكون الحاكم او نائبه فاسقا أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال اليتامى حفظه المستولي عليه وعمل فيه المصلحة من غير استئذان الحاكم

(٥٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر امينا عليه

وله النصف ولكل منهما الربع نخسر المال وانفرد العامل بالعمل لتعذر الآخر وكانت الشركة بعد تاخير الثمرة وافق بعضهم بفسادها وان على العامل وولى اليتيم ضمان ما صرف من ماله

﴿الجواب﴾ هذه الشركة في صحتها خلاف والاظهر صحتها وسواء كانت صحيحة أو فاسدة

فان كان ولى اليتيم فرط فيما فعله ضمن واما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لجناية من عامله وأما العامل فان خان او فرط فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسدا كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفساد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد الفاسد وعلى كل منهما اليمين في نفى الجناية والتفريط

(٥٧) مسئلة في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور لما كسر العدو وقدم الى

دمشق ونزل في البساتين دعى زرعهم وغلالهم فاستهلك الغلال بسبب ذلك فهل لهم الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ اتلاف الجيش الذى لا يمكن تضمينه هو من الآفات السماوية كالجراد واذا

تلف الزرع بآفة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الجائحة كما توضع في

الثمر المشتري على قولين للعلماء أصحهما وأشبههما بالكتاب والسنة والعدل وضع الجائحة  
(٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين وأنهم لما سمعوا بقدوم العدو المخذول دخلوا الى المدينة  
وغلقت أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى البساتين ونهب زرعهم وغلثم استهلك فهل  
لهم الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية وإذا تلفت  
الزروع بأفة سماوية فهل توضع الجائحة فيه كما توضع في الثمرة كما نص النبي صلى الله عليه وسلم  
في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أخاك ثمرة  
فأصابها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً بم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق  
اختلفوا في الزرع اذا تلف قبل تمكن المستأجر من حصاده هل توضع فيه الجائحة على قولين  
أشبههما بالنصوص والاصول انها توضع والله أعلم

(٥٩) ﴿مسئلة﴾ في مضارب دفعه صاحب المال الى الحاكم وطلب منه جميع المال وحكم  
عليه الحاكم بذلك فدفع اليه البعض وطلب منه الانظار بالباقي فانظره وضمن على وجهه فسافر  
المضارب عن البلد مدة فهل تبطل الشركة برفعه الى الحاكم وحكم الحاكم عليه بدفع المبلغ  
وانظاره وهل يضمن في ذمته

﴿الجواب﴾ نعم تنفسخ الشركة بمطالبة المذكورة ويضمن المال في ذمته بالسفر المذكور  
بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) ﴿مسئلة﴾ في شراء الجفان لعصير الزيت أو للوقيد اولهما

﴿الجواب﴾ بيع الزيت جائز وان لم يعلم مقدار زيتيه كما يجوز بيع حب القطن والزيتون  
ونحوهما من المنعصرات والمبيعات مجازفة وسواء اشتراه للعصير أو للوقيد لكن لا يجوز  
للعاصر ان يغش صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الجفنة اجرة لرب المعصرة بحيث قد  
تواطأ عليه العاصر على أن يبقى فيها زيتا له كان هذا غشاً حراماً وحرم شراءه للزيت





## كتاب الفرائض وغير ذلك

(٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد وكسب جارية وأولدها فولدت ذكرا فعتقها وتزوجت ورزقت أولادا فتوفي الشخص يخص ابنه الذي من الجارية دارا وقد توفي فهل يخص اخوته من امه شيء مع اخوته الذين من أبيه

﴿الجواب﴾ للأم السدس ولاخوته من الام الثلث والباقي لاختوته من أبيه للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اخوة لاب وكانت ام احدهما أم ولد تزوجت بانسان ورزقت منه اثنين وكان ابن الام المذكورة تزوج ورزق ولدا ومات وخلف ولده فورث اياه ثم مات الولد وكان قد مات اخوه من أبيه في حياته وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين وهم اخوة أبيه من امه وخلف ابن عم من أبيه فما الذي يخص اخوة أبيه وما الذي يخص ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله للميراث جميعه لابن عمه من الاب واما اخوة أبيه من الام فلا ميراث لهما وهذا باتفاق المسلمين لكن كان ينبغي للميت أن يوصي لقربائه الذين لا يرثونه فاذا لم يوص فينبغي اذا حضروا لقسمة ان يعطوا منه كمال تعالى واذا حضر القسمة أولى القربي واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا

(٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة وثلاث اخوة ورجال واختا

﴿الجواب﴾ تقسم تركتها على ثلاثة عشر سهما للبنتين ثمانية اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخوة واذا وصت لوارث لم يجز الا باجازة الورثة وان كانت وصت لغير وارث بالثلث فما دونه بمد ذلك والله أعلم

(٦٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها واختين اشقاء فهل ترث الاخوات

﴿الجواب﴾ يفرض للزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان اصلها من اثني عشر وتعمل الى ثلاثة عشر وأما الاخوات فلا شيء لهن مع البنات لان الاخوات مع البنات عصبه

ولم يفضل للعصبة شيء هذا مذهب الاثمة الاربعة

(٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك بنتا تم توفي ابن العم المذكور وترك ولدين فبقي الولدان وبنت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولاد عم فمن يستحق الميراث اولاد ابن العم من الام أم اولاد عمها

﴿الجواب﴾ مذهب الامام أحمد وغيره ممن يقول بالتنزيل كما نقل نحو ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فتنزىل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من ادلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يعتبر القرب الى الوارث ثم اتحدت الجهة فان اولاد العم لهم ثلثا المال واولاد ابن عم الام ثلث المال فان أوائلك ينتهى امرهم الى الام واذا وجد ام مع أب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله أعلم

(٦٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفت وخلفت زوجا وبنتا واما واختا من ام

﴿الجواب﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت فانها تسقط بالبنت باتفاق الاثمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم اثني عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال

(٦٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفي الابنان واخذت الزوجة ما خصها وتزوجت باجنبي وبقي نصيب الدكرين ما قسم وان الزوجة حبلى من الزوج الجديد فاراد بقية الورية قسمة الموحود فمفع البقية الى حيث تلد الزوجة فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود

﴿الجواب﴾ الحمد لله الميث الاول لزوجه الثمن والباقي لبنيه وبناته للذكر مثل حظ الانسيين ولا شيء لابن الاخ فيكون للزوجة ثلاثة قرايط ولكل ابن سبعة قرايط وللبنيتين سبعة قرايط ثم الابن الاول لما مات خاف أخاه واختين وأمه والاخ الثاني خلف اختيه وأمه وابن عمه والحمل ان كان موجودا عند موت أحدهما ورث منه لانه اخو من امه وبنفي لزوجة المرأة ان يكف عن وطئها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه اذا لم يطئها وولدت له عم انه كان موجودا وموت الموت واذا وطئها وتأخر الحمل



اشتبه لكن من أراد من الورثة أن يعطى حقه اعطى الثلثين ووقف للحمل نصيب وهو الثلث والله أعلم

(٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وأعطاهما المهر وكسب عليه صدقاً ألف دينار وشرطوا عليه أن يأخذ منك شيئاً إلا عندنا هذه عادة وسمعة والآن توفي الزوج وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكمال

﴿الجواب﴾ إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها أن تطالب إلا ما اتفقا عليه وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به بل يجب لها ما اتفقا عليه

(٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث

﴿الجواب﴾ للاخت النصف والباقي للعم وذلك باتفاق المسلمين

(٧٠) ﴿مسئلة﴾ ما بال قوم غدوا قدامات ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحللا

فقلت امرأة من غير عترتهم إلا أخبركم أعجوبة مثلاً

في البطن مني جنين دام يشكركم فاخروا القسم حتى تعرفوا الحمل

فان يكن ذكر الم يعطى خردلة وان يكن غيره أنى فقد فضلا

بالنصف حقاً يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لا زلاً

انى ذكرت لكم أمرى بلا كذب فلا أقول لكم جهلاً ولا مثلاً

﴿الجواب﴾ زوج وأم وأثنان من ولد الأم وحمل من الأب والمرأة الحامل ليست أم

الميت بل هي زوجة أبيها فلزوج النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث فان كان الحمل ذكراً

فمحمول من أب فلا شيء له باتفاق العلماء وان كان الحمل أنثى فهو أخت من أب فيفرض لها

النصف وهو فاضل عن السهام فاضلها من ستة وتعود الى تسعة وأما ان كان الحمل من أم الميت

فكذا الجواب في أحد قولى العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد

في المشهور عنه وعلى القول الآخر ان كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم كواحد منهم ولا يسقط

وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد في رواية عنه

(٧١) ﴿مسئلة﴾ فيمن ترك ابنتين وعمه أخاً أبيه من أمه فما الحكم

﴿الجواب﴾ اذا مات الميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شيء لآخيه لأمه باتفاق الأئمة

بل للبنتين الثلثان والباقي للعصبة ان كان له عصبة والا فمردود على البنتين أو لبيت المال (٧٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مريضة ولزوجه ثلاث شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها شرابا فابطأت عليه فنفر منها وقال لها أنت طالق ثلاثة وهي مقيمة عنده تخدمه وبعد عشرين يوما توفي الزوج فهل يقع الطلاق وهل اذا حلف على حكم هذه الصورة يحنت وهل للوارث ان يمنعها الارث

﴿الجواب﴾ أما الطلاق فانه يقع ان كان عاقلا مختارا لكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم كما قضى به عثمان ابن عفان في امرأة عبد الرحمن بن عوف فانه طلقها في مرض موته فورثها منه عثمان وعليها ان تعتد أبعد الاجلين من عدة الطلاق أو عدة الوفاة وأما ان كان عقله قد زال فلا طلاق عليه (٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه وثلاث بنات أخ لابويه فهل لبنات الاخ معهن شيء وما يخص كل واحد منهن

﴿الجواب﴾ للزوجة الربع وللأخت للابوين النصف ولا شيء لبنات الاخ والربع الثاني ان كان هناك عصبة فهو للعصبة والا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى الآخر هو لبيت المال

(٧٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء ذكر واحد وثلاث بنات وولد واحد أخوهم من أمهم الجملة خمسة وزوج لم يكن له منها ولد وانها أقرت في مرضها المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بان لهم في ذمتها ألف درهم وقصدت بذلك احرام ولدها الذكور وزجها من الارث

﴿الجواب﴾ اذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي عاصية لله ورسوله باتفاق المسايين بل هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكبائر ومن قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة وقد قال تعالى ( ناك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ( ان العبد ليعمل ستين سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار وان العبد ليعمل سنين سنة



بمعصية الله ثم يختم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة) ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله ومن أعانها على هذا الكذب والظلم فهو شريكها فيه من كاتب ومشير وغير ذلك فكل هؤلاء متعاونون على الاثم والعدوان ومن لقنها الاقرار الكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة وأما ان كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ولرسوله ومن أعانها على ذلك لأجل الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فاكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كابي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لان التهمة فيه ظاهرة ولان حقوق الورثة تملقت بمال الميت بالمرض فصار مجبورا عليه في حقهم ليس له ان يتبرع لاحدهم بالاجماع ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي بناء على حسن الظن بالمسلم وانه عند الموت لا يكذب ولا يظلم والواجب على من عرف حقيقة الامر في هذه القصة ونحوها ان يعاونوا على البر والتقوي لا يعاونون على الاثم والعدوان وينبغي التكشف عن مثل هذه القضية فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به وان ظهر شواهد لديه أبطل فشواهد الصدق مثل أن يعرف انه كان لاب هؤلاء الاربعة مال نحو هذا المقربه وشواهد الكذب بينات يعلم من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث فان ظهر شواهد أحد الجانبين يرجح ذلك الجانب والله أعلم

(٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه واختا شقيقين وابنتين وزوجة ﴿الجواب﴾ للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان والباقي وهو خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فيحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاث قراريط وللاخت قراريط وثلثان

(٧٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا واما واختا شقيقة واختا لأب وأخا واختا لأم ﴿الجواب﴾ المسئلة على عشرة أسهم أصلها من ستة وأموال الى عشرة وتسمى ذات المروخ لكثرة عولها للزوج النصف ولأأم السدس سهم وللشقيقة ثلاثة وللأخت من الأب السدس تكملة الثلثين ولولدى الأم الثلث سهمان فالجموع عشرة أسهم وهذا باتفاق الأئمة الاربعة

(٧٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجازته الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بميراث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وأبي حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أخ من أبيه وهم صغار وله ابن عم راجل وله بنت عم وله أخ من أمه وليس هو من أولاد عمه فمن يأخذ المال ومن يكون ولي البنت ﴿الجواب﴾ أما الميراث فنصفه للبنت ونصفه لابناء الاخ وأما حضانة الجارية فهي لبنت العم دون العم من الام ودون ابن العم الذي ليس بمحرم وله الولاية على المال الذي لليتيمة لو صبي أو نوابه

(٧٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن اخت

﴿الجواب﴾ للزوج النصف وأما ابن الاخت ففي الاقوال له الباقي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي القول الثاني الباقي لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد في إحدى الرواية وأصل هذه المسئلة تنازع العلماء في ذوي الارحام لذين لا فرض لهم ولا تعصيب فمذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ان من لا وارث له بفرض ولا تعصيب يكون ماله لبيت مال المسلمين ومذهب اكثر السلف وأبي حنيفة والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون الباقي لذوي الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ولقول النبي صلى الله عليه وسلم ان المال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عنه

(٨٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه ان وارثي هذا لم يرثني غيره فهل يجوز ذلك ولئن يكون الارث بعده

﴿الجواب﴾ هذه الشهادة لا تقبل بل ان كان وارثا في الشرع ورثه شاء أم أبي وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث وليس لاحد ان يتعدى حدود الله ولا يغير دين الله ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكبائر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة



(٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف اخاه اختا شقيقتين وبنيتين وزوجة وخلف موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة .

﴿الجواب﴾ للزوجة الثمن والبنيتين الثلثان وللأخوة خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فتحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاثة قراريط وللأخت قيراطان وثلثان

(٨٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه ثم ان الزوج مرض بعد ذلك فحين قوي عليه المرض وقبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة لينعمها من الميراث فهل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

﴿الجواب﴾ هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقا رجعيا ومات زوجها وهي في العدة ورثته باتفاق المسلمين وان كان الطلاق بائنا كالمطلقة ثلاثا ورثته أيضا عند جماهير أئمة الاسلام وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الاصبع الكلبيّة طلقها ثلاثا في مرض موته فشاور عثمان الصحابة فاشاروا على انها ترث منه ولم يعرف عن احد من الصحابة في ذلك خلاف وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير فانه قال لو كنت انا لم اورثها وابن الزبير قد انعقد الاجماع قبل ان يصير من أهل الاجتهاد والى ذلك ذهب أئمة التابعين ومن بعدهم وهو مذهب أهل المراق كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومذهب أهل المدينة كمالك وأصحابه ومذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وأمثاله وهو القول القديم للشافعي وفي الجديد وافق ابن الزبير لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها هو بالاتفاق فكذلك لا ترثه هي ولانها حرمت عليه بالطلاق فلا يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها فتكون أجنبية فلا ترث والجمهور قالوا ان المريض مرض الموت قد تعلق الورثة بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالنسبة اليهم فلا يتصرف في مرض موته من التبرعات الا ما يتصرفه بعد موته فليس له في مرض الموت ان يحرم بعض الورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يتبرع لاجنبي بما زاد على الثلث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد الموت وفي الحديث من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة واذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث لا بطلاق ولا غيره وان وقع الطلاق بالنسبة له اذله ان يقطع

نفسه منها ولا يقطع حقها منه وعلى هذا القول ففي وجوب العدة نزاع هل تعدد عدة الطلاق او عدة الوفاة او اطولهما على ثلاثة اقوال اظهرها انها تعدد أبعد الاجلين وكذلك هل يكمل لها المهر قولان اظهرهما انه يكمل لها المهر أيضا فانه من حقوقها التي تستقر كما تستحق الارث

( ٨٣ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل خص بعض الاولاد على بعض

﴿ الجواب ﴾ ليس له في حال مرضه أن يخص أحدا منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق المسلمين وإذا فعل ذلك فلتناثر الورثة رده واخذ حقوقهم بل لو فعل ذلك في صحته لم يجز ذلك في أصح قولي العلماء بل عليه أن يرده كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أن يرده حيا وميتا ويرده المخصص بعد موته

( ٨٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث فهل يرثها ابن اختها

﴿ الجواب ﴾ هذا في أحد قولي العلماء هو الوارث وفي الآخر بيت المال الشرعي

( ٨٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة وصت وصايا في حال مرضها ولزوجها ولاخيهما بشيء ثم

بعد مدة طويلة وضعت ولدا ذكرا وبعد ذلك توفيت فهل يبطل حكم الوصية

﴿ الجواب ﴾ اما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث والولد اليتيم لا يتبرع بشيء من ماله فاما

الزوج الوارث فالوصية له باطلة لانه وارث واما الاخ فالوصية له صحيحة لانه عند الولد ليس بوارث وان كان عند الوصية وارثا فينظر ما وصت به للاخ والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

( ٨٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت ولها زوج وجدة واخوة اشقاء وابن فما يستحق لكل من

واحد من الميراث

﴿ الجواب ﴾ للزوج الربع وللجدة السدس وللابن الباقي ولا شيء للاخوة باتفاق الائمة

( ٨٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة وقد أخذ أبوها القماش

ولم يعط الورثة شيئا

﴿ الجواب ﴾ لا يقبل منه ذلك بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينتقل الى ورثتها وان

كان هو اشتراه وجهزها به على الوجه المعتاد في الجهاز فهو تمليك لها فليس له الرجوع بعد موتها

( ٨٨ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين وقد احتاط الاب على التركة وذكر



انها غير رشيدة فهل للزوج ميراث منها

﴿ الجواب ﴾ ما خلفته هذه المرأة فلزوجها نصفه ولايها الثلث والباقي للام وهو السدس في مذهب الاثمة الاربعة سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة

(٨٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقها ثم بعد مدة وطئ الجارية

فولدت ابنا وولدت زوجته بنتا وتوفي فهل يرث الابن الذي من الجارية مع بنت زوجته

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد وطئ الجارية المعتقة بغير نكاح وهو يعلم ان الوطء حرام فولده

ولدننا لا يرث هذا الواطئ ولا يرثه الواطئ في مذهب الاثمة الاربعة والله اعلم

(٩٠) ﴿ مسألة ﴾ في رجل خلف زوجة وثلاثة أولاد ذكور منها ثم مات أحدهم وخلف أمه

واخويه ثم مات الآخر وخلف أمه واخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنائه فما يحصل للام من تركته

﴿ الجواب ﴾ للزوجة من تركه الميت الاول الثمن والباقي للاخوة الذين هم اولاد الميت

ثم الاخ الاول لامه سدس تركته والباقي لاختيه والاخ الثاني لامه ثلث تركته والباقي لاختيه

والاخ الثالث لامه سدس التركة والباقي لابنه

(٩١) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد ذكور وانثى فقال

الزوج لجماعة شهود اشهدوا على ان نصيبى وهو ستة لابوى زوجتى واولادها المذكورين

بالفريضة الشرعية فما خص كل واحد منهم

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد ملكه نصيبه الذى هو ستة اسهم لساير الورثة على الفريضة الشرعية

والباقي ثمانية عشر سهما للابوين ثمانية اسهم واولاده عشرة اسهم فتد تلك الستة على هذه

الثمانية عشر سهما ويقسم الجميع بينهم على ثمانية عشر سهما كما يرد الفاضل عن ذوى السهام بينهم

عند من يقول بالرد فان نصيب الوارث جعله لهم بمنزلة النصيب المردود بينهم

(٩٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريمته ثم ماتت كريمة فاراد

والده ان يزوجه فقال ما ازوجك حتى تملكنى ما ورثته عن والدتك فملكه ذلك وتصدق عليه

بالربع بشهود ثم بعد ذلك مرض والده مرضا غيب عقله فرجع فيما تصدق به على ولده ووقفها

على زوجته وولده وابنته ولم يذكر ولده وانتسخ كتاب الوقف مرتين فهل له ان يخصص أولاده

ويخرج ولده من جميع ارث والدته

﴿الجواب﴾ ان كان الاب قد أعطى ابنه شيئاً عوضاً عما أخذته له فليس له ان يرجع بذلك بلا نزاع بين العلماء وأما ان كان تصدق به عليه صدقة لله ففي رجوعه عليه قولان للعلماء أحدهما لا يرجع والثاني يرجع عند مالك والشافعي وأحمد ومتى رجع وعقله غائب أو وقف وعقله غائب أو عقد عقداً لم يصح رجوعه ولا وقفه اذا كان منبياً عقله بمرض بلا نزاع بين العلماء (٩٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين أنثى وذو كرم ثم بعد وفاتها توفي والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته

﴿الجواب﴾ للزوج الربع وللأبوين السدسان وهو الثالث والباقي للولدين أثلاثاً ثم متركه الاب فلجذته سدسه ولا ييه الباقي ولا شيء لاخته ولا جده بل كلاهما يسقط بالاب (٩٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفي زوجها وخلف أولاداً

﴿الجواب﴾ للزوجة الصداق والباقي في ذمته حكمها فيه حكم سائر الغرماء وما بقي بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية فلها ثمنه مع الأولاد (٩٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتاً وأخاً من أمها وابن عم فما يخص كل واحد

﴿الجواب﴾ للبنت النصف ولابن العم الباقي ولا شيء للاخ من الام لكن اذا حضر القسمة فينبغي أن يرضخ له والبنت تسقط الاخ من الام في مذهب الأئمة الأربعة والله أعلم (٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف شيئاً من الدنيا وتقاسمه أولاده وأعطوا أمهم كتابها وثمنها وبعد قليل وجد الأولاد مع أمهم شيئاً يحسب ثلث الورثة فقالوا من أين لك هذا المال فقالت لما كان أبوك مريضاً طلبت منه شيئاً فاعطاني ثلث ماله فاخذوا المال من أمهم وقالوا ما أعطاني أبونا شيئاً فهل يجب رد المال اليها

﴿الجواب﴾ ما أعطى المريض في مرض الموت لوارثه فانه لا ينفذ الا باجازه الورثة فما أعطاه المريض لامرأته فهو كسائر ماله الا أن يجيز ذلك باقي الورثة وينبغي للأولاد أن يقرؤا أمهم ويجيزوا ذلك لها لكن لا يجبرون على ذلك بل تقسم جميع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث



( ٩٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

﴿ الجواب ﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبنات ستة اسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت من الأم فانها تسقط بالبنات باتفاق الأئمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهما للبنات ستة وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والسهم الثاني لبيت المال

## كتاب النكاح وشروطه

( ٩٨ ) ﴿ مسألة ﴾ في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بلدها فاذا شرطت على الزوج قبل العقد واتفقا عليها وخلا العقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أولا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله نعم تكون صحيحة لازمة اذا لم يبطلها حتى لو قارنت عقد العقد هذا ظاهر مذهب الإمام أبي حنيفة والإمام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسألة صداق السر والعلاية وهكذا يطرده مالك وأحمد في العبارات فان النية المتقدمة عندهما كالمقارنة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشروط المتقدمة لا تؤثر فيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يجعل العقد غير مقصود كالتواطىء على ان البيع تلجئة لا حقيقة له وبين الشرط الذي لا يخرج عنه ان يكون منصوفا ناشترطا الخسار ونحوه وأما غاية نصوص أحمد وقدماء أصحابه ومحقق المأخرين على أن الشروط والمواظاة التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد اذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فان العقد يقع مقيدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع والاجارة والرهن والقرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه تضيق الفتوى عن تعديد اعيان المسائل وكثير فيها مشهور عند من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يخفى عليه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصول الشريعة في مسألة التحليل ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الانصار ليلة العقبة وعقد

الهدنة الذي كان بينه وبين قريش عام الحديبية وغير ذلك علم انهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الامر بالوفاء بالعقود والعهود والشروط والنهي عن النذر والثلاث تناول ذلك تناولا واحدا فان اهل اللغة والعرف متفقون على التسمية والمعاني الشرعية توافق ذلك

(٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت ثم بان انه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل

﴿الجواب﴾ اذا علمت انها مزوجة ولم تستشر لاموته ولا طلاقه فهذه زانية مطاوعة لا مهر لها واذا اعتقدت موته أو طلاقه فهو وطؤ شبهة بنكاح فاسد فلها المهر وظاهر مذهب احمد ومالك ان لها المسمى وعن احمد رواية اخرى كقول الشافعي ان لها مهر المثل والله اعلم (١٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجعلوا ان اباهما توفي وهو حي وشهدوا ان خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا ان خالها أخوها فهذه شهادة زور ولا يصير الخال وليا بذلك بل هذه قد تزوجت بغير ولي فيكون نكاحها باطلا عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهما وللأب أن يجمده ومن شهد ان خالها أخوها وان أباهما مات فهو شاهد زور يجب تعزيره ويعزر الخال وان كان دخل بها فلها المهر ويجوز ان يزوجه الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه والله أعلم

(١٠١) ﴿مسئلة﴾ في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم ان يزوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان الخاطب لها كفؤا جاز تزويجها في أصح قولي العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ولها الخيار اذا بلغت كمذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ومنهم من يقول اذا بلغت تسع سنين زوجت باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهو ظاهر مذهب أحمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن فان سكتت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وتزويج اليتيمة ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ( يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما



يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء الثلاثي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن والمستضعفين من الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها نزلت في اليتيمة التي يرغب وايها ان ينكحها اذا كان لها مال ولا ينكحها اذا لم يكن لها مال فنهوا عن نكاحهن حتى يقسطوا لهن في الصداق فقد اذن الله للولي ان ينكح اليتيمة اذا اصدقها صداق المثل والله اعلم

(١٠٢) ﴿مسئلة﴾ في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها ولها املاك فهل يجوز للوصي ان يبيع من عقارها شيئا ويصرف ثمنه في جهاز وقماش لها وحلى يصلح لمثلها ام لا

﴿الجواب﴾ نعم للولي ان يبيع من عقارها ما يجهزها به ويجهزها بالجهاز المعروف والحلى المعروف

(١٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح

فهل لاولاد سيدها ان يزوجهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا خطبها من يصلح لها فليأولاد سيدها ان يزوجهما فان امتنعوا

من ذلك زوجها الحاكم او عصبة المقتن ان كان له عصبة غير اولاده لكن من العلماء من يقدم الحاكم اذا عضل الولي الاقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية ومنهم من يقدم العصبة كابي حنيفة في المشهور عنه فاذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ولو امتنع العصبة كلهم زوج الحاكم بالاتفاق واذا اذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء

(١٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت امها

وانهم غرّوه فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غرّاه بالصداق وهل يجب على امها وأبيها عين اذا أنكروا أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

﴿الجواب﴾ هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره

لرجهين أحدهما ان هذا مما لا يمكن الوطؤ معه إلا بضرر يخافه واذى يحصل له والثاني ان وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز الا لضرورة وما يمنع الوطء حسا كاستداد الفرج أو طبعها كالجنون والجذام يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما ما يمنع كمال الوطء كالنجاسة في الفرج ففيه نزاع مشهور والمستحاضة اشد من غيرها واذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده قيل ان الصداق يستقر بمثل هذه الخلوة وان كان قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غرّاه وقيل لا يستقر فلا شيء عليه وله أن يخلف من ادعى

الغرور عليه أنه لم يفره ووطؤ المستحاضة فيه نزاع مشهور وقيل يجوز وطؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا يجوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في المشهور عنه وله الخيار ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فان وطأها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعى الجهل فهل له الخيار فيه نزاع مشهور والاشهر ثبوت الفسخ والله أعلم

(١٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنة اخيه من ابنة الزوج فاسق لا يصلي وخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا ان لم تأذني والا زوجكي الشرع بغير اختيارك وهو الآن ياخذ مالها ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها كامها وغيرها

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس للهم ولا غيره من الاولياء ان يزوج موليته بغير كفء اذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الائمة واذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل لو رضيت هي بغير كفؤ كان لولي آخر غير الزوج ان يفسخ النكاح وليس للهم ان يكره المرأة البالغة على النكاح بكفؤ فكيف اذا اكرهها على الزوج بغير كفؤ بل لا يزوجه الا بمن ترضاه باتفاق المسلمين واذا قال لها ان لم تأذني والا زوجك الشرع بغير اختيارك فاذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح المرتب عليه فان الشرع لا يمكن غير الاب والجد من اجبار الكبيرة باتفاق الائمة وانما تنازع العلماء في الاب والجد في الكبيرة وفي الصغيرة مطلقا واذا تزوجه بنكاح صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها ولا مالها وما أخذه من ذلك ضمنه وليس له ان يمنع من يكشف حالها اذا اشتكت بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كلام وغيرها واما ان يسكن بمجنب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) ﴿مسئلة﴾ في بنت يتيمة وفيد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج امها كاره في الوكيل فهل يجوز ان يزوجهامها واخوها بلا اذن منها ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله المرأة البالغ لا يزوجهامها غير الاب والجد بغير اذنها باتفاق الائمة بل وكذلك لا يزوجهامها الاب الا باذنها في أحد قولى العلماء بل في اصحهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا البنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فان البكر تستحى قال اذنها صماتها وفي لفظ يستأذنها أبوها واذنها



صاتها واما الم والاخ فلا يزوجونها بغير اذنها باتفاق العلماء واذا رضيت رجلا وكان كفوا لها وجب على وليها كالاخ ثم الم ان يزوجها به فان عضلها وامتنع من تزويجها زوجها الولي الا بعد منه والحاكم بغير اذنه باتفاق العلماء فليس للولي ان يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه اذا كان كفوا باتفاق الائمة وانما يجبرها ويمضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزجون نساءهم لمن يختارونه لغرض لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو ينجلونها حتى تفعل ويمضلونها عن نكاح من يكون كفوا لها لعداوة أو غرض وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان وهو مما حرمه الله ورسوله واتفق المسلمون على تحريمه وأوجب الله على اولياء النساء ان ينظروا في مصلحة المرأة لافي اهوائهم كسائر الاولياء والوكلاء فمن تصرف لغيره فانه يقصد مصلحة من تصرف له لا يقصد هواه فان هذا من الامانة التي امر الله ان تؤدي الي اهلها فقال ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الي اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وهذا من النصيحة الواجبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم والله اعلم

(١٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر معتقدا ان الاجنبي المذكور حاكم عليها ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم اراد ردها قبل ان تنكح زوجا غيره فهل له ذلك لبطلان النكاح الاول بغير ولي ام لا وهل يترتب اسقاط الحد ووجوب المهر ويلحق النسب والاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان الزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم ذلك فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يزوجها من غير ان تنكح زوجا غيره والله اعلم

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي الى رحمة الله وله ابن ابن وقد تزوج

سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطاها باتفاق المسلمين واذا تزوجها

فرق بينهما ولا يحل إبقائه معها وإن استحل ذلك استتيب ثلاثا فإن تاب والا قتل  
(١٠٩) ﴿مسئله﴾ في رجل تزوج يتيمة وشهدت أمها يلوغها فمكثت في صحبتها أربع  
سنين ثم بانّت منه بالثلاث ثم شهدت اخواتها ونساء آخر أنها ما بلغت الا بعد دخول الزوج  
بها بتسعة أيام وشهدت أمها بهذه الصورة و الأم ماتت والزوج يريد المراجعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل للزوج ان يتزوجها اذا طلقها ثلاثا عند جمهور العلماء فان مذهب  
أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه ان نكاح هذه صحيح وان كان قبل البلوغ ومذهب مالك  
واحمد في المشهور ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه ومثل هذه المسائل يقبح فانها  
من أهل النبي فانهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطأها ويستمتع بها حتى اذا طلقت  
ثلاثا أخذوا يسمعون فيما يبطل النكاح حتى لا يقال ان الطلاق وقع وهذا من المضادة لله في  
أمره فانه حين كان الوطؤ حراما لم يتحرر ولم يسأل فلما حرّمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطء  
ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين وهو فاسق لان مثل هذه المرأة إما ان يكون نكاحها  
الاول صحيحا وإما ان لا يكون فان كان صحيحا فالطلاق الثلاث واقع والوطؤ قبل نكاح زوج  
غيره حرام وان كان النكاح الاول باطلا كان الوطؤ فيه حراما وهذا الزوج لم يتب من ذلك  
الوطيء وانما سأل حين طلق لثلاث يقع به الطلاق فكان سؤا لهم عما به يحرم الوطؤ الاول  
لاجل استحلال الوطء الثاني وهذه المضادة لله ورسوله والسعي في الارض بالفساد فان كان  
هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتنق الله وليجتنبها وليحفظ حدود الله فان من يتعد حدود الله فقد  
ظلم نفسه والله أعلم \*

(١١٠) ﴿مسئله﴾ في امرأة لها أب واخ ووكيل أيها في النكاح وغيره حاضر فذهبت  
الى الشهود وغيرت اسمها واسم أبيها وادعت ان لها مطلقا يريد تجديد النكاح واحضرت  
رجلا اجنبيا وذكرت انه اخوها فكتبت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته وثبت ذلك  
بمجلس الحكم فهل يعزر على ذلك وهل يجب تعزير المعرفين والذي ادعى انه اخوها والذي  
عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التعزير بالحاكم أو يعزرونهم ولى الامر من محتسب وغيره  
﴿الجواب﴾ الحمد لله يعزر تعزيرا بليغا لو عزرها ولى الامر مرات كان ذلك حسنا كما  
كان عمر بن الخطاب يكرر التعزير في الفعل اذا اشتمل على انواع من المحرمات فكان يعزر



في اليوم الاول مائة وفي الثاني مائة وفي الثالث مائة يفرق التعزير لثلاث يفضي الى فساد بعض الاعضاء وذلك ان هذه ادعت الى غير أبيها واستخافت اخاها وهذا من الكبار فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل قد ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكر انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير أبيه فالجبة عليه حرام وثبت ما هو ابلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوبوا مقعده من النار ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك الا جار عليه وهذا تغليظ عظيم يقتضي ان يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة يستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك وأيضا فانها لبست على الشهود وأوفعتهم في العقود الباطلة ونكحت نكاحا باطلا فان جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل يعزرون من يفعل ذلك أقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا مذهب الشافعي وغيره بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا أو في المدينة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوي النسب الكاذب واقامة الولي الباطل فكان عقوبة هذه متفقا عليها بين المسلمين وتعاقب أيضا على كذبها وكذلك الدعوى انه كان زوجها وطلقها ويعاقب الزوج أيضا وكذلك الذي ادعى انه أخوها يعاقب على هذين الرابتين وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور بالنسب لها والتزويج والتطليق وعدم ولي حاضر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه بما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه كان يسود وجهه اشارة الى سواد وجهه بالكذب وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خاف اشارة الى انه قلب الحديث ويطلق به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور وتزير هؤلاء ليس يختص بالحاكم بل يمزره الحاكم والمحاسب وغيرها من ولاية الامور القادرين على ذلك ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء وشهادة الزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه والله أعلم

(١١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج باسراة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها قبل الاصابة

فهل يجوز له ان يدخل بالام بعد طلاق البنت

﴿الجواب﴾ لا يجوز تزويج أم امراته وان لم يدخل بها والله أعلم

(١١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد وكان قدم

العقد عليها لزوج قبله وطلقت قبل الدخول بغير اصابة ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتا فكتم ذلك وحملت الزوجة منه واستقر الحال بينهما فلما علم الزوج انها لم تستأذن العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفسوخ لكونها بنتا ولم تستأذن فهل يكون العقد مفسوخا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فهذه لا تنكح الا باذنها باتفاق الائمة

ولكن اذا زوجت بغير اذنها ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك والامام احمد في احدى الروايتين ولم يجز في مذهب الشافعي واحمد في رواية اخرى وان كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي واحمد وصاحب أبي حنيفة وفيه قول آخر انها كال بكر وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك وان كانت البكارة زالت بوثة أو باصبع أو نحو ذلك فهي كال بكر عند الائمة الاربعة واذا كانت بكر ا فال بكر يجبرها ابوها على النكاح وان كانت بالغة في مذهب مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى وهي مذهب أبي حنيفة وغيره ان الاب لا يجبرها اذا كانت بالغا وهذا أصبح مادل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الاصول فقد تبين في هذه المسئلة ان أكثر العلماء يقولون اذا اختارت هي العقد جاز والا يحتاج الى استئناف وقد يقال هو الافوى هنا لاسيما والاب انما

عقد معتقدا انها بكر وانه لا يحتاج الى استئذنها فاذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معذورا فاذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي ووقف العقد على الاجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء والاضهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

(١١٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة خلاها اخوها في مكان لتوفي عدة زوجها فلما انقضت العدة

هربت الى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير اذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه

والحال هذه والله أعلم



(١١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك الا بعد العقد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

﴿الجواب﴾ البنت التي لم تبلغ لا يجبرها على تزويجها غير الاب والجد والاخ والعم والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في العقود للفقهاء في ذلك ثلاثة اقوال احدها ان لا يجوز وهو قول الشافعي ومالك والامام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد والثالث أنها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو المشهور من مذهب احمد فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة واحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يري ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن تقضيه أو يفتقر الى حاكم يحكم بصحة ذلك على وجهين في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما اصحهما الاول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فان قلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان كان قد أقدم على ما يعتقد تحريمه كان فعله غير جائز وان كان قد ظنها بالغاً فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها ولا يكون النكاح صحيحاً والله اعلم

(١١٥) ﴿مسئلة﴾ جدتي امه وابي جده وانا عمه له وهو خالي

افتنا يا امام يرحمك الله ويكفيك حادثات الليالي

﴿الجواب﴾ رجل زوج ابنة ام بنت واتى البنت بالنكاح الحلال

فانت منه يذنت قالت الشعراء وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابيه بامها ولد له بنت ولائنه ابن فبنته هي المخاطبة بالشعر فجدتها ام امها هي ام ابن الابن زوجة الابن وأبوها جد ابن ابنة وهي عمته اخت ابيه من الاب وهو خالها أخو امها من الام والله أعلم

(١١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها ولا ينقلها

من منزلها وان تكون عند امها فدخل على ذلك فهل يلزمه الوفاء واذا خالف هذه الشروط فهل للزوجة النسخ أم لا

﴿الجواب﴾ نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام أحمد وغيره من

الصحابه والتابعين كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشريح القاضي والاوزاعي واسحق  
ومذهب مالك اذا شرط لها اذا تزوج عايتها أو تسرى ان يكون أمرها بيدها أو رأيها ونحو  
ذلك صبح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك  
لما خرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أحق الشروط ان توفوا به  
ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي الله عليه  
وسلم ما تستحل به الفروج التي هي من الشروط احق بالوفاء من غيرها وهذا نص مثل هذه  
الشروط ليس هناك شرط يوفي به بالاجماع غير الصداق والكلام في هذه الشروط معروف  
وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقت عليه فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من  
الجهالة فيه من النصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة ومالك ما لا يحتمل في الثمن والاجرة  
اذ يصح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون احق بالجواز لاسيما ومثل هذا  
يجوز في الاجارة ونحوها ومذهب احمد وغيره له ان يستأجر الاجير بطامه وكسوته ويرجع  
في ذلك الى العرف وكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الاولى  
ومتى لم يقبل الشروط فتزوج او تسرى فلها فسخ السكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم  
نزاع لكونه صار مجتهدا فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج الى اجتهاد  
في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المتعة يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين بالاحكام  
حاكم مثل ان يفسخ على التراخي فان هذا فيه خلاف واصل ذلك ان يوقف الفسخ على الاجتهاد  
في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج محتاط لها فتسقط بامر حاكم بخلاف الفسوخ في البيع  
والا قوي ان الفسخ المختلف فيه لا يمتنع الى حكم لكن ان رفع الى حاكم يرى امضاء امضاءه  
وان رأى ابطاله ابطله والله اعلم

(١١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ورزق منها  
اولاد انتم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

﴿الجواب﴾ اذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها  
ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد السكاح لم يبطل النكاح المذكور والله أعلم

(١١٨) ﴿مسئلة﴾ في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم او نائبه ان



يزوجها ام لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت ام لا

(الجواب) اذا بلغت تسع سنين فانه يزوجها الاولياء من العصبات والحماكم ونائبه في ظاهر مذهب احمد وهو مذهب ابي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن) واخرجنا في الصحيحين عن عروة ابن الزبير انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) قالت يا ابن أختي هذه اليتيمة في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبه مالها وجمالها فيريد وليها ان يزوجها من غير ان يقسط في صداقها فيعطيا مثل ما يعطيها غيره فنهوا ان ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن ويبلغوا بهن على سنتهن في الصداق وأمروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواءن قال عروة قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الآية فيهن فانزل الله عز وجل (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية قالت عائشة والذي ذكر الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قالها الله عز وجل وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الاخرى وترغبون ان تنكحوهن رغبة أحدكم عن يتيمته التي تكون في حجره حيث تكون قليلة المال والحال وفي لفظ آخر اذا كانت ذات مال وجعل رغبوا في نكاحها في الحال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في ثلة المال والجمال رغبوا عنها وأخذوا غيرها من النساء قال فكما يتركونها حتى يرغبوا عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبوا فيها الا ان يقسطوا لها ويعطوها حقا من الصداق فهذا يبين ان الله اذن لهم ان يزوجوا اليتامى من النساء اذا فرضوا لهن صداق مثلهن ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل لانها ليست من أهل التبرع ودلائل ذلك متعددة ثم الجمهور الذين جوزوا انكاحها لهم قولان احدهما وهو قول أبي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين انها تزوج بدون اذنها ولها الخيار اذا بلغت والثاني وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره انها لا تزوج الا باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة كما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسنأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها

رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد اذنت وان ابت فلا جواز عليها فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو اعدل الاقوال انها تزوج خلافا لمن قال انها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير يتيمة والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك اذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها ان ترضى بدون صداق المثل ولان ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ولان ما بعد البلوغ وان سمي صاحبه يتيما مجازا فغايته ان يكون داخلا في العموم واما ان يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال والله اعلم

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في تزويج الممالك بالجوار من غير عنق اذا كانوا لملك واحد ومن يعقد طرفي النكاح في الطرفين لهما ولأولادهم وهل للسيد ان يتسرى بهن

﴿الجواب﴾ تزويج الممالك بالإماء جائز سواء كانوا لملك واحد أو لمالكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه ائمة المسلمين والذي يزوج الامة سيدها أو وكيله وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه اذا كان كبيرا او يقبل له وكيله ان كان صغيرا فسيده يقبل له فاذا كان الزوجان له قال بحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بامتي فلانة وينعقد النكاح بذلك وأما العبد البالغ فهل لسيده ان يزوجه بغير أمره ويكرهه على ذلك فيه قولان للعلماء احدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد والثاني يجبره وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والامة والمملوك الصغير يزوجه ما بغير اذنها بالاتفاق وأما الاولاد فهم تبع لأمهم في الحرية والرق وهم تبع لآبائهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين فمن كان سيد الأم كان أولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كما ان البهائم من الخيل والابل والحمر اذا ذكرها على انثاها كان الاولاد للمالك الأم ولو كانت الأم معتقة أو حرة الاصل والاب مملوكا كان الاولاد احرارا واما النسب فانهم ينتسبون الى آبيهم واذا كان الاب عتيقا والأم عتيقة كانوا منتسبين الى موالى الاب وان كان الاب مملوكا انتسبوا الى موالى الأم فان عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الأم الى موالى الاب وهذا مذهب الائمة الاربعة ومن كان مالكا للأم ملك اولادها وكان له ان يتسرى بالبنات من أولاد امائه اذا لم يكن يستمتع بالأم فانه يستمتع ببناتها فان استمتع بالأم فلا يجوز ان يستمتع ببناتها والله أعلم



(١٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل حث من زوجته فنكحت غيره ليحلها الاول فهل هذا النكاح صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له وعنه انه قال الا انبشكم المستعمار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له واتفق على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان مثل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له وقال بعضهم لا نكاح الا نكاح رغبة لانكاح دلسة وقال بعضهم من يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كنا نعدّها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا وقد اتفق ائمة الفتوى كلهم على انه اذا شرط التحليل في العقد كان باطلا وبعضهم لم يجعل للشرط المتقدم ولا العرف المطرد تأثيرا وجعل العقد مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح الرغبة وأما الصحابة والتابعون وأكثر ائمة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا العرف واللفظ وهذا مذهب اهل المدينة واهل الحديث وغيرهما والله أعلم

(١٢١) ﴿مسئلة﴾ في السبد الصغير اذا استحلت به النساء وهو دون البلوغ هل يكون ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع

﴿الجواب﴾ ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لعن آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه ولعن الله المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت اجماع الصحابة على ذلك كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا اوتي بمحلل ولا محلل له الا رجتهما وقال عثمان لا نكاح الا نكاح رغبة لانكاح دلسة وسئل ابن عباس عن من طلق امرأته مائة طلقة فقال بانت منه بثلاث وسأثرها اتخذها آيات الله هزوا فقال له السائل ارايت ان تزوجتها وهو لا يعلم لأحلها ثم اطلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل عن ذلك فقال لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل وهذا لعمرى اذا كان المحلل كبيرا يطأها ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته فاما العبد الذي لا وطن فيه اوفيه ولا يبعد

وطئه وطئا كمن لا ينتشر ذكره فهذا لا نزاع بين الأئمة في ان هذا لا يحلها ونكاح المحلل مما يعير به النصارى المسلمين حتى يقولوا ان المسلمين قال لهم نبهم اذا طلق احدكم امرأته لم تحل له حتى تزني ونينا صلى الله عليه وسلم بري من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم باحسان وجمهور أئمة المسلمين والله اعلم

(١٢٢) ﴿مسئلة﴾ في امام عدل طاق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى استحل تحليل

اهل مصر وتزوجها

﴿الجواب﴾ اذا تزوجها الرجل بنية انه اذا وطئها طلقها ايحيا الزوجها الاول او توطأ على ذلك قبل العقد او شرطاه في صلب العقد لفظا او عرفا فهذا وانواعه نكاح التحليل الذي اتفقت على بطلانه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له

(١٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها في منزل أبيه فكانت مدة السكنى منفردة وهو عاجز عن ذلك فهل يجب عليه ذلك وهل لها ان تفسخ النكاح اذا أراد ابطال الشرط وهل يجب عليه ان يمكن امها او أختها من الدخول عليها والمبيت عندها أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لا سيما اذا شرطت الرضا بذلك بل كان قادرا على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم كالك وأحد القولين في مذهب احمد وغيرها غير ما شرط لها فكيف اذا كان عاجزا وليس لها ان تفسخ النكاح عند هؤلاء وان كان قادرا فاما اذا كان ذلك للسكن ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها ان تفسخ بلا نزاع بين الفقهاء وليس عليه ان يمكن من الدخول الى منزله لا امها ولا أختها اذا كان معاشرها بالمعروف والله اعلم

(١٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل شريف زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي معروف بين الناس بالصالح برضاء ابنته واذنها ولم يشهد عليها الاب بالرضا فهل يكون ذلك قادحا في العقد ام لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول وبعده وقدر قادح فاشهدت الزوجة ان الرضا والاذن صدرا منها فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد

﴿الجواب﴾ لا يفتقر صحة النكاح الى الاشهاد على اذن المرأة قبل النكاح في المذاهب



الأربعة الأوجه ضعيفا في مذهب الشافعي وأحمد بل قال إذا قال الولي أذنت لي جاز عقد النكاح والشهادة على الولي والزوج ثم المرأة بعد ذلك إن أنكرت فالنكاح ثابت هذا مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وأما مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه إذا لم تأذن حتى عقد النكاح جاز وتسمى مسألة وقف العقود وكذلك العبد إذا تزوج بدون إذن مواليه فهو على هذا النزاع وأما الكفاءة في النسب فالنسب معتبر عند مالك وأما عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدي الروايتين عنه فهي حق للزوجة والأبوين فإذا رضوا بدون كفؤ جاز وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها والله أعلم

(١٢٥) ﴿مسألة﴾ في المرأة التي يعتبر أذنها في الزواج شرعا هل يشترط الاشهاد عليها بأذنها لوليها أم لا وإذا قال الولي أنها أذنت لي في تزويجها من هذا الشخص فهل للعاقدة أن تعتقد بمجرد قول الولي أم قولها وكيفية الحكم في هذه المسألة بين العلماء

﴿الجواب﴾ الحمد لله الاشهاد على أذنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء وإنما فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي وأحمد فإن ذلك شرط والمشهور في المذهبين كقول الجمهور أن ذلك لا يشترط فلو قال الولي أذنت لي في العقد فعقد العقد وشهد الشهود على العقد ثم صدقته الزوجة على الأذن كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا وإن أنكرت الأذن كان القول قولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ودعواه الأذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود ونحو ذلك والذي ينبغي لشهود النكاح أن يشهدوا على أذن الزوجة قبل العقد لوجوه ثلاثة (أحدها) أن ذلك عقد متفق على صحته ومهما أمكن أن يكون العقد متفقا على صحته فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى ما فيه خلاف وإن كان مرجوحا إلا لمعارض راجح (الوجه الثاني) أن ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد وأمان من جحوده لاسيما في مثل المكان والزمان الذي يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فإن ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضي إلى خلاف ذلك ثم إنه يفضي إلى أن تكون زوجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك مفسد متعددة (الوجه الثالث) أن الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وإن يمتثل بذلك على أن يشهد أنه قد زوجها وإن يظن الجهال أن النكاح يصح بدون ذلك إذا كان عند العامة أنها إذا زوجت عند الحاكم صارت زوجة فيفضي إلى مهرها وجعلها زوجة بدون رضاها وأما العاقدة

الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها لا بطريق الوكالة للولي فلا يزوجها حتى يعلم انها قد اذنت وذلك بخلاف ما اذا كان شاهدا على العقد وان زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولي وهو موقوف على اذنها عند ابي حنيفة ومالك وهو باطل مردود عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه

(١٢٦) ﴿مسئلة﴾ في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد

﴿الجواب﴾ نكاح المريض صحيح ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق

(١٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم واذا صح هل يكره \*

﴿الجواب﴾ نعم يصح النكاح والحال هذه وان العدالة المشترطة في شاهدي النكاح انما هي ان يكونا مستورين غير ظاهري الفسق واذا كانا في الباطن فاسقين وذلك غير ظاهر بل ظاهريهما الستر انعقد النكاح بهما في اصح نولي العلماء في مذهب أحمد والشافعي وغيرهما اذلو اعتبر في شاهدي النكاح ان يكونا معدلين عند الحاكم لما صح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا يعقدون الا نكحة بمحضر من بعضهم وان لم يكن الحاضرون معدلين عند أولى الامر ومن الفقهاء من قال يشترط ان يكونا مبرزى العدالة فهو لاء شهود الحكم معدلون عندهم وان كان فيهم من هو فاسق في نفس الامر فملى التقديرين ينعقد النكاح بشهادتهم وان كانوا في الباطن فساقا والله اعلم

(١٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل ركاض يسير البلاد في كل مدينة شهر او شهرين ويعزل عنها ويخاف ان يقع في المعصية فهل له ان يتزوج في مدة اقامته في تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها أولا وهل يصح النكاح أولا

﴿الجواب﴾ له ان يتزوج لكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقفا بحيث يكون ان شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك



وفي صحة النكاح نزاع ولونوى انه اذا سافر واعجبه امسكها والاطلقها جاز ذلك فاما ان يشترط التوقيت فهذا نكاح المتعة الذي اتفق الاثمة الاربعة وغيرهم على تحريمه وان كان طائفة يرخصون فيه اما مطلقا واما للمضطر كما قد كان ذلك في صدر الاسلام فالصواب ان ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص لهم في المتعة عام الفتح قال ان الله قد حرم المتعة الى يوم القيامة والقرآن قد حرم ان يطأ الرجل الا زوجة أو مملوكة بقوله (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاوايئك هم العادون) وهذه المستمتع بها ليست من الازواج ولا ما ملكت اليمين فان الله قد جعل للازواج احكاما من الميراث والاعتداد بعد الوفاة باربعة اشهر وعشر وعدة الطلاق ثلاثة قروء ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها فلو كانت زوجة لثبت في حقها هذه الاحكام ولهذا قال من قال من السلف ان هذه الاحكام نسخت المتعة وبسط هذا طويل وليس هذا موضعه واذا اشترط الاجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصح قولي العلماء وكذلك في نكاح المحلل واما اذا نوى الزوج الاجل ولم يظهره للمرأة فهذا فيه نزاع يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما كما انه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي عنه وجعلوه من نكاح المحلل لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة فان نكاح المحلل لم يبع قط اذا ليس مقصود المحلل ان ينكح وانما مقصوده ان يعيدها الى المطلق قبله فهو يثبت العقد ليزيله وهذا لا يكون مشروعا بحال بخلاف المستمتع فان له غرضا في الاستمتاع لكن التأجيل يخل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ويجعل الزوجة بمنزلة المستأجرة فلهذا كان النية في نكاح المتعة اخف من النية في نكاح المحلل وهو يتردد بين كراهة التجريم وكراهة التزيه واما العزل فقد حرمه طائفة من العلماء لكن مذهب الاثمة الاربعة انه يجوز بأذن المرأة والله اعلم

(١٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة ورجل وابنة اخ له من الابوين فهل يجوز الجمع بينهما ام لا

﴿الجواب﴾ الجمع بين هذه المرأة وبين الاخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها فان أباهما اذا كان اخا لهذا الآخر من أمه او امه وأبيه كانت خالة هذا خالة هذا بخلاف ما اذا كان

اخاه من ابيه فقط فانه لا تكون خالة احدهما خالة الآخر بل تكون عمته والجمع بين المرأة وخالة ابيها وخالة امها أو عمة ابيها أو عمة أمها كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين وذلك حرام باتفاقهم وإذا تزوج احدهما بعد الاخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ولا يجب بعقد مهر ولا ميراث ولا يحل له الدخول بها وإن دخل بها فارقها كما تفارق الأجنبية فان اراد نكاح الثانية فارق الاولى فإذا انقضت عدتها تزوج الثانية فان تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة وإن كان الطلاق بائنا لم يجز في مذهب أبي حنيفة وأحمد وجاز في مذهب مالك والشافعي فإذا طلقها طلقاً أو طلقين بلا عوض كان الطلاق رجعياً ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الاولى باتفاق الأئمة فان تزوجها لم يجز أن يدخل بها فان دخل بها في هذا النكاح الفاسد وجب عليه أن يعتزلها فانها أجنبية ولا يعقد عليها حتى تنقضي عدة الاولى المطلقة باتفاق الأئمة وهل له أن يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه فيه قولان للعلماء احدهما يجوز وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والثاني لا يجوز وهو مذهب مالك وفي مذهب أحمد القولان

(١٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها

﴿الجواب﴾ إذا كانت تزني فليس له أن يطأها حتى تحيض ويستبرئها من الزنا فان الزاني

لا ينكح الا زانية أو مشركة عقداً ووطئاً ومتى وطئها مع كونها زانية كان ديوثاً والله أعلم

(١٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تائبة وتصل وتصوم فاي شيء يلزم سيدها اذا لم يجامعها

﴿الجواب﴾ اذا كانت محتاجة الى النكاح فليعتقها اما بان يطأها واما بان يزوجه لمن

يطأها ولا يجوز أن يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها فخلف بالطلاق

ما اعطيك اياها فهل يلزمه الطلاق اذا وكل رجلاً في زواجها لذلك الرجل

﴿الجواب﴾ متى فعل المحلوف عليه بنفسه او وكيله حنت لكن اذا كان الخاطب كفواً

فله أن يزوجه الولي الا بعد مثل ابنه أو أبيه أو أخيه أو يزوجه الحاكم بأذنها ودون اذن المعتق

فانه عاضل ولا يحتاج الى اذنه ولا حنت عليه اذا زوجت على هذا الوجه

(١٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ينكح زوجته في دبرها



﴿الجواب﴾ وطؤ المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والحرث هو موضع الولد فان الحرث محل الغرس والزرع وكانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله هذه الآية وأباح الرجل ان يأتي امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطأها في الذبر وطاوعته عزرا جميعا فان لم ينهيا وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به والله اعلم

(١٣٤) ﴿مسئلة﴾ في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار وعلى تحريم الاماء المجوسيات افتونا مأجورين

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين وطء الاماء الكتابيات بملك اليمين اقوى من وطئهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الائمة الاربعة وغيرهم ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتابيات وان كان ابن المنذر قد قال لم يصح عن أحد من الاوائل انه حرم نكاحهن ولكن التحريم هو قول الشيعة ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك كراهة وطئ الاماء فيه نزاع روي عن الحسن انه كرهه والكراهة في ذلك مبنية على كراهة الزوج واما التحريم فلا يعرف عن أحد بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الامة الكتابية جوزه أبو حنيفة واصحابه وحرمه مالك والشافعي والليث والاوزاعي وعن أحمد روايتان اشهرهما كالثاني فان الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الآية فاباح المحصنات منهم وقال في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض) فانما اباح النساء المؤمنات وایس هذا موضع بسط هذه المسئلة واما الامة المجوسية فالكلام فيها ينبنى على اصلين (أحدهما) ان نكاح المجوسيات لا يجوز كما لا يجوز نكاح الوثنيات وهذا مذهب الائمة الاربعة وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذبائحهم ونسائهم وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف اهل البدع والاصل (الثاني) ان من لا يجوز

نكاحهن لا يجوز وطئن بملك اليمين كالوثنيات وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم  
وحكى عن أبي ثور أنه قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أى دين كن واظن هذا يذكر عن  
بعض المتقدمين فقد تبين ان في وطئ الامة الوثنية نزاعاً وأما الامة الكتابية فليس في وطئها  
مع اباحة الزوج بهن نزاع بل في الزوج بها خلاف مشهور وهذا كله مما يبين ان القول بجواز  
الزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله احد ولا يقوله فقيه وحينئذ فنقول الدليل على  
انه لا يحرم التسري بهن وجوه أحدها ان الاصل الحل ولم يقم على تحريمهن دليل من نص ولا  
اجماع ولا قياس فبقى حل وطئن على الاصل وذلك ان ما يستدل به من ينازع في حل نكاحهن  
كقوله ولا تنكحوا المشركات وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر انما يتناول النكاح لا يتناول  
الوطء بملك اليمين ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمهن فيبقى الحل على  
الاصل (الثاني) ان قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت  
أيماهم فانهم غير ملومين) يقتضي عموم جواز الوطئ بملك اليمين مطلقاً الا ما استثناه الدليل  
حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولاً للجمع بين الاختين حين  
قالوا احلتهما آية وحرمتها آية فاذا كانوا قد جعلوا عاماً في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون  
عاماً في صورة لا يحرم فيها النكاح اولى واخرى الثالث ان يقال قد اجمع العلماء على حل ذلك  
كما ذكرناه ولم يقل احد من المسلمين انه يجوز نكاحهن ويحرم التسري بهن بل قد قيل يحل  
الوطئ في ملك اليمين حيث يحرم الوطؤ في النكاح وقيل يجوز الزوج بهن فلم ان الامة  
بجمع على التسري بها ولم يكن أرجح من حل النكاح ولم يكن دونه فلو حرم التسري دون النكاح  
كان خلاف الاجماع (الرابع) ان يقال ان حل نكاحهن يقتضي حل التسري بهن من طريق الاولى  
والاخرى وذلك ان كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بلانزاع وأما العكس  
فقد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد والنكاح يقتصر فيه على  
عدد وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد تنوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين وله ان يستمتع بملك  
اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك مما حجب عليه فيه لحق الزوجة  
وملك النكاح نوع رق وملك اليمين رق تام وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب  
ولا يتزوج اهل الكتاب نساءهم لان النكاح نوع رق كما قال عمر النكاح رق فلي نظر احدكم



عند من يرق كريمته وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفاء سيدها  
لدى الباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم فجوز للمسلم  
ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعلو ولا يعلى  
عليه كما يجوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلم فاذا جواز وطئهن من ملك  
تام اولى وأخرى يوضح ذلك ان المانع اما الكفر واما الرق وهذا الكفر ليس بمانع والرق  
ليس مانعا من الوطئ بالملك وانما يصلح ان يكون مانعا من الزوج فاذا كان المقتضي للوطئ  
قائما والمانع منتفيا جاز الوطؤ فهذا الوجه مشتمل على قياس التمثيل وعلى قياس الاولي ويخرج  
منه وجه رابع يجعل قياس التعليل فيقال الرق مقتضى لجواز وطئ المملوكة كما نبه النص على  
هذه العلة كقوله أو ما ملكت أيمانكم وانما يمتنع الوطؤ بسبب موجب التحريم بان تكون محرمة  
بالرضاع أو بالصهر أو بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصلح للمنع الا كونها كتابية  
وهذا ليس بمانع فاذا كان المقتضى للحل قائما والمانع المذكور لا يصلح ان يكون معارضا وجب  
العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم وهذه الوجوه بعد تمام تصورها توجب القطع بالحل  
(الوجه الخامس) ان من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة  
وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله  
عليه وسلم وسنة خلفائه مثل الذي كانت له أم ولد وكانت نسب النبي صلى الله عليه وسلم فقام  
يقتلها وقد روي حديثها أبو داود وغيره وهذه لم تكن مسلمة لكن هذه القصة قد يقال انه  
لا حجة فيها لانها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم  
نكاح المشركات وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما انزل الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر  
وطلق عمر امرأته كانت بمكة وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما  
نزل متأخرا كآيات الزنا وفيها ما نزل متقدما كآيات الصيام ومثل ما روي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لما اراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس هل لك في نساء بني الاصفر فقال ائذن لي  
ولا تفتني ومثل فتحه لخبير وقسمه للرقيق ولم ينه المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرهم  
بالاستبراء بل من يبيع وطأ الوثنيات بملك اليمين قد يستدل بما جرى يوم أوطاس من قوله  
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة على جواز وطئ الوثنيات

بملك اليمين وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن وطئ النصرانيات\*

(فصل) واما المجوسية فقد ذكرنا ان الكلام فيها مبني على اصلين احدهما ان المجوس لا تحل ذبايحهم ولا تنكح نساؤهم والدليل على هذا وجوه احدها ان يقال ليسوا من أهل الكتاب ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحل طعامه ولا نساؤه اما المقدمة الاولى ففيها نزاع شاذ فالدليل عليها انه سبحانه قال (وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين) فتبين انه انزل القرآن كراهة ان يقولوا ذلك ومنعنا لان يقولوا ذلك ودفعنا لان يقولوا ذلك فلو كان قد انزل على اكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج الى مانع من قوله وأيضا فانه قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) فذكر الملل الست وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ولما ذكر الملل التي فيها سعيد قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا) في موضعين فلم يذكر المجوس ولا المشركين فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى وكانوا يدخلون الجنة اذا عملوا بشريعتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم مع ان الصابئين ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين احد من أهل الكتابين وهو دليل على ان المجوس أبعد عن الكتاب منهم وأيضا ففي المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير والمغازي الحديث المشهور لما اقتتلت فارس والروم وانتصرت الفرس ففرح بذلك المشركون لانهم من جنسهم ليس لهم كتاب واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكون النصارى أقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (الم تغلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيفعلون في بضع سنين) الآية وهذا يبين ان المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لهم كتاب وايضا ففي حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من المجوس وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب



غيرنا حتى نسائهم ولا آكلي ذبائحهم وهذا مرسل وعن خمسة من الصحابة تواقفه ولم يعرف  
 عنهم خلاف وأما حذيفة فذكر أحمد أنه تزوج يهودية وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم  
 والمرسل في أحد قولي العلماء حجة كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه  
 وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر  
 وهذا قول الشافعي فمثل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة  
 غير محتاج إلى أن يبنى على المقدمتين فإن قيل روى عن علي أنه كان لهم كتاب فرفع قيل  
 هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وإن صح فإنه إنما يدل على أنه كان لهم كتاب فرفع لأنه  
 الآن بأيديهم كتاب وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب إذ ليس بأيديهم كتاب  
 لا مبدل ولا غير مبدل ولا منسوخ ولا غير منسوخ ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقي لهم  
 شبهة كتاب وهذا القدر يؤثر في حقن دماهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب وأما الفروج  
 والذبايح فلها مخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل  
 الكتاب دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية  
 خاصة كما فعل ذلك الصحابة فانهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم وقد روي مقيدا  
 غيرنا حتى نسائهم ولا آكلي ذبائحهم فمن جوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم  
 في الجزية ومن خصهم بذلك قال إن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم والدماء تعصم بالشبهات  
 ولا تحل الفروج والذبايح بالشبهات ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبايح بني تغلب قال علي  
 إنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وقرأ ابن عباس قوله تعالى ومن يتولهم منهم فإنه  
 منهم فعلي رضي الله عنه منع من ذبائحهم مع عصمة دماهم وهو الذي روي حديث كتاب  
 المجوس فلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضي حقن الدماء دون الذبايح والنساء  
 (١٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زني بأمرأة في حال شوبيته وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا

وهو يطلب الزوج بها ولم يعلم هل منه أو من غيره وهو متوقف في تزويجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له الزوج بها عند أكثر العلماء فإن بنت التي زني بها من غيره  
 لا يحل الزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد الروايتين وأما بنته من الزنا فاغلت  
 من ذلك وإذا اشتبهت عليه بغيرها جرمتا عليه

(١٣٦) ﴿مسئلة﴾ في بنت بالغ وقد خطبت لقراية لها فابت وقال اهلها للماعد اعقد وأبوها حاضر فهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ اما ان كان الزوج ليس كفوالها فلا تجبر على نكاحه بل اريب واما ان كان كفواً فله المأه فيها قولان مشهوران لكن الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار انها لا تجبر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتي يستأذنها أبوها واذنها صماتها والله اعلم (١٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قرشى تزوج بجارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد حرا ام يكون عبدا مملوكا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا تزوج الرجل المرأة وعلم انها مملوكة فان ولده منها مملوك لسيدها باتفاق الائمة فان الولد يتبع اياه في النسب والولاء ويتبع امه في الحرية والرق فان كان الولد ممن يسترق جنسه بالاتفاق فهو رقيق بالاتفاق وان كان ممن تنازع الفقهاء في رقه وقع النزاع في رقه كالعرب والصحيح انه يجوز استرقاق العرب والعجم لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا ازال احب بنى تميم بعد ثلاث سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم اشد امتي على الدجال وجاءت صدقاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت سبية منهم عند عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها فانها من ولد اسماعيل وفي لفظ لمسلم ثلاث سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنى تميم لا ازال احبهم بعد ما كان على عائشة محررقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق من هؤلاء وجاءت صدقاتهم فقال هذه صدقات قومي وقال هم اشد الناس قتلا في الملاحم وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات كان كمن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل ففي هذا الحديث ان بنى اسماعيل يعتقون فدل على ثبوت الرق عليهم كما امر عائشة ان تعتق عن المحرر الذي كان عليها من بنى اسماعيل وفيه من بنى تميم لانهم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه ان يرد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معي من ترون واحب الحديث



الى اصدقه فاختاروا احدي الطائفتين اما المال واما السبي ووجدت استأذنت بكم وكان  
انتظرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدي الطائفتين قالوا فانا نختار سيدنا فقام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واثنى على الله بما هو اهله ثم قال اما بعد فان اخوانكم  
قد جاؤنا تأثبين واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم فمن احب منكم ان يطيب بذلك فليفعل ومن  
احب منكم ان يكون على حظه حتى نعطيه من أول ما يفي الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا  
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من اذن في ذلك ممن لم  
يأذن فارجموا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع لباس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم قد طيبوا واذنوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء  
هوازن وهم عرب وقسمهم بين الغاميين فصاروا رقيقا لهم ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم اما  
تبرعا واما معاوضة وقد جاء في الحديث انه اعتقهم كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اعتق السبي فاعتق جارية كانت عنده والمسلمون كانوا يطؤون ذلك السبي  
بملك اليمين كما في سبي أوطاس وهو من سبي هوازن فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه  
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحضة وفي السند للامام أحمد عن عائشة  
رضي الله عنها قالت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق ونمت جويرية بنت  
الحارث لثابت ابن قيس بن شماس أول ابن عم له كاتبة على نفسها وكانت امرأة حلوة ملاحاة  
فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفانت يا رسول الله انا جويرية بنت الحرث بن أبي ضار سيد  
قومه وقد اصابني من البلاء ما لم يخف عليك وجئتك ستعينك على كتابتي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت وما هو يا رسول الله قال اقضي كتابتك واتزوجك  
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تزوج جويرية بنت الحرث فارسلوا ما بأيديهم قالت فقد عتق بتزوجه اياها ماؤه أهل بيت  
من بني المصطلق وما اعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها وهذا الاحاديث ونحوها  
مشهور بل متواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب وكذلك خلفاؤه بعده كما  
قال الائمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي ابو بكر بني ناحية وكان يطارد

العرب بذلك الاسترقاق وقد قال الله لهم (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم كتاب الله عليكم) وفي حديث ابي سعيد وغيره انها نزلت في المسبيات اباح الله لهم وطأها بملك اليمين واذا سبيت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بلاريب وانما فيه خلاف شاذ في مذهب احمد وحكى الخلاف في مذهب مالك قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة اذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب ان نكاح زوجها قد انفسخ وحل لمالكها وطؤها بعد الاستبراء وأما اذا سبيت مع زوجها ففيه نزاع بين أهل العلم ومعلوم ان عامة السبي الذي كان يسببه النبي صلى الله عليه وسلم كان في الحرب وقد قاتل أهل الكتاب فانه خرج لقتال النصارى عام تبوك ولم يجر بينهم قتال وقد بعث اليهم السرية التي امر عابها زيد ثم جعفر ثم عبد الله ابن رواحة ومع هذا فكان في النصارى العرب والروم وكذلك قاتل اليهود بنخير والنضير وقينقاع وكان في يهود العرب وبني اسرائيل وكذلك يهود اليمن كان فيهم العرب وبني اسرائيل وأيضا فسبب الاسترقاق هو الكفر بشرط الحرب فالحر المسلم لا يسترق بحال والمعاهد لا يسترق والكفر مع المحاربة موجود في كل كافر فجاز استرقاقه كما يجوز قتاله فكل ما اباح قتل المقاتلة اباح سبي الذرية وهذا حكم عام في العرب والعجم وهذا مذهب مالك والشافعي في الجديد من قوله وأحمد وأما ابو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم واختص كفارهم بفرط عداونه فصار ذلك مانعا من قبول الجزية كما ان المرتد لا تؤخذ منه الجزية للتغليظ ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق واحتج بما روي عن عمر انه قال ليس على عربي ملك والذين نازعوه لهم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية هما روايتان عن أحمد احدهما أن الاسترقاق كاخذ الجزية فمن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترق وهذا مذهب ابي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرق والقاضي وغيرهما من أصحاب احمد وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي وعند ابي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر الا من مشركي العرب وهو رواية عن أحمد فعلى هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق مشركي العجم وهو قول الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن احمد ان الجزية لا تقبل الا من أهل الكتاب والمجوس كذهب الشافعي فعلى هذا القول في مذهب



احمد لا يجوز استرقاق احد من المشركين لا من العرب ولا من غيرهم كاختيار الخرق والقاضي وغيرهما وهذان القولان في مذهب احمد لا يمنع فيه الرق لاجل النسب لكن لاجل الدين فاذا سبي عربية فاسامت استرقها وان لم تسلم اجبرها على الاسلام وعلى هذا يحملون ما كان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب وأما الرقيق الوثني فلا يجوز اقراره عندهم بوق كالجوز بجزية وهذا كما ان الصحابة سبوا العربيات والوثنيات ووطئوهم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة ثم الائمة الاربعة متفقون على ان الوطأ انما كان بعد الاسلام وان وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز تزويجها (والقول الثاني) انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان وهو مذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بناء على ان الصحابة استرقوهم ولم تعلم انهم اجبروهم على الاسلام ولانه لا يجوز قتالهم فلا بد من استرقاقهم والرق فيه من الفل ما ليس في اخذ الجزية وقد تبين مما ذكرناه ان الصحيح جواز استرقاق العرب وأما الاثر المذكور عن عمر اذا كان صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه ابو بكر وعلي فانهم سبوا العرب ويحتمل ان يكون قول عمر محمولا على ان العرب اسلموا قبل ان يسترق رجالهم فلا يضرب عليهم رق كما ان قريشا اسلموا فلم يضرب عليهم رق لاجل اسلامهم لا لاجل النسب ولم تتمكن الصحابة من سبي نساء قريش كما تمكنوا من سبي نساء طوائف من العرب ولهذا لم يسترق منهم أحد ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء وأما اذا تزوج العربي مملوكة فنكاح الحر للمملوكة لا يجوز الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول الى نكاح حرة في مذهب مالك والشافعي واحمد وعلموا ذلك بان تزوجه يفضي الى استرقاق ولده فلا يجوز للحر العربي ولا المجمي ان يتزوج مملوكة الا لضرورة واذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا وأما ابو حنيفة فالمانع عنده ان تكون تحته حرة وهو يفرق في الاسترقاق بين العربي وغيره وأما اذا وطئ الامة بزنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق وان كان أبوه عربيا لان النسب غير لاحق وأما اذا وطئها بنكاح وهو يعتقد حرة او استبرأها فوطئها بمملوكة فلهنا ولده حر سواء كان عربيا أو عجميا وهذا يسمى المغرور فولد المغرور من السكاح أو البيع حر لا عنقاده انه وطئ زوجة حرة أو مملوكة وعليه الفداء لسيد الامة كما قضت بذلك الصحابة لانه فوت سيد الامة

ملكهم فكان عليه الضمان وفي ذلك تفريع ونزاع ليس هذا موضعه والله اعلم  
(١٣٨) ﴿مسئلة﴾ في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء التزويج  
بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نكاح الكفاية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى (وطعام الذين أوتوا  
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الدين أوتوا الكتاب  
من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم وقد روى عن ابن  
عمر أنه كره نكاح النصرانية وقال لا أعلم شركاً أعظم ممن تقول أن ربها عيسى بن مريم وهو  
اليوم مذهب طائفة من أهل البدع وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله ولا تمسكوا  
بعضكم الكوافر والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا  
في المشركين فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله (إن الذين آمنوا والذين هادوا  
والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فإن قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله (اتخذوا  
أخبارهم ودينهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا  
إله إلا هو سبحانه عما يشركون) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك فإن الله إنما بعث  
الرسول بالتوحيد فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصراني  
ابتدعوا الشرك كما قال (سبحانه وتعالى عما يشركون) بحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه  
من الشرك الذي لم يأمر الله به وجب تمييزهم عن المشركين لأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة  
التي جاءت بالوحد لا بالشرك فاذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين فإن  
الكتاب الذي اضيفوا إليه لا شرك فيه كما إذا قيل المسلمون وأمة محمد لم يكن فيهم من هذه  
الجهة لا إتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع وإن كان بعض الداخلين  
في الأمة قد ابتدع هذه البدع لكن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فلا يزال  
فيها من هو متبع لأشريعة التوحيد بخلاف أهل الكتاب ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب  
أنهم مشركون بالاسم بل قال عما يشركون بالفعل وآية البقرة قال فيها المشركين والمشركات  
بالاسم والاسم أكد من الفعل (الوجه الثاني) أن يقال إن شملهم لفظ المشركين في  
سورة البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً



فاذا افردوا دخل فيهم أهل الكتاب واذا قرنوا أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك فعلى هذا يقال آية البقرة عامة وتلك خاصة والخاص يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائدة ناسخة لآية البقرة لان المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء وقد جاء في الحديث المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلو حلالها وحرموها حرامها والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة اذا تعارضتا وأما قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فانها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة الى المدينة وانزل الله سورة الممتحنة وأمر بامتحان المهاجرين وهو خطاب لمن كان في عصمته كافرة واللام لتعريف العهد والكوافر المهودات هن المشركات مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع لقوله (ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا) فان أصل دينهم هو الايمان ولكن هم كفروا مبتدعين للكفر كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا)

## باب من النكاح

(١٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثا فاذا رجع الى الاسلام هل يجوز له ان يحدد النكاح من غير تحليل ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته فانها تين منه عند الائمة الاربعة واذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق فاذا عاد الى الاسلام فله ان يتزوجها وان طلقها في زمن العدة قبل ان يعود الى الاسلام فهذا فيه قولان للعلماء احدهما ان البيونة تحصل بنفس الردة وهو مذهب ابى حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في احدى الروايتين عنه فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الاجنبية فلا يقع (الثاني) ان النكاح لا يزول حتى تنقضي العدة فان أسلم قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى عنه فعلى هذا اذا كان الطلاق في العدة وعاد الى

الاسلام قبل انقضاء العدة تبين انه طلق زوجته فيقع الطلاق وان كان لم يعد الى الاسلام حتى انقضت العدة تبين انه طلق اجنبية فلا يقع به الطلاق والله أعلم

(١٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا ظهر ان الزوج مجذوما فلا امرأة فسخ النكاح بغير اختيار  
 الزوج والله أعلم

(١٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة مصالحة على صداق خمسة دنانير كل سنة  
 نصف دينار وقد دخل عليها وأصابها فهل يصح النكاح أم لا وهل اذا رزق بينهما ولد  
 يرث أم لا وهل عليهما الحد أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكتما النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق  
 الأئمة بل الذي عليه العلماء انه لا نكاح الا بولي وأي امرأة تزوجت بغير اذنها ففكاحها باطل  
 فنكاحها باطل فنكاحها باطل وكلا هذين اللفظين ماثور في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال غير واحد من السلف لا نكاح الا بشاهدين وهذا مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد  
 ومالك يوجب اعلان النكاح ونكاح السر هو من جنس نكاح البغايا وقد قال الله تعالى  
 محصنات غير مسالحات ولا متخذات أخدان فنكاح السر من جنس ذوات الأخدان وقال  
 تعالى وانكحوا الايامي مكم وقال تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فخطاب الرجال  
 بتزويج النساء ولهذا قال من قال من السلف ان المرأة لا تنكح نفسها ان البني هي التي تنكح  
 نفسها لكن ان اعتقد هذا نكاحا جائزا كان الوطؤ فيه وطأ شبهة يلحق الولد فيه ويرث اباه  
 وأما العقوبة فانهما يستحقان العقوبة على مثل هذا العقد

(١٤٢) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة ابن سريج ام لا فان قلنا لا تصح فن قلده فيها وعمل  
 فيها فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة محدثة في الاسلام ولم يفت بها أحد من  
 الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الأئمة الاربعة وانما أفتى بها طائفة من المتأخرين وانكر ذلك  
 عليهم جماعة علماء المسلمين ومن قلدها فيها شخصا ثم تاب فقد عفا الله عما ساف ولا يفارق امرأته  
 وان كان قد تزوج فيها اذا كان متأولا والله أعلم



(١٤٣) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة العبد ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله تزوج المرأة المطلقة بعبد يطأها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له

(١٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وامه ماتريد الزوجة فطلق الزوجة ثم قال كل امرأة تزوجها من هذه المدينة التي داخل السور لامراته ولا غيرها فان راجع امراته أو تزوج غيرها من المدينة يكون العقد صحيحا

﴿الجواب﴾ بل يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها ويكون العقد صحيحا

(١٤٥) ﴿مسئلة﴾ في قوم يتزوج هذا اخت هذا وهذا اخت هذا وابنته وكلما انفق هذا انفق هذا واذا كسا هذا كسا هذا وكذلك في جميع الاشياء وفي الارضاء والغضب اذا رضى هذا رضى هذا واذا أغضبها هذا أغضبها الآخر فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ يجب على كل من الزوجين ان يملك زوجته بمعروف أو يسرحها باحسان ولا يحل له ان يساق ذلك على فعل الزوج الآخر فان المرأة لها حق على زوجها وحققها لا يسقط بظلم أبيها وأخيها قال الله تعالى ﴿ولا تزوروا زرة وزر اخرى﴾ فاذا كان احدهما يظلم زوجته وجب اقامة الحق عليه ولم يحل للآخر ان يظلم زوجته لكونها بنتا للاول واذا كان كل منهما يظلم زوجته لاجل ظلم الآخر فيستحق كل منهما العقوبة وكان لزوجة كل منهما أن تطلب حقها من زوجها ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطا باطلا من جنس نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على ان يزوجه الآخر بنته أو أخته فكيف اذا زوجه على انه ان أنصفها أنصف الآخر وان ظلمها ظلم الآخر زوجته فان هذا محرم باجماع المسلمين ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي تزجره عن مثل ذلك

(١٤٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة هل يصح النكاح

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان الوكيل في قبول النكاح لا بد ان يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة فلو وكل امرأة او مجنونا او صبيا غير مميز لم يجز ولكن اذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ولا يصح منه القبول بدون اذن وليه فوكل في ذلك مثل ان يوكل عبدا في قبول النكاح بلا اذن سيده أو يوكل سفيها

محجورا عليه بدون اذن وليه أو يوكل صبيا مميزا بدون وليه فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره وإن كان يصح منه قبول النكاح بغير اذن لكن في الصورة المعينة لا يجوز لما منع فيه مثل أن يوكل في نكاح الامة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة وأما توكل الذي في قبول النكاح له فهو يشبه تزويج الذي ابنته الذمية من مسلم ولو تزوجها من ذمي جاز ولكن إذا تزوجها من مسلم ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره قيل يجوز وقيل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل لا يزوجه إلا الحاكم بلذنه وكونه وليا في تزويج المسلم مثل كونه وكيل في تزويج المسلمة ومن قال أن ذلك كله جائز قال أن الملك في النكاح يحصل الزوج لا الوكيل باتفاق العلماء بخلاف الملك في غيره فإن الفقهاء تنازعوا في ذلك فمذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أن حقوق العقد تتلق بالموكل والملك يحصل له فلو وكل مسلم ذميا في شراء خر لم يجز وأبو حنيفة يخالف في ذلك وإذا كان الملك يحصل للزوج وهو الموكل للمسلم فتوكيل الذي بمنزلة توكله في تزويج المرأة بمض محارمها كخالتها فإنه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل وإن كان لا يجوز له تزوجها كذلك الذي إذا توكل في نكاح مسلم وإن كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط أن لا يفعل ذلك لما فيه من النزاع ولأن النكاح فيه شوب العبادات ويستحب عقده في المساجد وقد جاء في الآثار من شهد أملاك مسلم فكأنما شهد فتحا في سبيل الله ولهذا وجب في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره أن يعقد بالعربية كالأذكار المشروعة وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ولكن لا يظهر مع ذلك أن العقد باطل فإنه ليس على بطلانه دليل شرعي والكافر يصح منه النكاح وليس هو من أهل العبادات والله أعلم

(١٤٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل فرب وتركها من مدة ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما فهل يلزم الزوج الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ أن كان نكاح الاول فسخ لتعذر النفقة من جهة الزوج وانقضت عدتها ثم تزوجت الثاني فنكاحه صحيح وإن كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فنكاحه باطل وإن كان الزوج والزوجة علما أن نكاح الاول باق وأنه يحرم عليهما النكاح فهما يجب إقامة الحد عليهما وإن جهل الزوج نكاح الاول أو نفاه أو جهل تحريم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه



نكاح شبهة يجب عليه فيه الصداق ويلحق فيه النسب ولا حد فيه وان كانت غرته المرأة أو وليها  
فاخبره أنها خلية عن الأزواج فله ان يرجع بالصداق الذي اداه على من غره في أصح قولى العلماء  
(١٤٨) ﴿مسئلة﴾ فى رجل تزوج وشرطوا عليه فى العقد ان كل امرأة يتزوج بها  
تكون طالقاً وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه ثم انه تزوج وتسرى فما الحكم فى المذاهب الاربعة  
﴿الجواب﴾ هذا الشرط غير لازم فى مذهب الامام الشافعى ولازم له فى مذهب أبى  
حنيفة متى تزوج وقع به الطلاق ومتى تسرى عتقت عليه الامة وكذلك مذهب مالك واما مذهب  
احمد فلا يقع به الطلاق ولا العتاق لكن اذا تزوج وتسرى كان الامر بيدها ان شاءت أقامت  
معه وان شاءت فارقت له قوله صلى الله عليه وسلم ان احق الشروط ان يوفى به ما استحلتم به  
الفروج ولان رجلاً زوج امرأة بشرط ان لا يتزوج عليها فرفع ذلك الى عمر فقال مقاطع  
الحقوق عند الشروط فالاقوال فى هذه المسئلة ثلاث (أحدها) يقع به الطلاق والعتاق (والثانى)  
لا يقع به ولا تملك امرأته فراقه (والثالث) وهو اعدل الاقوال انه لا يقع به طلاق ولا عتاق لكن  
لامراته ما شرط لها فان شاءت ان تقيم معه وان شاءت ان تفارقه وهذا أوسط الاقوال

(١٤٩) ﴿مسئلة﴾ فى رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا اصابها فولدت بعد شهرين

فهل يصح النكاح وهل يلزمه الصداق ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق  
المسلمين لكن للعلماء فى العقد قولان أصحهما ان العقد باطل كمذهب مالك وأحمد وغيرهما وحينئذ  
فيجب التفريق بينهما ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة اذا حصلت  
الفرقة فيها قبل الدخول لكن ينبغي ان يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد لقطع النزاع  
والقول الثانى ان العقد صحيح ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع كقول أبى حنيفة وقيل يجوز له  
الوطؤ قبل الوضع كقول الشافعى فعلى هذين القولين اذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف  
المهر لكن هذا النزاع اذا كانت حاملاً من وطئ شبهة أو سيد او زوج فان النكاح باطل باتفاق  
المسلمين ولا مهر عليه اذا فارق قبل الدخول واما الحامل من الزنا فلا كلام فى صحة نكاحها  
والنزاع فيما اذا كان نكاحها طائماً واما اذا نكحها مكرها فالنكاح باطل فى مذهب الشافعى  
وأحمد وغيرهما

(١٥٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولهذا اتفق الأئمة الأربعة في النصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك وإنما تنازعوا في صحة نكاح الثاني على قواين أحدهما انه باطل كقول مالك وأحمد في أحدي الروايتين والآخرة انه صحيح كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى بناء على ان المحرم هو متقدم على العقد وهو الخطبة ومن أبطله قال ان ذلك تحريم للعقد بطريق الأولى ولا نزاع بينهم في ان فاعل ذلك عاص لله ورسوله وان نازع في ذلك بعض اصحابهم والاصرار على المعصية مع العلم بها يقدر في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين

(١٥١) ﴿مسئلة﴾ في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد اعترف انه حر وان له خيرا في مصر وقد ادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية واقترض من زوجته شيئا فهل يلزمه شيء أولا

﴿الجواب﴾ الحمد لله تزوج العبد بغير اذن سيده اذا لم يجزه السيد باطل باتفاق المسلمين وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مواليه فهو عاهر لكن اذا اجازه السيد بعد العقد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى واذا طلب النكاح فعلى السيد ان يزوجه لقول الله تعالى (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) واذا غر المرأة وذكر انه حر وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع لكن هل يجب المسمى كقول مالك في رواية أو مهر المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أو يجب الحسنان كاحمد في رواية نالته هذا فيه نزاع بين العلماء وقد يتعلق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه والشافعي في قول وأظه قول أبي حنيفة أو يتعلق ذلك بذمة العبد قد يتبع به اذا اعتق كقول الشافعي في الجديد وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما والاول اظهر فان قوله لهم انه تلبس عليهم وكذب عليهم ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والأئمة متفقون على ان المملوك لو تعدى على احد فاتفق ماله أو جرحه أو قتله كانت جنايته متعلقة



برقبته لا تجب في ذمة السيد بل يقال للسيد ان شئت ان تفك مملوكك من هذه الجناية وان شئت ان تسلمه حتى نستوفي هذه الجناية من رقبته واذا اراد ان يقتله فعليه اقل الامرين من قدر الجناية أو قبضة العبد في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرها وعند مالك وأحمد في رواية يفديه بارش الحماية بالغ ما بلغ فهذا العبد ظالم معتد جار على هؤلاء فتتعلق جنايته برقبته وكذلك ما اقترضه من مال الزوجة مع قوله انه حرقه وعدوان عليهم فيتعلق برقبته في اصح قولى العلماء والله لعلم

(١٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه فاقام في صحبة الزوجة سنين فعلم الولي والزوجة ما الزوج عليه من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والايمان الخائنة فبانت الزوجة منه بالثلاث فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجه ام لا ثم ان الولي استتوب الزوج مرارا عديدة ونكث ولم يرجع فهل يحل تزويجها له

﴿الجواب﴾ اذا كان مصرا على الفسق فانه لا ينبغي للولي تزويجها له كما قال بعض السلف من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحمها لكن ان علم انه تاب فلتزوج به اذا كان كفوا لها وهي راضية به وأما نكاح التحليل فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء

(١٥٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها ان تفسخ عليه النكاح

﴿الجواب﴾ اذا ظهر باحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا يفسخ النكاح ايكن اذا رضي بعد ظهور العيب فلا يفسخ له واذا فسخت فليس لها ان تأخذ شيئا من جهازها وان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وان فسخت بعده لم يسقط

(١٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيبا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا

﴿الجواب﴾ له فسخ النكاح وله ان يطالب بارش الصداق وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى واذا فسخ قبل الدخول سقط عنه المهر والله أعلم

(١٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئا ولا لها شيء تنفقه عليها وهلك من الجوع فحضر من يخطبها ودخل بها وحملت منه فلم الحاكم ان الزوج الاول موجود ففرق بينهما ووضعت الحمل من الزوج الثاني والزوج الثاني ينفق عليها الى ان صار عمر المولود اربع سنين ولم يحضر الزوج الاول ولا عرف له مكان فهل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

﴿الجواب﴾ اذا تعذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح فاذا انقضت عدتها تزوجت بغيره والفسخ للحاكم فاذا فسخت هي نفسها لتعذر فسخ الحاكم أو غيره ففيه نزاع واما اذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها انه قد مات وتزوجت لاجل ذلك ولم يمت الزوج فالنكاح باطل لكن اذا اعتقد الزوج الثاني انه صحيح لظنه موت الزوج الاول وانفساخ النكاح أو نحو ذلك فانه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حد عليه لكن تعتد له حتى تنقضي عدتها منه ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الاول ان أمكن وتزوج لمن شاءت

(١٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ومعها بنت وتوفيت الزوجة وبقيت البنت عنده رباها وقد تعرض بعض الجند لاختها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك فاذا لم يكن لها من يستحق الحضنة بالنسب فمن كان اصلح لها حضنها وزوج امها محرم لها وأما الجند فليس محرما لها فاذا كان يحضنها حضنة تصلحها لم تنقل من عنده الى أجنبي لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

(١٥٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت باخر وطلقها ثم حضرت الى البلد الذي فيه الزوج الاول فارادردها ولم يكن معها براءة تخاف ان يطلب منه براءة فحضره عند قاضي البلد وادعى انها جاريته واولدها وانه يريد عتقها ويكتب لها كتابا فهل يصح هذا العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا زوجها القاضي بحكم انه وليها وكانت خلية من الموانع الشرعية ولم يكن لها ولي اولى من الحاكم صح النكاح وان ظن القاضي انها عتيقة وكانت حرة الاصل فهذا الظن لا يقدح في صحة النكاح وهذا ظاهر على اصل الشافعي فان الزوج عنده لا يكون وليا وأما من يقول ان المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضي نائبه فهنا اذا زوج الحاكم بهذه



النيابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الاصل فهذا فيه نظر والله اعلم

## باب الولاء

(١٥٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاف ولدا ذكر او ابنتين غير مرشدين وان البنت الواحدة تزوجت بزواج ووكلت زوجها في قبض ماله مستحقه من ارض والديها والصرف فيه فهل للاخ المذكور الولاء عليها وهل يطلب الزوج بما قبضه وما صرفه لمصلحة اليتيمة

﴿الجواب﴾ للاخ الولاية من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعلت في مالا يحل لها نهاها عن ذلك ومنعها وأما الحجر عليها ان كانت سفينة فلو صيها ان كان لها وصي الحجر عليها والا فالخاكم يحجر عليها ولا يخيرها ان يرفع امرها الى الحاكم

(١٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اسلم هل يبقى له ولاية على اولاده الكتائبين

﴿الجواب﴾ لا ولاية عليهم في النكاح كالا ولاية عليهم في الميراث فلا يزوج المسلم الكافرة سواء كانت بنته أو غيرها ولا يرث كافر مسلما ولا بمسلم كافرا وهذا مذهب الاثنية الاربعة وأصحابهم من السلف والخلف لكن المسلم اذا كان الكالامة زوجها بحكم الملك وكذلك اذا كان ولي امر زوجها بحكم الولاية وأما بالقرابة والعقابة فلا يزوجها اذ ليس في ذلك الاخلاف شاذ عن بعض اصحاب مالك في النصراني يزوج ابنته كما نقل عن بعض السلف انه يرثها وهما قولان شاذان وقد اتفق المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم ولا يتزوج الكافر المسلمة والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين وأوجب البراءة بينهم من الطرفين واثبت الولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى ﴿قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا ابراء منكم وبما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ وقال تعالى ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابنائهم او اخوانهم او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه﴾ وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن ينولهم منكم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الى قوله فان حزب الله هم الغالبون والله تعالى انما اثبت الولاية بين اولى الارحام بشرط الايمان كما قال تعالى وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وقال تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باه والهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاؤثقتكم منكم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)

(١٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف مستولدة له ثم بعد ذلك توفيت المستولدة وخلفت ولدا ذكرا وبنتين فهل للبنات ولأولاد مع الذكر وهل يرثن معه شيئا

﴿الجواب﴾ هذا فيه روايتان عن احمد احدهما وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الولاء يختص بالذكور والثانية ان الولاء مشترك بين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(١٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة مالكي فطلب العاقدة الولد فتمتدور حضوره وجيء بغيره وأجاب العاقدة في تزويجها فهل يصح العقد

﴿الجواب﴾ لا يصح هذا العقد وذلك لان الولد وليها واذا كان حاضرا غير ممتنع لم تزوج الا باذنه فأما ان غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الابعد او الحاكم ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهاد لكن الذي زوجها مالكي يعتقده ان لا زوجها الا ولدها فاذا لبس عليه وزوجها من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولأ فتكون منكوحة بدون اذن ولي اصلها وهذا النكاح باطل عند الجمهور كما وردت به النصوص

(١٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر معتقدا

ان الاجنبي حاكم ودخل بها واسولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجها غيره فهل له ذلك لبطلان النكاح الاول بغير اسقاط الحد وجوب المهر ويلحق النسب ويحصل به الاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يتزوجها من غير ان تنكح زوجها غيره



(١٦٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ان يتزوج ام لا  
 (الجواب) نعم له التزوج على اصل من يجبر السيد على تزويجه كذهب احمد والشافعي  
 على احد قوليه فان تزويجه كالانفاق عليه اذا كان محتاجا الى ذلك وقد قال تعالى (وانكحوا  
 الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فامر بتزويج العبيد والاماء كما أمر بتزويج الايامي  
 وتزويج الامة اذا طلبت النكاح من كفوء واجب باتفاق العلماء والذي يأذن له في النكاح مالك  
 نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس

(١٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل غلب ونفسه تنوق الى الزواج غير انه يخاف ان يتكاف  
 من المرأة مالا يقدر عليه وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير  
 التطلع الى الزواج فهل يأثم بترك الزواج ام لا

(الجواب) قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يامعشر الشباب من  
 استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم  
 فانه له وجاء واستطاعة النكاح هو القدرة على المؤنة ايس هو القدرة على الوطى فان الحديث  
 انما هو خطاب للقادر على فعل الوطى ولهذا أمر من لم يستطع ان يصوم فانه وجاء ومن لا مال  
 له هل يستحب ان يقترض ويتزوج فيه نزاع في مذهب الامام احمد وغيره وقد قال  
 تعالى (وايستغفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغف لهم الله من فضله) وأما الرجل الصالح فهو القائم  
 بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده

(١٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياما وجاء أناس ادعوا انها  
 في الملكة وأخذوها من بيته ونهبوه ولم يكن حاضرا فهل يجوز أخذها وهي حامل  
 (الجواب) الحمد لله اذا لم يبين للزوج انها أمة بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة  
 وظن انها حرة أو قيل له انها حرة فهو مغرور وولده منها حر لا رقيق وأما النكاح فباطل اذا لم  
 يجزه السيد باتفاق المسلمين وان أجازاه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى  
 الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بل يحتاج الى نكاح جديد  
 واما ان ظهرت حاملا من غير الزوج فالنكاح باطل بلا ريب ولا صداق عليه اذا لم يدخل بها  
 وايس لهم أن يأخذوا شيئا من ماله بل كل ما أخذ من ماله رد اليه

(١٦٦) ﴿مسألة﴾ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها قال ان تسكت متفق عليه وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها وفي رواية البكر يستأذنها أبوها في نفسها وصماتها اقرارها رواه مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر قالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكتت وعن خنساء ابنة حذام ان أباهما زوجها وهي بنت فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه رواه البخاري قال شيخ الاسلام رحمه الله فالمرأة لا ينبغي لاحد ان يزوجه الا باذنها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم فان كرهت ذلك لم تجبر على النكاح الا الصغيرة البكر فان أباهما يزوجه ولا اذن لها وأما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير اذنها لالاب ولا لغيره باجماع المسلمين وكذلك البكر البالغ ليس لغير الاب والجد تزويجها بدون اذنهما باجماع المسلمين فاما الاب والجد فينبغي لهما استئذانها واختلف العلماء في استئذانها هل هو واجب أو مستحب والصحيح انه واجب ويجب على ولي المرأة ان يتق الله فيمن يزوجه به وينظر في الزوج هل هو كفؤ أو غير كفؤ فانه انما يزوجه لمصلحتها لا لمصلحته وليس له ان يزوجه بزوج ناقص اغرض له مثل ان يتزوج مولى ذلك الزوج بدلها فيكون من جنس الشغار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجه بأقوام يحالفهم على اغراض له فاسدة أو يزوجه لرجل لمال ببذله له وقد خطبها من هو اصالح لها من ذلك الزوج فيقدم الخاطب الذي برطله على الخاطب الكفو الذي لم يبرطله وأصل ذلك ان تصرف الولي في بضع وليته كتصرفه في مالها فكما لا يتصرف في مالها الا بما هو اصالح كذلك لا يتصرف في بضعها الا بما هو اصالح لها الا ان الاب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا ييك بخلاف غير الاب

(١٦٧) ﴿مسألة﴾ في رجل تزوج بالغة من جدها أبي ايها وما رشدها ولا معه وصية من ايها فلما دنت وفاة جدها أوصى على البنت رجلا اجنبا فهل للجد المذكور على الزوجة



ولاية بعد ان اصابها الزوج وهل له ان يوصى عليها

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها لالجد ولا غيره باتفاق الاثمة وان كانت ممن يستحق الحجر عليها ففيه للعلماء قولان أحدهما ان الجدة له ولاية وهذا مذهب أبي حنيفة والثاني لا ولاية له وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه واذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة واولدها امكن ان تكون رشيدة باتفاق العلماء

(١٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذن والده وشهدا المعروفون ان والده مات وهو حي فهل يصح العقد أم لا وهل يجب على الولد اذا تزوج بغير اذن والده حق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان سفيهاً مجوراً عليه لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق بينهما واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان رشيداً صح نكاحه وان لم يأذن له أبوه واذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو وهو سفيه فالقول قول مدعى صحة النكاح

(١٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك بنتي حتى تزوج بنتك لا خي فهل يصح هذا التزويج

﴿الجواب﴾ ليس للولي ذلك قيل اذا طلب الكفو بنته وجب عليه تزويجها ولا يحل منعها لحظ نفسه وعليه ان يزوجه ممن يكون اصالح لها وينظر في مصلحتها لافي مصلحة نفسه كما ينظر ولي اليتيم في ماله واذا تشارطا انه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه اخته كان هذا نكاحاً فاسداً ولو سمي مع ذلك صداق آخر \* هذا هو المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن برطل ولي امرأة ليزوجهما اياه فزوجهما ثم صالح صاحب المال عنه فهل على المرأة من ذلك درك

﴿الجواب﴾ آثم فيما فعل واما النكاح فصحيح ولا شيء على المرأة من ذلك

(١٧١) ﴿مسئلة﴾ ما قولكم في العمل السريجية وهي أن يقول الرجل لامرأته اذا طلقته فانت طالق قبله ثلاثاً وهذه المسئلة تسمى مسئلة ابن سريج

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة السريجية لم يفت بها أحد من سلف لامة ولا ائمتها لا من الصحابة ولا التابعين ولا ائمة المذاهب المتبوعين كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولا اصحابهم الذين

أدر كوهم كابي يوسف ومحمد والمزني والبويطي وابن القاسم وابن وهب وإبراهيم الحربي وإبي بكر الأثرم وإبي داود وغيرهم لم يفت أحد منهم بهذه المسئلة وإنما افتي بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب إبي حنيفة ومالك وأحمد وكثير من اصحاب الشافعي وكان الغزالي يقول بها ثم رجع عنها وبين فسادها وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى والدور الذي توهموه فيها باطل فانهم ظنوا أنه إذا وقع المنجز وقع المعلق وهو إنما يقع لو كان التعليق صحيحا والتعليق باطل لأنه اشتمل على محال في الشريعة وهو وقوع طلاق مسبوق بثلاث فإن ذلك محال في الشريعة والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشريعة فيكون باطلا وإذا كان قد حلف بالطلاق معتقدا أنه لا يحنث ثم تبين له فيما بعد أنه لا يجوز فليمسك امرأته ولا طلاق عليه فيما مضى ويتوب في المستقبل والحاصل أنه لو قال الرجل لامرأته إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الراجح ولا يقع معه المعلق لأنه لو وقع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لأنه زائد على عدد الطلاق وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضي وقوع المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذا القيل لا يجوز تقليده وإبن سريج يرى مما نسب إليه فيها قاله الشيخ عز الدين

(١٧٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تجوز عتيقة بعض بنات الملوك الذين يشترون الرقيق من مالهم ومال المسلمين بغير إذن معتقها فهل يكون العقد صحيحا أم لا

﴿الجواب﴾ أما إذا أعتقها من مالها عتقا شرعيا فالولاية لها باتفاق العلماء وهي التي تزويجها ثم أقرب عصباتها من بعدها وأما تزويج هذه العتيقة بدون إذن المعتقة فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء فإن من لا يشترط إذن الولي كابي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده لكن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لم قولان في هذه المسئلة وهي روايتان عن أحمد أجدها أنها لا تزوج إلا بإذن المعتقة فإنها عصبتها وعلى هذا فهل للمرأة نفسها أن تزوجها على قولين هما روايتان عن أحمد والثاني أن تزويجها لا يفتقر إلى إذن المعتقة لأنها لا تكون ولية لنفسها فلا تكون ولية لغيرها ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم فلا يفتقر إلى إذنها فعلى هذا يزوج هذه المعتقة من يزوج معتقها بإذن العتيقة مثل أخ المعتقة ونحوه إن كان من أهل ولاية



النكاح وان لم يكن اهلا وزوجها الحاكم جاز والا فلا وان كانوا اهلا عند ابي حنيفة فالولا لهم والحاكم يزوجها

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى اباها لاجل ذلك شيئا فمات قبل العقد هل له أن يرجع بما اعطى

﴿الجواب﴾ اذا كانوا قد وفوا له بما اتفقوا عليه ولم يمنعه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم وليس له ان يسترجع ما أعطاهم كما أنه لو كان قد تزوجها أستحققت جميع الصداق وذلك لانه انما بذل لهم ذلك ليتمكنوا من نكاحها وقد فعلوا ذلك وهذا غاية الممكن

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع على هذا الوجه الذي يفعلونه من الاستحقاق والاشهاد وغير ذلك من سائر الحيل المعروفة هل هو صحيح أم لا واذا قل من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد وهل الاولى امساك المرأة أم لا

(الجواب) التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج لفظا أو عرفا على أن يطلق المرأة أو ينوي الزوج ذلك محرم لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعله في احاديث متعددة وسماه التيس المستعار وقال لعن الله المحلل والمحلل له وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم بذلك آثار مشهورة يصرحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محلل وان لم يشترطه في العقد وسموه سفاحا ولا تحل لمطلقها الاول بمثل هذا العقد ولا يحل للزوج المحلل امساكها بهذا التحليل بل يجب عليه فراقها لكن اذا كان قد تبين باجتهاد او تقليد جواز ذلك فتحللت وتزوجها بعد ذلك ثم تبين له تحريم ذلك فلا قوى انه لا يجب عليه فراقها بل يمتنع من ذلك في المستقبل وقد عفا الله في الماضي عما سلف

(١٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب ابنة رجل من العدول واتفق معه على المهر منه عاجل ومنه آجل واوصل الى والدها الممجل من مدة اربع سنين وهو يواصلهم بالنفقة ولم يكن بينهم مكاتبة ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها وزاد عليه في المهر ومنع الزوج الاول

﴿الجواب﴾ لا يحل للرجل ان يخاطب على خطبة اخيه اذا اجيب الى النكاح وركنوا اليه باتفاق الاثمة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل ان يخاطب على خطبة أخيه وتجب عقوبة من فعل ذلك واعان عليه عقوبة تمنعهم وامثالهم عن ذلك وهل

يكون نكاح الثاني صحيحا أو فاسدا فيه قولان للعلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما  
(١٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر فقامت في صحبتها  
احدى عشر سنة ثم طلقها ولم يردّها وطالبته بحقوقها فقال انا مملوك يجب الحجر علي فهل يلزمه  
القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الاربعة

﴿الجواب﴾ حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين احدهما ان مجرد دعواه الرق لا  
يسقط حقها والحال ما ذكر فان الاصل في الناس الحرية وادعى انه مملوك بلا بينة ولم يعرف  
خلاف ذلك فني قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد وغيره احدها يقبل فيما عليه  
دون ماله على غيره كمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في قول لها ﴿والثاني﴾ لا يقبل بحال  
كقول من قال ذلك من المالكية وهو احدى الروایتين عن أحمد ﴿والثالث﴾ يقبل قوله مطلقا  
وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد فاذا كان مع دعوى المدعي لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط  
حقها عند جمهور ائمة الاسلام فكيف بمجرد دعواه الرق وكيف وله خير واقطاع وهو منتسب  
وقد ادعى الحرية حتى زوج بها ﴿الوجه الثاني﴾ انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية  
حتى تزوج بها ودخل فهذا قد جنى بكذبه وتليدسه والريق اذا جنى تعلقت جنائته برقبته  
فلها ان تطلب حقها من رقبته الا ان يختار سيده ان يفديه باداء حقها فله ذلك

(١٧٧) ﴿مسئلة﴾ في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه  
من الرجال والنساء فان تاب من الرفض ولزم الصلاة حينئذ عاد لما كان عليه هل يقر على ما  
كان عليه من النكاح

﴿الجواب﴾ لا يجوز لاحد ان ينكح موليته رافضيا ولا من يترك الصلاة ومتى زوجوه  
على انه سني فصلى الخمس ثم ظهر انه رافضي لا يصلي او عاد الى الرفض وترك الصلاة فانهم  
يفسخون النكاح

(١٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مالكي المذهب حصل له نكاح بينه وبين والد زوجته فحضرا  
قدام القاضي فقال الزوج لو اشد الزوج ان أبرأتني ابنتك أو قمت عليها الطلاق فقال والدها انا  
أبرأتك فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء فأبرأه والدها بغير حضورها وبغير  
اذنها فهل يقع الطلاق أم لا



﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء فذهب ابى حنيفة والشافعى  
 واحمد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يخالع على شئ من مال ابنته سواء كانت  
 محجورا عليها او لم تكن لان ذلك تبرع بما لها فلا يملكه كما لا يملك اسقاط سائر ديونها ومذهب  
 مالك يجوز له ان يخالع عن ابنته الصغيرة بكر كانت او ثيبا لكونه يلي مالها وروى عنه ان له  
 ان يخالع عن ابنته البكر مطلقا لكونه يجبرها على النكاح وروى عنه يخالع عن ابنته مطلقا كما  
 يجوز له ان يزوجه بدون مهر المثل للمصلحة وقد صرح بعض اصحاب الشافعى وجهافى مذهبه  
 انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يخالها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا ان الذي بيده عقدة  
 النكاح هو الولي وخطأه بعضهم لانه انما يملك الابراء بعد الطلاق لانه اذا ملك اسقاط حقها  
 بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنفعتها وهو يخلمها من الزوج أولى ولهذا يجوز عندهم كلهم  
 ان يخلمها الزوج بشئ من ماله وكذلك لها ان تخالعه بما لها اذا ضمن ذلك الزوج فاذا جاز له ان  
 يخلمها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صداقها ومذهب مالك يخرج على اصول احمد من  
 وجوه منها ان للاب أن يطلق ويخلع امرأة ابنه الطفل في احدى الروايتين كما ذهب اليه  
 طوائف من السلف ومالك يجوز الخلع دون الطلاق لان في الخلع معاوضة واحمد يقول له  
 التخليق عليه لانه قد يكون ذلك مصالحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها وكذلك لا فرق  
 في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال وأيضا فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق  
 ان يخلع المرأة بشئ من مالها بدون اذنها ويطلق على الزوج بدون اذنه كمذهب مالك وغيره  
 وكذلك يجوز للاب ان يزوجه المرأة بدون مهر المثل وعنده في احدى الروايتين ان الاب بيده  
 عقدة النكاح وله ان يسقط نصف الصداق ومذهبه ان للاب ان يملك لنفسه من مال ولده  
 مالا يضر بالولد حتى لو زوجها واشترط لنفسه بعض الصداق جاز له ذلك واذا كان له من  
 التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها وذلك يملكه باجماع المسلمين  
 ويجوز عنده للاب ان يعتق بعض رقبة المولى عليه للمصلحة فقد يقال الاظهر ان المرأة ان كانت  
 تحت حجر الاب له ان يخالع بما لها فان الخلع معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج فيملكه الاب  
 كما يملك غيره من المعاوضات وكما يملك اقتداءها من الاسر وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان  
 مصلحة لها وقد يقال قد لا يكون مصلحتها في الطلاق ولكن الزوج يملك ان يطلقها وهو لا يقدر

على منعه فاذا بذل له العوض من غيرها لم يمكنها منعه من البذل فاما اسقاط مهرها وحقها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر والاب قد يكون غرضه باختلاعها حظه لا لمصلحتها وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حظه بالاتفاق فعلى قول من يصحح الابراء يقع الابراء والطلاق وعلى قول من لا يجوز ابراءه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع وكان على الاب الزوج مثل الصداق عند أي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم وعنده في الجديد انما عليه مهر المثل واما ان لم يضمنه ان علق الطلاق بالابراء فقال له ان أبرأتني فهي طالق فالمنصوص عن أحمد انه يقع الطلاق اذا اعتقد الزوج انه تبرأ ويرجع على الاب بقدر الصداق لانه غره وهو احدى الروايتين في مذهب ابي حنيفة وفي الاخرى لا يقع شيء وهو قول الشافعي وهو قول في مذهب أحمد لانه لم يبرأ في نفس الامر والاولون قالوا وجد الابراء وامكن ان يجعل الاب ضامنا بهذا البراء وأما ان طلقها طلاقا لم يعلقه على البراء فانه يقع لكن عند احمد يضمن للزوج الصداق لانه غره وعند الشافعي لا يضمن له شيء لانه لم يلزم له شيئا والله أعلم

(١٧٩) ﴿مسئلة﴾ في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها الحاكم لعدم الاولياء ثم

خالعها الزوج وابراته من الصداق بغير اذن الحاكم فهل تصح المخالعة والابراء

﴿الجواب﴾ اذا كانت أهلا للتبرع جاز خالعها وابراؤها بدون اذن الحاكم

(١٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لرجل واراد الزوج السفر الى بلاده فقال له وكيل

الاب في قبول النكاح لا تسافر اما ان تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الاب

فسافر ولم يجب الى ذلك وهو غائب عن الزوجة المذكورة مدة سنة ولم يصل منه نفقة فهل

لوالد الزوجة ان يطلب فسخ النكاح

﴿الجواب﴾ نعم اذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ مثلها وجب عليه

النفقة بذلك فاذا تعذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ اذا كانت محجورا عليها

على وجهين

(١٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل يتزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها فجمع بين خالته

وأبنته فهل يصح

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يتزوج خالة رجل وبنته بان يجمع بينهما فان النبي صلى الله



عليه وسلم نفى ان يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهذا متفق عليه بين الاثمة  
 الاربعة وهم متفقون على ان هذا الحديث يتناول خالة الاب وخالة الام والجددة ويتناول عمه  
 كل من الابوين أيضا فليس له ان يجمع بين المرأة وخالة ابيها ولا خالة امها عند الاثمة الاربعة  
 (٣٨٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها اخوان اطفال دون البلوغ ولها خال بجاء رجل يتزوج  
 بها فادعى خالتها انه اخوها ووكل في عقدتها على الزوج فهل يكون العقد باطلا او صحيحا .  
 ﴿الجواب﴾ الخال لا يكون شقيقا فان كان كاذبا فيما ادعاه من الاخوة لم يصح نكاحه  
 بل يزوجه وليها فان لم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم

(١٨٣) (مسئلة) في رجل اعتقد مسئلة الدور المسندة لابن سريج ثم حلف بالطلاق  
 على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع زوجته ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق  
 الثلاث ان لا يفعله ثم خالع وفعل ثم بعد ذلك قال لزوجته انت طالق فهل يقع عليه الطلاق  
 الثلاث ام يستعمل المسئلة الاولى المشار اليها

﴿الجواب﴾ المسئلة السريجية باطلة في الاسلام محدثة لم يفت بها احد من الصحابة والتابعين  
 ولا تابعيهم وانما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة وانكر ذلك عليهم جمهور فقهاء  
 المسلمين وهو الصواب فان ما قاله اولئك يظهر فساد من وجوه منها انه قد علم بالاضطرار من  
 دين الاسلام ان الله اباح الطلاق كما اباح النكاح وان دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين  
 لا يبيحون الطلاق فلو كان في دين المسلمين ما يمتنع معه الطلاق اصرار دين المسلمين مثل دين  
 النصارى وشبهة هؤلاء انهم قالوا اذا قال لامرأته اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم  
 طلقها بعد ذلك طلاقا منجزا لزم ان يقع المعلق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز فكان وقوعه يستلزم  
 عدم وقوعه فلا يقع وهذا خطأ فان قولهم لو وقع المنجز لو وقع المعلق انما يصح لو كان التعليق  
 صحيحا فاما اذا كان التعليق باطلا لم يلزم وقوع التعليق والتعليق باطل لان مضمونه وقوع طلاق  
 مسبوق بثلاث ووقوع طلاق مسبوق بثلاث باطل في دين المسلمين ومضمونه ايضا اذا وقع عليك  
 طلاقى لم يقع عليك طلاقى وهذا جمع بين النقيضين فانه اذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء واذا وقع  
 الشرط لزم الوقوع فلو قيل لا يقع مع ذلك لزم أن يقع ولا يقع وهذا جمع بين النقيضين وأيضا  
 فالطلاق اذا وقع لم يرتفع بعد وقوعه فلما كان كلام المطلق يتمم محالا في الشريعة وهو وقوع طلاق

مسبوبة بثلاث ومحالا في العقد وهو الجمع بين وقوع الطلاق وعدم وقوعه وكان القائل بالتسريح مخالفا للعقل والدين لكن اذا اعتقد الحالف صحة هذا اليمين باجتهاد أو تقليد وطلق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق لانه لم يقصد التكلم بما يعتقده طلاقا فصار كما لو تكلم المعجمي بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه بل وكذلك لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته فانه لا يقع به على الصحيح ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه وكذلك ان احتاط فراجع أمراته خوفا ان يكون الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم يقع ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع أمراته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حنث فيه مرة فلا يحنث فيه مرة ثانية لم يقع به فهذا الفعل شيء واليمين التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية فان كان سبب اليمين باقيا فهي باقية وأن زال سبب اليمين فله فعل المحلوف عليه بناء على ذلك ولم يحنث وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن البيئونة حصلت وانقطع حكم اليمين الاولى لم يحنث لاعتقاده زوال اليمين كما لا يحنث الجاهل بان ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قولي العلماء وأما قوله لزوجه بعد ذلك أنت طالق فانه تقع هذه الطلقة واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد مكث ثلاثا وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الاقرار

( ١٨٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط وطلبها من يتزوجها فذكر له ذلك فرضي فهل يصح العقد بما ذكر اذا شهدت المعروفون انها بنت التسهيل الامر في ذلك

﴿ الجواب ﴾ اذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ولم يكن في ذلك تليس على الزوج لعلمه بالحال وينبغي استنطاقها بالادب فان العلماء متنازعون هل أذنبا اذا زالت بكارتها بالزنا الصمت أو النطق والاول مذهب الشافعي وأحمد كصاحبي أبي حنيفة وعند أبي حنيفة ومالك أذنبا الصمات كاتى لم تزل عذرتها

( ١٨٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم وعزم على الدخول فوجد والدها قد زوجها غيره



﴿ الجواب ﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يحل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يبيع على بيع أخيه فالرجل اذا خطب امرأة وركن اليه من اليه نكاحها كلاب الحبر فانه لا يحل لغيره أن يخطبها فكيف اذا كانوا قد ركنوا اليه وأشهدوا بالاملاك المتقدم للعقد وقبضوا منه الهدايا وطالت المدة فان هؤلاء فعلوا محرما يستحقون العقوبة عليه بلا ريب لكن العقد الثاني هل يقع صحيحا أو باطلا فيه قولان للعلماء احدهما وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فينزع منه ويرد الى الاول والثاني أن النكاح صحيح وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي فيعاقب من فعل المحرم ويرد الى الاول جميع ما أخذ منه والقول الاول أشبه بما في الكتاب والسنة

( ١٨٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل فقال ان جاءت زوجتي بنت فهي طالق ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طلاقه ثم أنها بعد ذلك وضعت بنتا فهل يقع على الزوج الطلاق أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان قد أبانها بالطلاق بان تكون الطلقة بموض أو ودعها حتى تنقضي عدتها فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء وفيها قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد وان كان لم يبنها بل راجع في العدة فان النكاح باق فان وجدت الصفة المعلق بها وقع الطلاق

( ١٨٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الى من يكفلها فهل يجوز لاحد أن يتزوجها باذنها أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرها وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كقوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية وقد اخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في اليتيمة وزوجها من يعدل عليها في المهر لكن تنازع هؤلاء هل تزوج باذنها اولا فذهب ابو حنيفة أنها تزوج بغير اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير اذنها اذا بلغت تسع سنين ولا خيار لها اذا بلغت لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأذن في

نفسها فان سكتت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها وفي لفظ لا تنكح اليتيمة حتي تستأذن  
فان سكتت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها

## باب النهي

﴿ عن مخالطة المجذوم وغيره ﴾

(١٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مبني سكن في دار بين قوم اصحاء فقال بعضهم لا يمكننا  
مجاورتك ولا ينبغي ان تجاور الاصحاء فهل يجوز اخراجه

﴿الجواب﴾ نعم لهم أن يمنعوه من السكن بين الاصحاء فان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا يورد ممرض على مصح فنهى صاحب الابل المراض ان يوردها على صاحب الابل الصحاح  
مع قوله لا عدوى ولا طيرة وكذلك روى انه لما قدم مجزوم لبيابه أرسل اليه بالبيعة ولم  
يأذن له في دخول المدينة

## باب الايلاء

(١٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق انه ما يطأها لست شهور ولم يكن  
بقي لها غير طائقة ونيته أن لا يطأها حتي تنقضي المدة فاذا انقضت المدة ماذا يفعل  
﴿الجواب﴾ اذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطي عند انقضاء  
اربعة أشهر هذا مذهب مالك واحمد والشافعي والجمهور وهو يسمى مولا

## كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلاق رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم  
قل طلقها على درهم فقال ذلك فلما فعل قالوا له قد ملكت نفسها فلا ترجع اليك الا برضاها فاذا  
وقع المنع هل يسقط حقها مع غروره بذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد طلقها طلاق رجعية ثم ان الشاهد قد لقنه ان يقول طلقها  
على درهم فقال ذلك معتقدا انه يقر بذلك الطلاق الاول لا ينشئ طلاقا آخر لم يقع به غير



الطلاق الاول ويكون رجعيا لاثباتنا واذا ادعى عليه انه قال ذلك (القول الثاني) انشاء لطلاق آخر ثان وقال انما قلته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالعوض بينها فالقول قوله مع يمينه لاسيما وقرينة الحال تصدقه فان العادة جارية بانه اذا طلقها ثم حضر عند الشهود فانما حضر ليشهد عليه بما وقع من الطلاق

(١٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق ياكل الحرام ويشرب الخمر والشهود أيضاً كذلك وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له بذلك الرخصة في رجعتها

﴿الجواب﴾ اذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة العقد ولم ينظر في صفته قبل ذلك فهو من المتعمدين لحدود الله فانه يريد ان يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعده والطلاق في النكاح الفاسد المختلف فيه عند مالك واحمد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة والله اعلم

(١٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها وهي بكر فهل له سبيل في مراجعتها

﴿الجواب﴾ الحمد لله الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الائمة الاربعة

(١٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل نوى ان يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما أن حاضت علم أنها طلقت بمجرد النية فقال للشهود أن طلاق زوجتي قالوا متى طلقها قال اول أمس بناء على ظنه فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلقت فيها زوجها الشهود برجل آخر ثم مكثت عنده وطلقها ثم وفّت عدتها ثم أراد الزوج الاول ردها فهل هي حلال له بالنكاح الاول أم يجب عقد جديد

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما اذا نوي أنه سيطلقها اذا حاضت فان هذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك فاذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق واذا اعتقد أن تلك النية طلاق فاقر أنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم واذا لم يقع به شيء فهي باقية على زوجيته في الباطن والله أعلم

(١٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها وقال ما بقيت أعود اليها

ابدا فوجده صاحبه فقال ما أصدقت على هذا الا إن قلت كلما تزوجت هذه كانت طالقا على مذهب مالك ولم يري الأحكام الشرعية فهل له ان يردها

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما إن قصد كلما تزوجتها برجمة أو عقد جديد وهو ظاهر كلامه فمتى ارتجعها قبل انقضاء المدة طلقت ثانية ثم ان ارتجعها طلقت ثالثة وان تركها حتي تنقضي عدتها بانت منه فاذا تزوجها بعد ذلك فمن قال ان تعليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا كإبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية قال إن هذه اذا تزوجها يقع بها الطلاق وأما من لم يقل بذلك كالشافعي وأحمد في المشهور عنه فهذه لما علق طلاقها كانت رجعية والرجعية كالزوجة في مثل هذا لكن تخلل البيئونة هل يقطع حكم الصفة ظاهر مذهب أحمد أنه لا يقع وقد نص على الفرق في تعليق الطلاق على النكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع الطلاق بها اذا تزوجها وهو أحد قولي الشافعي وعلى قوله الآخر الذي يقول فيه أن البيئونة تقطع حكم الصفة وهو رواية عن أحمد فان قوله اذا تزوجها كقوله اذا دخلت الدار واذا بانت انحلت هذه اليمين فيجوز له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي يرجحه كثير من اصحاب (الشافعي) وأما قوله على مذهب مالك فانه التزام منه لمذهب بعينه وذلك لا يلزم بل له أن يقلد مذهب الشافعي وان كان الطلاق بائنا بعوض والتعليق بعد هذا في العدة وغيره تعليق بأجنبية فلا يقع به شيء اذا تزوجها في مذهب الشافعي

(١٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها في مرضه الذي مات فيه فهل يكون ذلك طلاق الفار ويعامل بنقيض قصده وورثه الزوجة وتستكمل جميع صداقها عليه أم لا ترث وتأخذ نصف الصداق والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة مبنية على مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف توريتها كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه لامرأة عبد الرحمن بن عوف ماضر بنت الاصبع وقد كان طلقها في مرضه وهذا مذهب مالك وأحمد وإبي حنيفة والشافعي في القديم ثم على هذا هل ترث بعد انقضاء العدة والمطلقة قبل الدخول على قولين للعلماء اصحهما انها ترث أيضا وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه وقول للشافعي لانه قد روى ان عثمان ورثها بعد انقضاء العدة ولان هذه انما ورثت



لتعلق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت وصار محجورا عليه في حقها وحق سائر الورثة بحيث لا يملك التبرع لو ارث ولا يملكه لغير وارث بزيادة على الثلث كما لا يملك ذلك بعد الموت فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة الى الورثة كتصرفه بعد الموت لا يملك قطع ارثها فكذلك لا يملك بعد مرضه وهذا هو طلاق الفار المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي اُفتي به

(١٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة خلف أبوها أنه ما يخليها معه وضربها وقال لها أبوها ابريه فأبرأته وطلقها طلقة ثم ادعت انها لم تبره الا خوفا من أيها فهل تقع على الزوجة الطلقة أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بغير حق لم يصح الا برآء ولم يقع الطلاق المعلق به وان كانت تحت حجر الاب وقد رأى الاب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد

(١٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وجاءه منها ولد واوصاه الشهود او غيرهم انه اذا دخل على زوجته أن يقول لها اذا طلقتك فانت طالق قبل طلاقك ثلاثا فهل يجوز ذلك المقدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف والتسريح الذي لا يتكلم به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء لكنه ان طلقها بعد ذلك وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي او اكثرهم

(١٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل حنق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا قالت له زوجته قل الساعة قال الساعة ونوى الاستثناء

﴿الجواب﴾ اذا كان اعتقاده انه اذا قال الطلاق يلزمه ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ومقصوده تخويفها بهذا الكلام لا ايقاع الطلاق لم يقع الطلاق فان كان قد قال في هذه الساعة ان شاء الله فان مذهب ابي حنيفة والشافعي ان الطلاق المعلق بالمشيئة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع كما روى عن ابن عباس لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده انه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق فلم يقصد التكلم بالطلاق واذا قصد المتكلم بكلام لا يعتقد أنه يقع به الطلاق مثل ما لو تكلم المعجمي بلفظ وهو لا يفهم معناه وطلاق الهازل وقع لأن قصد

المتكلم الطلاق وان لم يقصد ايقاعه وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا وهو يشبه ما لوراي امرأة  
فقال انت طالق يظنها اجنبية فبانت امرأته فانه لا يقع به طلاق على الصحيح والله اعلم  
(١٩٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اكره على الطلاق

﴿الجواب﴾ اذا اكره بغير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي  
واحمد وغيرهم وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره  
واذا كان حين الطلاق قد أحاط به أفوام يعرفون بانهم يعادونه أو يضربونه ولا يمكنه اذ ذاك  
ان يدفعهم عن نفسه وادعى انهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله فان كان الشهود بالطلاق  
يشهدون بذلك وادعى الاكره قبل قوله وفي تحليفه نزاع

(٢٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتابية ثم قال  
احداكما طالق ومات قبل البيان فلن تكون التركة من بعده وأيهما تعتد عدة الطلاق

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها تفصيل ونزاع بين العلماء فمنهم من فرق بين ان يطلق معينة  
وينساها أو يجهل عنها وبين ان يطلق مبهمة ويموت قبل تمييزها بتعيينه أو يعرفه \* ثم منهم من  
يقول يقع الطلاق بالجميع كقول مالك ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة كقول الثلاثة واذا  
قدر تعيينها ولم تعين فهل تقسم التركة بين المطلقة وغيرها كما يقوله ابو حنيفة أو يوقف الامر  
حتى يصطحا كما يقول الشافعي أو يترع بين المطلقة وغيرها كما يقوله احمد وغيره من فقهاء  
الحديث على ثلاثة افرال والقرعة بعد الموت هي قرعة على المال فلهذا قال بها من لم ير القرعة  
في المطلقات والصحيح في هذه المسئلة سواء كانت المطلقة مبهمة أو مجرولة ان يترع بين الزوجتين  
فاذا خرجت القرعة على المسمة لم ترث هي ولا الذمية شيئاً اما هي فلانها مطلقة واما الذمية  
فان الكافر لا يرث المسلم وان خرجت القرعة على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجة كاملة  
هذا اذ كان الطلاق طلاقاً محرماً للميراث مثل ان يبينها في حال صحته فاما ان كان الطلاق رجعياً  
في الصحة ومرض ومات قبل انقضاء العدة فهذه زوجته ترث وعليها عدة الوفاة باتفاق الائمة  
وتنقضى بذلك عدتها عند جمهورهم كمالك والشافعي وابي حنيفة وهو قول احمد في احدي الروايتين  
والمشهور عنه انها تعتد اطول الاجلين من مدة الوفاة والطلاق وان كان الطلاق بائناً في مرض  
الموت فان جمهور العلماء على ان البائنة في مرض الموت ترث اذا كان طلاقاً فيه يقصد



حرمانها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها وان انتقضت عدتها وتزوجت وهو مذهب ابي حنيفة وهو يرثها ما دامت في العدة وهو المشهور عنه ما لم تزوج والشافعي ثلاثة اقوال كذلك لكن قوله الجديد انها لا ترث واما اذا لم يتهم بقصد حرمانها فلا كثرون على انها لا ترث فعلى هذا لا ترث هذه المرأة لان مثل هذا الطلاق الذي لم يعين فيه لا يظرفيه قصد الحرمان ومن ورثها مطلقا كاحمد في احدى الروايتين فالحكم عنده كذلك واذا ورثت المبتوتة فقليل تعتد ابعد الاجلين وهو ظاهر مذهب احمد وقول أبي حنيفة ومحمد وقيل تعتد عدة الطلاق فقط وهو قول مالك والشافعي المشهور عنه ورواية عن احمد وقول للشافعي واما صورة انها لم تبين المطلقة فاحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق وكل منهما وجبت عليه احدى العديتين فاشتبه الواجب بغيره فلهذا كان الاظهر هنا وجوب العديتين على كل منهما لان الذمة لا تبرأ من اداء الواجب الا بذلك

( ٢٠١ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل قال كل شيء املكه على حرام فهل تحرم امرأته وأمته عليه أم لا

﴿ الجواب ﴾ أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين واما الزوجة فلالملاء فيها نزاع هل تطلق أو تجب عليه كفارة ظهار فمذهب مالك هو طلاق ومذهب ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوله عليه كفارة يمين ومذهب أحمد عليه كفارة ظهار الا ان ينوي غير ذلك ففيه نزاع والصحيح انه لا يقع به طلاق

( ٢٠٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تخاصم مع زوجته فاراد ان يقول هي طالق طلاق واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ولم يكن ذلك نيته فما الحكم

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وانما قصد واحدة لم يقع به الا واحدة بل لو اراد ان يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله والله أعلم ( ٢٠٣ ) ﴿ مسألة ﴾ اذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمي لا فمان كذا اولا فعله او الطلاق لازم لي لا فمانه او ان لم افعله فالطلاق يلزمي أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في يمينه ثم حنت في يمينه فهل يقع به الطلاق فيه قولان لعلماء المسلمين في المذاهب الاربعة وغيرها من مذاهب علماء المسلمين أحدهما انه لا يقع الطلاق وهذا منصوص

عن أبي حنيفة نفسه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال وأبي سعيد المتولي صاحب التتمة وبه يفتي ويقضى في هذه الازمنة المتأخرة طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق والجزيرة والعراق وخراسان والحجاز واليمن وغيرها وهو قول داود وأصحابه كابن حزم وغيره كانوا يفتنون ويقضون في بلاد فارس والعراق والشام ومصر وبلاد المغرب إلى اليوم قائم خلق عظيم وفيهم قضاة ومفتون عدد كثير وهو قول طائفة من السلف كطاوس وغير طاوس وبه يفتي كثير من علماء المغرب في هذه الازمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم وكان بعض شيوخ مصر يفتي بذلك وقد دل كلام الامام احمد بن حنبل المنصوص عنه واصول مذهبه في غير موضع ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق يلزمني ثلاثا لافعلن كذا فكان طائفة من السلف والخلف من أصحاب مالك واحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتنون بانه لا يقع به الثلاث لكن منهم من يوقع به واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلا عن التعليق واليمين وهذا قول من اتبعهم على ذلك من أصحاب مالك واحمد وداود في التنجيز والتعليق والحلف ومن السلف طائفة من اعيانهم فرقوا في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا طلاقا بمن قال الطلاق يلزمني لافعلن كذا منهم من لا يوقع به طلاقا ولا يأمره بكفارة ومنهم من يأمره بكفارة وبكل من القولين افتى كثير من العلماء وقد بسطت اقوال العلماء في هذه المسائل والفاظهم ومن تقل ذلك عنهم والكتب الموجودة ذلك فيها والادلة على هذه الاقوال في مواضع اخر تبلغ عدة مجلدات وهذا بخلاف الذي ذكرته في مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو فيما اذا حلف بصيغة اللزوم مثل قوله الطلاق يلزمني ونحو ذلك وهذا النزاع في المذهبين سواء كان منجزا او معلقا بشرط او محاذرة به ففي المذهبين هل ذلك صريح او كناية او لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وان نواه ثلاثة اقوال وفي مذهب احمد قولان هل ذلك صريح او كناية واما الحلف بالطلاق او التعليق الذي يقصد به الحلف فالنزاع فيه من غيرهم بغير هذه الصيغة فمن قال ان من افتى بان الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة خالف الاجماع وخالف كل قول في المذاهب الاربعة فقد اخطأ واقتفى مالا علم له به وقد قل الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم بل اجمع الاثمة الاربعة واتباعهم وسائر الاثمة مثابهم على انه من قضى بانه لا يقع الطلاق في مثل هذه الصورة



لم يجر تقض حكمه ومن افق به ممن هو من اهل الفتيا ساغ له ذلك ولم يجر الانكار عليه باتفاق الاثمة الاربعة وغيرهم من ائمة المسلمين ولا على من قلده ولو قضى او افق بقول سائغ يخرج عن اقوال الاثمة الاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع بين علماء المسلمين ولم يخالف كتابا ولا سنة ولا معنى ذلك بل كان القاضى به والمفتى به يستدل عليه بالادلة الشرعية كالاستدلال بالكتاب والسنة فان هذا يسوغ له ان يحكم به ويفق به ولا يجوز باتفاق الاثمة الاربعة تقض حكمه اذا حكم ولا منعه من الحكم به ولا من الفتيا به ولا منع احد من تقليده ومن قال انه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الاثمة الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله والرسول فان الله تعالى يقول في كتابه ( يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ) فامر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه الى الله والرسول وهو الرد الى الكتاب والسنة فمن قال انه ليس لاحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير ان يقيم دليلا شرعيا كالاستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله فقد خالف الكتاب والسنة واجماع المسلمين وتجب استنابة مثل هذا وعقوبته كما يعاقب أمثاله فاذا كانت المسئلة مما تنازع فيه علماء المسلمين وتمسك باحد القولين لم يحتج على قوله بالادلة الشرعية كالكتاب والسنة وليس مع صاحب القول الآخر من الادلة الشرعية ما يبطل به قوله لم يكن لهذا الذى ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذى يحتج بالادلة الشرعية باجماع المسلمين بل جوز ان يمنع المسلمون من ان يقول الموافق للكتاب والسنة وواجب على الناس اتباع القول الذى ينقضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول وتحرم عليهم اتباع ذلك القول فانه قد انسأخ من الدين يجب استنابته وعقوبته كامثاله وغايته أن يكون جاهلا فيعذر بالجهل اولا حتى يتبين له أقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان اصر بعد ذلك على مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب والا قتل وكل يعين من ايمان المسلمين غير اليمين بالله عز وجل مثل الحلف بالطلاق والعقاق والظهار والحرام والحلف بالحج والمشى والصدقة والصيام وغير ذلك فللعلماء فيها نزاع معروف عند العلماء سواء

حلف بصيغة القسم فقال الحرام يلزمني أو العتق يلزمني لا فعان كذا أو حلف بصيغة العتق فقال  
 ان فعلت كذا فعلى الحرام ونسائي طوالق أو فعيدي احرار او مالى صدقة وعلى المشى الى بيت  
 الله تعالى واتفقت الائمة الاربعة وسائر ائمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضي أن يقضى في هذه  
 المسائل جميعها بانه اذا حث لا يلزمه ما حلف به بل إما أن لا يجب عليه شيء وإما أن تجزئ الكفارة  
 ويسوغ للمفتي أن يقضى بذلك وما زال في المسلمين من يفتي بذلك من حين حدث الحلف  
 بها والى هذه الازمنة منهم من يفتي بالكفارة فيها ومنهم يفتي بانه لا كفارة فيها ولا لزوم المحلوف  
 به كما أن منهم من يفتي بلزوم المحلوف به وهذه الاقوال الثلاثة في الامة من يفتي بها بالحلف  
 بالطلاق والعتاق والحرام والنذر واما اذا حلف بالملخوقات كالكعبة والملائكة فانه لا كفارة في هذا  
 باتفاق المسلمين فالإيمان ثلاثة أقسام اما الحلف بالله فقيه الكفارة بالاتفاق واما الحلف بالملخوقات  
 فلا كفارة فيه بالاتفاق الا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم قولان في مذهب احمد والجمهور  
 انه لا كفارة فيه وقد عدي بعض اصحاب ذلك الى جميع النبيين وجمهير العلماء من اصحاب  
 احمد وغيرهم على خلاف ذلك واما ما عقد من الايمان بالله تعالى وهو هذه الايمان فللمسلمين  
 فيها ثلاثة اقوال وان كان من الناس من ادعي الاجماع في بعضها فهذا كما ان كثيرا من مسائل  
 النزاع يدعى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ومقصوده اني لا اعلم نزاعا فن علم النزاع واثبته كان  
 مثبتا عالما وهو مقدم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع في  
 السلف والخلف ولم يكن مع من الزم الحالف الطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا اجماع  
 كان القول بنفى لزومه سائنا باتفاق الائمة الاربعة وسائر ائمة المسلمين بل هم متفقون على انه  
 ليس لاحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضى بذلك ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يفتي  
 بذلك بل هم يسرعون الفتيا والقضاء في اقوال ضعيفة لوجود الخلاف فيها فكيف يمنعون مثل  
 هذا القول الذي دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعى والقول به ثابت عن  
 السلف والخلف بل الصحابة الذين هم خير هذه الامة ثبت عنهم انهم افتوا في الحلف بالعتق  
 الذي هو احب الى الله تعالى من الطلاق انه لا يلزم الحالف به بل يجزئ كفارة يمين فكيف  
 يكون قولهم في الطلاق الذي هو ابغض الحلال الى الله وهل يظن بالصحابة رضوان الله  
 عليهم انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات كالصلاة والصيام والصدقة والحج



انه لا يلزمه ان يفعل هذه الطاعات بل يجزيه كفارة يمين ويقولون فيما لا يحبه الله بل يبغضه  
انه يلزم من حلف به وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر  
ولا اسلام فلو قال المسلم ان فعلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصير يهوديا بالاتفاق وهل يلزمه كفارة  
يمين على قولين احدهما يلزمه وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه والثاني لا يلزمه وهو  
قول مالك والشافعي ورواية عن احمد وذهب بعض اصحاب ابي حنيفة الى انه اذا اعتقد انه يصير  
كافرا اذا حنت وحلف به فانه يكفر قالوا لانه مختار لا يكفر والجمهور قالوا لا يكفر لان قصده ان  
لا يلزمه الكفر فابغضه له حلف به وهكذا كل من حلف بطلاق او غيره انما يقصد يمينه انه  
لا يلزمه لفرط بغضه له وبهذا فرق الجمهور بين نذر التبرر ونذر اللجاج والغضب قالوا لان الاول  
قصده وجود الشرط والجزاء بخلاف الثاني فاذا قال ان شفي الله مريضني فعلى عتق رقبة او فبدي  
حر لزمه ذلك بالاتفاق واما اذا قال ان فعلت كذا فعلى عتق رقبة او فبدي حر وقصده ان لا يفعله  
فهذا موضع النزاع هل يلزمه العتق في الصورتين او لا يلزمه في الصورتين او يجزيه كفارة  
يمين او يجزيه الكفارة في تعليق الوجوب دون تعليق الوقوع وهذه الاقوال الثلاثة في الطلاق  
ولو قال اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصير مسلما بالاتفاق لان الحالف حلف بما يلزمه  
وقوعه وهكذا اذا قال المسلم ان فعلت كذا فنسائي طوائق وعبيدي احرار وانا يهودي هو يكره  
ان يطلق نسائه ويمتق عبيده ويقارف دينه مع ان المنصوص عن الائمة الاربعة وقوع العتق ومعلوم  
ان سبعة من الصحابة مثل ابن عمر وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وحفصة وزينب  
وبدة النبي صلى الله عليه وسلم اجل من اربعة من علماء المسلمين فاذا قالوا هم وائمة التابعين انه لا يلزمه  
العتق المحلوف به بل يجزيه كفارة يمين كان هذا القول مع دلالة الكتاب والسنة انما يدل على هذا القول  
فكيف يسوغ لمن هو من اهل العلم والايمان ان يلزم امة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح  
في الكتاب والسنة والاقيسة الصحيحة الشرعية مع ما لهم من مصلحة دينهم ودنياهم فان في ذلك  
من صيانة انفسهم وحریمهم وأموالهم واعراضهم وصالح ذات بينهم وصلة أرحامهم واجتماعهم على  
طاعة الله ورسوله واستغنائهم عن معصية الله ورسوله ما يوجب ترجيحهم لمن لا يكون عارفا بدلالة  
الكتاب والسنة فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة فان التماثل بوقوع الطلاق ليس معه  
من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق واجتهاد من اجتهاد في اقامة دليل شرعي سالم

عن المعارض المقاوم على وقوع الطلاق على الحالف لمعجز عن ذلك كما عجز عن تحديد ذلك فهل يسوغ لاحد ان ياصر بما يخالف اجماع المسلمين ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي ذهب اليه بعض العلماء وهو لم يعارض نصا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لاحد المنع من الفتيا به والقضاء به وان لم يظهر رجحانه فكيف اذا ظهر رجحانه بالكتاب والسنة وبين ما لله فيه من المنه فان الله تعالى يقول (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكنفر عن يمينه وايات الذي هو خير وهذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وفي مسلم من حديث ابي هريرة وعدي بن حاتم وابي موسى الاشعري وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلقت على يمين فرايت غيرها خيرا منها الا اتيت الذي هو خير وتحللتها وفي الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يلج أحدكم بيمينه في أهله اثم له من أن يطى الكفارة التي فرض الله وقال البخارى من استلج في أهله فهو اعظم اثما فقله صلى الله عليه وسلم يلج من اللجاج ولهذا سميت هذه الايمان نذرا للجاج والغضب والفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة انواع صيغة التنجيز والارسال كقوله انت طالق أو مطلقة فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (الثاني) صيغة قسم كقوله الطلاق يلزمني لا فعلن كذا او لا أفعل كذا فهذا يمين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف الفقهاء واتفاق العامة واتفاق أهل الارض (والثالث) صيغة تعليق كقوله ان فعلت كذا فامراتي طالق فهذه ان كان قصده به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقا كما يكره الانتقال عن دينه اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي أو يقول اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم فهو يمين حكمه حكم الاول الذي هو بصيغة القسم باتفاق الفقهاء فان اليمين هي ما تضمنت حضا أو منعا أو تصديقا أو تكذيبا بالتزام ما يكره الحالف وقوعه عند المخالفة فالحالف لا يكون حالفا الا اذا كره وقوع الجزاء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا سواء كان يريد الشرط وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه او كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مريدا له او كان مريدا لها فاما اذا كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا يكره وقوعه وانما التزمه عند وقوع الشرط ليمنع نفسه



او غيره التزامه من الشرط أو ليحضر بذلك فهذا يمين وان قصد ايقاع الطلاق عند وجود الجزاء  
كقوله ان اعطينني انما فانت طالق واذا طهرت فانت طالق واذا زنت فانت طالق وقصده  
ايقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف عليها فهذا ليس بيمين ولا كفارة في هذا عند أحد  
من الفقهاء فيما علمناه بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف وجمهور الفقهاء فاليمين  
التي يقصد بها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه سواء  
كانت بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام  
يميناً مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المعنى ثابت عند جميع الناس العرب وغيرهم وانما تتنوع  
اللغات في الالفاظ لا في المعاني بل ما كان معناه يميناً أو أمراً أو نهياً عند الفهم فكذلك معناه  
يمين أو أمر أو نهى عند العرب وهذا أيضاً يمين الصحابة رضوان الله عليهم وهو يمين في  
العرف العام ويمين عند الفقهاء كلهم واذا كان يميناً فليس في الكتاب والسنة لليمين الا حكامان اما  
ان تكون لليمين منقذة محترمة ففيها الكفارة واما أن لا تكون منقذة محترمة كالحلف بالخلوقات  
مثل الكعبة والملائكة وغير ذلك فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق فاما يمين منقذة محترمة غير  
مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقوم دليل  
شرعي سالم عن المعارض المقاوم فان كانت هذه اليمين من ايمان المسلمين فقد دخلت في قوله  
تعالى للمسلمين ( قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ) وان لم تكن من ايمانهم بل كانت من الحلف  
بالخلوقات فلا يجب بالحنث لا كفارة ولا غيرها فتكون مهذرة فهذا ونحوه من دلالة الكتاب  
والسنة والاعتبار يبين ان الاتهام بوقوع الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب والسنة  
وحسب القول الاخر ان يكون مما يسوغ الاجتهاد فاما ان يقال انه لم يجب على المسلمين كلهم  
العمل بهذا القول ويحرم عليهم العمل بذلك القول فهذا لا يقوله احد من علماء المسلمين بعد  
ان يعرف ما بين المسلمين من النزاع والادلة ومن قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول  
الراجح كان حسبه ان يكون قوله سائغاً لا يمنع من الحكم به والفتيا به اما الزام المسلمين بهذا  
القول ومنعهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة فهذا خلاف امر الله ورسوله وعباده  
المؤمنين من الائمة الاربعة وغيرهم فمن منع الحكم والفتيا بعدم وقوع الطلاق او تقليد من نقي  
بذلك فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ولا يفعل ذلك الا من لم يكن عنده

علم فهذا حسب ان يمدد لا يجب اتباعه ومما تد متبع لخواه لا يقبل الحق اذا ظهر له ولا يصني لمن يقوله ايعرف ما قال بل يتبع هواه بغير هدى من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فانه اما مقلد واما مجتهد فالمقلد لا ينكر القول الذي يخالف متبوعه انكار من يقول هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضلا عن ان يحرم القول به ويوجب القول بقول سائفه والمجتهد ينظر وينظر وهو مع ظهور قوله له يسوغ قول مازعيه الذي ساع فيه الاجتهاد وهو ما لم يظهر انه خالف نصا ولا اجماعا فمن خرج عن حد التقليد الصانع والاجتهاد كان فيه شبه من الدين واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما آتينا عليه آباءنا وكان ممن اتبع هواه بغير هدى من الله والله اعلم \*

(٢٠٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلق امرأته ثلاثا وافتاه مفت بانه لم يقع الطلاق فقلده الزوج ووطي زوجته بعد ذلك وأنت منه بولد فصيل أنه ولد زنا

﴿الجواب﴾ من قال ذلك فهو في غاية الجهل والعلالة والمشافاة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على ان كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذ وطئ فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا او مسالما واليهودي اذا تزوج بنت اخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كال كافرا يجب استتابته وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الاسراب ووطأها يعتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يفتقر الى صحة النكاح في نفس الامر بل لو ولد للفريش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فمن طلق امرأته ثلاثا ووطأها يعتقدها انه لم يقع به "طلاق" اما لجهله واما لتسوي مفتي مخطي قلده الزوج واما لغير ذلك وانه يلحقه "نسب" ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطأها فان كان بطأها يعتقدها زوجها فهي فريش له فلا تعد منه حتى تترك الفراش ومن نكح امرأة نكاحا وسيا متفقا على فساده او مختلفا في فساده او ملكا مملوكا متفقا على فساده او مختلفا في فساده او وطأها بعتقدها زوجته حرة أو أمه المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين ولو لم يكن حرا وان كانت الموطوءة مملوكة للغير في نفس



الامر ووطئت بدون اذن سيدها اكن لما كان الواطى مغرورا بها زوج بها وقيل هي حرة أو بيعت فاشتراها يعتدها ملكا للبائع فانما وطئ من يعتدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فولده منها حر لا يعتقده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لاء الذين وطئوا وجاءهم اولاد كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فسادهم وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا يمتقدون ان النكاح باق لا فتاء من افتاهم أو لغير ذلك كان نسب الاولاد بهم لاحقا ولم يكونوا اولاد رنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في المجمع على فساده فكيف في المختلف في فساده وان كان القول الذى وطئ به قولا ضعيفا كن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يمتقده نكاحا لحقه فيه النسب فكيف نكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس وظهر ضعف القول الذى يناضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة الشرعية فمن قال ان هذا النكاح أو مثله يكون فيه الولد لا يلحقه نسبه ولا يتوارثان هو وأبوه الواطى لانه يخالف لاجماع المسلمين منسوخ من رتبة الدين فان كان جاهلا عرّف وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا اولاد اهل الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في حقوق النسب أن يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين فان أصر على مشاة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولا قتل فقد ظهر ان من انكر الفتيا بانه لا يقع الطلاق وادعى الاجماع على وقوعه أو قال ان الولد ولد زنا هو المخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وان المفتي بذلك أو القاضي بذلك لا يسوغ له باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله ولا القضاء بذلك ولا الحكم بالبيع من ذلك باتفاق المسلمين والاحكام باطلة باجماع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(٢٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسك وضرب وسجنوه وأغصبوه على طلاق زوجته فطلقها

طلقة واحدة وراحت وهي حامله منه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا الطلاق لا يقع وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الاول فهو

نكاح باطل باجماع المسلمين ولو كان الطلاق قد وقع فكيف اذا لم يكن قد وقع ويعزى من اكرهه على الطلاق ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل ويجب التفريق بينهما حتى تقضى المدة من الاول بالوضع والمدة من الثاني فيها خلاف ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح انه لا بد من ذلك واما ان كان يعتقد صحة النكاح فلا بد ان تستد من وطئ الثاني

(٢٠٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير منزل سكنها ان قدمت عندهم فانت طالق وان سكنت عندهم فانت طالق ثم قال ايضا انت على حرام ثم انتقل بنفسه ومثاله دون زوجته الى مكان آخر وعادت زوجته الى مكانها الاول فان عاد وقعد عند زوجته يقع عليه طلاق واحدة ام طلقان وهل السكن هو القعود او بينهما عموم وخصوص واذا لم ينو بالحرمان الطلاق هل يقع عليه كما لو نوي وهل اذا كان مذهب نزول به هذه الصورة مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقليد ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما قوله ان قدمت عندهم وان سكنت عندهم فان كان نية الخالف بالقعود اذا انقضى سبب تلك الحال بمنزلة من دعى الى غداء خلف انه لا يتعدى فان سبب اليمين انه اراد بذلك الغداء المعين ولهذا كان الصحيح انه لا يحث بغداء غير ذلك وهكذا اذا كان قد زار هو وامراته قوما فرأى من الاحوال ما كره ان يقيم تلك المرأة عندهم خلف انه لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال او كان سبب اليمين يدل على ذلك واما ان كان قد نوي العموم بحيث قصد انه لا يقعد عندهم ولا يساكنهم بحال فانه لا يحث بالقعود وان اطلق اليمين فيه نزاع مشهور بين العلماء وحيث يحث بالقعود فانه اذا كان القعود الذي قصده هو السكنى لم يحث باكثر من طاعة الا ان يقصد اكثر من ذلك كما لو كرر اليمين بالله على فعل واحد لم يلزمه لا كفارة واحدة على الصحيح ون كان القعود داخلا في ضمن السكنى كما هو ظاهر اللفظ المنطبق بهذه نسبة تدخل الصفات كما لو قل ان اكلت تفاحة واحدة فقد قيل تقع طلقان لوجود صفتين وقيل لا يقع الا طلاق واحدة ايضا وهو اقوى فان المفهوم من هذا الكلام انت طالق سواء اكلت تفاحة كاملة او نصفها وكذلك اذا قال ان قدمت فالتقود لنظ مشترك يرد به سكنى مشتملا على تقود ويكون ولا حلف انه لا يقعد ثم حلف على ما عم من ذلك وهو السكنى وهذا سكنى كان لاول بعض الثاني فلا يقع اكثر من طلاق اذ قيل



بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله أنت علي حرام فإن حلف أن لا يفعل شيئا ففعله فعليه كفارة يمين وإن لم يحلف بل حرمها تحريما فهذا عليه كفارةظهار ولا يقع به طلاق في صورتين وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين يقولون إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحا في الطلاق فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ الظهار صريحا في الطلاق وهو قوله أنت علي كظهر امي حتى تظاهر اوس بن الصامت من امرأته المجادلة التي ثبت حكمها فيما أنزل الله ( قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله ) وافتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولا بالطلاق حتى نسخ الله ذلك وجعل الظهار موجبا للكفارة ولو نوى به الطلاق والحرام نظير الظهار لأن ذلك تشبيه لها بالحرمة وهذا نطق بالتحريم وكلاهما منكر من القول وزور فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم مع أن هذا ليس موضع بسط ذلك وأما تقليد المستفتي للمفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجبه ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن منهم من يقول على المستفتي أن يقلد الأعم والأروع ممن يمكنه استفتاؤه ومنهم من يقول بل يخير بين المفتين إذا كان له نوع تمييز فقد قيل يتبع أي القولين أرجح عنده بحسب تمييزه فإن هذا أولى من التخير المطلق وقيل لا يجتهد إلا إذا صار من أهل الاجتهاد والاول أشبه فاذا ترجح عند المستفتي أحد القولين أما لرجحان دليله بحسب تمييزه وأما لكون قائله أعلم وأورع فله ذلك وإن خالف قوله المذهب

( ٢٠٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تخاصم هو وامرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزماني منك ثلاثا إن قلت طلقني طلقتك فسكتت ثم قالت لامها أي شيء يقول قالت أمها يقول كذا قولي له طلقني ثم قالت المرأة طلقني فهل يقع عليه طلاق بواحدة أم بثلاث أو لا يقع

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله إذا لم ينو بقوله إذا قلت طلقني طلقتك أنه يطلقها في المجلس بل يطلقها

عند الشهود واما اذا لم ينو شيئا لم يحنث اذا اقترقا عن غير طلاق لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه واما اذا لم يقصد ان يطلقها ثلاثا ولا اثنتين اجزا ان يطلقها طلقة واحدة هذا ان كان مقصوده اجابة سؤالها مطلقا واما ان قصد اجابة سؤالها اذا كانت طالبة للطلاق فاذا رجعت وقالت لا اريد الطلاق لم يكن عليه شيء اذ لم يطلقها والله أعلم

(٢٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج لامرأتين فاخترت احدها من الطلاق خف بالطلاق من الاثنين انه يطلقها ولا يوكل عنه في طلاقها ثم حدث عرس لها فنكحت عليه خاف بالطلاق لا تروحي فقالت نزاني طلقة فان نزلها طلقة يقع عليه الطلاق الثلاث ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين متى طلقها الطلاق الذي حلف انه لا يفعله وقع به الطلاق

الذي حلف عليه وحنث أيضا في الطلاق الذي حلف به والله أعلم  
(٢٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان يطلقها لقول امه بل عليه أن يبرأه وليس تطليق امرأته من برها والله أعلم

(٢١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقالت فانه ابني ربيته فلما اشتكاه لابيها قال للزوج ان ابرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فأتى بها فقال لها الزوج ان ابرأتني من كتابك ومن الحجة التي لك علي فانت طالق قالت نعم وانفصلا وطلع الزوج الى بيت جيرانه فقال هي طالق ثلاثا ونزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثا على ما صدر منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان ابرأؤها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقا بل بشرط ان يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق والشرط المتقدم على العقد كالشرط المقادير والشرط امر في كماله ظني وقول هذا الذي من جهتها له ان جاءت زوجتك وابرأتك تطلقها وقوله اشتراط عليه نه يطلقها اذا ابرأته ومجيئه بها بعد ذلك وقوله أنت ان ابرأتني قالت نعم منزل على ذلك لا وهو نه اذا ابرأته يطلقها بحيث لو قالت ابرأته وامتنع لم يصح الابراء فان هذا ايجاب وقبول في العرف لما تقدم من الشروط ودلالة الحال والتقدير ابرأتك بشرط ان تطلقني



(٢١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي و ابرأتني منه فبنتك طالق ثلاثا فجاء له بكتاب غير كتابه فقطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا فقال ابو الزوجة اشهدوا عليه ان بنتي تحت حجري واشهدوا على اني ابرأته من كتابها ولم يعين مافي الكتاب ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود وقال له اي شيء قلت يا زوج فقال الزوج اشهدوا على ان بنت هذا طالق ثلاثا ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان الابرأ الاول صحيح فهل يقع ام لا

﴿الجواب﴾ الجواب قوله الاول معلق على الابرأ فان لم يبره لم يقع الطلاق واما قوله الثاني فهو اقرار منه بناء على ان الاول قد وقع فان كان الاول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شيء

(٢١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت له طلقني فقال ان ابرأتني فانت طالق فقالت ابرأك الله مما يدعى النساء على الرجال فقال لها انت طالق وظن انه تبرأ من الحقوق وهو شافعي المذهب

﴿الجواب﴾ نعم هو بريء مما تدعى النساء على الرجال اذا كانت رشيدة

(٢١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزواج اخر بعد اخبارها باتقضاء المدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ثم بعد مدة ست سنين جاءت بابنت وادعت انها من الزوج الاول فهل تصح دعواها وتلزم الزوج الاول والحالة هذه

﴿الجواب﴾ لا يلحق هذا الولد به بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الاثمة بل لو ادعت انها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدته لم يقبل قولها في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بينة بذلك ويكنى امرأة واحدة عند ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى الى اربع نسوة ويكنى يمينه انه لا يعلم انها ولدته واما ان كان الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد يقبل قولها كمذهب الشافعي والثاني لا يقبل قولها كمذهب مالك واما اذا انقضت عدتها ومضي لها اكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الاول فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت باتقضاء عدتها ثم اتت بولد لسته اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم مذهب ابى حنيفة واحمد انه

يلحقه وهذا اختيار ابن سريج من أصحاب الشافعي لكن المشهور من مذهب الشافعي ومالك انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاذا تزوجت بعد اخبارها باتقضاء عدتها ثم اتت بولد لسته اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولا واحدا فاذا عرف مذهب الاثمة في هذين الاصلين فكيف يلحقه نسب بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدت من قبل ان يطأني لا يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلد على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعه قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تاخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على اصل مالك في تاخر الدعوى بغير عذر في هذه المسائل ونحوها

## باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغير ذلك

( ٢١٤ ) ( مسألة ) في امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانحلاع منه وقالت له ان لم تفارقني والا قتلت نفسي فاكرهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الاول وقال انه فارقتها مكرها وهي لا تريد الا الثاني

( الجواب ) ان كان الزوج الاول اكرهه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها او مقصرا لها بغير حق من قول او فعل كانت الفرقة صحيحة والنكاح الثاني صحيحا وهي زوجة الثاني وان كان اكرهه بالضرب او الحبس وهو محسن امشرتها حتى فارقتها لم تقع الفرقة بل اذا أبغضته وهو محسن اليها فانه يطلب منه الفرقة من غير ان يلزم بذلك فان فعل والا امرت المرأة بالصبر عليه اذا لم يكن ما يبيح الفسخ

( ٢١٥ ) ( مسألة ) ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة

( الجواب ) الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ان تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتعطيه الصداق وبعضه فدء نفسها كما يقتدى الاسير واما اذا كان كل منهما مريدا لصاحبه فهذا الخلع محدث في الاسلام

( ٢١٦ ) ( مسألة ) في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكما دعاها الرجل الى

فراشه تبني عليه وقدم صلاة الليل وحياهم النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك ام لا



﴿الجواب﴾ لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها ان تطيعه اذا طلبها الى الفراش وذلك فرض واجب عليها واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تاذن في بيته الا باذنه ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولفظهم لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه فتمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها فكيف يكون حالها اذا طلبها فامتنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابتلعنها الملائكة حتى تصبح وفي لفظ الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح وقد قال الله تعالى ( فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ) فالمرأة الصالحة هي التي تكون قانتة اى مداومة على طاعة زوجها ففى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة وكان ذلك يبيع له ضربها كما قال تعالى ( واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ) وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت امرأ الاحد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقه عليها وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء قلن له ان الرجال يجاهدون ويتصدقون ويفعلون ونحن لا نفعل ذلك فقال حسن فعل احدا كن بعد ذلك اى ان المرأة اذا احسنت معاشره بعلمها كان ذلك موجبا لرضاء الله واكرامه لها من غير ان تعمل ما يختص بالرجال والله اعلم

(٢١٧) ﴿مسئلة﴾ فى رجل تزوج امرأة من مدة احد عشر سنة واحسنت العشرة

معه وفى هذا الزمان تآبى العشرة معه وتناشزه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ان تنشر عليه ولا تمنعه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما

من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتآبى عليه الا كان الذي فى السماء ساخطا عليها حتى تصبح فاذا اصرت على النشوز فله ان يضربها واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه ان يطلقها ويعطيها الصداق بل هى التى تقتدى نفسها منه فتبذل صداقها ليفارقها كما امر

النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس ان تعطي صداقها ليفارقها واذا كان معسرا بالصداق لم تجز مطالبته باجماع المسلمين

( ٢١٨ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني فقال انت على حرام فهل تحرم عليه ام لا وما يجب عليه اذا منعه من نفسها اذا طلبها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يحل لها النشوز عنه ولا تمنع نفسها منه بل اذا امتنعت منه واصررت على ذلك فله ان يضربها ضربا غير مبرح ولا تستحق نفقة ولا قسما واما قوله انت على حرام فقيه قولان للعلماء قيل عليه كفارة الظهار اذا امكنته من نفسها وقيل لا شيء عليه ولا خلاف بين العلماء انه يجب عليها ان تمكنه والله اعلم

( ٢١٩ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له امرأة كساها كسوة مشنة مثل مصاغ وحلى وفلائد وما اشبه ذلك خارجا عن كسوة القية وطلبت منه الخالعة وعليه مال كثير مستحق لها عليه وطلب رحله منها ايسرعين به على حقها او على غير حقها فانكرته ويعلم انها تحلف وتأخذ الذي ذكره عندها والتمن يلزمه ولم يكن له بينة عليها

﴿ الجواب ﴾ ان كان قد أعطاها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التملك لها فقد ملكته وليس له اذا طلقها هو ابتداء ان يطالبها بذلك لكن ان كانت هي الكارهة لصحبته وادارت الاختلاع منه فلعطه ما أعطاه من ذلك ومن الصداق الذي ساقه اليها والباقي في ذمته ليخلفها كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس حيث امرها برد ما أعطاه وان كان قد أعطاها تتجمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلامه ونحو ذلك لا على وجه التملك للمعين فهو باق على ملكه فله ان يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها وان تنازعا هل أعطاه على وجه التملك أو على وجه الاباحة ولم يكن هناك عرف يقضى به فالقول قوله مع يمينه نه لم يملكها ذلك وان تنازعا هل أعطاه شيئا أو لم يعطها ولم يكن حجة يقضي له بها لا شاهد واحد ولا اقرار ولا غير ذلك فالقول قولها مع يمينها انه لم يعطها

( ٢٢٠ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقي عليك وأخذ البنت بكفائتها ويكون لها عليه مائة درهم كل يوم سدس درهم وشهد العدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم لبراءة أو الكفالة فهل لها أن تطالبه بفرض البنت بعد ذلك أم لا



﴿ الجواب ﴾ اذا خالها على ان تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالاته ولا تطالبه بنفقة صح ذلك عند جماهير العلماء كمالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرها فانه عند الجمهور يصح الخلع بالمعدوم الذي ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرها وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ونفقته فقد انقضى سبب وجوده وجوازه وكذلك اذا قالت له طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي وأنا آخذ الولد بكفالاته وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك مما يدل على المقصود واذا خال بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع كالحاكم المالكي لم يجوز لغيره ان ينقضه وان رآه فاسدا ولا يجوز له ان يفرض له عليه بعد هذا نفقة للولد فان فعل الحاكم الاول كذلك حكم في أصح قولي العلماء والحاكم متى عقد عقدا ساع فيه الاجتهاد أو فسخ فسخا جاز فيه الاجتهاد لم يكن لغيره نقضه

( ٢٢١ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فايهما أفضل برها لوالديها أو مطاوعة زوجها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين المرأة اذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبويها وطاعة زوجها عليها أوجب قال الله تعالى ( فالصالحات قانتان حافظات للغيب بما حفظ الله ) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة اذا نظرت اليها سرتك واذا أمرتها اطاعتك واذا غبت عنها حفظك في نفسها ومالك \* وفي صحيح ابن أبي حاتم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت بعلمها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت \* وفي الترمذي عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وقال الترمذي حديث حسن وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت امرا لا احد ان يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها أخرجه الترمذي \* وقال حديث حسن وأخرجه أبو داود وانفذه لامرت النساء أن يسجدن لزوجهن لما جمل الله لهم عليهن من الحقوق وفي المسند عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صلح لبشر ان يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي نفسي بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة تجري بالقبيح والصدید ثم استقبلته فاجسته

ما أدت حقه وفي المسند وسنن ابن ماجه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت  
 احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو ان رجلا أمر امرأته ان تنقل من  
 جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر اكان لها ان تفعل اى لكان حقها ان تفعل  
 وكذلك في المسند وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن ابي اوفى قال لما قدم معاذ من الشام  
 سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال اتيت الشام فوجدتهم يسجدون لاساقفتهم  
 وبطارقتهم فوددت في نفسي ان تفعل ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تفعلوا ذلك فاني لو كنت أمرا احدا ان يسجد غير الله لا مرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي  
 نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب  
 لم تمنعه وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل دعا زوجته لحاجته فلتاته  
 ولو كانت على التنور رواء ابو حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن وفي الصحيح عن ابي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت ان تجي فبات  
 غضبانا عليها لعنهما الملائكة حتى تصبح والاحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقل زيد ابن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفيما سيدها لدى الباب  
 وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلي نظر احدكم عند من يرق كريمته وفي الترمذي وغيره  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان فالمرأة عند  
 زوجها تشبه الرقيق والاسير فليس لها ان تخرج من منزله الا باذنه سواء امرها ابوها وامها  
 او غير ابوها باتفاق الا ثمة واذا اراد الرجل ان ينتقل بها الى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه  
 وحفظ حدود الله فيها ونهاها ابوها عن طاعته في ذلك فعليه ان تطيع زوجها دون ابوها  
 عن الابوين هما خاضعان لاس لهما ان ينهياها عن طاعة مثل هذا الزوج وليس لها ان تطيع امها  
 فيما تأمرها به من الاختلاع منه ومضاجرته حتى يطة بها مثل ان تطالبه من النفقة والكسوة  
 والصدق بما يطلبه ايحط بها ولا يحل لها ان تطيع واحدا من ابويها في طلاقه اذا كان متقيا لله فيها  
 في السنن لاربعة وصحيح بن حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما  
 امرأة سالت زوجها الخلاق من غير ابأس خرم عليها رخصة الجنة وفي حديث آخر المختلعات  
 والمتبرعات هن المنفقات وما ذ امرها بوجها وخدمها بما فيه طاعة لله مثل المحافظة على



الصلوات وصدق الحديث واداء الامانة ونهوها عن تبذير مالها واضاعته ونحو ذلك مما امرها الله ورسوله او نهاها الله ورسوله عنه فعليها ان تطيعهما في ذلك ولو كان الامر من غير ابويها فكيف اذا كان من ابويها واذا نهاها الزوج عما امر الله او امرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بل المالك لو امر مملوكه بما فيه معصية لله لم يجز له أن يطيعه في معصيته فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبويها في معصية فان الخير كله في طاعة الله ورسوله والشركاء في معصية الله ورسوله

( ٢٢٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج بامرأتين واحداهما يحبها ويكسوها ويعطيها ويجمع بها أكثر من صاحبها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين وفي السنن الاربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان فال الى احدهما دون الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شديقه مائل فعليه أن يعدل في القسم فاذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثا بات عند الاخرى بقدر ذلك ولا يفضل احدهما في القسم لكن ان كان يحبها أكثر ويطأها أكثر فهذا لا حرج عليه فيه وفيه انزل الله تعالى ( ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ) أى في الحب والجماع وفي السنن لاربعة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل فيقول هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يعدل بين أزواجه في النفقة كما كان يعدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم هل كان واجبا عليه أو مستحبا له وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ووجوبه أقوى وأشبه بالكسوة والسنة وهل العدل مأموره مادامت زوجة فان أراد أن يطبق احدهما فله ذلك فان اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى ( وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ) وفي الصحيح عن عائشة قالت انزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فنقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من يومى فنزلت هذه الآية وقد كان النبي

صلى الله عليه وسلم أراد ان يطلق سودة فوهبت يومها لعائشة فامسكها بلا قسمة وكذلك رافع ابن خديج جرى له نحو ذلك ويقال أن الآية أنزلت فيه

( ٢٢٣ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له زوجة وهي نائز تمنعه نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها

وما يجب عليها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله تسقط نفقتها وكسوتها اذا لم يتمكن من نفسها وله أن يضربها اذا أصرت على النشوز ولا يحل لها أن تمنع من ذلك اذا طالبها به بل هي عاصية لله ورسوله وفي

الصحيح اذا طالب الرجل المرأة الى فراشه فابت عليه كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح

( ٢٢٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له امرأة وقد نشزت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور

ولم ينتفع بها

﴿ الجواب ﴾ اذا نشزت عنه فلا نفقة لها وله أن يضربها اذا نشزت أو آذته واعتدت عليه

( ٢٢٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكماله وبقي

المقسط من ذلك ولم تستحق عليه شيء وطلبها الدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها فهل تجبر على

الدخول ويلزم خالتها المذكورة تسليمها اليه

﴿ الجواب ﴾ ليس لها ان تمتنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الأئمة ولا لخالتها ولا غير

خالتها ان يمنعهما بل تعذر الخالة على منعهما من فعل ما اوجب الله عليه وتجب المرأة على تسليم

نفسها للزوج

( ٢٢٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في قوله تعالى ( واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في

المضاجع واضربوهن ) وفي قوله تعالى ( واذا قيل انشزوا فانشزوا ) الى قوله تعالى والله بما

تعملون خير بين لنا شيخنا هذا النشوز من ذاك

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين النشوز في قوله تعالى ( تخافون نشوزهن فمظوهن

واهجروهن في المضاجع ) هو ان تنشز عن زوجها فتفر عنه بحيث لا تطيعه اذا دعاها للفراش

أو تخرج من منزله بغير اذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته وأما النشوز

في قوله ( اذا قيل انشزوا فانشزوا ) فهو النهوض والقيام والارتفاع وأصل هذه المادة هو الارتفاع

والفاظ ومنه النشز من الامراض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى ( وانظر الى



المظام كيف تنشرها أى نرفع بعضها الى بعض ) ومن قرأ تنشرها أراد نحييها فسمى المرأة العاصية ناشرا لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها وسمى النهوض نشوزا لان القاعد يرتفع من الارض والله أعلم

• (٢٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا عمرها عشرين واشترط عليه أهلها انه يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ولا يدخل عليها الا بعد سنة فاخذها اليه واخلف ذلك ودخل عليها وذكر الدايات انه نقلها ثم سكن بها في مكان يضربها فيه الضرب المبرح ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع ان يدخل أهلها عليها مع مداومته على ضربها فهل يحل ان تدوم معه على هذه الحال

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فلا يحل اقرارها معه على هذه الحال بل اذا تمذرا أن يعاشرها بالمعروف فرق بينهما وليس له ان يطأها وطئا يضربها بل اذا لم يمتنع من العدوان عليها فرق بينهما والله أعلم

(٢٢٨) ﴿مسئلة﴾ في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتى لا ترد كف لاس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها في المطاء عن أحد وهل هو الصحيح أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الحديث قد ضعفه احمد وغيره وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك ومن الناس من اعتقد ثبوته وان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يمسكها مع كونها لا تمنع الرجال وهذا مما أنكره غير واحد من الائمة فان الله قال في كتابه العزيز (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا كان له في الجاهلية قريبة من البنايا يقال لها عناق وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها فانزل الله هذه الآية وقد قال سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان) فانما أباح الله نكاح الاماء في حال كونهن غير مسافحات ولا متخذات اخدان

والمسافة التي تسافح مع كل أحد والمتخذات الخدن التي يكون لها صديق واحد فاذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا ترد يد لامس بل تسافح مع من اتفق واذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر وقد قال تعالى ( والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن اجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ) فاشترط هذه الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) لانه من تزوج زانية بزنان مع غيره لم يكن ماؤه مصونا محفوفا فكان ماؤه مختلطا بما غيره والفرج الذي يطأه مشتركا وهذا هو الزنا والمرأة اذا كان زوجها يزني بغيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه لها من جنس وطئ الزاني للمرأة التي يزني بها وان لم يطأها غيره وان من صور الزنى اتخاذ الأخدان والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قوانين مشهورين لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على ان ذلك لا يجوز ومن تأول آية النور بالعقد وجعل ذلك منسوخا فبطلان قوله ظاهر من وجوه ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة ومن تزوج بنيا كان ديوثا بالاتفاق وفي الحديث لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث قال تعالى ( الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات ) أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات وكذلك في النساء فاذا كانت المرأة خبيثة كان قرينها خبيثا واذا كان قرينها خبيثا كانت خبيثة وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من امهات المؤمنين ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التعليل ولهذا قال السلف ما بنت امرأة نبي قط ولو كان تزوج البغي جائزا لوجب تنزيه الانبياء عما يباح كيف وفي نساء الانبياء من هي كافرة كما في ازواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى ( ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين ) وأما البعايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج بغيا لان البغاء يفسد فراشه ولهذا أبيع للمسلم أن يتزوج الكناينة اليهودية والنصرانية اذا كان محصنا غير



مسافح ولا متخذ خدن فلم ان تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البغي لا يجوز لان ضرر دينها لا يتعدي اليه وأما ضرر دينها فيتعدي اليه والله أعلم

(٢٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة اسكنها بين ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويمارس مفسدين فاذا قيل له انتقل من هذا المسكن السوء فيقول انا زوجها ولى الحكم فى امرأتى ولى السكنى فهل له ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها الى حيث شاء بل يسكن بها فى مسكن يصلح لمثلها ولا يخرج بها عند أهل الفجور بل ليس له ان يعاشر الفجار على فجورهم ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبة بتين عقوبة على فجوره بحسب ما فعل وعقوبة على ترك صيانة زوجته واخراجها الى أماكن الفجور فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك والله أعلم

(٢٣٠) ﴿مسئلة﴾ فى امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت تزورهم أخذت الفراش وتقيم عندهم عشرة أيام وأكثر وقد قربت ولادتها ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تخرج الى بيتها الا بعد أيام ويبقى الزوج بردان فهل يجوز لهم ان يخلوها تالذ عندهم

﴿الجواب﴾ لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها الا باذنه ولا يحل لاحد أن يأخذها اليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعاً أو لكونها قابلة أو غير ذلك من الصناعات واذا خرجت من بيت زوجها بغير اذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة

(٢٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلاً أجنبياً فوافها حقها وطلقها ثم رجع صالحها وسمع انها ونجست بمجنب أجنبي

﴿الجواب﴾ فى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خاق الجنة قال وعزتي وجلالى لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث والديوث الذى لا غيرة له وفى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن يغار وان الله يغار وغيره الله ان يأتى العبد ما حرم عليه وقد قال تعالى (الزانى لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء ان الزانية لا يجوز تزوجها الا بعد التوبة وكذلك اذا كانت المرأة تزنى لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفارقها والا كان ديودنا

(٢٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع الشريف الا ادعى انه ارسلها الى عرس ثم انه تجسس عليها فلم يجدها في العرس فانكرت ذلك ثم انه اتى الى اوليائها وذكر لهم الواقعة فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر فامتنعت خوفا من الضرب فخرجت الى بيت خالتها ثم ان الزوج بعد ذلك جعل ذلك مستندا في ابطال حقها وادعى انها خرجت به ير اذنه فل يكون ذلك مبطلا لحقها والانكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكارا في الشرع

﴿الجواب﴾ قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلا يحل للرجل ان يعضل المرأة بان يمنها ويضيق عليها حتى تعطيه بعض الصداق ولا أن يضربها لاجل ذلك لكن اذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يعضها لتفتدي منه وله ان يضربها هذا فيما بين الرجل وبين الله وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيمينونه عليه فان بين لهم هي التي نعدت حدود الله وأدت الزوج في فراشه فهي ظالمة متعمدة فتفتد منه واذا قال انه ارسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصدقها او انك القوم أو قالوا لم تأت الينا والى العرس لم تذهب كان هذا ربية وبهذا يقوى قول الزوج وأما الجهاز الذي جاءت به من بيت أبيها فعليه أن يرد عليه بكل حال وان اصطالحوا فالصلح خير ومتى تابت المرأة جاز لزوجها ان يمسكها ولا حرج في ذلك فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له واذا لم يتفقا على رجوعها اليه فلتبرئ من الصداق وليخلها الزوج فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله كما قال الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) والله أعلم

(٢٣٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي عنها فطلب الحاكم ان يحسب للمعجل من الصداق المسمى في العقد لكون المعجل لم يذكر في الصداق

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانا قد اتفقا على المعجل مقدم والا جمل المؤخر كما جرت به العادة فالزوجة أن تطلب مؤخر كانه ان لم يذكر المعجل في العقد وكذلك ان كان قد أهدى



لها كما جرت به العادة واما ان كان قبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة والله أعلم  
(٢٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعتاضت عن صداقها بمدة موت الزوج فباعت العوض  
وقبضت الثمن ثم أقرت انها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري أو  
يرجع عليها بالذي اعترفت انها قبضته من غير الملك

﴿الجواب﴾ لا يبطل حق بمجرد ذلك وللورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك الذي اعتاضت  
به اذا أقرت بان قبض صداقها قبل ذلك وكان قد أفنى طائفة بانه يرجع عاها بالذي اعترفت  
بقبضه من التركة وليس بشيء لان هذا الاقرار تضمن انها استوفت صداقها وانها بعد هذا  
الاستيفاء له احدثت ملكا آخر قائما فووت عليهم العقار لا على المشتري

(٢٣٥) ﴿مسئلة﴾ في معسر هل يقسط عليه الصداق

﴿الجواب﴾ اذا كان معسرا قسط عليه الصداق على قدر حائه ولم يجوز حبسه لكن أكثر  
العلماء يقبلون قوله في الاعسار مع يمينه وهو مذهب الشافعي وأحمد ومنهم من لا يقبل اليمين الا  
بعد الحبس كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة فاذا كانت الحكومة عند من يحكم  
بمذهب الشافعي وأحمد لم يحبس

## كتاب الظهار وغير ذلك

(٢٣٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل شافعي المذهب بانت منه زوجته بالطلاق الثلاث ثم تزوجت  
بعده وبانت من الزوج الثاني ثم أرادت صلح زوجها الاول لان لها منه أولادا فقال لها انني  
لست قادرا على النفقة وعاجز عن الكسوة فابت ذلك فقال لها كلما حللت لي حرمت علي فهل  
تحرم عليه وهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا تحرم عليه بذلك لكن فيها قولان أحدهما ان له ان يتزوجها ولا  
شيء عليه (والثاني) عليه كفارة اما كفارة ظاهر في قول واما كفارة يمين في قول آخر وكذلك  
مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان له ان يتزوجها ولا يقع به طلاق لكن في التكفير نزاع وانما  
يقول بوقوع الطلاق بمثل هذه من يجوز تعليق الطلاق على السكاح كابي حنيفة ومالك بشرط  
ان يرى الحرام طلاقا كقول مالك واذا نواه كقول أبي حنيفة وأما الشافعي وأحمد فعندهما

لو قال كلما تزوجتك فانت طالق لم يقع به طلاق فكيف في الحرام لكن أحمد يجوز عليه في المشهور عنه تصحيح الظاهر قبل الملك بخلاف الشافعي والله أعلم

(٢٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجلين فل أحدهما لصاحبه ياخي لا تفعل هذه الامور بين يدي امرأتك فيبيع عليك فقال ما هي الا مثل أي فقال لاي شيء قلت سمعت أنها تحرم بهذا اللفظ ثم كرر على نفسه وقال اي والله هي عندي مثل أي هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان أراد بقوله أنها مثل أي أنها تستر علي ولا تهتكني ولا تلوهني كما تفعل الام مع ولدها فانه يؤدب على هذا القول ولا تحرم عليه امرأته فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته ياخيتي فادبه وان كان جاهلا لم يؤدب على ذلك وان استحق العقوبة على ما فعله من المنكر وقال اختك هي فلا ينبغي ان يجعل الانسان امرأته كامه وان اراد بها عندي مثل أي في الامتناع عن وضئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من الام فهي مثل أي التي ليست محالا الاستمتاع بها فهذا مظاهر يجب عليه ما يجب على المظاهر فلا يحل له أن يطأها حتى يكفر كفارة الظاهر فيعتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فطعام ستين مسكينا واذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين الا ان ينوي أنها محرمة علي كأي فهذا يكون مظاهرا في مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك هل يقع به الثلاث أم لا والصواب المقطوع أنه لا يقع به طلاق ولا يحل له الوطؤ حتى يكفر باتفاقهم ولا يقع به الطلاق بذلك والله أعلم

(٢٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خنق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك انكح أي تحت ستور الكعبة هل يجوز أن يصالحها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذ انكحها فعليه كفارة الظاهر عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فطعام ستين مسكينا ولا يتسها حتى يكفر

(٢٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج واراد الدخول الليلة الفلانية والا كانت عندي مثل مي وختي وم تهما له ذلك الوقت الذي طلبها فيه فهل يقع عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعة لكن يكون مظاهرا فاذا اراد الدخول فانه يكفر قبل ذلك والكفارة التي ذكرها الله في سورة البقرة فيعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد



فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في غيظه لزوجته أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته داخل في قوله (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ) فهذا اذا اراد امساك زوجته ووطئها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته أنت علي حرام مثل أبي وأخي وقال لها

أنت علي حرام مثل امي واختي فهل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على النكاح فعلى كل منها كفارة ظاهر

قبل ان يجتمعا وهي عتق رقبة فان لم يجدا فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطعا فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددت لك تكوني مثل امي واختي

هل يجوز ان يردها وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء عليه كفارة ظاهر واذا ردها في الاخر لا شيء عليه

والاول احوط

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي واختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي واختي في الكرامة فلا شيء عليه وان كان

مقصوده يشبهها بامه واخته في باب النكاح فهذا ظاهر عليه ما على المظاهر فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظاهر

## باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وذكرت أن

لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض فحصل من زوجها الطلاق الثلاث فكيف يكون تزويجها  
لزوج آخر وكيف تكون العدة وعمرها خمسون سنة

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه تمتد عدة الآيسات ثلاثة أشهر في أظهر قولي العلماء فانها قد عرفت أن  
حيضها قد انقطع وقد عرفت انه قد انقطع انقطاعا مستمرا بخلاف المستريبة التي لا تدري ما رفع  
حيضها هل هو ارتفاع آياس او ارتفاع لعارض ثم يعود كالمرض والرضاع فهذه ثلاثة انواع فما ارتفع  
لعارض كالمرض والرضاع فانها تنتظر زوال العارض بلا ريب وحيث ارتفع لا تدري ما رفعه فمذهب  
مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي انها تمتد عدة الآيسات بعد أن تمتد مدة الحمل كما  
قضى بذلك عمر ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمتد حتى تطعن في سن الآياس  
فتمتد عدة الآيسات وفي ذلك ضرر عظيم عليها فانها تمتد عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة  
لا تزوج ومثل هذا الحرج مدفوع عن الامة وانما اللاتي يسن من الحيض فانهن يعتددن ثلاثة  
اشهر بنص القرآن واجماع الامة لكن العلماء مختلفون هل للآياس سن لا يكون الدم بعده  
الادم آياس وهل ذلك السن خمسون أو ستون أو فيه تفصيل ومتنازعون هل يعلم الآياس  
بدون السن وهذه المرأة قد طمنت في سن الآياس على أحد القولين وهو الخمسون ولها مدة  
طويلة لم تحض وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم والدم يأتي بدواء وينقطع بدواء فهذه  
لا ترجو عود الدم اليها فهي من الآيسات تمتد عدة الآيسات والله أعلم

(٢٤٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة لما ثبت عنده من ضررها  
بانقطاع نفقة زوجها وعدم تصرفه الشرعي عليها المدة التي يسوغ فيها فسخ النكاح لمثلها وبعد  
ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها فهل يجوز أن تعتد بالشهور اذا كثرت النساء  
لا يحضن مع الرضاعة أو يستمر بها الضرر الى حيث ينقضي الرضاع ويعود اليها حيضها أم لا  
﴿الجواب﴾ الحمد لله بل بقي في مدة حتى تحيض ثلاث حيض وان تأخر ذلك الى  
انقضاء مدة الرضاع وهذا باتفاق الامة الأربعة وغيرهم وبذلك قضى عثمان بن عفان وعلي ابن  
أبي طالب بين المهاجرين والانصار ولم يخالفهما أحد فان احبت المرأة ان تسترضع لابنها من  
يرضعه لتحيض أو تشرب ما يحيض به فاما ذلك والله أعلم

(٢٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها فهل يجوز ذلك أم لا



﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف اذا كانت في عدة الطلاق ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وامثاله عن ذلك فيما قب الخاطب والمخطوبة جميعا ويخرج عن التزويج بها معاقبته بنقيض قصده والله اعلم (٢٤٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ثم تزوجت برجل آخر فلبثت معه دون شهر ثم طلقها فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ولم تحض لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ولا في الثلاثة اشهر الاخيرة ثم تزوج بها المطلق الاول ابو الولد فهل يصح هذان العقدان أو أحدهما

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل عليها أن تكمل عدة الاول ثم تقضى عدة الثاني ثم بعد انقضاء العدتين تزوج من شاءت منهما والله أعلم (٢٤٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوج بعده بزوج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين وجاءت بابتة وادعت انها من الزوج الاول فهل يصح دعواها ويلزم الزوج الاول ولم يثبت انها ولدت البنت وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لهما مانع من دعوي النساء ولا طالبتة بنفقة ولا فرض

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحال هذه باتفاق الاثمة بل لو ادعت انها ولدت في حال يلحق به نسبه اذا ولدت وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدت لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة ويكفي امرأة واحدة عند أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى لا بد من امرأتين وأما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة ويكفي يمينه انه لا يعلم انها ولدت واما ان كانت الزوجية قائمة فقيها قولان في مذهب احمد احدهما لا يقبل قولها كمذهب الشافعي والثاني يقبل كمذهب مالك وأما اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لسته اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة واحمد انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لاكثر من

سته اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولا واحدا فاذا عرفت مذهب الائمة في هذين الاصلين فيكف يلحقه نسبه بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدت ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان اتزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على أصل مالك في تأخر الدعوي الممكنة بغير عذر في مسائل الخور ونحوها

(٢٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين وبنت وبعد ان تزوجت بزواج آخر فالزومه بدخ الحكم باليمين فقال الرجل احلف ان هذه ما هي بنتي فقال الحاكم ما تحلف الا انها ما هي بنتها فامتنع ان يحلف الا انها ما هي بنتي وكان معه انسان فقال للحاكم هذا ما يحل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه المرأة فضربه الحاكم بالدرة واحرق به نخاف الرجل فكتب عليه فرض البنت فهل يصح هذا الفرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله عليه اليمين انها لم تلدها في العدة او انها لم تلدها على فراشه او انها لم تلدها في بيته بحيث امكن لحوق النسب به فاما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين انها لم تلدها واذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرا واذا اكره على الاقرار لم يصح اقراره

(٢٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة

﴿الجواب﴾ تفارق هذا الثاني وتم عدة الاول بحيضتين ثم بعد ذلك تعتد من وطئ الثاني بثلاث حيضات ثم بعد ذلك يتزوجها بعقد جديد

(٢٥١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة معتدة عدة وفاة ولم تعتد في بيتها بل تخرج في ضرورتها

الشرعية فهل يجب عليها اعادة العدة وهل تأثم بذلك

﴿الجواب﴾ العدة انقضت بمضي اربعة اشهر وعشر من حين الموت ولا تقضى العدة فان

كانت خرجت لامر يحتاج اليه ولم تبت الا في منزلها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو باتت في غير ضرورة أو تركت الاحداد فلتستغفر الله وتوب اليه من ذلك ولا اعادة عليها



(٢٥٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتھا ان تحيض فشربت دواء فاقطع عنها الدم واستمر اقطاعه ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تربص حتى تبلغ سن الايسات

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كانت تعلم ان الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن أن يعود الدم ويمكن أن لا يعود فانها تربص سنة ثم تزوج كما قضى به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حيضها لا تدري ما رفعه فانها تربص سنة وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي ومن قال انها تدخل في سن الايسات فهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لا تأتي الشريعة بمثله أو تمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه (٢٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اقر عند عدول انه طلق امراته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن

﴿الجواب﴾ اما ان كان المقر فاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في اسقاط العدة التي فيها حق الله وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتي يقبل من الفاسق بل فيه حق لله اذ في العدة حق لله وحق للزوج واما اذا كان عدلا غير متهم مثل ان يكون غائبا فلما حضر اخبرها انه طلق من مدة كذا وكذا فهل تعد من حين بلغها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عن أحمد وغيره والمشهور عنه هو الثاني والله أعلم (٢٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الزموه بنفقة العدة فكم تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لاجل الرضاعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فعندهم لا نفقة للمعدة البائن المطلقة ثلاثا وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة ما دامت في العدة واذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض وارضع يتأخر حيضها في الغالب وأما اجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) ولا تجب النفقة الا على المؤسر فاما المؤسر فلا نفقة عليه

(٢٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل عقد العقد على انها تكون بالغاً ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا فهل يجوز للذي طلقها اولا ان يتزوج بها

﴿ الجواب ﴾ إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة لا تحل

له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للأول

( ٢٥٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهي مقيمة عند الزوج في بيته

مدة سنين ويصرها وتبصره فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده أم لا وهل له عليها حكم

﴿ الجواب ﴾ المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الاجنبيات فليس الرجل ان

يخلوبها كما ليس له ان يخلو بالاجنبية وليس له ان ينظر اليها الى ما لا ينظر اليه من الاجنبية

وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يواطئها على ان تزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا

يجوز ان يعطيها ما تنفقه في ذلك فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به

عادة المسلمين ثم مات زوجها او طلقها ثلاثا لم يجز لهذا الاول ان يخطبها في المدة صريحا باتفاق

المسلمين كما قال تعالى ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو اكنتم في انفسكم

علم الله انكم ستذكروهن ولو كن لا تواعدوهن سرا ) ونهاه ان يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ

الكتاب أجله أي حتى تقضي المدة فاذا كان قد نهاه عن هذه المواعد والعزم في المدة فكيف

اذا كانت في عصمة زوجها فكيف اذا كان الرجل لم يتزوجها بعد تواعده على ان تزوجه ثم تطلقه

ويتزوج بها المواعد فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل انه يصح نكاح المحلل أو قيل لا فلم

يتنازعوا في ان التعريض بخطبة مدة من غيره أو من زوجة غيره أو بخطبة مطلقة ثلاثا انه

لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة

( ٢٥٧ ) ﴿ مسألة ﴾ فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها

هل هو صحيح أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذا قول باطل يخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من أئمة المسلمين

فان النبي صلى الله عليه وسلم فل للمطلقة ثلاثا لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وهذا نص

في انه لا بد من العسيلة وهذا لا يكون بالدبر ولا يعرف في هذا خلاف وأما ما يذكر عن بعض

المالكية وهم يطعنون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سعيد بن المسيب من عدم

اشتراط الوطئ فذلك لم يذكر فيه وطؤ الدبر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وانعقد

الاجماع قبله وبعده



(٢٥٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عزمّت على الحج هي وزوجها فمات زوجها في شعبان فهل يجوز لها أن تحج

﴿الجواب﴾ ليس لها ان تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب الائمة الاربعة

(٢٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما فما قدرت تخالف

مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت الى القاهرة ولم تتزين لابطيب ولا غيره فهل تجوز خطبتها أولا

﴿الجواب﴾ العدة تنقضي بعد اربعة اشهر وعشرة أيام فان كان قد بقي من هذه شيء

فلتتمه في بيتها ولا تخرج ليلا ولا نهارا الا لامر ضروري وتجتنب الزينة والطيب في بينها وبناتها ولتأكل ما شاءت من حلال وتشم الفاكهة وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة لكن ان خطبها انسان لا يجيبه صريحا والله أعلم

(٢٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ورزق منها ولد له من

العمر سنتان وذكرت انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج وكان قد طلقها

ثانيا على هذا العقد المذكور فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المفسوخ

﴿الجواب﴾ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل وعليه

ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تعتد من وطئ الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل

ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الاول ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج

من شئت بنكاح جديد وولده ولد حلال يلحقه نسبه وان كان قد ولد بوطي في عقد فاسد

لا يعلم فساد

(٢٦١) ﴿مسئلة﴾ في مرضع استطبأت الحيض فتداوت لحجى الحيض فخاضت ثلاث

حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها أم لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به كما انها لو شربت دواء قطع

الحيض او باعد بينه كان ذلك طهرا وكما لو جاعت او تبت أو أتت غير ذلك من الاسباب التي

تسخن طبعها وتثير الدم فخاضت بذلك والله أعلم

(٢٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه

قبل ان توفي المدة وطلبها الزوج ما وجدها قبل لها نفقة المدة

(الجواب) لانفقة لها وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه المدة في المذاهب الاربعة والله أعلم

(٢٦٣) (مسئلة) في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الاول وان دم الحيض جاءها مرة ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخرة من السنة وادعت انها حاضت ثلاث حيض ولم تكن حاضت الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طليقة واحدة ثانيا في العشر من شعبان من السنة ثم ارادت ان تزوج بالطلاق الثاني وادعت انها آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

(الجواب) الاياس لا يثبت بقول المرأة لكن هذه اذا قالت انه ارتفع لا تدري ما رفعه فانها تؤجل سنة فان لم تحض فيها زوجت واذا طمنت في سن الاياس فلا يحتاج الى تأجيل وان علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول العارض فهذه المرأة كان عليها عدتان عدة للأول وعدة من وطئ الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق فاذا لم تحض الا مرة واستمر انقطاع الدم فانها تعتد العدتين بالشهور سنة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت آيسة واذا كانت مستربة كان سنة وثلاثة اشهر وهذا على قول من يقول ان العدتين لا تتداخلان كمالك والشافعي واحمد وعند ابي حنيفة تتداخل العدتان من رجلين لكن عنده الاياس حد بالنسبة وهذا الذي ذكرناه هو احسن قولي الفقهاء واسهلها وبه قضى عمر وغيره واما على القول الاخر فهذه المستربة تبقى في عدة حتى تطمن في سن الاياس فتبقى على قولهم تمام خمسين أو ستين سنة لا تزوج ولكن في هذا عسر وخرج في الدين وتضييع مصالح المسلمين (٢٦٤) (مسئلة) في مطلقة ادعت وحلفت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني ثم حضرت امرأة اخرى وزعمت انها حاضت حيضتين وصدها الزوج على ذلك

(الجواب) اذا لم تحض الا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة واذا كان الزوج مصدقا لها وجب ان يفرق بينهما فتكمل عدة الاول بحيضة ثم تعتد من وطئ الثاني عدة كاملة ثم بعد ذلك ان شاء الثاني ان يتزوجها تزوجها

(٢٦٥) (مسئلة) في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه اياما فطلع لها زوج آخر فحمل



الزوج والزوجة وزوجها الاول فقال لها تريدن الاول أو الثاني فقالت ما اريد الا الزوج الثاني فطلقها الاول ورسم للزوجة ان توفي عدته وتم معها الزوج فهل يصح ذلك لها أم لا  
 ﴿الجواب﴾ اذا تزوجت بالثاني قبل ان توفي عدة الاول وقد فارقها الاول اما لفساد نكاحه واما لتطلبه لها واما لتفريق الحاكم بينهما فنكاحها فاسد وتستحق العقوبة هي وهو ومن زوجها بل عليها ان تتم عدة الاول ثم ان كان الثاني قد وطأها اعتدت له عدة اخرى فاذا انقضت العدتان تزوجت حينئذ بمن شاءت بالاول أو بالثاني أو غيرها

(٢٦٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض بعد ذلك ووقعت الفرقة من زوجها وهي مرضع واقامت عند اهلها نصف سنة ولم تحض وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الاول فحضروا عند قاض من القضاة فسألها عن الحيض فقالت لي مدة سنين ما حضت فقال القاضي ما يحل لك عندي زواج فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض فبلغ خبرها الي قاض آخر فاستحضر الزوج والزوجة فضرب الرجل مائة جلدة وقال زيت وطلق عليه ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق

﴿الجواب﴾ ان كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فانها تربص حتى يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء وان كان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فهذه في أصح قولي العلماء على ما قال عمر تمكت سنة ثم تزوج وهو مذهب احمد المعروف في مذهبه وقول للشافعي وان كانت في القسم الاول فنكاحها باطل والذي فرق بينهما أصاب في ذلك واصاب في تأديب من فعل ذلك وان كانت من القسم الثاني قد زوجها حاكم لم يكن لغيره من الحكم ان يفرق بينهما ولم يقع بها طلاق فان فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز في أصح الوجهين

(٢٦٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده وخرجت بعد وفاء العدة تزوجت وطلقت في يومها ولم يعلم مطلقها الاثني يوم فهل يجوز له ان يتفق معها اذا اوفت عدتها ان يراجعها

﴿الجواب﴾ ليس له في زمن العدة من غيره ان يخطبها ولا يتفق عليها ليتزوجها واذا كان الطلاق رجعيا لم يجزله التعريض أيضا وان كان باثنا في جواز التعريض نزاع هذا اذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة واما ان كانت قد تزوجت بنكاح محال فقد لعن رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحلل له

(٢٦٨) ﴿مسئلة﴾ سيف رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها فهل يجوز

ان يعقد عليها عقدا ثانيا أم لا

﴿الجواب﴾ طلاق البكر ثلاثا كطلاق المدخول بها ثلاثا عند أكثر الأئمة

(٢٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعها ان تزوج الا بمن

يختار هو وتوعدها على مخالفته فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ ليس له ذلك بل هو بذلك عاص آثم معتد ظالم والمرأة اذا تزوجت بكفو

لم يكن لوابها الاعتراض عليها بقول أو فعل بل يزوجه به فكيف مطلقها وان اعتدى عليها

بقول أو عمل عوقب على ذلك عقوبة تردعه وامثاله من المتعدين عن مثل هذا

(٢٧٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت العدة ثم تزوجت بزوجة ثان

وهو المستحل فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جري لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله

عليه وسلم أم لا ثم انها اتت بيت الزوج الاول طالبة لبعض حقها فغلبها على نفسها ثم انها

قعدت اياما وخافت فادعت انها حاضت لكي يرددها الزوج الاول فراجعها الى عصمته بعقد

شرعي واقام معها اياما فظهر عليها حمل وعلم انها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن

تهتدى بحكم الشرع الشريف

﴿الجواب﴾ اما اذا تزوجه زوجا ليحياها لزوجها المطلق فهذا المحلل وقد صبح عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه من الله المحلل والمحلل له وما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجه نكاحا

ثابتا لم يكن قد تزوجه ليحياها للمطلق واذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليها العدة باتفاق العلماء

اذ غايتها ان تكون موطوءة في نكاح فسد فعليها العدة منه وما كان يحل للاول وطؤها واذا

وطئها فهو زان عاهر ونكاحها بالاول قبل ن تحيض ثلاثا باطل باتفاق الأئمة وعليه ان يعتزلها

فذا جاءت بولد ألحق بهحلل منه هو الذي وطئها في نكاح فاسد ولا يلحق اولد بالواطئ في

النكاح الاول لان عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها وهذا يقطع حكم الفراش بلا

نزاع بين الأئمة ولا يلحق بوضئه زنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر

الحجر لكن ن علم التحلل ن ولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه ان ينفيه باللعان فيلاعنها



لما انقطع فيه نسب الولد ويلحق بنسب الولد بأمه ولا يلحق بالمهر بمحال  
 (٢٧١) ﴿مسئلة﴾ في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط ان لها زوجا  
 فمعدت عند الذي اشتراها اياما فادركه الموت فاعنتها فتزوجت ولم يعلم ان لها زوجا فلما جاء زوجها  
 الاول من السفر اعطي سيدها الذي باعها الكتاب لزوجها الذي جاء من السفر والكتاب بعقد  
 صحيح شرعي فهل يصح العقد بكتاب الاول أو الثاني

﴿الجواب﴾ ان كان تزوجها نكاحا شرعيا اما على قول ابي حنيفة بصحة نكاح الحر  
 بالامة وأما على قول مالك والشافعي واحمد بان يكون عادما للطول خائفا من العنت فنكاحه  
 لا يبطل بعنتها بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ فلها ان تفسخ  
 النكاح فاذا قضت عدته تزوجت بغيره ان شاءت وعند مالك والشافعي واحمد في المشهور  
 عنه لا خيار لها بل هي زوجته ومتى تزوجت قبل ان يفسخ النكاح فنكاحها باطل باتفاق الامة  
 واما ان كان نكاحها الاول فاسدا فانه يفرق بينهما وتزوج من شاءت بعد انقضاء العدة

## باب الرضاع

(٢٧٢) ﴿مسئلة﴾ ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم وما دليل حديث عائشة رضي  
 الله عنها انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولتبينوا جميع التحريم منه وهل للعلماء فيه  
 اختلاف وان كان لهم اختلاف فما هو الصواب والراجح فيه وهل حكم رضاع الصبي الكبير  
 الذي دون البلوغ أو الذي يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع فان بعض النسوة يرضعن اولادهن  
 خمس سنين وأكثر وقل وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بعض قراباتهم  
 لبعض ويبينوه بيانا شافيا

﴿الجواب﴾ الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته وهو منلق بالقبول فان  
 الامة اتفقوا على العمل به ولفظه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والثاني يحرم من  
 الرضاع ما يحرم من الولادة وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين  
 وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ فانه لا يحتاج ان استثنى من الحديث شيء ونحن نبين  
 ذلك فنقول اذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة أمه وصار

زوجها الذي جاء اللبن بوطئه اباه فصار ابنا لكل منهما من الرضاعة وحينئذ فيكون جميع اولاد المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع اولاد الرجل منها ومن غيرها اخوة له سواء ولدوا قبل الرضاع أو بعده باتفاق الأئمة وإذا كان أولادها اخوته كان اولاد اولادها اولاد اخوته فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احدا من أولادها ولا أولاد أولادها فانهم أما اخوته وأما اولاد اخوته وذلك يحرم من الولادة واخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته من الرضاع وابوها وامها اجداده وجداته من الرضاع فلا يجوز له ان يتزوج احدا من اخوتها ولا من اخواتها واخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهاته اجداده وجداته فلا يتزوج باعمامه وعماته ولا باجداده وجداته لكن يتزوج باولاد الاعمام والعمات فان جميع اقارب الرجل حرام عليه الا اولاد الاعمام والعمات واولاد الخل والخالات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي انا أحللت لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك) فهؤلاء الاصناف الاربعة هن المباحات من الاقارب فيجوز من الرضاعة وإذا كان المرتضع ابنا للمرأة وزوجها فاولاده اولاد اولادها ويحرم على أولاده ما يحرم على الاولاد من النسب فهذه الجهات الثلاث منها تنتشر حرمة الرضاع وأما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وأمه من النسب فهم أجناب أبيه وأمه واخوته من الرضاع ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا رضاع لان الرجل يمكن ان يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه ولا نسب بينهما بل يجوز لآخيه من أبيه أن يتجاوز أخاه من أمه فكيف اذا كان أخ من النسب واخت من الرضاع فانه يجوز لهذا أن يتزوج هذا ولهذا ان يتزوج بهذا وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه يجوز للمرتضع ان يتزوج أخوه من الرضاعة بأمه من النسب كما يتزوج باخته من النسب ويجوز لآخيه من النسب أن يتزوج اخته من الرضاعة وهذا لا نظير له في النسب فان أخ الرجل من النسب لا يتزوج بأمه من النسب واخته من الرضاع ليست بنت أبيه من النسب ولا ريسته فلهذا جاز أن يتزوج به فيقول من لا يحقق يحرم في النسب على أخي أن يتزوج امي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع وهذا غلط منه فان نظير المحرم من النسب ان يتزوج اخته أو أخوه من الرضاعة بآب أو بأمه من الرضاعة كما لو ارتضع هو وآخر من



امرأة واللبن لفحل فانه يحرم على اخته من الرضاعة أن تتزوج اخاه واخته من الرضاعة لكونهما أخوين للمرئضع ويحرم عليهما ان يتزوجا أباه وأمه من الرضاعة لكونهما ولديهما من الرضاعة لا لكونهما اخوى ولديهما فمن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة وأما رضاع كبير فانه لا يحرم في مذهب الائمة الاربعة بل لا يحرم الارضاع الصغير كالذي رضع في الحولين وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الائمة لكن مذهب الشافعي واحمد أنه لا يحرم فاما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم احدهما على الآخر برضاع القراب مثل ان ترضع زوجته لاخته من النسب فهنا لا تحرم عليه زوجته لما تقدم من انه يجوز له أن يتزوج بالتي هي اخته من الرضاعة لاخته من النسب اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على اخيه لانها امه من الرضاع وليست ام نفسه من الرضاع وام المرئضع من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب لانها انما ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره نعم لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل واحدة طفلا لم يجز ان يتزوج احدهما الآخر ولهذا لما سئل ابن عباس عن ذلك قال اللقاح واحد وهذا مذهب الائمة الاربعة لحديث ابي القعيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لانها أمه أو امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما أم أخيه من الرضاعة فليست امه ولا امرأة ابيه لان زوجها صاحب اللبن ليس ابا لهذا لا من النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وام اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع قلنا هذا تليس وتدليس فان الله لم يقل حرمت عليكم امهات اخواتكم وانما قل حرمت عليكم امهاتكم وقال تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل امه ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة واما منكوحة أبيه من الرضاع فالمشهور عند الائمة انها تحرم لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر لا بالنسب والولادة وليس الكلام هنا في تحريمها فانه اذا قيل تحرم منكوحة ابيه من الرضاعة وفيما بعموم الحديث واما ام اخيه التي ليست اما ولا منكوحة أب فهذه لا توجد في النسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب فلا يحرم نظيرها من الرضاعة فتبقى أم الأم من النسب لاخته من الرضاعة أو الأم من الرضاعة لاخته من النسب لا نظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحمام فلم تشعر المرأة التي أخذت الولد الا ونديها في فم الصبي فانزعته منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنات المرأة المذكورة أم لا  
 ﴿الجواب﴾ لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من أولاد هذه المرأة فانها ليست امه والله أعلم ولا تحرم عليه بالشك عند احد من الأئمة الاربعة

(٢٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل رمد فغسل عينيه بابن زوجته فهل تحرم عليه اذا حصل لبنها في بطنه ورجل يحب زوجته فلب منها فوضع من لبنها فهل تحرم عليه  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اما غسل عينيه بابن امرأته يجوز ولا تحرم بذلك عليه امرأته لوجبهين احدهما انه كبير والكبير اذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنتشر بذلك حرمة الرضاع عند الأئمة الاربعة وجاهير العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سالم مولى ابي حذيفة مختص عندهم بذلك لاجل انهم تبناه قبل تحريم التبنى الثاني ان حصول اللبن في العين لا ينشر الحرمة ولا أعلم في هذا نزاعا ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما اذا دخل في انفه بعد تنازعهم بالوجور وهو ما يطرح فيه من غير رضاع واكثر العلماء على ان الوجور يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد وكذلك يحرم السعوط في احدي الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الأئمة الاربعة

(٢٧٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت وجاءت فقالت ارضعيتها فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد أخيها كبير وكبرت بنتها الصغيرة واختها ارتضعت مع أخيه الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك  
 ﴿الجواب﴾ اذا كانت البنت لم ترضع أم الخاطب ولا الخاطب ارتضع من امها جاز أن يتزوج احدهما بالآخر وان كان أخوتها واخواتها من أم الخاطب فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين بل الطفل اذا ارتضع من امرأة صارت امه وزوجها صاحب اللبن اباه وصار أولادهما اخوته واخواته واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب فهم أجناب يجوز لهم ان يتزوجوا اخواته كما يجوز من النسب ان يتزوج اخت الرجل من امه باخيه من



إليه وكل هذا متفق عليه بين المسلمين بلا نزاع فيه والله أعلم

(٢٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه والاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع منها خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وحرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانهن اخواته باتفاق العلماء ومتى ارتضعت المخطوبة من ام لم يجز لها ان تتزوج واحدا من ابني المرضعة واما اذا كان الخاطب لم يرضع من ام المخطوبة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز ان يتزوج احدهما بالآخر باتفاق العلماء وان كان اخوتها تراضعا والله اعلم

(٢٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت منك ونهاه عن التزويج فلما توفي ابوه تزوج بها وكان العدول شهدوا على والدتها انها أرضعته ثم بعد ذلك انكرت وقالت ماقلت هذا القول الا لغرض فهل يحل تزويجها

﴿الجواب﴾ ان كانت الام معروفة بالصدق وذكرت انها أرضعته خمس رضعات فانه يقبل قولها في ذلك فيفرق بينهما اذا تزوجها في أصح قول العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحرث ان يفارق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها أرضعتها واما اذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فانها تكون من الشبهات فاجتنابها اولى لا يحكم بالتفريق بينهما الا بحجة توجب ذلك واذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة لكن ان عرف انها كاذبة في رجوعها وانها رجعت لانه دخل عليها حتى كتمت الشهادة لم يحل التزويج والله أعلم

(٢٧٨) ﴿مسئلة﴾ فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوجة والقط والنمل الزوجة ترضع من ليس ولدها وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط ياكل الفرائج والنمل يدب في الطعام فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا وهل يجوز لهم قتل القط وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها

﴿الجواب﴾ ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج والقط اذا صال على ماله فله دفعه عن الصول ولو بالقتل وله ان يرميه بمكان بعيد عن لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل وأما النمل فيدفع ضرره بغير التحريق والله أعلم

(٢٧٩) ﴿مسئلة﴾ في اختين ولهما بنات وبنين فاذا أرضع الاختان هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم من على البنين أم لا

﴿الجواب﴾ اذا ارضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها وصار جميع أولاد المرضعة اخوة لهذه المرضعة ذكورهم واناثهم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد المرضعة أن يتزوج المرضعة بل يجوز لاخت المرضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرتضعوا من امهن فالتحريم انما هو على المرضعة لا على اخوتها الذين لم يرتضعوا فيجوز ان يتزوج اخت اخته اذا كان هو لم يرتضع من امها وهي لم ترتضع من امه واما هذه المرضعة فلا تتزوج واحدا من أولاد من أرضعتها وهذا باتفاق الائمة واصل هذا ان المرضعة تصير المرضعة امها فيحرم عليها أولادها وتصير اخوتها واخواتها اخوالها وخالاتها ويصير الرجل الذي له اللبن اباهما وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أعمامها وعماتها ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرتضع واخواته وابوه وامه من النسب فهم أجنب لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الائمة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت ابن عمه ووالد البنت المذكور قد رضع بام الرجل المذكور مع أحد اخواته وذكرت ام الرجل المذكورة انه لما رضعها كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت عمه

﴿الجواب﴾ ان كان الرضاع بعد تمام الحولين لم يحرم شيئا

(٢٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ولها اخوات أصغر منها فهل يحرم منهن احد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لتلك المرأة فجميع الأولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مطلقه وهي ترضع وقد آجرت لبنها ثم انقضت عدتها وتزوجت فهل للمستأجر ان يمنعها ان تدخل على زوجها خشية ان تحمل منه فيقل اللبن على الولد



﴿الجواب﴾ اما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستحقه من الوطئ لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت أن أنهى عن ذلك ثم ذكرت أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ولم ينه عنه وإذا كان كذلك لم يجوز منع الزوج حقه إذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بعقد الأجارة

(٢٨٣) ﴿مسئلة﴾ في الأب إذا كان عاجزا عن أجرة الرضاع فهل له إذا امتنعت الأم عن الاسترضاع إلا بأجرة أن يسترضع غيرها

﴿الجواب﴾ نعم لأنه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه  
(٢٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللأب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت وإذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

﴿الجواب﴾ إذا ارتضع الرضاع المحرم لم يجوز له أن يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الأربعة بلا خلاف بينهم لأن اللبن للفحل وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا والآخرى طفلة فهل يتزوج أحدهما الآخر فقال لا اللقاح واحد والأصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت استأذن عليّ أفصح أخو أبي القعيس وكانت قد أرضعتني امرأة أبي القعيس فقلت لا آذن لك حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال انه عمك فليج عليك فقالت قلت يا رسول الله باني أنت وامى إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني فقال انه عمك فليج عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وإذا تزوجها ودخل بها فانه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم

(٢٨٥) ﴿مسئلة﴾ هل تقبل شهادة المرضعة أم لا  
﴿الجواب﴾ ان كان الشاهد ذاعدا قبل قوله في ذلك لكن في تحليفه نزاع وقد روى

عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يخاف فان كانت كاذبة لم يحمل الحول حتى يبيض ثدياها  
(٢٨٦) ﴿مسئلة﴾ في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة فهل يحمل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة

أم لا وما دليل مالك رحمه الله وأبي حنيفة في أن المصاة الواحدة أو الرضعة الواحدة تحرم مع ما ورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ومنها أن رجلاً من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا ومنها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرر من القرآن وما حجتها مع هذه الأحاديث الصحيحة

(الجواب) هذه المسئلة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبي حذيفة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حذيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو في الصحيح أيضاً فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج الى خمس رضعات وقيل يحرم الثلاث فصاعداً وهو (قول طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد واحتجوا بما في الصحيح لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان قالوا مفهومه ان الثلاث تحرم ولم يحتج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لانه لم يثبت انه قرآن الا بالتواتر وليس هذا بمتواتر فقال لهم الاولون معنا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكماً وكونه قرآناً فثبت من الحكم يثبت بالاخبار لصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآناً فهذا لم يثبت ولم يتصور ان ذلك قرآن انما نسخ رسمه وبقي حكمه فقال اولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعي فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لانها لم تثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واجابوا عن ذلك بجوابين أحدهما ان هذا فيه حديث آخر صحيح وايضا فلم يثبت انه نفي قرآن لكن بين حكمه والثاني أن هذا الاصل لا يقول به أكثر العلماء بل مذهب أبي حنيفة بل ذكر ابن عبد البر اجماع العلماء على أن القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فانه يجوز الاستدلال بها في الاحكام (والقول الثاني) في المسئلة انه يحرم قليله وكثيره كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية ضعيفة عن أحمد وهؤلاء احتجوا بظاهر قوله (وامهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم الرضاعة في القرآن مطلق واما



الاحاديث فمنهم من لم تبلغه ومنهم من اعتقد أنها ضعيفة ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر القرآن واعتقد أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد فقال (الاولون) هذه أخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك العمل بها عند من يعلم صحتها وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال فكما أنه قد علم بدليل آخر أن الرضاعة مقيدة بسن مخصوص فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص وهذا كما أنه علم بالسنة مقدار الفدية في قوله (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان الخبر المروي خبراً واحداً بل كما ثبت بالسنة أنه لا تنكح المرأة على عمتها ولا تنكح المرأة على خالتها وهو خبر واحد بظاهر القرآن واتفق الأمة على العمل به وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات والكفارات والحدود ما هو مطلق من القرآن فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبر عنه والتقييد بالخمس له أصول كثيرة في الشريعة فإن الإسلام بني على خمس والصلوات المفروضة خمس وليس فيما دون خمس صدقة والاقاص بين النصب خمس أو عشر أو خمس عشرة وأنواع البر خمس كما قال تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) وقال في الكفر فمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولو العزم وأمثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في أصول الشريعة والرضاع إذا حرم لكونه ينبت اللحم وينشر العظم فيصير نباته به كنباته من الابوين وإنما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ولهذا لم يحرم رضاع الكبير لأنه بمنزلة الطعام والشراب والرضعة والرضعتان ليس لهما تأثير كما أنه قد يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار مادون نصاب السرقة حتى لا تقطع الأيدي بشيء من التافه واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء إذا كان أقل ولا بد من حد فاصل فهذا هو التنبيه على مأخذ الآية في هذه المسئلة وبسط الكلام فيها يحتاج إلى ورقة أكبر من هذه وهي من أشهر مسائل النزاع والنزاع فيها من زمان الصحابة والصحابة رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابعون بعدهم وأما إذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أو لم يحصل فهنا لا نحكم بالتحريم بلا ريب وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين

(٢٨٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة وذكر لزوجها ان هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من ابن امك ﴿الجواب﴾ ان كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر واخبر انها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع الى قوله في ذلك والا لم يجب الرجوع وان كان قد عاين الرضاع والله أعلم

(٢٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له قرينة لم يترضع هو وابوها لكن لها اخوة صغار تراضعوا فهل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها ورزق منها ولدانما حكمهم وما قول العلماء فيهم ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يرتضع هو من امها ولم ترتضع هي من امه بل أخوته رضعوا من امها واخوتها رضعوا من امه كانت حلالا له باتفاق المسلمين بمنزلة اخت أخيه من أبيه فان الرضاع ينشر الحرمة الى المرتضع وذريته والى المرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها ابن فتصير المرضعة امها وولدها قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع ويصير الرجل أباه وولده قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع فاما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب فهم أجناب من أبويه من الرضاعة واخوته من الرضاع وهذا كله متفق عليه بين المسلمين الا انتشار الحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفحل والذي ذكرناه هو مذهب الاثمة الاربعة وجمهور الصحابة والتابعين وكان بعض السلف يقول ابن الفحل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب الجماعة

(٢٨٩) ﴿مسئلة﴾ في اختين أشقاء لاحدهما بنتان وللأخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالتى لم ترضع معه ﴿الجواب﴾ اذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يرتضع هو من امها جازله أن يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهى المرضعة عمه الرضيعة من النسب ثم اراد ابن بنت هذه المرضعة ان يتزوج بهذه الرضيعة فهل يحرم ذلك

﴿الجواب﴾ أما اذا وطئها زوج ثم بعد ذلك تاب لها ابن فهذا الابن ينشر الحرمة فاذا



ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن وأما اختها من النسب التي لم ترضع فيحل له ان يتزوج بها ولو قدر ان هذا اللبن ثاب لامرأة لم تتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهبه انه لا ينشر الحرمة والله أعلم

(٢٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وصار جميع اولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الائمة فلا يجوز لاحد ان يتزوج بنت الاخر كما لا يجوز ان يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الائمة

## كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فادعوا عليه بكسوة سنة فاخذوها منه ثم ادعوا عليه بالنفقة وقالوا هي تحت الحبر وما اذنا لك ان تنفق عليها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة لم يكن للاب ولا لها ان تدعى بالنفقة فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر وكذلك نص على ذلك ائمة العلماء بل من كلف الزوج ان يسلم الى ابيها دراهم ليشتري لها بهما يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وان هذا قد قاله بعض الناس فكيف اذا كان قد انفق عليها باقرار الاب لها بذلك وتسليمها اليهم مع انه لا بد لها من الأكل ثم اراد ان يطلب النفقة ولا يعتمد بما انفقوا عليها فان هذا باطل في الشريعة لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معتقدا ان النفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقبضه الولي وهو لم ياذن فيه كان تحطنا من وجوه منها ان المقصود بالنفقة اطعامها لا حفظ المال لها

(الثاني) ان قبض الولي لها ليس فيه فائدة (الثالث) ان ذلك لا يحتاج الى اذنه فانه واجب لها بالشرع والشارع اوجب الاتفاق عليها فلونهي الولي عن ذلك لم يلتفت اليه (الرابع) اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفي ولا يقال انه لم يامن الزوج على النفقة لوجهين أحدهما ان الاثمان بها حصل بالشرع كما أوتى الزوج على بدنها والقسم لها أو غير ذلك من حقوقها فان الرجال قوامون على النساء والنساء عوان عند الرجل كما دل على ذلك الكتاب والسنة الثاني ان الاثمان العرفي كاللفظي والله اعلم

(٢٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستر النفقة وهي ناشز ثم ان والدها أخذها وسافر من غير اذن الزوج فماذا يجب عليهما  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سافر بها بغير اذن الزوج فانه يعزر على ذلك وتمزر الزوجة اذا كان التخاف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات فاعطاهم لحيه وحماه وقال روحوا بهم الى بلدكم حتى اجي اليهم فغاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهم نفقتهم وكسوتهم في هذه المدة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ما أنفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع به على والدهم فلهم الرجوع به عليه اذا كان ممن تلزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف على زوجته وقال لا هجرتك ان كنت ما تصلي فامتنعت من الصلاة ولم تصل وهجر الرجل فراشها فهل لها على الزوج نفقة ام لا وماذا يجب عليها اذا تركت الصلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا امتنعت من الصلاة فانها تستتاب فان تابت والاقلت وهجر الرجل على ترك الصلاة من اعمال البر التي يحبها الله ورسوله ولا نفقة لها اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة والله اعلم

(٢٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط عنه النفقة ام لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا ألقت سقطا انقضت به العدة وسقطت به النفقة وسواء كان قد نفخ



فيه الروح ام لا اذا كان قد تبين فيه خلق الانسان فان لم يتبين فقيه نزاع  
(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة واولاد فهل يجوز  
لولده الموسر ان يتفق عليه وعلى زوجته واخوته الصغار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين نعم على الولد الموسر ان يتفق على أبيه وزوجة أبيه وعلى  
اخوته الصغار وان لم يفعل ذلك كان عاقلا ييه قاطعا لرحمه مستحقا لقوبة الله تعالى في الدنيا  
والآخرة والله اعلم

(٢٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد أخذها بحكم  
الشرع الشريف بحيث انه ليس لها كافل غيره وقد اختارت ام المدكورة ان تأخذها من  
الرجل بكفالتها الى مدة معلومة وهو يخاف ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند  
بعض المذاهب وكيف نسخة ما يكتب بينهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين مادام الولد عندها وهي تنفق عليه وقد أخذته على ان  
تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الاب لانفقة لها باتفاق الائمة أي لا ترجع عليه بما انفقت  
هذه المدة لكن لو ارادت ان تطالب بالنفقة في المستقبل فلا بد ان يأخذ الولد منها أيضا فانه  
لا يجمع لها بين الحضانة في هذه الحال ومطالبة الاب بالنفقة مع ما ذكرنا بلانزاع لكن  
لو انفقا على ذلك فهل يكون العقد بينهما لازما هذا فيه خلاف والمشهور من مذهب أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد لا يكون لازما ومذهب مالك هو لازم واذا كان كذلك فلا ضرر للاب في  
هذا الالتزام والله اعلم

(٢٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وابرأت الزوج من حقوق الزوجية  
قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك أم لا  
﴿الجواب﴾ اذا كانت الامر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في البراء وكان لها ان  
تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة  
الحمل لانها يجب بعد زوال النكاح وهي واجبة للحمل في اظهر قولي العلماء كاجرة الرضاع  
وفي الآخرة هي الزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات والصحيح انها  
من جنس نفقة الاقارب كاجرة الرضاع اللهم الا ان يكون البراء بمقتضى انه لا تبقي بينهما

مطالبة بعد النكاح ابدا فاذا كان الامر كذلك ومقصودها المبرأة بحيث لا يبقى للآخر مطالبة بوجه فهذا يدخل فيه البراء من نفقة الحمل

(٣٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وطلب منه ما يمونه

﴿الجواب﴾ اذا كان موسرا وابوه محتاجا فعليه ان يعطيه تمام كفايته وكذلك اخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب فعليه ان ينفق عليهم اذا كان قادرا على ذلك ولا يه ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بنير اذن الابن وليس للابن منه

(٣٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول اجرته وله ملك زاد اجرة كثيرة وغيرها والكل معطل وله ولد معسر وله أهل واولاد فطلب ابنه بعض الاماكن ليدولبه فلم يجبه فهل يجوز له ذلك وهل يجب على الاب ان يؤجرهم وينفق على ولده أو يجب عليه ان يبيع منهم شيئا يعطيه لولده يتكسب فيه وهل يجب عليه النفقة مع غنى الوالد واعسار الولد

﴿الجواب﴾ نعم عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد موسرا واذا لم يمكن الاتفاق على الولد الا باجارة ما هو متعطل في عقاره وبعمارة ما يمكن عمارته منه أو يتمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك بل من كان له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لما له فينبغي ان يحجر عليه الحالك لمصلحة نفسه لئلا يضيع ماله فاما اذا كان له ولد يتعين ذلك لاجل مصلحته ومصلحة ولده والله أعلم

(٣٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد كبير فسافر مع كرائم امواله في البحر المالح وله آخر مرافق من ام اخرى مطلقة منه ولها أب وام والولد عندهم مقيم فاراد والده اخذه وتسفيره صحبة أخيه بنير رضا الولد وغير رضا الوالد فهل له ذلك

﴿الجواب﴾ يخير الولد بين أبويه فن اختيار المقيم عند امه وهي غير مزوجة كان عندها ولم يكن الاب تسفيره لكن يكون عند أبيه نهارا ليعلمه ويؤدبه وعند امه ليلا وان اختار ان يكون عند الاب كان عنده واذا كان عند الاب ورأي من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على تولد له ذلك والله أعلم

(٣٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم يتفجع بها لاجل مرضها



فهل تستحق عليه نفقة أم لا فان لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم فهل يجب عليه اعطاؤه أم لا  
 ﴿ الجواب ﴾ نعم تستحق النفقة في مذهب الأئمة الأربعة

( ٣٠٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم بعد ذلك تزوج بها فهل يجب عليه فرض الولد في تربيته أم لا

﴿ الجواب ﴾ الولد ولد زنا لا يباحقه نسبه عند الأئمة الأربعة ولكن لا بد ان ينفق عليه المسلمون فانه يتيم من اليتامى ونفقة اليتامى على المسلمين مؤكدة والله أعلم

( ٣٠٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في مريض طلب من رجل ان يطيبه وينفق عليه ففعل فهل للمنفق ان يطالب المريض بالنفقة

﴿ الجواب ﴾ ان كان ينفق طالبا للموض لفظا أو عرفا فله المطالبة بالموض والله أعلم  
 ( ٣٠٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها أو من صداقها

﴿ الجواب ﴾ الزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها وأما صداقها المؤخر فيجوز ان تطالب به فان اعطاها فحسن وان امتنع لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة بموت أو طلاق أو نحوه والله أعلم

( ٣٠٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم فان كان مال الانسان لا يتسع للأقارب والأباعد فان نفقة القريب واجبة عليه فلا يعطي البعيد ما يضر بالقريب وأما الزكاة والكفارة فيجوز ان يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه والقريب أولى اذا استوت الحاجة  
 ( ٣٠٨ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت وكفلته سته ثم سته تزوجت وكفلته خالته وسافروا به مدة سبع سنين وقد طلبوا فرض السنين الماضية

﴿ الجواب ﴾ اذا حكم له به الحاكم لم يكن لأمه ان تغيبه عنه واذا غيبته عنه والحالة هذه لم يكن لها ان تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما انفقا عليه والحالة هذه

( ٣٠٩ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة غير والدة الولد الكبير فهل يجب على ولده نفقة ولده ونفقة اخوته وزوجته أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا كان الأب عاجزا عن النفقة والابن قادرا على الانفاق عليهم فعليه الانفاق عليهم

(٣١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند امها وجدتها تنفق عليها مع انها موسرة وليس عليه فرض فهل لها ان ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها وهل القول قوله في اعساره اذا لم يعرف له مال أو قول المدعى واذا كان مقيما في بلد فيها خيره ويريد اخذ بنته معه وهو يسافر سفر نقلة فيستحق السفر بها أو تكون الحضانة لامها ﴿الجواب﴾ اما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ولا رجوع لمن انفق فيها بغير اذنه بغير نزاع بين العلماء وانما النزاع فيما اذا انفق منفق بدون اذنه مع وجوب النفقة على الاب قليل يرجع بما انفق غير متبرع كما هو مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتي يثبت الوجوب بيساره واذا اختلفا في اليسار ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه واذا كان مقيما في غير بلد الام بالحضانة له لا للام وان كانت الام أحق بالحضانة في البلد الواحد وهذا أيضا مذهب الاثمة والله أعلم

(٣١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض على ابيه تتناوله امه والزوج يقوم بالصبي بكلفته ومؤنته مدة سنين وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة فشارطته على انها لا تطالبه بها اذا كان ينفق على الولد ما دام الصبي عنده ولم تعين له كلفة ولا نفقة فهل له مطالبة أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له ان يطالب بما انفقه على الصبي اذا كان الاتفاق بمعروف فانه ليس متبرعا بذلك وسواء انفق باذن امه أم لا

(٣١٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا وقد ادعى على ابيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فعلى الاب ان يوفيه ما يستحقه بل لو لم يكن للابن ميراث وكان محتاجا عاجزا عن الكسوة فعلى الاب اذا كان موسرا ان ينفق عليه وعلى زوجته واولاده الصغار المحتاجين والعاجزين عن الكسب

(٣١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين والزوجة تطالب الجدة بالفرض وبعد ذلك تزوجت وطلقت ولم يعرف الجدة بها وقد أخذت الولد وسافرت ولا يعلم الجدة بها فهل يلزم الجدة فرض أم لا



﴿الجواب﴾ إذا تزوجت الام فلا حضانة لها وإذا سافرت سفر نقلة فالحضانة للجد دونها ومن حضنته ولم تكن الحضانة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك فانها ظالمة بالحضانة فلا تستحق المطالبة بالنفقة وان كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنه لم تجب عليه نفقته (٣١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة وقد ضيقت عليه أموره فهل تستحق عليه نفقة وكسوة

﴿الجواب﴾ اذا لم تمكنه من نفسها أو خرجت من داره بغير اذنه فلا نفقة لها ولا كسوة وكذلك اذا طلب منها ان تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة فحيث كانت ناشزا عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة

(٣١٥) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز للعامل في القراض ان ينفق على نفسه من مال القارض حضرا وسفرا واذا جاز هل يجوز ان يبسط لذيد الأكل والتمتع منه أم يقتصر على كفايته المعتادة

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهم واطلق المقدم فانه يحمل على تلك العادة واما بدون ذلك فانه لا يجوز ومن العلماء من يقول له النفقة مطلقا وان لم يشترط كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول والمشهور ان لا نفقة بحال ولو شرطها وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة الا بالمعروف وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوبا عليه

(٣١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فسئل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء فابى الولي تزويجها فذكر الخاطب ان فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضا المخطوبة ﴿الجواب﴾ أما الفقهاء الأئمة الذين يفتي بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ولكن في أوائل الدولة السلجوقية أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك وحكى أبو محمد بن حزم في كتابه اجماع العلماء على تحريم ذلك وتذكر كان نور الدين محمود الشهيد التركي قد أبطل جميع الوظائف المحدثنة بالشأم والجزيرة ومصر والحجاز وكان أعرف الناس بالجهاد وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء الافرنج والقرامطة على أكثر من ذلك ومن فعل ما يعتقد حكمه متأولا

تأويلا نسائفا لاسيما مع حاجته لم يجعل فاسقا بمجرد ذلك لكن بكل حال فالولي له ان يمنع موليته ممن يتناول مثل هذا الرزق الذي يستقده حراماسيا وان رزقها منه فاذا كان الزوج يطعمها من غيره أو تأكل هي من غيره فله أن يزوجه اذا كان الزوج متاولا فيما يأكله

## باب الهبة والصدقات والعطايا

﴿والهديات وغير ذلك ومسائل شتى﴾

(٣١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس فزرعه ثم مات الجندي فترك عليه غيره فمنع من ذلك فاخذ توقيع السلطان المطلق له بان يجري على عادته فمنعه وقد زرعه فهل له اجرة الارض ام الزرع

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان المقطع اعطاه اياه من اقطاعه وخرج من ديوان الاقطاع الى ديوان الاحباس الذي لا يقطع وأمضى ذلك فليس للمقطع الثاني انتزاعه واما ان كان المقطع الاول تبرع له به من اقطاعه وللمقطع الثاني ان يتبرع وان لا يتبرع فالامر موكل للثاني والزرع لمن زرعه ولصاحب الارض اجرة المثل من حين اقطع الى حين كمال الانتفاع وأما قبل اقطاعه فالمنفعة كانت للاول المتبرع لا للثاني والله أعلم

(٣١٨) ﴿مسئلة﴾ في الرجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون ديناً عليه ثم يحصل بينهما شئان فيرجع في هبته فهل له ذلك واذا أنكر الهبة وحلف الموهوب اليه انه لا يستحق الواهب في ذمته شيئا هل يحنث أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لواهب ان يرجع في هبته غير الوالد الا ان تكون الهبة على جهة المعاوضة لفظاً أو عرفاً فاذا كانت لاجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها والله أعلم (٣١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفت زوجته وخلفت أولاداً وموجودات تحت يده وليس له قدرة ان يتزوج فهل له أن يشتري من موجود الاولاد جارية تخدمهم ويطأها أو يتزوج من ماله

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يملك من ماله ما يشتري به أمة يطأها وتخدمهم والله أعلم



(٣٢٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب سوى أخوة فهل لهم ان يمنعوها ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس لأخوتها عليها ولاية ولا حجر فان كانت ممن يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها سواء رضوا أو لم يرضوا والله أعلم

(٣٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعطي أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره ثم أنه قال اشتروا بالربع ملكا ووقفوه على الجميع بعد أن قبضوا ما أعطاه فهل يكون هذا رجوعا أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يزول ملك الولدين المملكين بما ذكر اذ ليس ذلك رجوعا في الهبة ولو كان رجوعا في الهبة لم يجز له الرجوع في مثل هذه الهبة فانه اذا أعطى الولدين الآخرين ما عدل به بينهما وبين الباقيين فليس له ان يرجع عن العدل الذي أمره الله به ورسوله كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعدلوا في أولادكم وقال اني لأشهد على الجور وقال في التفضيل اردده وقال على سبيل التهديد للمفضل أشهد على هذا غيري والله أعلم

(٣٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لامير مملوكا على سبيل التعويض المعروف بين الناس من غير مبايعة فكث الغلام عند الامير مدة سنة يخدمه ثم مات الامير فهل لصاحب المملوك التعلق على ورثة الامير بوجه ثمن أو اجرة خدمة أو بحال من الاحوال

﴿الجواب﴾ نعم اذا وهبه بشرط الثواب لفظا أو عرفا فله أن يرجع في الموهوب ما لم يحصل له الثواب الذي استحقه اذا كان الموهوب بائيا وان كان الفاقلة قيمته أو الثواب والثواب هنا هو العوض المشروط على الموهوب

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ونوت أن تهب ثيابها لبنتها فهل الافضل ان تبقى قماشها لبنتها أو تحج بها

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تحج بهذا المال وهو الف درهم ونحوها وتزوج البنت بالباقي ان شاءت فان الحج فريضة مفروضة عليها اذا كانت تستطيع اليه سبيلا ومن لها هذا المال تستطيع السبيل

(٣٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية فاذن لولده ان يستمتع بالجارية المذكورة ويطأها

ولم يصدر منه تملك له بأجارية ولا هبة ولا غير ذلك وان اجارية حصل لها ولد من ولد مالك  
اجارية المذكورة فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطى تملكاً للولد وهل يكون الولد حراً  
وتكون الجارية أم ولد لولد مالك اجارية فيحرم بيعها للمالك والد الصبي الاذن لولده في  
استمتاعها ووطئها

(الجواب) الحمد لله هذه المسئلة تبني على أصليين أحدهما صفة العقود ومذهب مالك  
وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما ان البيع والهبة والاجارة لا تقتقر الى صيغة بل يثبت ذلك  
بالمعاطاة فاعده الناس بيعاً أو هبة أو اجارة فهو كذلك ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصيغة  
الا في مواضع مستثناة وحيث كان ذلك بالصيغة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في  
الشرع بل المرجع في الصيغة المفيدة لذلك الى عرف الخطاب وهذا مذهب الجمهور ولذلك  
صححوا الهبة بمثل قوله امرتك هذه الدار واطعمتك هذا الطعام وحملك على هذه الدابة ونحو  
ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة وتجهيز المرأة بنحازها الى بيت زوجها تملك كما أفتى به  
أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والعطية مطلقاً في كتابه  
ليس لها حد في اللغة ولا الشرع فيرجع فيها الى العرف والمقصود بالخطاب افهام المعاني فاي لفظ  
دل عليه مقصود العقد انقذه وعلى هذا قاعدة الناس اذا اشترى أحدهم لابنه أمة وقال خذها  
لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عنده وايضا فمن كان يعلم ان الأمة لا توطأ الا بملك  
اذا اذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الا تملكها فان كان قد حصل ما يدل على  
التملك على قول جمهور العلماء وهو أصح قولهم كان الابن واطئاً في ملكه وولده حر لاحق  
النسب والأمة أم ولده لا نباع ولا توهب ولا نورث وأما ان قدرا ان الاب لم يصدر منه تملك  
بحال واعتقد الابن انه مده ملكها كان ولده ايضاً حراً ونسبه لاحق ولا حد عليه وان اعتقد الابن  
ايضاً انه لم يملكها ولكن وطيها بالاذن فهذا ينبغي على الأصل الثاني فان العلماء اختلفوا فيمن  
وطئ أمة غيره باذنه فلـ لك يملكها بالقيمة حبلت أو لم تحبل وقال الثلاثة لا يملكها بذلك  
فعلى قول مالك هي أم ولد لولد وأم ولده وولده حر وعلى قول الثلاثة الأمة لا تصير أم  
ولد لكن الولد مل يصير حراً مثل ان يوطأ جارية امرأته باذنها فيه عن أحمد روايتان احدهما  
لا يكون حراً وهذا مذهب أبي حنيفة وان ظن انها حلال له والثاني ان الولد يكون حراً وهذا



هو الصحيح اذا ظن الواطي انها حلال فهو المنصوص عن الشافعي واحمد في المرتين فاذا وطي الامة المراهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز فان ولده يتعقد حرا لاجل الشبهة فان شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الملك باتفاق الاثمة فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه كما لو وطئها في نكاح فاسد أو ملك فاسد فان الولد يكون حرا باتفاق الاثمة وابو حنيفة يخالفهما في هذا ويقول الولد مملوك وأما مالك فعنده ان الواطي قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه وهل على هذا الواطي بالاذن قيمة الولد فيه قولان للشافعي أحدهما وهو المنصوص عن أحمد انه لا يلزمه قيمته لانه وطي باذن المالك فهو كما لو أتلف ماله باذنه والثاني تلزمه قيمته وهو قول بعض أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي من زعم ان هذا مذهب قول واحد وأما المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرهما وللشافعي فيه قولان أحدهما يلزمه كما هو مذهب أبي حنيفة وكل موضع لا تصير الامة أم ولد فانه يجوز بيعها

(٣٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم فهل الافضل استرجاعهم منهم وعتقهم أو ابقاؤهم في يد الاولاد

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان اولاده محتاجين الى الممالك فتركهم لاولاده افضل من استرجاعهم وعتقهم بل صلة ذي الرحم المحتاج افضل من العتق كما ثبت في الصحيح ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو أعطيتها اخوالك كان خيرا لك فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخال على العتق فكيف الاولاد المحتاجون واما ان كان الاولاد مستغنيين عن بعضهم فعتقه حسن وله ان يرجع في هذه الهبة عند الشافعي واحمد وغيرهما ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة والله أعلم

(٣٢٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز تولده ووطئها ﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز للابن ان يطأها بعد وطي ابيه والحال هذه باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل وفي السنن عن البراء بن عازب قال رأيت خالي ابا بردة ومعه راية فقلت الي اين فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه فامرني أن أضرب عنقه وأخمس ماله ولا نزاع بين الاثمة انه لا فرق بين وطيها بالنكاح وبين وطيها بملك اليمين

(٣٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف ولدين ذكرا وبنتا وزوجة وقسم عليهم الميراث ثم ان لهم اختا بالمشرق فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين ماتا والزوجة أيضا ووجدت الموجود عند اختها فلما ادعت عليها والزمت بذلك خافت من القطيعة بينهما فاشهدت على نفسها بانها أبرأتها فلما حصل الابراء معها حلف زوجها بالطلاق ان اختها لا تجيء اليها ولا هي تروح لها والمذكورة لم تهبها المال الا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ولم يحصل غرضها فهل لها الرجوع في الهبة وهل يمنع الابراء ان تدعى بذلك وتطلب أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كانت قد قالت عند الهبة انا أهب اختي لتعيني على اموري وتعاون انا وهي في بلاد الغربية أو قالت لها اختها هبيني هذا الميراث قالت ما أهبك الا لتخدميني في بلاد الغربية ثم أوهبتها أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك بحيث وهبتها لاجل منفعة تحصل لها منها فاذا لم يحصل لها الغرض قلها ان تفسخ الهبة وترجع فيها فالعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب احمد وغيره قيل ان منفعته تكون بقدر قيمة ذلك والله أعلم (٣٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده وقد رجع الوالد الاول فيما وهبه لأولاده فردوا عليه الا الذي وهبه لولده امتنع فهل يلزمه ان ينتزعه من ولده ويسلمه لوالده

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد وهب لولده شيئا ولم يتعلق به حق الغير مثل ان يكون قد صار عليه دين أو زوجوه لاجل ذلك فله ان يرجع في ذلك والله أعلم (٣٢٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطاه زوجها حقوقها في حال حياته ولها منه اولاد واعطاها مبلغا عن صداقها لتتفع به نفسها واولادها فان ادعى عليها أحد واراد ان يحلفها فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا وهب لأولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لاحد كان ذلك هبة صحيحة ولم يكن لاحد ان ينتزعه منها واذا كان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميتا وهي أصل لم يكن لاحد نزعه منها واذا حلفت تحلف ان عندها للميت شيء والله أعلم (٣٣٠) ﴿مسئلة﴾ في دار لرجل وانه تصدق منها بالنصف والرابع على ولده لصلبه والباقي وهو الربع تصدق به على اخته شقيقته ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه



بالنصف والرابع ثم ان المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته فهل تصح الصدقة الاخيرة ويطلق ما تصدق به أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد ملك اخته الربع تمليكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة ارباع فملك الاخت ينتقل الى وريثها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله أعلم (٣٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا وان أخذ الهدية انبعثت النفس الى قضاء الشغل وان لم يأخذ لم تنبعث النفس في قضاء الشغل فهل يجوز أخذها وقضاء شغله أو لا يأخذ ولا يقضى ورجل مسموع القول عند مخدمه اذا اعطوه شيئاً للاكل أو هدية لغير قضاء حاجة فهل يجوز أخذها وان ردها على المهدي انكسر خاطره فهل يحل اخذ هذه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله في سنن ابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شفع لاخته شفاعاً فهدى له هدية قبلها فقد اتى باباً عظيماً من أبواب الربا وسئل ابن مسعود عن السحت فقال هو ان تشفع لاختك شفاعاً فيهدي لك هدية فتقبلها فقال له أرايت ان كانت هدية في باطل فقال ذلك كفر ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا قال العلماء ان من أهدى هدية لولى أمر ليفعل معه مالا يجوز كان حراماً على المهدي والمهدي اليه وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشي والرشوة تسمى البرطيل والبرطيل في اللغة هو الحجر المستطيل فاه فاما اذا أهدى له هدية ليكف ظلمه عنه أو يعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراماً على الآخذ وجاز للدافع ان يدفعها اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا عطي أحد من العظيمة فيخرج بها يتابطها ناراً قيل يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بوني الا ان يسألوني ويأبى الله لي البخل ومثل ذلك اعطاء من أعتق وكنتم عتقه أو أسر خبراً أو كان ظالماً للناس فاعطاء هؤلاء جائز للمعطي حرام عليهم أخذه وأما الهدية في الشفاعه مثل ان يشفع لرجل عند ولى أمر ليرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يوليه ولاية يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعه

التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم فهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ويجوز للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الي أخذ حقه أو دفع الظلم عنه بهذا هو المنقول عن السلف والائمة الا كابر وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك وجعل هذا من باب الجمالة وهذا يخالف للسنة واقوال الصحابة والائمة فهو غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التي يكون القيام بها فرضا اما على الاعيان واما على الكفاية ومتى شرع اخذ الجمل على مثل هذا لزم ان تكون الولاية واعطاء اموال النبي والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ولزم ان يكون كف الظلم عن يبذل في ذلك والذي لا يبذل لا يولي ولا يعطى ولا يكف عنه الظلم وان كان احق وانفع للمسلمين من هذا والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل كالجمل على الآبق والشاردون انما المنفعة لعموم الناس أعنى المسلمين فانه يجب ان يولي في كل مرتبة اصالح من يقدر عليها وان يرزق من رزق المقاتلة والائمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفعهم للمسلمين وهذا واجب على الامام وعلى الامة ان يعاونوه على ذلك فأخذ جمل من شخص معين على ذلك يفضي الى ان تطلب هذه الامور بالمعوض ونفس طلب الولايات منهى عنه فكيف بالمعوض ولزم ان من كان ممكنا فيها يولي ويعطى وان كان غيره احق وأولى بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والفاجر وترك العالم العادل القادر وان يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان العاجز عن القتال وترك العدل الشجاع النافع للمسلمين وفساد مثل هذا كثير واذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره أولى فليس له ان يأخذ ولا يشفع وتركها خير واذا أخذ وشفع لمن هو الاحق الاولى وترك من لا يستحق فحينئذ ترك الشفاعة والاخذ اضر من الشفاعة لمن لا يستحق ويقال لهذا الشافع الذي له احاجة التي تقبل بها الشفاعة يجب عليك ان تكون ناصحا لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف اذا كان لك هذا الجاه والمال فانت عليك ان تنصح المشفوع اليه فتبين له من يستحق الولاية والاستخدام والمطاء ومن لا يستحق ذلك وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك وتنصح لله ورسوله بطاعته فان هذا من اعظم طاعته وتنفع هذه المستحق بمساوئته على ذلك كما عليك ان تصلى وتصوم وتجاهد في سبيل الله \* وأما الرجل المسموع الكلام فاذا أكل قدرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له ان يكفى المطعم بمثل ذلك أولا ياكل القدر الزائد والا فقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد



والشافع إذا أدي الشهادة وأقام بالشفاعة لضيافة أو جعل فإن هذا من أسباب الفساد والله أعلم  
 (٣٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة عاقلة في كل يوم  
 درهمين واذن لها أن تستدين وتنفق عليها وترجع عليه وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن  
 لها نفقة ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً وخلفت من الورثة ابنها هذا وبتين ثم توفي ابنها بعدها  
 فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً في ذمته يؤخذ من تركته ويقسم على ورثتها أم لا وهل إذا  
 حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضى المدة هل ينفذ حكمه أم لا وهل يجب استرجاع ما  
 أخذ ورثتها من تركته ولدها بهذا الوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس ذاك ديناً لها في ذمته ولا يقضي من تركته  
 والمستحقة ورثتها وما علمت أن أحداً من العلماء قال أن نفقة القريب تثبت في الذمة لما مضى  
 من الزمان إلا إذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بنير اذن حاكم غير متبرع  
 وطلب الرجوع بما انفق فهذا في رجوعه خلاف فاما استقرارها في الذمة بمجرد الفرض اما  
 باتفاق متبرع أو بكسبه كما يقال مثله في نفقة الزوجة فما علمت له قالاً فإذا كان الحكم مخالفاً  
 للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ولمن أخذ منه المال بنير حق أن يرجع بما أخذه ومذهب أبي حنيفة  
 تسقط بمضى الزمان وإن قضي بها القاضى إلا أن ياذن القاضى في الاستدانة لأن للقاضى ولاية  
 عامة فصار كاذن الغائب وذكر بعضهم في قضاء القاضى هل يصير به ديناً روايتين لكن حملوا  
 رواية الوجوب على ما إذا أمر بالاستدانة والانفاق عليهم ويرجع بذلك وكذا إذا كان الزوج  
 موسراً وتمردوا امتنع عن الانفاق فطلبت المرأة أن يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضى بذلك وترجع  
 عليه لأن أمر القاضى كأمره ولو قضى القاضى لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج لئلا يبطل  
 حقها في النفقة بموت أحدهما لأن النفقة تسقط بموت أحدهما فكانت فائدة الأمر بالاستدانة  
 لنا كيد حقها في النفقة لأن القاضى مأمور بإيصال الحق إلى المستحق وهذه طريقة لكن لو أمر  
 القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد فهم القاضى شمس  
 الدين أن النفقة تستقر في الذمة بهذه الصورة لا طلاقهم الأمر بالاستدانة من غير اشتراط وجود  
 الاستدانة وغيره إنما فهم أن الاستدانة لأجل وجود الاستدانة وأما الاذن في الاستدانة من غير  
 وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان

( ٣٣٣ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى اُتري العبد ثم ظهر ان العبد كان حرا فهل يأخذ منه ما وهبه ظنا منه انه عبده

﴿ الجواب ﴾ نعم له أخذه

( ٣٣٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها اموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي السيدة المعتقة وخلفت ورثة فهل يصح تملكها للجارية ام للورثة انتزاعها أو بعضها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان ينتزع ذلك وكذلك ان كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على انه ينتزعه منه اذا شاء ونحو ذلك من الخيل التي تجمل طريقا الى منع الوارث أو الغريم حقوقهم فاذا كان الامر كذلك كانت ايضا هبة باطلة والله اعلم

( ٣٣٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل وهب لانسان فرسا ثم بعد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتها فقال له ما أقدر على شيء الا فرسك خذها قال الواهب ما آخذها الا ان تعطيني اجرتها فهل يجوز ذلك وتجوز له اجرة أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا اعاد اليه العين الموهوبة فلا شيء له غير ذلك وليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبته بالضمان فانه كان ضامنا لها وكان يطعمها بانتفاعه بها مقابلة لذلك

( ٣٣٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضعف حال الوالد وجفاه ولده فهل له الرجوع في هبته أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد اعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن للانسان ان يرجع فيه باتفاق العلماء

( ٣٣٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اعطاه أخ له شيئا من الدنيا اقبله أم يردده وقد ورد من جاءه شيء بغير سؤال فردده فكانما رده على الله هل هو صحيح أم لا

﴿ الجواب ﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما اتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت ايضا في الصحيح ان حكيم



ابن حزام سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم قال يا حكيم ما أكثر مسئلتك ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه فكان كالذي ياكل ولا يشبع فقال له حكيم والذي بعثك بالحق لا أرزق بعدك من أحد شيئا فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ فتبين بهذين الحديثين ان الانسان اذا كان سائلا بلسانه أو مشرفا الى ما يعطاه فلا ينبغي أن يقبله الا حيث تباح له المسئلة والاستشراف وأما اذا أتاه من غير مسئلة ولا اشراف فله أخذه ان كان الذي أعطاه اعطاه حقه كما اعطى النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال فانه قد كان عمل له فاعطاه عمالته وله ان لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام وقد تنازع العلماء في وجوب القبول والنزاع مشهور في مذهب احمد وغيره وان كان اعطاه مالا يستحقه عليه فان قبله وكان من غير اشراف له عليه فقد احسن وأما الغنى فينبغي له ان يكافئ بالمال من أسداه اليه لخبر من أسدي اليكم معروف فأكفوه فان لم تجدوا له ما تكافوه فادعوا له حتى يعلم ان قد كافأتموه

(٣٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ولم يقبضها شيئا وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الهبة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك لا هذا المبلغ ولا ما يصلح ان يكون هذا المبلغ عوضا عنه مثل ان يكون قد أخذ بعض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ونحو ذلك فانه لا يستحق ورثتها شيئا من هذا الدين في نفس الامر فان كان اقررا فله ان يحلفهم انهم لا يعلمون ان باطن هذا الاقرار يخالف ظاهره واذا قامت بينة على المقر والمقر له بان هذا الاقرار تلجئة فلا حقيقة له ولو كان قيمة ما أقربه من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء تبطله طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد ويصححه أبو حنيفة وهو قياس قول أحمد وغيره وهو الصحيح والله أعلم

(٣٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد ذكور وإناث فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته فهل يبقى في ذمته شيء أم لا

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان ينحل بعض أولاده دون بعض بل عليه أن يعدل بينهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اتقوا الله واعدوا بين أولادكم وكان رجل قد نحل بعض أولاده

وطلب أن يشهده فقال اني لاشهد على جور وأمره برد ذلك فان كان ذلك بالكلام ولم يسلم الى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود باتفاق الأئمة وان كان فيه خلاف شاذ وان كان قد اقبضهم في الصحة ففي رده قولان للعلماء والله أعلم

( ٣٤٠ ) ﴿ مسألة ﴾ في الصدقة والهدية ايها افضل

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الصدقة ما يعطى لوجه الله عبادة محضة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته لكن يوضع في مواضع الصدقة كاهل الحاجات وأما الهدية فيقصد بها اكرام شخص معين اما لمحبة وأما لصدقة وأما لطلب حاجة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها فلا يكون لاحد عليه منة ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره وادان تين ذلك فالصدقة افضل الا ان يكون في الهدية معنى تكون به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به رحمه وأخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة

( ٣٤١ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل وهب لأبنته مصاغاً ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق ان لا يأخذ منها شيئاً منه واحتاج ان يأخذ منها شيئاً فهل له ان يرجع في هبته ام لا وان اعطته شيئاً من طيب نفسها هل يحنت ام لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله له ان يرجع فيما وهبه لها لكنه ان فعل المحلوف عليه حنت فان كان قصده ان لا يأخذ شيئاً بغير طيب قلبها أو بغير اذنها فاذا طابت نفسها أو اذنت لم يحنت

( ٣٤٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اهدى الى ملك عبداً ثم ان المهدى اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك

﴿ الجواب ﴾ الارقاء الذين يشترون بمال المسلمين كالخيل والسلاح الذي يشتري بمال المسلمين أو يهدى لملوك المسلمين وذلك من اموال بيت المال فاذا تصرف فيهم الملك الثاني بعنق أو اعطاء فهو بمنزلة تصرف الاول له وهل بالاعتاق والاعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الاول نعم وهذا مذهب الأئمة كلهم والله أعلم



(٣٤٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها أولاد غير اشقاء فخصصت احد الاولاد وتصدق عليه بحصة من ملك دون بقية اخوته ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به فهل تصح الصدقة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهبة في المشهور من مذهب الائمة الاربعة وان أقبضته اياه لم يجز على الصحيح ان يختص به الموهوب له بل يكون مشتركا بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها وسلامتها بحصة من كل ما يحتمل القسمة من مدة تزيد على عشر سنين وماتت المتصدقة ثم تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك جميعه بعد وفاة المتصدقة الاولى عند بعض القضاة وحكم به فهل لبقية الورثة ان تبطل ذلك بحكم استمراره بالسكنى بعد تسليته لولدها المتصدق عليه ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى مات بطلت باتفاق الائمة في اقوالهم المشهورة واذا اثبت الحاكم ذلك لم يكن اثباته لذلك المقدموجبا لصحته واما الحكم بصحته وله ورثة والحالة هذه فلا يفعل ذلك حاكم عالم الا ان تكون القضية ليست على هذه الصفة فلا يكون حينئذ حاكما واما ان تكون الصدقة قد اخرجها المتصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلمها التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن المعطى اعطى بقية الاولاد مثل ذلك والاوجب عليه ان يرد ذلك أو يعطى الباقيين مثل ذلك لما ثبت في الصحيح عن النعمان بن بشير قال نحني أبي غلاما فقالت امي عمرة بنت رباح لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وقلت اني نحت ابني غلاما وان امه قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك ولد غيره قلت نعم قال فكلهم اعطيت مثل ما اعطيته قلت لا قال اشهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على جور واتقوا الله واعدلوا بين اولادكم ارددوه فردده والله اعلم

(٣٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل ملك بنته ملكا ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيما كتبه لبنته ام لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين ما ملكته البنت ملكا تاما مقبوضا وماتت انتقل الى ورثتها فلا يباها السدس والباقي لابنها اذا لم يكن لها وارث وليس له الرجوع بعد موت البنت فيها ملكها بالاتفاق

(٣٤٦) ﴿ مسألة ﴾ فيمن وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

﴿ الجواب ﴾ نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

(٣٤٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يعطى ثمنه أو نظير الثمن فلم يعط شيئا وتزوج وجاءه أولاد وتوفي فهل اولاده احرار أم لا وهل يرث الاولاد المالك الاصل صاحب المهداة أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا كانت المادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط فانه يستحق أحد الامرين إما التعويض واما الرجوع في الموهوب وأما المملوك فانه اذا لم يعتقه الموهوب له فانه يكون باقيا على ملكه وأما أولاده فيتبعون امهم فان كانت حرة فهم احرار وان كانت مملوكة فهم ملك للمالك الاب اذا الاولاد في المذاهب الأربعة وغيرها يتبعون امهم في الحرية والرق ويتبعون أباهم في النسب والولاء واذا لم يرجع الواهب حتى فات الرجوع فله ان يطالب الموهوب له بالتعويض ان كان حيا وفي تركته ان كان ميتا كسائر الديون وان كان قد عتق وله اولاد من حرة فهم احرار

(٣٤٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين واوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله نعم اذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في مرض الموت أن يتبرع لاحد بهبة ولا محاسبة ولا ابراء من دين الا باجازة الغرماء بل ليس للورثة حق الا بعد وفاء الدين وهذا باتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية والتبرع في مرض الموت كالوصية باتفاق الأئمة الأربعة

(٣٤٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنتيه التي دينار واربع أملاك ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ولد ذكر ولم يكتب له شيئا ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلص موجودا



خارجا عما كتبه لبنتيه' وقسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب للبنات أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم ان كان قد ملك البنات تملكا تاما مقبوضا فاما ان يكون كتب لهن في ذمته الفى دينار من غير اقباض أو أعطاهن شيئا ولم يقبضه لهن فهذا العقد مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والاثنتين وأما مع حصول القبض ففيه نزاع وقد روى أن سعد بن عبادة قسم ماله بين اولاده فلما مات ولده حمل فامر أبو بكر وعمر ان يعطي الحمل نصيبه من الميراث فهذا ينبغي ان يفعل بهذا كذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم وقال انى لا اشهد على جور لمن اراد تخصيص بعض اولاده بالمطية وعلى البنات ان يتقين الله ويمطين الابن حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي خصص بعض اولاده اشهد على هذا غيرى تهديدا له فانه قال اردده وقد رده ذلك الرجل وأما اذا أوصى لهن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء والصحيح من قولى العلماء ان هذا الذي خص بناته بالمطية دون حملة يجب عليه ان يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وان مات ولم يرده رد بعد موته على أصح القولين أيضا طاعة لله ولرسوله واتباعا للعدل الذي أمر به واقتداء بابى بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحل للذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه ان يقاسم اخوته في جميع المال بالعدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

( ٣٥٠ ) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك اشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البراءة وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح الطلاق واذا وقع يقع رجعيا ام لا

﴿ الجواب ﴾ ان كانا قد توطئا على ان توهبه الصداق وتبريه على ان يطلقها فإبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا وكذلك لو قال لها ابرئني وانا اطلقك أو ان أبرأتني طلقتك ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التى يفهم منها انه سأل الابراء على أن يطلقها أو أنها إبرأته على ان يطلقها وأما ان كانت إبرأته براءة لاتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعى ولكن هل لها ان ترجع في الابراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الابراء لا يصدر في العادة الا لأن يمسكها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد

وأما اذا كانت قد طابت نفسها بالابراء مطلقا وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ولا عوض فهنا لا ترجع فيه بلا ريب والله أعلم

## كتاب الجراح والديات والقود وغير ذلك

(٣٥١) ﴿مسئلة﴾ في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وان عمه تعمد قتله حسدا فقتله وثبت عليه ذلك فما الذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في قسم ميراثه من وقف وغيره وله من الورثة والددة وأخ من امه وجد لامه واولاد القاتل

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما الميراث من المال فانه لورثته والقاتل لا يرث شيئا باتفاق الأئمة بل للام الثلث والاخ من الام السدس والباقي لابن العم ولا شيء للجد ابي الام وأما الوقف فيرجع فيه الى شرط الواقف الموافق للشرع وأما دم المقتول فانه لورثته وهم الام والاخ وابن العم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك انهم ان اختلفوا فارادت الام امرا وابن العم أمرا فانه يقدم ما اراده ابن العم وهو ذو المصيبة في احدي الروايات التي اختارها كثير من اصحابه وفي الثانية وهي رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند المغاربة ان الامر أمر من طلب الدم سواء كان هو العاصب أو ذات الفرض والرواية الثالثة كمذهب الشافعي ان من عفا من الورثة صح عفو وصار حق الباقي في الذمة لكن ابن العم هل يقتل أباه هذا فيه قولان أيضا أحدهما لا يقتله كمذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وفي الثاني يقتله كقول مالك وهو قول في مذهب أحمد لكن القود ثبت للمقتول ثم انتقل الى الوارث لكن كره مالك له قتله ومن وجب له القود فله ان ينفو وله ان يأخذ الدية واذا عفا بعض المستحقين للقود سقط وكان حق الباقي في الدية وله ان يأخذ الدية بغير رضى القاتل في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور وفي رواية اخرى لا يأخذ الدية الا برضاء القاتل وهو مذهب أبي حنيفة ومالك واذا سقط القود عن قاتل العمد فانه يضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة من أهل العلم دون الباقي

(٣٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه صلاة



﴿الجواب﴾ الحمد لله لم يكن له ان يقتل نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه بل كان عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه ان يصبر الى ان يفرج الله فان كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك مثل ان يقتل عليه في النفقة أو يعتدي عليه في الاستعمال أو يضربه بغير حق أو يريد به فاحشة ونحو ذلك فان على سيده من الوزر بقدر ما نسب اليه من المعصية ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه فقال لأصحابه صلوا عليه فيجوز لعموم الناس ان يصلوا عليه وأما أئمة الدين الذين يقتدي بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجرا لغيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فمات فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالبا وجب القود عليه عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة ولو ادعى ان هذا لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة فاما ان كان أحدهما قد غشي عليه بعد الخنق ورفضه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فمات فهذا يجب عليه القود بلا ريب فان هذا قاتل نفسا عمدا فيجب عليه القود اذا كان المقتول يكافئه بأن يكون حرا مسلما فيسلم الى ورثة المقتول ان شاؤا ان يقتلوه وان شاؤا عفووا عنه وان شاؤا أخذوا الدية

(٣٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا أن يراجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل الذي معهما حتى ركب فرسه وجاء معه الى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه أصبح ميتا فسأل رجل من أصحاب الميت ذلك الرجل خفية ولم يعلمه بموته فذكر له قضيتها فشهد عليه الشهود بان فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت وان المتهم لم يظهر نفسه خوف العقوبة لكي لا يقر على نفسه وللميت بنت ترضع وأخوة

﴿الجواب﴾ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا اذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باتفاق العلماء واما ان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود ويسلم الى أولياء المقتول ليقتلوه ان شاؤا هذا فيه قولان للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي

وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصاحي فان لم يشهد بالقتل الا واحد لم يحكم به الا ان يحلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين يمينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدوانا محضا فاما ان مات مع ضرب الآخر ففي القود نزاع وكذلك ان ضربه دفعا لعدوانه عليه أو ضربه مثل ما ضربه سواء مات بسبب آخر أو غيره والله أعلم

( ٣٥٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر في انفه فجرى

دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاضيه فوقع ميتا

﴿ الجواب ﴾ يجب القود على الخائن الذي رفس الآخر في انفيه فان مثل هذا الفعل قد

يقتل غالبا فان موته بهذا الفعل دليل على انه فعل به ما يقتل غالبا والفعل الذي يقتل غالبا يجب

به القود في مذهب مالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة مثل ما لو ضربه في انفيه حتى

مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا اجتمعا وولى المقتول مخير ان

شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا عنه وليس لولى الامر ان يأخذ من القاتل شيئا

لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق في ذلك لأولياء المقتول

( ٣٥٦ ) ﴿ مسألة ﴾ ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على أي

شيء يكون قتل المتعمد وقال قائل ان كان قتل على مال فما هو هذا او على حقد او دين فما هو

متعمد فقال القائل ما المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلما

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام مثل ما يقاتل النصراني المسلمين على

دينهم فهذا كافر شر من الكافر المعاهد وان هذا كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء يخلدون في جهنم كتخليد غيرهم من الكفار وأما اذا قتله

قتلا محرما لعداوة أو مال أو خصومة ونحو ذلك فهذا من الكبائر ولا يكفر بمجرد ذلك عند

أهل السنة والجماعة وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند

أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتخليد فساق الملة وهؤلاء قد يحتجون بقوله

تعالى ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا

عظيما ) وجوابهم على انها محمولة على التعمد لقتله على ايمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل

قالوا هذا وعيد مطلق قد فسرته قوله تعالى ( ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن



(يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل السنة أنه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة فقال عمرو يؤتى بي يوم القيامة فيقول الله لي يا عمرو من أين قلت أني لا اغفر لقاتل فاقول أنت يارب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها قال فقلت له فان قال لك فاني قلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فمن أين علمت اني لا اشاء أن اغفر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

## باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) ﴿مسئلة﴾ في الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ واخذ منه القصاص في الدنيا أولياء المقتول والسلطان فهل عليه القصاص في الآخرة أم لا وقد قال تعالى النفس بالنفس ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة لكن الواجب في ذلك الكفارة ودية مسلمة الى اهل القتل الا ان يصدقوا وأما القاتل عمدا اذا اقتص منه في الدنيا فهل للمقتول ان يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اظن منهم من يقول لاحق له عليه لان الذي عليه استوفي منه في الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كما لم يسقط حق الله بذلك وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به في حياته والله أعلم

(٣٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ثلاثة حملوا عامود رخام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كسروا رجلاه فما يجب عليهم ﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم اذا القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك لكن من العلماء من يوجب بعيرين من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه حكومة وهو ان يقوم المجنى عليه كانه لا كسره ثم يقوم مكسورا فينظر ما نقص من قيمته فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) ﴿مسئلة﴾ فيمن ضرب رجلا ضربة فمكث زمانا ثم مات والمدة التي مكث فيها كان ضعيفا من الضربة ما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا ضربه عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه وهذا ان لم يكن موته من الضربة والله أعلم

(٣٦٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتي مات فانها كانت مريضة وهو مريض فضجرت منه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا هو الوأد الذي قال الله تعالى فيه ( واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت ) وقال تعالى ( ولا تقتلوا أولاكم خشية املاق ) وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أي الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك واذا كان الله قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلا تبحر قتله بدون ذلك أولى وأحرى وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شيء باتفاق الائمة وفي وجوب الكفارة عليها قولان والله أعلم

(٣٦١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة حامل تعدت اسقاط الجنين إما بضرب وإما بشرب

دواء فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الامة غرة عبد اوامة تكون هذه الغرة لورثة الجنين غير امه فان كان له أب كانت الغرة لايه فان أحب ان يسقطها عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة عشر الدية خمسين دينارا وعليها أيضا عند اكثر العلماء عتق رقبة فان لم تجد صامت شهرين متتابعين فان لم تستطع اطعمت ستين مسكينا

(٣٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وانها حبلت منه وانه سأل بدض الناس عن أشياء تسقط الحمل وانه ضرب الجارية ضربا مبرحا على فؤادها فاسقطت عقيب ذلك الضرب وان الجارية قالت انه كان ياطخ ذكره بالقطران ويطأها حتى يسقطها وانه أسقاها السم وغيره من الاشياء المسقطة مكرهه فما يجب على مالك الجارية بما ذكر وهل هذا مسقط لعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين وهو من الوأد الذي قال الله فيه ( واذا الموءودة سئلت باي ذنب قتلت ) وقد قال ( ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق ) ولو قد ران الشخص اسقط الحمل خطأ مثل ان يضرب المرأة خطأ فتسقط فعليه غرة عبد أو أمة بنص النبي صلى



الله عليه وسلم واتفاق الأئمة وتكون قيمة الغرة بقدر عشرة دية الام عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وكذلك عليه كفارة القتل عند جمهور الفقهاء وهو المذكور في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا) الى قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وأما اذا تعدد الاسقاط فانه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما يقدح في دينه وعدالته والله أعلم

(٣٦٣) ﴿مسئلة﴾ في صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية مثل أن يكسر سناً أو يفتق عينا ونحو ذلك خطأ فهل لاولياء ذلك ان يأخذوا دية الجناية من أبي الصبي وحده اذا كان موصراً أم يطلبوها من عم الصبي أو ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا فعل ذلك خطأ فديته على عاقلته بالارب كالبالغ وأولى وان فعل عمدا فعنده خطأ عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوليه وفي القول الآخر عنه وعن أحمد ان عمده اذا كان غير بالغ في ماله وأما العاقلة التي تحمل فهم عصيته كالم وبنيه والأخوة وبنهم باتفاق العلماء وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلته أيضا عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى وهو قول للشافعي أبوه وابنه ليسا من العاقلة والذي تحمله العاقلة بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية مثل قلع العين فانه يجب فيه نصف الدية وأما ما دون الثلث كدية السن وهو نصف عشر الدية ودية الاصبع وهي عشر الدية فهذا لا تحمله العاقلة في مذهب مالك وأحمد بل هو في ماله عند الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمل ما دون دية السن والموضحة وهو المقدر كارش الشجة التي دون الموضحة واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحد الروايتين عن أحمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي الرواية الاخرى وهو قول الاكثرين انه في ذمته وليس على ابيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلاً بسيف شل يده ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة افدنة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحال المضروب ضعيف فهل يلزم الضارب الدية أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان صالحه عن شل يده على شيء وجب ما اصطلاحاً عليه ولم يكن لهذا

ان يزيده ولا لهذا ان ينقصه وامان كان اعطاه شيئا بلا مصالحة فله ان يطلب تمام حقه  
وشلل اليد فيه دية اليد والله أعلم

( ٣٦٥ ) ﴿ مسألة ﴾ في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة قهورت منهم الخشبة  
من غير عمد فأصاب رجلًا فقام يومين وتوفي فما يجب على الحر والعبد وماذا يجب على مالك  
العبد اذا تقيب العبد

﴿ الجواب ﴾ ان حصل منهما تقريط او عدوان وجب الضمان عليهما وان كان هو المفريط بوقوفه  
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل تقريط منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب  
فلا ضمان واذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يتعلق برقبته فان شاء سيده ان يسلمه  
في الجناية وان شاء ان يقتديه واذا اقتداه فانه يقتديه باقل الأمرين من قيمته وقدر جنايته في  
مذهب الشافعي واحمد في احدي الروايتين عنه وفي الاخرى وفي مذهب مالك يقتديه بارش  
الجناية بالغنا ما بلغ فاما ان جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء  
الا ان يختار والله أعلم

( ٣٦٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه  
﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا قصاص عليه عند أئمة المسلمين ولا يجوز قتل الذي بغير حق فانه قد  
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولكن يجب عليه الدية  
فقليل الدية الواجبة نصف دية المسلم وقيل ثلث ديته وقيل يفرق بين العمد والخطأ فيجب في  
العمد مثل دية المسلم ويروى ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلما قتل ذميا فغلظ عليه واوجب  
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي  
نصف دية المسلم وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين

( ٣٦٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم ناب بعد ذلك فهل ترجى له  
التوبة وينجو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

﴿ الجواب ﴾ قاتل النفس بغير حق عليه حقان حق لله بكونه تعدي حدود الله وانتهك  
حرمانه فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على



أنفسهم لا تقتطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب وقال (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ثم سأل عن أعلم أهل الارض فدل عليه فسأله هل من توبة فقال أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة فقتله فأكمل به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أعلم أهل الارض فدل عليه فسأله هل لي من توبة قال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن ائت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم فادركه الموت في الطريق فاخترت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله ملكا يحكم بينهم فامر ان يقاس فالى اي القريتين كان أقرب الحق به فوجدوه اقرب الى القرية الصالحة فغفر الله له \* والحق الثاني حق الآدميين فعلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم فيمكنهم من القصاص أو يصالحهم بمال أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل يبقى للمقتول عليه حق يطالبه به يوم القيامة على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره ومن قال يبقى له فإنه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطي المقتول من حسناته بقدر حقه ويبقى له ما سبق فاذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجبت له رحمة الله وانجاء من النار ولا يقنط من رحمة الله الا القوم الفاسقون

(٣٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تخاصما وتماسكا بالابدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم تفارقا في عافية ثم بعد اسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فسك أبو الهارب والزموه باحضار ولده فاعتقد ان الخصم لم يمت والتزم لاهله انه معها ثم عليه كان هو القائم به فلما مات اعتقلوا أباه تسعة اشهر فراضى أبوه أهل الميت بمال وابرى المتهم وكل أهله فهل لهذا الملتزم بالمبلغ ان يرجع على أحد من بنى عمه واخوته بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب

﴿الجواب﴾ ان ثبت ان الهارب قتله خطأ بان يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا لموته فالدية على العاقلة فعلى عصابة بنى العم وغيرهم ان

يتحملوا هذا القدر الذي رضي به أهل القتل فإنه أخف من الدية وأما إن لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ الأب بمجرد إقراره لم يلزمهم بإقرار الأب شيء وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر أن يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا فقال أحدهما إن هذا ذنب لا يغفر وقال الآخر إذا تاب تاب الله عليه

﴿الجواب﴾ أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل لا في قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهما إياها إما من حسنات الظالم وإما من عنده والله أعلم

(٣٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهموا بقتيل وضربوه واعترف واحد منهم بالعقوبة فهل يسرى على الباقي

﴿الجواب﴾ الحمد لله إن أقر واحد عدل أنه قتله كان ذلك لوثاً فلا ولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوبه الدم وأما إذا أقر مكرها ولم يبين صدق إقراره فهنا لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فاقترحم أنكر فضربه حتى مات فمات عليه ولم يضربه إلا لأجل ما أخبر عنه من ذلك

﴿الجواب﴾ عليه أن يعتق رقبة مؤمنة كفارة وتجب دية هذا المقتول إلا أن يصالح ورثته على أقل من ذلك ولو كان قد فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة لوجب القود ولو كان بحق لم يجب شيء والله أعلم

(٣٧٢) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر ما حضروا تحليفهم وتقدموا إلى الشخص وضربوه بالسيف والدبابيس ورموه في البحر فهل القصاص عليهم جميعهم أم لا

﴿الجواب﴾ إذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باشر واقتله وجب القود عليهم جميعهم وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائما يحرس المباشر ويماونه ففيها قولان أحدهما لا يجب القود



الاعلى المباشر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بحيث انه لا بد في فعل كل شخص من ان يكون صالحا للزهوق والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وان كان قتله لغرض خاص مثل ان يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه على فعل لا يبيح قتله فهنا القود لوارثه ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء أخذ الدية وان كان الوارث صغيرا لم يبلغ فلمن له الولاية عليه وان لم يكن له ولي فالسلطان وليه والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب ابي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وفي القول الثاني لا حتى يبلغ وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى (٣٧٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل أجني فما حكم الله فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك لتعيرهم من الورثة فان كان له اخوة كانوا هم أولياءه وكانوا أيضا هم الوارثون لماله فان القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي ذمته ولا في ماله بل الاخوة لهم الخيار فاما ان يقتلوا جميع المشتركين في قتله واما ان يقتلوا بعضهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الاثمة وأما الذين اعانوا بمثل ادخال ذلك الرجل الى البيت وحفظ الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان وقتلهم مذهب مالك وغيره والممسك يقتل في مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهما ولكن لا ميراث لهم وان كان الصغار من اولاده اعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم بل الى الاخوة وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الاثمة الاربعة وللورثة ان يقتلوا ولهم ان يعفوا واذا اتفق الكبار من الورثة مع ولي الصغار على قتلهم فلم ذلك عند أكثر العلماء كابي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين

(٣٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما وكتبا عليه حجة انه لا ينزل بلادهم ولا يسكن فيها ومتى سكن في البلاد كان دم ولدهما على القاتل فاذا

سكن فهل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد العقد بفساده أولا يفسد فان ذينك القولين مبنيان على هذه الاصول (٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقعت اناياه وخطوا حنكه

بالابر فما يجب

﴿الجواب﴾ يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا أو خمس من الابل أو ستمائة درهم ويجب في تحويل الحنك الارش يقوم المجنى عليه كانه عبد سليم ثم يقوم وهو عبد معيب ثم ينظر تفاوت ما بين القيمتين فيجب بنسبته من الدية واذا كانت الضربة مما تقلع الاسنان في العادة ف للمجنى عليه القصاص وهو ان يقطع له مثل تلك الاسنان من الضارب

(٣٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والاثم علي فاذا فعلت

هذا وسمعت منه فما يجب عليهما من الكفارة

﴿الجواب﴾ ان فعلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجدا فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذي لم يقتله لا للاب فان الاب هو الأمر بقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فما يجب عليه في الشرع

﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعد والحالة هذه وجب القود واولياء المقتول بالخيار ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) ﴿مسئلة﴾ في عسكر نزلوا مكانا باتوا فيه فجاء اناس سرقوا لهم قاشا فلحقوا

السارق فضربه أحدهم بالسيف ثم حمل الى مقدم العسكر ثم مات بعد ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يلزم الضارب شيء

فقد روي ابن عمر ان لصا دخل داره فقام اليه بالسيف فلولا انهم ردوه عنه لضربه بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد



( ٣٨٠ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على صغير فحشمه هل يضمن اولا

﴿ الجواب ﴾ هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لانه مفطر في عدم ازالة هذا الضرر والضمان على المالك الرشيد الحاضر أو وكيله ان كان غائبا أو وليه ان كان محجورا عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمدى الروايتين عن أحمد وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعى والواجب نصف الدية والإرش فيما لا تقدير فيه ويجب ذلك على عاقلة هؤلاء ان امكن والا فعليهم في أصح قولى العلماء

## باب القسامة وغير ذلك

( ٣٨١ ) ﴿ مسألة ﴾ اذا قال المضروب ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ولكن هل يكون قوله لو نأى يحلف معه أولياء المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم المحلوف عليه على قولين مشهورين للعلماء أحدهما انه ليس بلوث وهو مذهب الشافعى وأحمد وأبي حنيفة والثاني انه لوث وهو قول مالك

( ٣٨٢ ) ﴿ مسألة ﴾ فيمن قال انا ضاربه والله قاتله

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله هذا يؤخذ باقراره ويجب عليه ما يجب على القاتل وأما قوله والله قاتله ان أراد به ان الله قابض روحه أو ان الله هو المميت لكل أحد وهو خالق أفعال العباد ونحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل بذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

( ٣٨٣ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل عثر على سبعة أنفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربه بحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعائناه الى ان مات من ضربهم فما يلزم السبعة الذين يساعدون على قتله

﴿ الجواب ﴾ اذا شهد أولياء المقتول شاهدان ولم تثبت عدالتهما فهذا لوث اذا حلف معه المدعون خمسين يمينا ايمان القسامة على واحد بمينه حكم لهم بالدم وان اقساموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع وأما ان ادعوا ان القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بعصا ضربا لا يقتل مثله غالبا فهنا اذا ادعوا على الجماعة أنهم اشتركوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية

(٣٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله واتفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا قامت البينة على من ضربه حتى مات واحدا كان أو أكثر فان لاولياء الدم ان يقتلوهم كلهم ولهم ان يقتلوا بعضهم وان لم تعلم عين القاتل فلاولياء المقتول ان يحلفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله أعلم

(٣٨٥) ﴿مسئلة﴾ فيما يتعلق بالثهم في المسروقات في ولايته فان ترك الفحص في ذلك ضاعت الاموال وطدمت الفساق وان وكله الى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه انه يظلم فيها او يتحقق انه لا يني بالمقصود في ذلك وان أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على امره شكوك فيه وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة وفي أمر قاطع الطريق

﴿الجواب﴾ أما التهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له ان يفوضها الى من يغلب على ظنه انه يظلم فيها مع امكان ان يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه وذلك ان الناس في التهم ثلاثة اصناف صنف معروف عند الناس بالدين والورع وانه ليس من أهل التهم فهذا لا يمس ولا يضرب بل ولا يستحلف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يتهمه فيما ذكره كثير منهم والثاني من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور فهذا يمس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يمس شهرا وقيل يمس بحسب اجتهاد ولي الامر والاصل في ذلك ما روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الأئمة وذلك ان هذا بمنزلة ما لو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تعويقه عن اشغاله فكذلك تعويق هذا الى ان يعلم أمره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اطلق وان وجد فاجرا كان من الصنف الثالث وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف بأسباب السرقة مثل ان يكون معروفا بالقمار والفواحش التي لا تنأى الا بالمال وليس له مال ونحو ذلك فهذا لوث في التهمة ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يمتحن بالضرب يضربه الوالى والقاضى كما قال اشهب صاحب مالك وغيره حتى يقر بالمال وقالت طائفة يضربه الوالى دون القاضى كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضي أبو يعلى في كتابيهما في الاحكام السلطانية وهو قول طائفة من المالكية كما ذكره



الطرسوسى وغيره ثم المتولى له ان يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف فيكون  
تعزيزا وتقريراً وليس على المتولى ان يرسل جميع المتهمين حتى يأتى ارباب الاموال بالبينة على  
من سرق بل قد انزل على بينة في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى ( انا انزلنا اليك الكتاب  
بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيما واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيما ولا  
تجادل عن الذين يختانون انفسهم ان الله لا يحب من كان خوانا ثانيا يستخفون من الناس ولا يستخفون  
من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا ها اتم هؤلاء جادلتم عنهم  
في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا ) الى آخر الايات وكان سبب  
ذلك ان قوما يقال لهم بنو ايرق سرقوا لبعض الانصار طعاما ودرعين فجاء صاحب المال يشتكى  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل فكان النبي صلى الله عليه  
وسلم ظن صدق المزيكين فلام صاحب المال فانزل الله هذه الاية ولم يقل النبي صلى الله عليه  
وسلم لصاحب المال اقم البينة ولا حلف المتهمين لان اولئك المتهمين كانوا معروفين بالشر  
وظهرت الريبة عليهم وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث  
يغلب على الظن صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح العامة ليست من  
الحقوق الخاصة فلولا القسامة في الدماء لافضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ولا  
يمكن أولياء المقتول اقامة البينة واليمين على القاتل والسارق والقاطع سهلة فان من يستحل هذه  
الامور لا يكثر باليمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء  
قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه  
لا يعطى بها شيئا ولكن يحلف المدعى عليه فاما اذا اقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم  
قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز واهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد  
وغيرهم واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين اتخلفون خمسين  
يمينا وتستحقون دم صاحبكم كذلك أمر قطاع الطريق وأمر اللصوص وهو من المصالح العامة  
التي ليست من الحقوق الخاصة فان الناس لا يامنون على انفسهم وأموالهم في المساكن والطرق  
الا بما يزجرهم في قطع هؤلاء ولا يزجرهم ان يحلف كل منهم ولهذا اتفق الفقهاء على ان قاطع  
الطريق لاخذ المال يقتل حتما وقتله حد لله وليس قتله مفوضا الى أولياء المقتول قالوا

لان هذا لم يقتله لغرض خاص معه وانما قتله لاجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره فقتله مصلحة عامة فعلى الامام ان يقيم ذلك وكذلك السارق ليس غرضه فى مال معين وانما غرضه اخذ مال هذا ومال هذا كذلك كان قطعه حقا واجبا لله ليس لرب المال بل رب المال ياخذ ماله ويقطع يد السارق حتى لو قال صاحب المال انا اعطيه مالى لم يسقط عنه القطع كما قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم انا اهبه ردائى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهلا فعلت قبل ان تاتينى به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فى امره ومن خاصم فى باطل وهو يعلم لم يزل فى سخط الله حتى ينزع ومن قال فى مسلم ما ليس فيه حبس فى ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وقال الزبير بن العوام اذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع ومما يشبه هذا ان من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر انه غيب ماله وأصر على الحبس وكن عنده امانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه فانه لا يحلف لكن يضرب حتى يحضر المال الذى يجب احضاره أو يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر فى عم حي بن أخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على ان له الذهب والفضة فقال لهذا الرجل أين كثير حي بن أخطب فقال يا محمد اذهبته النفقات والحروب فقال المال كثير والعهد أحدث من هذا ثم قال دونك هذا فمسه بشيء من المذاب فدلم عليه فى خرابة هناك فمذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والمادة تكذبه فى ذلك لم يلتفت اليه بل أمر ببعقوبته حتى دلم على المال فكذلك من اخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها العادة كان هذا حكمه

( ٣٨٦ ) ﴿ مسألة ﴾ فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقرأ أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان هناك لوث وهو ما يوجب على الظن انه قتله جاز لاولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا مع القرائن التى تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب فى هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

( ٣٨٧ ) ﴿ مسألة ﴾ فى أهل قريتين بينهما عداوة فى الاعتقاد وخاصم رجل آخر فى غم ضاعت له وقال ما يكون عوض هذا الا رقبته ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب الى القرية التى منها المتهم وذكر رجل له قتله



﴿الجواب﴾ إذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا ان ذلك المخاصم هو الذي قتله حكم لهم بدمه وبرائة من سواء فان ما بينهما من العداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأمارة على ان هذا المتهم هو الذي قتله فاذا حلفوا مع ذلك ايمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ويسلم اليهم برمته كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية التي قتل بنخير ولم يجب على أهل البقعة جناية لافي المادة السلطانية ولا في حكم الشريعة

(٣٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندى وله اقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيل فقالوا ان الفلاح النصراني الذي هو من الريع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاية الامور فلم يوجد ومسكوا أخا النصراني المتهم وهو في السجن ومع ذلك يتطلبون الجندى باحضار النصراني ولم يكن ضامنا

﴿الجواب﴾ اذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته لكن اذا كان مطلوباً بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان قال انه لا يعرف مكانه فالقول قوله

(٣٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع شخص فراح بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة أشهد على نفسه ان قاتله فلان فقيل له كيف قتلك فلم يذكر شيئاً فهل يلزمه شيء أم لا وليس بهذا المريض اثر قتل ولا ضرب أصلاً وقد شهد خلق من العدول انه لم يضربه ولا فعل به شيئاً

﴿الجواب﴾ أما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسلمين بل انما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه اما يمين واحدة عند اكثر العلماء كابي حنيفة واحمد واما خمسون يمينا كقول الشافعي والعلماء قد تنازعوا في الرجل اذا كان به اثر القتل كجرح او اثر ضرب فقال فلان ضربني عمدا هل يكون ذلك لو نأفقنا اكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد ليس بلوث وقال مالك هو لو ث فاذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك وهذه الصورة قيل لم تكن خطأ فكيف وليس به اثر قتل وقد شهد الناس بما شهدوا به فهذه الصورة ليس فيها قسامة بلا ريب على مذهب الأئمة

(٣٩٠) ﴿مسئلة﴾ في شخصين اتهمتا بقتيل فامسكا وعوقبا العقوبة المؤجلة فافر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر ولا اعترف بشيء فهل يقبل قوله أم لا

﴿الجواب﴾ ان شهد شاهد مقبول على شخص انه قتله كان لأولياء المقتول ان يحلفوا

خمسین یمینا ویستحقون الدم وكذلك ان كان هناك ثوث يغلب على الظن الصدق والا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بعد أن أغلق بابه فاخذ فافر أنه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ولم يقر أنه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

﴿الجواب﴾ هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء فاذا أقر بما تبين أنه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على من أعطاه إياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ان كان موجودا وغرمه ان كان تالفا وينبغي للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف واقل ما في ذلك ان يشهد عليهم برد اليمين على المدعى فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف واما الحكم لرب المال يمينه بما ظهر من اللوث والامارات التي يغلب على الظن صدق المدعى فهذا فيه اجتهاد واما في النفوس فالحكم بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ولحس السيف بقمه وان ولي الامر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد وان الذي رآه قد وجده في مكان لم يقدر على مسكه فهل له ان يقتل القاتل المذكور بغير حق واذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه

﴿الجواب﴾ ان كان قاطع طريق قتلهم لاخذ أموالهم وجب قتله ولا يجوز العفو عنه وان كان قتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم أو عداوة فامرهم الى ورثة القتل ان أحبوا قتله قتلوه وان أحبوا عفووا عنه وان أحبوا اخذوا الدية فلا يجوز قتله الا باذن الورثة الآخرين واما ان كان قاطع طريق فقيل باذن الامام فمن علم ان الامام ياذن في قتله بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الامور يطلبونه ليقتلوه وان قتله واجب في الشرع فهذا يعرف انهم آذنون في قتله واذا وجب قتله كان قاتله ماجورا في ذلك

(٣٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده اربعمائة



درهم ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء بغير رضى والده اذا كان تحت الحجر واذا لم يصح فما يجب في دية الضرب وهل لوالده بعد ابراء الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صلحه ولا ابراؤه وما غرمه ابوه بسبب هذه التهمة الباطلة فله أن يرجع به على من غرمه اياه بمعدوانه سواء أبرأه الابن أو لم يبرئه فالمضروب يستحق ان يضرب من طلب ضربه من المتهمين له مثل ما ضربه اذا لم يعرف بالشر قبل ذلك هكذا ذكره النعمان بن بشر ان ذلك حكم الله ورسوله رواه ابو داود وغيره فانه قال لغوم طلبوا منه ان يضرب رجلا على تهمة ان شتم ضربته لكم فان ظهر مالكم عنده والا ضربتكم مثل ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وهذا في ضرب من لم يعرف بالشروا ما ضرب من عرف بالشرف ذلك مقام آخر وقد ثبت القصاص في الضرب واللعن ونحو ذلك من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين وجاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونص عليه غير واحد من الائمة كاحمد ابن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التعزير فالاول هو الصحيح ولكن هل للاب ان يستوفي حق القصاص الذي لابنه أم يتركه حتى يبلغ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء وامان كان الابن بالغاً فله العقوبات البدنية واستبقاؤها

(٣٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل اوعده على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فماذا يجب عليه فان قلنا لا قصاص فماذا يجب عليه في الشرع

﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعد والحالة هذه عمدا وجب لاولياء القتل الخيار ان أحبوا اخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وامثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل من أكابر مقدمي العسكر معروف بالخير والدين كذب عليه بعض المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وحبسه بعد ذلك هل يجب على ولي الامر ضرب من ظلمه

﴿الجواب﴾ من كذب عليه وظلمه حتى فعل به ذلك فانه تجب عقوبته التي تزجره وامثاله

عن مثل ذلك باتفاق المسلمين بل جمهور السلف يثبتون القصاص في مثل ص ذلك فمن ضرب غيره أو جرحه بغير حق فإنه يفعل به كما فعل كما قال عمر بن الخطاب «أيها الناس اني لم أبعث عمالي اليكم ليضربوا أشراكم ولا لأخذوا أموالكم ولكن ليعلموكم كتاب الله وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيكم فلا يبلغني ان أحدا ضربه عامله بغير حق الا أقدمته فراجعه عمرو بن العاص في ذلك فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد ممن ظلم

(٣٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجته حامل منه وأبناء عم فهل يجوز ان يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك فان عنده للعصبة ان يقتصوا منه قبل ذلك اما ان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابني العم نصيب من التركة كان للعصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند ابي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ولم يجز لمن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي وهل لولي البنات كالحاكم ان يقوم مقامهن في الاستيفاء والصلح على مال روايتان عن أحمد احدهما وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك والثانية لا يجوز القصاص كقول الشافعي لكن اذا كانت البنات محاييج هل لوليهن المصالحه على مال لمن فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي -

(٣٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امام مسجد قتل فهل يجوز ان يصلي خلفه

﴿الجواب﴾ اذا كان قد قتل القاتل أو لا ثم عمدوا اقارب المقتول الى اقارب القاتل فقتلوهم فهو لاء عداة من أظلم الناس وفيهم نزل قوله تعالى ( فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ) ولهذا قالت طائفة من السلف ان هؤلاء القاتلون يقتلهم السلطان حدا ولا يعفى عنهم وجمهور العلماء يجعلون أمرهم الى أولياء المقتول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه الدماء فإنه من أهل البغي والعدوان الذين يتعين عزهم ولا يصلح ان يكون اماما للمسلمين بل يكون اماما للظالمين المعتدين والله أعلم

(٣٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتله جماعة منهم اربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا

﴿الجواب﴾ القتل في مذهب الاثمة الاربعة كما ثبت عن عمر بن الخطاب ان جماعة اشتركوا في قتل رجل باليمن فقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لا قذتهم أي اسلمتهم الى أولياء



المقتول ان أحبوا قتلهم وان أحبوا عفو عنهم وهذا هو الواجب ان يمكن اولياء المقتول فان  
أحبوا قتلوا الجميع وان أحبوا قتلوا بعضهم وان أحبوا عفو عنهم

(٣٩٩) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده  
الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل  
يقتلون أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الأئمة الاربعة وللورثة  
ان يقتلوا ولم ان يعفوا فاذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء كابي  
حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وكذا اذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل  
مع الكبار فيقتلون

(٤٠٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي فما حكم الله فيهم  
﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشاركين في  
قتله بل لغيرهم من ورثته فان كان له اخوة كانوا هم اوليائه وكانوا أيضا هم الورثين لماله فان  
القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي دمه ولا في ماله بل الاخوة ان شاؤا قتلوا  
جميع المشتركين في قتله البالغ منهم وان شاؤا قتلوا بعضهم وهذا باتفاق الأئمة الاربعة واما  
المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الأئمة واما الذين أعانوا بمثل ادخال الرجل الى البيت وحفظ  
الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان للعلماء ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره والممسك  
يقتل في مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهما ولا ميراث لهما وان كان الصغار من  
أولاده أعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليهم بل الى الاخوة واما ميراثهم من  
ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد انهم لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون  
بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

## باب قطاع الطريق واللبغاة

(٤٠١) ﴿مسئلة﴾ في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب  
ناس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فهربوا فقال الامير سوقوا خلفهم فردوا

عليهم ليحاربوا فوقع من الجندني ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين  
 خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دمائهم واموالهم بغير حق وقد طلبوا  
 ليقام فيهم امر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه  
 المذكور بل المحاربون يستوى فيهم المعاون والمباشر عند جمهور الائمة كابي حنيفة ومالك واحمد  
 فمن كان معاونا كان حكمه حكمهم

(٤٠٢) ﴿مسئلة﴾ في قوم ذوي شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات  
 وليس عندهم مسجد ولا اذان ولا اقامة وان صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة ولا يؤدون  
 الزكاة مع كثرة أموالهم من المواشي والزرع وهم يقتتلون فيقتل بعضهم بعضا وينهبون مال بعضهم  
 بعضا ويقتلون الاطفال وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الاموال لافي شهر رمضان ولا  
 في الاشهر الحرم ولا غيرها واذا اسر بعضهم بعضا باعوا اسراهم للافرنج ويبيعون رفيقهم من  
 الذكور والاناث للافرنج علانية ويسوقونهم كسوق الدواب ويتزوجون المرأة في عدتها ولا  
 يورثون النساء ولا يتقادون لحاكم المسلمين واذا دعى أحدهم الى الشرع قال انا الشرع الى غير ذلك  
 فهل يجوز قتالهم والحالة هذه وكيف الطريق الى دخولهم في الاسلام مع ما ذكر

﴿الجواب﴾ نعم يجوز بل يجب باجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتعة  
 عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة مثل الطائفة الممتعة عن الصلوات الخمس أو عن  
 اداء الزكاة المفروضة الى الاصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان  
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي  
 بعث الله به رسوله كما قال ابو بكر الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم في مانع الزكاة وكما  
 قاتل علي بن أبي طالب واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن  
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في  
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وذلك بقوله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون  
 الدين كله لله) وبقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم



مؤمنين فان لم تفعلوا فاذتوا بحرب من الله ورسوله ( والربا آخر ما حرمه الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريما ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام فان التزموها استوثق منهم ولم يكتف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد ان أذلهم وقال اختاروا اما الحرب واما السلم الخزية وقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فما السلم الخزية قال تشهدون ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونزع منكم الكراع يعني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أمرا بعد فهكذا الواجب في مثل هؤلاء اذا أظهروا الطاعة يرسل اليهم من يعلمهم شرائع الاسلام وقيم بهم الصلوات وما ينتفعون به من شرائع الاسلام واما ان يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويجعلهم في جماعة المسلمين وإما بان ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به ويمنعون من ركوب الخيل واما انهم يضعونه حتى يستقيموا واما ان يقتل الممتع منهم من التزام الشريعة وان لم يستجيبوا لله ولرسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) ﴿مسئلة﴾ في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بمضاويستبيح

بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قال الله

تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات واولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فهذا من الكفر وان كان المسلم لا يكفر بالذنوب قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اتتلتوا فاصلحوا بينهما فان بغت

احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل  
 واقتسوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم  
 ترحمون) فهذا حكم بين المقتولين من المؤمنين اخبر انهم اخوة وأمرأولا بالاصلاح بينهم اذا  
 اقتلوا فان بغت احدهما على الاخرى ولم يقبلوا الاصلاح فقاتلوا التي تبغى حتى تفي الى  
 امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل فامر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد ان تفي الى امر  
 الله أي ترجع الى امر الله فمن رجع الى امر الله وجب ان يعدل بينه وبين خصمه ويقسط  
 بينهما فقبل ان تقاتل الطائفة الباغية بعد اقتتلها أمرنا بالاصلاح بينهما مطلقا لانه لم يقهر احدي  
 الطائفتين بقتال واذا كان كذلك فالواجب ان يسمى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي أمر  
 الله به ورسوله ويقال لهذه ما تنقم من هذه وهذه ما تنقم من هذه فان ثبت على احدي الطائفتين  
 انها اعتدت على الاخرى بالتلاف شيء من الانفس والاموال كان عليها ضمان ما اتلفته وان كان  
 هؤلاء اتلفوا هؤلاء وهؤلاء اتلفوا هؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى (كتب عليكم القصاص  
 في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى) وقد ذكرت طائفة من السلف انها نزلت في  
 مثل ذلك في طائفتين اقتلتا فامرهم الله بالمقاصة قال فمن عني له من أخيه شيء والعفو الفضل  
 فاذا فضل الواحدة بين الطائفتين شيء على الاخرى فاتباع بالمعروف والذي عليه الحق يؤديه  
 باحسان وان تعذر ان تضمن واحدة للاخرى فيجوز ان يتحمل الرجل حمالة يؤديها لصلاح  
 ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في اعانتة على هذه الحالة  
 وان كان غنيا قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق الهلالي ياقيصة ان المسئلة لا تحل  
 الا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل  
 أصابته فاقة فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحجي من قومه فيقولون قد أصاب فلانا فاقة فيسأل  
 حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد  
 حمالته ثم يمسك والواجب على كل مسلم قادر ان يسعى في الاصلاح بينهم ويامرهم بما أمر الله  
 به مهما أمكن ومن كان من الطائفتين يظن انه مظلوم مبغى عليه فاذا صبر وعفى اعزاه الله  
 ونصره كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما زاد الله عبدا بعفو الا عزرا  
 وما تواضع أحد لله الا رفعه الله ولا نقصت صدقة من مال وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة



مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله ) وقال تعالى ( انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة فان البغي مصرعه قال ابن مسعود ولو بنى جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكا ومن حكمة الشعر

قضى الله أن البغي يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى ( انما بغيكم على انفسكم متاع الحياة الدنيا ) الآية وفي الحديث ما من ذنب احرى أن يعجل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البغي وما حسنة احرى أن يعجل لصاحبها الثواب من صلة الرحم فمن كان من احدي الطائفتين باغيا ظالما فليتب الله وليتب ومن كان مظلوما مبغيا عليه وصبر كان له البشري من الله قال تعالى ( وبشر الصابرين ) قال عمرو بن أوس هم الذين لا يظلمون اذا ظلموا وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم ( وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا وقال يوسف عليه السلام لما فعل به أخوته ما فعلوا فصبر واتي حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه وقالوا أثنتك لانت يوسف قال انا يوسف وهذا أخى قد من الله علينا انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين فمن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعمل ولم يتعد حدود الله وصبر على اذى الآخر وظلمه لم يضره كيده الاخر بل ينصره الله عليه وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا فلي كل من الطائفتين ان يستغفر الله ويتوب اليه فان ذلك يرفع العذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى ( وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب قال الله تعالى ( آل كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا الا الله انى لكم منه نذير وبشير وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتنعكم متاعا حسنا الى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله )

(٤٠٤) ﴿مسئلة﴾ في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس ودماءهم مثل السارق وقاطع الطريق هل للانسان ان يعطيهم شيئا من ماله أو يقاتلهم وهل اذا قتل رجل أحدا منهم فهل يكون ممن ينسب الى النفاق وهل عليه اثم في قتل من طلب قتله

﴿الجواب﴾ أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فالقطاع اذا طلبوا مال المعصوم لم يجب عليه ان يعطيهم شيئا باتفاق الائمة بل يدفعهم بالاسهل فلا سهل فان لم يندفعوا الا بالقتال فله أن يقاتلهم فان قتل كان شهيدا وان قتل واحدا منهم على هذا الوجه كان دمه هــدرا وكذلك اذا طلبوا دمه كان له أن يدفعهم ولو بالقتال اجماعا لكن الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له ان يعطيهم المال ولا يقاتلهم واما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان هما روايتان عن أحمد

(٤٠٥) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين يزعمان انهما من امة محمد صلى الله عليه وسلم يتداعيان بدعوى الجاهلية كاسد وهلال وثعلبة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فاذا تراءت الفئتان سعى المؤمنون بينهم لعصد التاليف واصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون ان الله قد أوجب علينا طلب الثار بقوله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص ثم ان المؤمنين يعرفونهم ان هذا الامر يفضى الى الكفر من قتل النفوس ونهب الاموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثارتنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فمن انتصر منهم بنى وتعدى وقتل النفس ويفسدون في الارض فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بعد أمرهم بالمعروف أو ما ذا يجب على الامام ان يفعل بهذه الطائفة الباغية

﴿الجواب﴾ الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فيجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والاصلاح له طرق منها ان يجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فان الغرم



لا صلاح ذات البين يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق إن المسئلة لا تحمل الا لثلاثة لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فانه يأكله صاحبه سحتا ومن طرق الصلح ان تعفو احدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها عند الاخرى من الدماء والاموال فمن عفا واصلح فاجره على الله ان الله لا يحب الظالمين ومن طرق الصلح ان يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتلفته كل طائفة من الاخرى من النفوس والاموال فيتقاصان الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فاذا فضل لاحدهما على الاخرى شيء فاتباع بالمعروف واداء اليها باحسان فان كان يجهل عدد القتلى أو مقدار المال جعل المجهول كالمدوم واذا ادعت احدهما على الاخرى بزيادة فاما ان تحلفها على نفي ذلك واما ان تقيم البينة واما ان تمتنع عن اليمين فيقضي برد اليمين أو النكول فان كانت احدى الطائفتين تبغي بان تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب الى ما أمر الله ورسوله وتقاتل على ذلك أو تطالب قتال الاخرى واتلاف النفوس والاموال كما جرت عادتهم به فاذا لم يقدر على كفها الا بالقتل قوتلت حتى تفيء الى أمر الله وان أمكن ان تلزم بالعدل بدون القتال مثل ان يعاقب بعضهم أو يحبس أو يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة الى القتال وأما قول القائل ان الله أوجب علينا طلب الثار فهو آذنب على الله ورسوله فان الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض ان يستوفي ذلك بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن الا نذب فيها الى العفو فقال تعالى (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فنصف ما فرضتم الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة السكاح) وأما قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون) فهذا مع انه مكتوب على بنى اسرائيل وان كان حكمنا بحكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال

النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون متكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم فالنفس بالنفس وان كان القاتل رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوقى طارف وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا أو هذا غنيا وهذا فقيرا أو هذا عريبا وهذا أعجيبا أو هذا هاشميا وهذا قرشيا وهذا رد لما كان عليه أهل الجاهلية من انه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عددا من القبيلة الاخرى غير قبيلة القاتل واذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله اذا كان رئيسا مطاعا فباطل الله ذلك بقوله ( وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ) فالمكتوب عليهم هو العدل وهو كون النفس بالنفس اذ الظلم حرام وأما استيفاء الحق فهو الى المستحق وهذا مثل قوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وأما اذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الاخرى نحن نأخذ حقنا بايدينا في هذا الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القاتل الظالم الفاجر واذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولهم شوكة وجب على الامير قتالهم وان لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله ورسوله والزم بالعدل وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فان حكم الله ورسوله يأتي على هذا وأما من قتل أحدا من بعد الاصطلاح أو بعد المعاهدة والمعاقدة فهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء انه يقتل حدا ولا يجوز العفو عنه لاولياء المقتول وقال الاكثرون بل قتله قصاص والخيار فيه الى اولياء المقتول وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة وان لم يمكن كف صنيعهم الا بقتالهم قوتلوا وان أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما يمنهم من البغي والعدوان وتقض العهد والميثاق قال صلى الله عليه وسلم ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته فيقال هذه غدره فلان وقد قال تعالى ( فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدي بعد ذلك فله عذاب اليم ) قالت طائفة من العلماء المعتدي هو القاتل بعد العفو فهذا يقتل حتما وقال آخرون بل يعذب بما يمنعه من الاعتداء والله أعلم

( ٤٠٦ ) ﴿ مسألة ﴾ في الاخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله ان مالى مالك ودمى دمك وولدى ولدك ويقول الآخر كذلك ويشرب أحدهم دم



الآخر فهل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعاً مستحسنًا فهل هو مباح أم لا وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية أم لا وما معنى الاخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين وإنما كان أصل الاخوة أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار انس بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطري مالي واختر احدى زوجتي حتى اطلقها وتنكحها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك وأهلك دلوني على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وابي الدرداء وهذا كله في الصحيح وأما ما يذكر بعض المصنفين في السيرة من أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وابي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بمحدثه فإنه لم يؤاخ بين مهاجر ومهاجر وانصاري وانصاري وإنما آخى بين المهاجرين والانصار وكانت تلك المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون اقاربهم حتى أنزل الله تعالى وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الاقارب والموالي على قولين أحدهما يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) والثاني لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام أن يتآخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والانصار ف قيل ان ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزده الاسلام الا شدة ولأن الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائماً بواجب الايمان كان اخا لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه وأن لم يجر بينهما عقد خاص فإن الله ورسوله قد عقدا الاخوة بينهما بقوله إنما المؤمنون اخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم وددت اني قد رأيت

أخواني ومن لم يكن خارجا عن حقوق الايمان وجب ان يعامل بموجب ذلك فيحمد على حسناته ويوالى عليها وينهى عن سيئاته ويجانب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم انصر اخاك ظلما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف أنصره ظلما قال تمنعه من الظلم فذلك نصرك اياه والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا لامر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويوالى من يوالى الله ورسوله ويمادي من يمادي الله ورسوله ومن كان فيه ما يوالى عليه من حسنات وما يمادي عليه من سيئات عومل بموجب ذلك كفساق أهل الملة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالاتة والمعاداتة والحب والبغض بحسب ما فيهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة وبخلاف المرجئة والجهمية فان اولئك يميلون الى جانب وهؤلاء الى جانب وأهل السنة والجماعة وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك الموالاة والمخالفة وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة لكن لا نزاع بين المسلمين في ان ولد أحدهما لا يضر ولد الآخر بآرثه مع أولاده والله سبحانه قد نسخ التبنى الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى الرجل ولد غيره قال الله تعالى ( ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن امهاتكم وما جعل ادعياءكم أبناءكم ) وقال تعالى ( ادعوهم لابائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممتنع من الجانبين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما كان السلف يفعلون وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعلاه بطيب نفسه بذلك كما قال تعالى أو صديقكم وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الاثم والدون اما على فواحش أو محبة شيطانية كمحبة الرداء ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخاة بعض من ينتسب الى المشيخة والسلوك للنساء فيؤآخي أحدهم المرأة الاجنبية ويخلو بها وقد أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فمثل هذه المؤاخاة وامثالها مما يكون



فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان حرام باتفاق المسلمين وانما النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما طاعة الله وتفرق بينهما معصية الله كما يقولون تجمعهما السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فاكثر العلماء لا يرونها استغناء بالمؤاخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد اوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة واما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فمن دخل منها الجنة ادخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض فهذه الشروط وأمثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان الشفاعة لا تكون الا باذن الله والله أعلم بما يكون من حالهما وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فعله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ولو استشعر أحدهم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فالله أعلم هل كان يدخل فيها أم لا وبالجمله فجميع ما ينفع بين الناس من الشروط والعقود والمحالقات في الاخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرطه أوثق فمتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا مثل ان يشترط أن يكون ولد غيره ابنه أو عتيق غيره مولاه أو ابنه أو قريبه لا يرثه أو انه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو باطلا أو يطيعه في كل ما يأمره به أو انه يدخله الجنة ويمنعه من النار مطلقا ونحو ذلك من الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وكذا في كل شرط في البيوع والهبات والوقوف والندور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخين وعقود أهل الانساب والقبائل وامثال ذلك فانه يجب على كل أحد ان يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لخلق في معصية الخالق ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ولا يطاع الا من آمن بالله ورسوله والله أعلم

(٤٠٧) ﴿مسئلة﴾ في اقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ويعذبون كل من يمسكونه من المسلمين من ذكر واثى حتى يدلم على شيء من أموال المسلمين ثم الامام بلغه خبرهم فامر السلطان بعض الناس ان يروح اليهم ويمنعهم من قتل المسلمين وأخذ أموالهم فخرجوا عليه وقتلوا المسيئين اليهم وامتنعوا من طاعة السلطان فهل يحل قتالهم أم لا وهل اذا أخذ السلطان من مالهم شيئا وباعه على المسلمين يحل لاحد ان يشتريه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يحل قتال هؤلاء بل يجب واذا أخذ السلطان من أموالهم بازاء ما أخذوه من أموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جازا لشراء منه وان كانوا أخذوا شيئا من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف بين الفقهاء واذا قلد السلطان احد القولين بطريقه ساغ له ذلك

(٤٠٨) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين من الفلاحين اقتلتا فكسرت احدهما الاخرى وانهزمت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكونون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار أم لا وهل يكون حكم المهزم حكم من يقتل منهم في المعركة أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان المهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقتله المحرمة لم يحكم له بالنار فان الله يقبل التوبة عن عباده ويمفو عن السيئات واما ان كان انهزاه عجزا فقط ولو قدر على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يارسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه فاذا كان المقتول في النار لانه اراد قتل صاحبه فالمهزم بطريق الاولى لانها اشتركا في الارادة والفعل والمقتول اصابه من الضرر مالم يصب المهزوم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لاثم المقاتلة فلا أن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولى بل اثم المهزم المصر على المقاتلة أعظم من اثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار أشد لان ذلك انقطع عمله السيء بموته وهذا مصر على الخبث العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء ان مهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوي اليها فيخاف عوده بخلاف المشخن بالجرح منهم فانه لا يقتل وسببه ان هذا انكف شره والمهزم لم ينكف شره



وأيضاً فالمقتول قد يقال انه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب وان كان من اهل النار ومصيبة  
الهزيمة دون مصيبة القتل فظهر ان المهزوم اسوء حالا من المقتول اذا كان مصرا على قتل أخيه  
ومن تاب فان الله غفور رحيم

(٤٠٩) ﴿مسئلة﴾ في النصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الارواح وقدم العالم  
وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار في غير الحياة وبان الصلوات الخمس عبارة عن  
خمسة اسماء وهي علي وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الاسماء الخمسة تجزئهم عن  
الفصل من الجنابة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمس وواجباتها وبان الصيام عندهم عبارة  
عن اسم ثلاثين رجلا وثلاثين امرأة يعدونهم في كتبهم ويضيق هذا الموضع عن ايرادهم وان  
المهم خلق السموات والارض وهو علي بن أبي طالب رضى الله عنه فهو عندهم الاله في  
السماء والامام في الارض فكانت الحملة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت على رأيهم  
انه يواسى خلقه وعبيده ويعلمهم كيف يعبدونه ويعرفونه وبان النصيري عندهم لا يصير نصيرا  
مؤمنا يجالسونه ويشربون معه ويظلمونه على اسرارهم ويزوجونه من نسايتهم حتى يخاطبه معلمه  
وحقيقة الخطاب عندهم ان يحلفوه على كتمان دينه ومعرفة مشايخه وأكابر أهل مذهبه وان  
لا ينصح مسلما ولا غيره الا من كان من أهل دينه وعلى ان يعرف امامه دونه بظهوره في كواره  
واداوة فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل حين وزمان فالاسم عندهم في أول القياس آدم والمعنى  
شيث والاسم هو يعقوب والمعنى هو يوسف ويستدلون على هذه الصورة كما يزعمون بها في  
القرآن العزيز حكاية عن يعقوب ويوسف عليهما السلام فيقولون أما يعقوب فانه كان الاسم  
فما قدر أن يجاوز منزلته فقال سوف استغفر لكم ربي انه هو الغفور الرحيم وأما يوسف فكان  
هو المعنى المطلوب فقال لا تثريب عليكم اليوم فلم يعلق الامر بغيره لانه علم انه هو الاله المتصرف  
ويجعلون موسى هو الاسم ويوشع هو المعنى ويقولون يوشع ردت له الشمس لما أمرها فاطاعت  
أمره وهل ترد الشمس الا لربها ويجعلون سليمان هو الاسم وآصف هو المعنى ويقولون  
سليمان هجز عن احضار عرش بلقيس وقدر عليه آصف لان سليمان كان الصورة وآصف كان  
المعنى القادر المقتدر ويعدون الانبياء والمرسلين واحدا واحدا على هذا النمط الى زمان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيقولون محمد هو الاسم وعلى هو المعنى ويوصلون العدد على هذا الترتيب

في كل زمان الى وقتنا هذا فمنهم حقيقة الخطاب والدين عندهم ان يعلم ان عليا هو الرب ومحمد  
 هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزال وكذلك الخمسة الايتام  
 والاثناعشر نقيبا واسماؤهم معروفة عندهم في كتبهم الخبيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب  
 والحجاب والباب في كل كور ودور أبدا سرمدا وان ابليس الابالسة عمر بن الخطاب واثنين  
 في رتبة الابليسية ابو بكر ثم عثمان رضى الله عنهم أجمعين ونزهمهم وأعلى رتبهم على أقوال  
 الملحدين وانتحال الغالين المفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبما ذكر ولما ذهبهم  
 الفاسدة سعة وتفاصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة الملعونة استولت على جانب كبير  
 من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب وقد حقق احوالهم كل من خالطهم  
 وعرفهم من عقلاء المسلمين وعامة الناس أيضا في هذا الزمان لان احوالهم كانت مستورة عن  
 كثير من الناس وقت استيلاء الافرنج المخذولين على البلاد الساحلية فلما كانت ايام الاسلام  
 انكشفت حالهم وكثر ضلالهم والابتلاء بهم كثير جدا فهل يجوز للمسلم ان يزوجهم أو يتزوج  
 منهم وهل يحل لهم أكل ذبائحهم والحالة هذه وأكل الجبن المعمول من ذبيحتهم وما حكم أوانيهم  
 وملابسهم وهل يجوز دفعهم بين المسلمين أم لا وهل يجوز استخدامهم في ثغور المسلمين  
 وتسليمها اليهم أم يجب على ولي الامر قطعهم واستخدام غيرهم من الرجال المسلمين الا كفاء  
 وهل ياتم اذا اخر طردهم أم يجوز له التمهّل مع ان في عزمه ذلك فاذا استخدمهم ثم قطعهم  
 أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المسلمين عليهم واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية  
 من معلومه المسمى فأخره ولي الامر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين أو  
 أرصده لذلك هل يجوز له فعل هذه الصور أم يجب عليه وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة  
 وأموالهم في حلال أم لا واذا جاهدهم ولي الامر باحتمال باطلهم وقطعهم عن حصون المسلمين  
 وتحذير أهل الاسلام من مناكحتهم وأكل ذبائحهم وأمرهم بالصوم والصلاة ومنعهم من اظهار  
 دينهم الباطل وهم يلونه من الكفار هل ذلك أفضل وأكثر اجرا من النصارى والترصد لقتال  
 التتار في بلادهم وهم بلاد سييس وبلاد الافرنج على أهلها أم هذا أفضل وهل يعد مجاهد النصيرية  
 المذكورين مرابطا ويكون أجره كاجر المرابط في الثغور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج  
 أم هذا أكثر اجرا وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهد امرهم ويساعدهم



على ابطال باطلهم واظهار الاسلام واعمل الله تعالى ان يجعل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز له التغافل والاهمال وما أجر المجتهد على ذلك والمجاهد فيه والمربط له والعازم عليه وابسطوا القول في ذلك مثاين

﴿الجواب﴾ الحمد لله هؤلاء القوم الموصوفون المسمون بالنصيرية وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى بل واكفر من كثير من المشركين ضررهم على امة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ضررا من الكفار المحاريين مثل كفار الترك والافرنج وغيرهم فان هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالة أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمره ولا نهي ولا ثواب ولا عقاب ولاجنة ولا نار ولا باحد من المرسلين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا بآية من الملل السالفة بل ياخذون كلام الله ورسوله المعروف عند المسلمين يتأولونه على امور يغيرونها يدعون انها من علم الباطن من جنس ما ذكره السائل وهو من غير هذا الجنس فانهم ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الاتحاد في اسماء الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ مقصودهم انكار الايمان وشرائع الاسلام بكل طريق مع الباطن بان لهذه الامور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس قولهم ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم والصيام المفروض كتمان أسرارهم وحج البيت العتيق زيادة شيوخهم وان يدا أبي لهب ابي بكر وعمر وان النبا العظيم والامام المين على بن أبي طالب ولهم في معاداة الاسلام واهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة واذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين كما قتلوا الحجاج والتموه في زمزم واخذوا مرة الحجر الاسود فبقى معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وامرائهم وجندهم من لا يحصى عدده الا الله وصنفوا كتب كثيرة فيها ما ذكره السائل وغيره وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف اسرارهم وهتك استارهم وينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والاحاد الذين هم فيه أكفر من اليهود والنصارى ومن براهمة الهند الذين يعبدون الاصنام وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء من وصفهم ومن المعلوم عندهم ان السواحل الشامية انما استولت عليها النصارى من جهتهم وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن اعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للساحل واتقهار النصارى بل ومن اعظم المصائب عندهم

انتصار المسلمين على التتار ومن أعظم أعيادهم اذا استولى والعياذ بالله النصارى على ثغور المسلمين فان ثغور المسلمين ما زالت بايدي المسلمين حتى جزيرة قبرص فتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان فتحها معاوية بن أبي سفيان في اثناء المائة الرابعة فان هؤلاء العادين لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها واستولى النصارى على الساحل ثم بسببهم استولوا على القدس وغيره فان أحوالهم كانت من أعظم الاسباب في ذلك ثم لما قام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله كنور الدين الشهيد وصلاح الدين واتباعهما وفتحوا السواحل من النصارى ومن كان بها منهم وفتحوا ايضا أرض مصر فانهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة واتفقوا هم والنصارى بجاهدتهم المسلمون حتى فتحوا البلاد ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الاسلام بالبلاد المصرية والشامية ثم ان التتار انما دخلوا ديار الاسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين بمعاونتهم ومؤازرتهم فان منجم هلاوون الذي كان وزيره النصير الطوسي كان وزيراً لهم وهو الذي امره بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء ولهم القاب معروفة عن المسلمين تارة يسمون الملاحدة وتارة يسمون القرامطة وتارة يسمون الباطنية وتارة يسمون الاسماعيلية وتارة يسمون النصيرية وتارة يسمون الحرمية وتارة يسمون المحمرة وهذه الاسماء منها ما يعظمهم ومنها ما يخص بعض أصنافهم كما ان اسم الاسلام والايمان يعم المسلمين ولبعضهم اسم يخصهم إما لسبب وأما لمذهب وأما لبلد وأما لغير ذلك وشرح مقاصدهم يطول كما قال العلماء فهم ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وحقيقة أمرهم انهم لا يؤمنون بشيء من الانبياء والمرسلين لا بنوح ولا إبراهيم ولا موسى ولا عيسى ولا بشيء من كتب الله المنزلة لا التوراة ولا الانجيل ولا القرآن ولا يقرون أن للعالم خالقاً خلقه ولا بان له ديناً أمر به ولا بان له داراً يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار وهم تارة يبنون قولهم على مذهب المتفلسفة الطبيعيين وتارة يبنونها على قول المجوس الذين يعبدون النور ويصبون الى ذلك الرفض ويحتجون لذلك من كلام النبوات إما بلفظ مكذوب ينقلونه كما ينقلون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما خلق الله العقل والحديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ولفظه أول ما خلق الله العقل فقال اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فيصححون لفظه ويقولون أول ما خلق الله العقل ليوافق قول المتفلسفة أتباع ارسطو في قوله أول



الصادرات عن واجب الوجود هو العقل واما بلفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفونه عن مواضعه كما يفعل أصحاب رسائل اخوان الصفا ونحوهم فانهم من أئمتهم وقد دخل كثير من باطلهم على كثير من المسلمين وراج عليهم حتى صار في كتب طوائف من المنتسبين الى العلم والدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملعونة التي يسمونها الدعوة الهادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الا كبر والناموس الاعظم ومضمون البلاغ الا كبر جحد الخالق والاستهزاء به وبمن يقربه حتى يكتب أحدهم اسم الله في أسفل رجله وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وجحد ما جاء به الانبياء ودعوى انهم كانوا من جنسهم طالين للرئاسة فمنهم من أحسن في طلبها ومنهم من أساء في طلبها حتى قتل ويجعلون محمدا وموسى من القسم الاول ويجعلون المسيح من القسم الثاني وفيها من الاستهزاء بالصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم وسائر الفواحش ما يطول وصفه ولهم اشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضا وهم اذا كانوا في بلاد المسلمين التي يكثر فيها أهل الايمان فقد يحقون على من لا يعرفهم واما اذا كثروا فانه يعرفهم عامة الناس فضلا عن خاصتهم وقد اتفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا تجوز مناكتهم ولا يجوز ان ينكح موليته منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تباع ذبايحهم \* وأما الجبن المعمول بانفتحهم فقيه قولان مشهوران للعلماء كسائر انفحة الميتة وكإنفحة ذبيحة الجوس الذين يقال عنهم انهم يذكون فذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انه يحل هذا الجبن لان إنفحة الميتة على هذا القول لا تموت بموت البهيمة وملاقاة الوعاء النجس في الباطن لا تنجس ومذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى ان الجبن نجس لان الانفحة عندهؤلاء نجسة لان لبن الميتة وإنفتحها عندهم نجس ومن لا تؤكل ذبيحتهم فذبيحته كاليتة وكل من أصحاب القولين يحتج بآثار ينقلها عن الصحابة فاصحاب القول الاول نقلوا انهم أكلوا جبن الجوس وأصحاب القول الثاني نقلوا انهم انما أكلوا ما كانوا يظنونونه من جبن النصاري فهذه مسألة اجتهاد للمقلد ان يقلد من يفتي بأحد القولين وأما أوانيتهم وملابسهم فكأواني الجوس على ما عرف من مذاهب الاثنية ولا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهي عن الصلاة على المناقين كعبد الله ابن أبي ونحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون

مقالة تخالف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾ فكيف هؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق لا يظهرون الا الكفر والالحاد واما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين وحصونهم أو جنودهم فهو من الكبائر بمنزلة من يستخدم الدثاب لرعى الغنم فانهم من أغش الناس للمسلمين ولولا الامور واحرص الناس على فساد الملة والدولة وهم شر من المخامر الذي يكون في العسكر فان المخامر قد يكون له غرض إما مع أمير العسكر وإما مع العدو وهؤلاء غرضهم مع الملة ودينها وملكها وعلماؤها وعامتها وخاصتها وهم أحرص الناس على تسليم الحصون الى عدو المسلمين وعلى افساد الجند على ولى الامر واخراجهم عن طاعته والواجب على ولاة الامور قطعهم من دواوين المقاتلة ولا يستخدمهم في ثغر ولا في غير ثغر وضررهم في الثغر أشد وان يستخدموا بدلمهم من يحتاج الى استخدامهم من الرجال المأمونين على دين الاسلام وعلى النصيح لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم بل اذا كان ولى الامر لا يستخدم من يغشه وان كان مسلما فكيف يستخدم من يغش المسلمين ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه بل أي وقت قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان كان العقد صحيحا وجب المسمى وان كان فاسدا وجبت أجرة المثل وان لم يكن استخدامهم من جنس الاجارة اللازمة فهو من جنس الجمالة الجائزة لكن هؤلاء لا يجوز استخدامهم فالعقد عقد فاسد لا يستحقون الا قيمة عملهم فان لم يكونوا عملا فلا شيء لهم لكن دماؤهم وأموالهم مباحة واذا أظهروا التوبة فني قبولها منهم نزاع بين العلماء فمن قبل توبتهم اذا التزموا شريعة الإسلام افر أموالهم اليهم ولم تنقل الى ورثتهم من جنسهم فان مالهم في بيت المال لكن هؤلاء اذا اخذوا فانهم يظهرون التوبة اذا أصل مذهبهم الاتقاء وكتمان امرهم وفيهم من يعرف وفيهم من قد لا يعرف فالطريق ان يحتاط في امرهم فلا يتركون مجتمعين ولا يمتنعون من حمل السلاح وان لا يكونوا من المقاتلة ويلزمون شرائع الاسلام من الصلوات الخمس وقراءة القرآن ويترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ويحال بينهم وبين معلمهم فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو وسائر الصحابة لما أظهروا على أهل الردة وجاؤا اليه قال لهم الصديق اختاروا بيني اما الحرب الملقحة واما السلم المخزية قاوا يا خليفة رسول



الله هذه الحرب الملبثة قد عرفناها فما السلم الخزية قال تدون قتلانا ولا ندى قتلاكم وتشهدون ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونعم ما اصبنا من اموالكم وتردون ما اصبتم من اموالنا ونزع منكم الحلقة والسلاح وتمنعون من ركوب الخيل وتتركون ترتعون اذئاب الابل حتى بري الله خليفة رسول الله والمؤمنين امر ايعذرونكم به فواقعه الصحابة على ذلك الا في تضمين قتلى المسلمين فان عمر قال له هؤلاء قتلوا في سبيل الله واجورهم على الله يعني هم استشهدوا وافلادية لهم فاتفقوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي اتفق عليه الصحابة ذو مذهب ائمة العلماء والذي تنازعوا فيه تنازع فيه العلماء فذهب اكثرهم ان من قتله المرتدون الممتنعون المحاربون لا يضمن كما اتفق عليه العلماء وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدي الروايتين ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى هو القول الاول فهذا الذي فعله الصحابة باولئك المرتدين بعد عودهم الى الاسلام يفعل بمن اظهر الاسلام والهمة ظاهرة فيه فيمنع من ركوب الخيل والسلاح والدروع التي تلبسها المقاتلة ولا يترك في الجند يهودي ولا نصراني ويلزمون شرائع الاسلام حتى يظهر ما يفعلونه من خير وشر ومن كان من ائمة ضلالهم واظهر التوبة اخرج عنهم وسير الى بلاد المسلمين التي ليس لهم فيها ظهور فاما ان يهديه الله أو يموت على نفاقه من غير مضرة للمسلمين ولا ريب ان جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم الطاعات واكثر الواجبات وهو انضال من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين واهل الكتاب فان جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد الاسلام ولما دخل فيه من الخوارج وجهاد من يقاتلنا من المشركين واهل الكتاب من زيادة اظهار الدين وحفظ الاصل مقدم على الفرع وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين اعظم من ضرر أولئك بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين وأهل الكتاب ويجب على كل مسلم ان يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحل لاحد ان يكتم ما يعرفه من اخبارهم بل يفشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل لاحد ان يعاونهم على بقائهم في الجند والمستخدمين ولا يحل لاحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر الله به ورسوله فان هذا من أعظم أبواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وقد قال تعالى لنبيه (يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلاظ عليهم) وهؤلاء لا يخرجون عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفر شرهم وعلى هدايتهم بحسب الامكان له من الاجر والثواب

ما لا يعلمه الا الله فان المقصود هدايتهم كما قال تعالى ( كنتم خيراً امة اخرجت للناس ) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس فيأتون بهم في السلاسل والقيود حتى يدخلونهم الاسلام فالمقصود بالجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد لمصالح المعاش والمعاد بحسب الامكان فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو افضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه انه قال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مجاهداً أجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتن والجهاد أفضل من الحج والعمرة كما قال تعالى ( أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون ) يشركهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالدين فيها أبداً ان الله عنده أجر عظيم (٤١٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يلعن معاوية ماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث وهي اذا قتل خليفتان فاحدهما ملعون وأيضاً ان عماراً تقتله الفئة الباغية وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفاً

﴿الجواب﴾ الحمد لله من لعن أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كمعاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مستحق للمقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يعاقب بالقتل أو مادون القتل كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه واللعنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه



وسلم انه قال لعن المؤمن كقتله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لعن المؤمن كقتله وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فله من الصحبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم قال ثم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة فعلق الحكم بروية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته ولما كان لفظ الصحبة فيه عموم وخصوص كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصحبة دون من لم يشرك فيها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم خالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مداً أحدهم ولا نصيفه فإن عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الأولين من الذين أنفقوا قبل الفتح فتح الحديبية وقاتلوا وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقاتلوا دون أولئك قال تعالى ( لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ) والمراد بالفتح فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين بايعوه أكثر من ألف وأربعمائة وهم الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وسورة الفتح الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل أن تفتح مكة بل قبل أن يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنتست من الهجرة وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه إلا الله مع انه قد كان كرهه خلق من المسلمين ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف أيها الناس اتهموا الرأي فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو استطيع أن ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت رواه البخاري وغيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولما كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح ( لتدخلن المسجد

الحرام ان شاء الله آمينين محققين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدهم في سورة الفتح ان يدخلوا مكة آمينين وانجز مواعده من العام الثاني وانزل في ذلك (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمان قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة فن توهم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا يائسا والمقصود ان اولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد لا تسبوا اصحابي فانهم صحبوه قبل ان يصحبه خالد وأمثاله ولما كان لابي بكر الصديق رضي الله عنه من مزية الصحبة ما يتميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن ابي الدرداء انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطلب أبو بكر من عمر ان يستغفر له فامتنع عمر وجاء أبو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ماجرى ثم ان عمر قدم فخرج يطلب ابا بكر في بيته فذكر له انه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يغضب لابي بكر وقال ايها الناس اني جئت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوا لي صاحبي فهل انتم تاركوا لي صاحبي فما اودني بعدها فهنا خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى (ثاني اثنين اذ هما في النار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فاختار ذلك العبد ما عند الله فبكي أبو بكر فقال بل نقديك بانفسنا وأموالنا قال فجعل الناس يعجبون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر ولو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخي وصاحبي سدوا كل خوخة في المسجد الا خوخة أبي بكر وهذا من أصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله والمقصود ان الصحبة فيها خصوص وعموم وعمومها يندرج فيه كل من رآه وؤمن به ولهذا يقال صحبته سنة وشهر او ساعة ونحو ذلك \* ومعاوية وعمر بن العاص وأمثالهما هم من المؤمنين لم يتهمهم أحد من الساف بنفاق بل قد ثبت في الصحيح ان عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على ان يغفر لي ما تقدم من ذنبي فقال



يا عمرو أما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله ومعلوم ان الاسلام الهادم هو اسلام المؤمنين  
 لا اسلام المنافقين وأيضا فسروا بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجرا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد الحديبية هاجر اليه من بلادهم طوعا لا كرها والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وانما كان  
 النفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك ان الانصار هم أهل المدينة فلما أسلم أشرافهم  
 وجمهورهم احتاج الباقون ان يظهر الاسلام نفاقا لئلا يظهر الاسلام وظهوره في قومهم وأما أهل  
 مكة فكان أشرافهم وجمهورهم كفارا فلم يكن يظهر الايمان الا من هو مؤمن ظاهرا وباطنا  
 فانه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجروا انما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دنياه وكان من أظهر  
 الاسلام بمكة يتأذى في دنياه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة هاجر معه أكثر  
 المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة اليه كما منع رجال من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد  
 أخو أبي جهل لانه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت لهؤلاء ويقول في قنوته اللهم نج الوليد  
 ابن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنيانا  
 كسني يوسف والمهاجرون من أولهم الى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون  
 مشهود لهم بالايمان ولعن المؤمن كقتله واما معاوية بن أبي سفيان وامثاله من الطلقاء الذين اسلموا بعد  
 فتح مكة كمكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان  
 ابن الحرث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم باتفاق المسلمين ولم يتهم احد  
 منهم بعد ذلك بنفاق ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب  
 والحساب وقه العذاب وكان أخوه يزيد بن أبي سفيان خيرا منه وافضل وهو احد الامراء  
 الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية معروفة وأبو بكر ماش  
 ويزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله اما ان تركب واما ان انزل قال لست براكب ولست  
 بنازل اني احتسبت خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الآخر والثالث  
 شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن الوليد وهو اميرهم المطلق ثم عزله عمرو وولى ابا عبيدة  
 عامر بن الجراح الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه امين هذه الامة  
 فكان فتح الشام على يد ابي عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم لما مات يزيد  
 ابن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل اخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة

واخبرهم بالرجال واقومهم بالحق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كونا  
تحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ضرب الحق على  
لسان عمرو قلبه وقال لولم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ابن عمر ما سمعت عمر يقول في شيء اني  
لاراه كذا وكذا الا كان كما رآه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما رآك الشيطان سال كاجفا ولا  
سلك جفا غير فحك ولا استعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين منافقا ولا استعمل من اقاربهما  
ولا كان تأخذهما في الله لومة لا ثم بل لما قاتلا اهل الردة واعادوهم الى الاسلام منعوهم ركوب  
الخيول وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم وكان عمر يقول لسعد بن ابي وقاص وهو امير  
العراق لا تستعمل احدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فانهم كانوا امراءا كبار مثل طلحة الاسدي  
والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والاشعث بن قيس الكندي وامثالهم فهؤلاء لما تخوف  
ابو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فلو كان عمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان وامثالهما  
ممن يتخوف منها النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن العاص قد أمره النبي صلى الله  
عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد  
استعمل على نجران سفيان بن حرب ابا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان  
نائبه على نجران وقد اتفق المسلمون على ان اسلام معاوية خير من اسلام ابيه ابي سفيان  
فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم ياتهم على احوال المسلمين في العلم والعمل  
وقد علم ان معاوية وعمر بن العاص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم يهتمهم احد من  
اوليائهم لا محاربوهم ولا غير محاربهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة  
والتابعين بعدهم متفقون على ان هؤلاء صادقون على رسول الله مامونون عليه في الرواية عنه والمنافق  
غير مامون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واذا كانوا مؤمنين محبين لله  
ورسوله فمن لعنهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه ان رجلا يلقب حمارا  
وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فأتى به اليه مرة فقال  
رجل لعنه الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنوه  
فانه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وان كانوا  
متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع انه صلى الله عليه وسلم لعن الخمر



وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها وقد نهى عن لعنة هذا الملعين لان اللعنة من باب الوعيد فيحكم به عموما واما الملعين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة او حسنات ماحية او مصائب مكفرة او شفاعاة مقبولة او غير ذلك من الاسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن أبي بلتعة فعل ما فعل وكان يسى الى مماليكه حتى ثبت في الصحيح ان غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب بن أبي بلتعة النار قال كذبت انه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسله والزبير بن العوام وقال لهما اثنيار وضة خاخ فان بها ظمينة ومعهما كتاب قال علي فانطلقنا تنعادي بنا خيلنا حتى لقينا الظمينة فقلنا أين الكتاب فقالت مامى كتاب فقلنا لها لتخرجن الكتاب أوليقين الثياب قال فاخرجته من عقاصها فاتينا به النبي صلى الله عليه وسلم واذا كتاب من حاطب الى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض امر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولا رضاء بالكفر بعد الاسلام ولكن كنت امرأ اصبقا في قريش ولم اكن من انفسها وكان من معك من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم اهلهم بمكة فاحببت اذا فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي وفي لفظ وعلمت ان ذلك لا يضرني يعني لان الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك ان الله قد اطلع على اهل بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر فدل ذلك على ان الحسنات العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة الا بدليل خاص ولا يشهد على معين بالنار الا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من اندراجهم في العموم لانه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والعبد اذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان استحق العقاب على سيئاته فان الله يثيبه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لاجل ما صدر منه وانما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد اهل الكبائر

وانهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها وان صاحب الكبيرة لا يقي معه من الايمان شي وهذه اقوال فاسدة مخالفة للكتاب والسنة المتواترة واجماع الصحابة وسائر اهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القراية ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم والله تعالى يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويغفر لهم بحسنات ماحية او بغير ذلك من الاسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم اسوأ الذي عملوا ويجزيهم اجرهم باحسن الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي اني تبنت اليك واني من المسلمين اولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة) ولكن الانبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء انهم معصومون من الاصرار على الذنوب فاما الصديقون والشهداء والصالحون فليسو بمعصومين وهذا في الذنوب المحققة وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فاذا اجتهدوا فاصابوا فاهم اجران واذا اجتهدوا واخطئوا فاهم أجر على اجتهدهم وخطوهم منفور لهم وأهل الضلال يعملون الخطأ والاثم متلازمين فتارة يغفلون فيهم ويقولون انهم معصومون وتارة يحفون عنهم ويقولون انهم باغون بالخطأ وأهل العلم والايمان لا يعصون ولا يؤتمرون ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال فطائفة سبت السلف ولعنهم لا اعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد يفسقونهم او يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن تولاهما ولعنوهم وسبوه واستحلوا قتالهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولى الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة الذين مرقوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاه وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا واصحابه فوقع الامر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه إن ابني



هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فاصلح الله به بين شيعة علي  
 وشيعة معاوية واثني النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه  
 سيداً بذلك لاجل ان ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ويرضاه الله ورسوله ولو كان الاقتتال  
 الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الامر كذلك بل يكون الحسن  
 قد ترك الواجب او الاحب الى الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان ما فعله الحسن محمود  
 مرضى لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع  
 اسامة بن زيد ويقول اللهم اني احبهما واحب من يحبهما وهذا ايضا مما ظهر فيه محبته ودعوته  
 صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الامر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم  
 به الحسن واشد الناس كراهة لما يخافه وهذا مما يبين ان القتلي من أهل صفين لم يكونوا عند  
 النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتالهم وهؤلاء مدح الصلح بينهم  
 ولم يأمر بقتالهم ولهذا كانت الصحابة والائمة متفقين على قتال الخوارج المارقين وظهر من علي  
 رضي الله عنه السرور بقتالهم ومن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقتالهم وما قد ظهر عنه  
 واما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه  
 الكآبة وتمنى ان لا يقع وشكر بعض الصحابة وبرأ الفريقين من الكفر والنفاق وأجاز الترحم  
 علي قتلي الطائفتين وامثال ذلك من الامور التي يعرف بها اتفاق علي وغيره من الصحابة على  
 ان كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد القرآن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان  
 بقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى  
 فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب  
 المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فسامهم مؤمنين  
 وجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والبني \* والحديث المذكور اذا اقتتل خايفتان فاحدهما ملعون  
 كذب مفتر لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة  
 ومعاوية لم يدع الخلافة ولم يبائع له بها حين قاتل عليا ولم يقاتله على انه خليفة ولا انه يستحق  
 الخلافة ويثرون له بذلك وقد كان معاوية يقر بذلك لمن ساله عنه ولا كان معاوية واصحابه يرون  
 ان يتدروا عليا واصحابه بالقتال ولا يعلوا بل لما رأى علي رضي الله عنه واصحابه انه يجب عليهم

طاعته ومبايئته اذ لا يكون للمسلمين الا خليفة واحد وانهم خارجون عن طاعته يمتنعون  
عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأي ان يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة  
والجماعة وهم قالوا ان ذلك لا يجب عليهم وانهم اذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان  
عثمان قتل مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر علي وهم غالبون لهم شوكة فاذا امتنعنا ظلمونا  
واعتدوا علينا وعلي لا يمكنه دفعهم كما يمكنه الدفع عن عثمان وانما علينا ان نبايع خليفة يقدر على  
ان ينصفنا ويبدل لنا الانصاف وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وبعثمان ظنونا كاذبة برأ  
الله منها عليا وعثمان كان يظن بعلي انه أمر يقتل عثمان وكان علي يحلف وهو البار الصادق  
بلا يمين انه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يمالىء علي قتله وهذا معلوم بلا ريب من علي رضى الله  
عنه فكان اناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون ذلك عنه فحبوه يقصدون بذلك  
الطمع على عثمان بانه كان يستحق القتل وان عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الطمع  
على علي وانه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك  
دم مسلم في الدفع عنه فكيف في طلب طاعته وامثال هذه الامور التي يتسبب بها الزائفون  
على المتشيعين العثمانية والعلوية وكل فرقة من المتشيعين مقرة مع ذلك بانه ليس معاوية  
كفا لعلي بالخلافة ولا يجوز ان يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضي الله عنه فان فضل  
علي وسابقته وعلمه ودينه وشجاعته وسائر فضائله كانت عندهم ظاهرة معروفة كفضل اخوانه  
ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم ولم يكن بقى من أهل الشورى غيره وغير سعد  
وسعد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفي عثمان لم يبق لها  
معين الا علي رضي الله عنه وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم  
والعدوان وضعف أهل العلم والايمان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من  
غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا  
قل ما يكرهون في الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة وأما الحديث الذي فيه ان عمارا تقتله  
الفئة الباغية فهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو  
في بعض نسخ البخارى قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبغى  
ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو



حق كما قاله وليس في كون عمارا قتله الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه فانه قد قال الله تعالى ( وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصالحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصالحوا بين اخويكم ) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين اخوة بل مع امره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان بغيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان ولا يوجب لعنتهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون وكل من كان باغيا أو ظلما أو معتديا أو مرتكبيا ما هو ذنب فهو قسمان متاول وغير متاول فالمتاول المجتهد كاهل العلم والدين الذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل امور واعتقد الآخرون تحريمها كما استحلت بعضهم بعض انواع الاشربة وبعضهم بعض المقابلات الربوية وبعضهم بعض عقود التحليل والتممة وأمثال ذلك فقد جرى ذلك وامثاله من خيار السلف فهو لاء المتاولون المجتهدون غايتهم انهم مخطئون وقد قال الله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ) وقد ثبت في الصحيح ان الله استجاب هذا الدعاء وقد اخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام انهما حكما في الحرث وخص احدهما بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحلم والعلماء ورثة الانبياء فاذا فهم أحدهم من المسئلة ما لم يفهمه الاخر لم يكن بذلك ملوما ولا مانعا لما عرف من علمه ودينه وان كان ذلك مع العلم بالحكم يكون انما وظلما والاصرار عليه فسقا بل متى علم تحريمه ضرورة كان تحليله كفرا فالبغي هو من هذا الباب أما اذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يتبين له انه باغ بل اعتقد انه على الحق وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته باغيا موجبة لاثمه فضلا عن ان توجب فسقه والذين يقولون بقتال البغاة المتاولين يقولون مع الامر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بغيرهم لا عقوبة لهم بل لمنع من العدوان ويقولون انهم باقون على العدالة لا يفسقون ويقولون هم كغير المكلف كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغنى عليه والنائم من العدوان ان لا يصدر منهم بل يمنع البهائم من العدوان ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع انه لا اثم عليه في ذلك وهكذا من رفع الى الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الحد والتائب من الذنب كمن لا ذنب له والباغي المتاول بجلد عند مالك والشافعي واحمد ونظائره متعددة ثم بتقدير ان يكون البغي بغير تاويل يكون ذنبا والذنوب تزول عقوبتها باسباب متعددة كالتوبة والحسنات

الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمارا تقتله الفئة الباغية ليس نصا في ان هذا اللفظ  
 لمعاوية واصحابه بل يمكن انه اريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتله وهي طائفة من  
 المسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكمها ومن المعلوم انه كان في المسكر من لم يرض  
 بقتل عمار كعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار حتى  
 معاوية وعمرو ويروى ان معاوية تاول ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتلته وان عليا رد  
 هذا التأويل بقوله فنحن اذا قتلنا حمزة ولا ريب ان ما قاله علي هو الصواب لكن من نظر في كلام  
 المتناظرين من العلماء الذين ليس بينهم قتال ولا ملك وان لهم في النصوص من التأويلات ما هو اضعف  
 من تأويل معاوية بكثير ومن تاول هذا التأويل لم ير انه قتل عمارا فلم يعتقد انه باغ ومن لم يعتقد انه  
 باغ وهو في نفس الامر باغ فهو متاويل مخطئ والفقهاء ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل  
 عمارا لكن لهم قولان مشهوران لما كان عليهما كابر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار  
 وطائفته ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين  
 الاولين ففي القول الاول عمار وسهل بن حنيف وابو أيوب وفي الثاني سعد بن ابي وقاص ومحمد  
 ابن مسلمة واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ولعل أكثر الاكابر من الصحابة كانوا على  
 هذا الرأي ولم يكن في المسكرين بعد علي افضل من سعد بن ابي وقاص وكان من القاعدين  
 وحديث عمار قد يحتاج به من رأى القتال لانه اذا كان قاتلوه بغاة فالله يقول ( فقاتلوا التي تبغي )  
 والمسكون يحتاجون بالاحاديث الكثيرة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القعود  
 عن الفتنة خير من القتال فيها وتقول ان هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت احاديث  
 صحيحة تبين ذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ولم يرض به وانما رضى بالصلح  
 وانما أمر الله بقتال الباغي ولم يأمر بقتاله ابتداء بل قال ( وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا  
 فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت  
 فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين ) قالوا والاقتيال الاول لم يأمر الله به  
 ولا أمر كل من بغى عليه أن يقاتل من بغى عليه فانه اذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين  
 بل غالب الناس لا يخاو من ظلم وبغى ولكن اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين فالواجب  
 الاصلاح بينهما وان لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال فادا بغت الواحدة بعد ذلك قوات



لأنهم ترك القتال ولم تجب إلى الصلح فلم يدفع شرها إلا بالقتال فصار قتلها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يدفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد قالوا فتقدير أن يكون جميع المعسكر بغاة فم نوءمر بقتالهم ابتداء بل أمرنا بالاصلاح بينهم وايضا فلا يجوز قتالهم اذا كان الذين مع علي ناكسين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضعيفي الطاعة له والمقصود ان هذا الحديث لا يبيح لعن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه واما أهل البيت فلم يسبوا قط والله الحمد ولم يقتل الحجاج أحدا من بني هاشم وانما قتل رجالا من أشرف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفووا والله أعلم

(٤١١) ﴿مسئلة﴾ في المعز معد بن تميم الذي بنى القاهرة والقصرين هل كان شريفا فاطميا وهل كان هو وأولاده معصومين وانهم أصحاب العلم الباطن وان كانوا ليسوا اشرافا فما الحجة على القول بذلك وان كانوا على خلاف الشريعة فهل هم بغاة أم لا وما حكم من نقل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتج بقولهم ولتبسطوا القول في ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما القول بأنه هو او احد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من الذنوب والخطأ كما يدعيه الرافضة في الاثني عشر فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك في ايمانه وتقواه بل فيمن لا يشك انه من أهل الجنة كعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والايمان على ان هذا القول من أفسد الأقوال وانه من أقوال أهل الافك والبهتان فان العصمة في ذلك ليست لغير الانبياء عليهم السلام بل كان من سوى الانبياء يؤخذ من قوله ويترك ولا تجب طاعة من سوى الانبياء والرسل في كل ما يقول ولا يجب على الخلق اتباعه والايمان به في كل ما يامر به ويحبر به ولا تكون مخالفته في ذلك كفرا بخلاف الانبياء بل اذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قوليهما وإيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر عند التنازع

بالرد الى الله والى الرسول اذا المعصوم لا يقول الا حقا ومن علم انه قال الحق في موارد النزاع وجب اتباعه كما لو ذكر ذاكرة من كتاب الله تعالى او حديثا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع اما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هي مرتبة الرسول التي لا تصلح الا له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (وما ارسلنا من رسول الا ليطيع باذن الله ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) وقال تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقال تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون) وقال (ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) وقال تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقال تعالى (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى (لئن اقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزتموه وأقرضتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سيا تكم) وامثال هذه في القرآن كثير بين فيه سعادة من آمن بالرسول واتبعهم وأطاعهم وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه في ذلك حكم الرسول والنبي المبعوث الى الخلق رسول اليهم بخلاف من لم يبعث اليهم فمن كان امرا ناهيا للخلق من امام وعالم وشيخ واولى امر غير هؤلاء من أهل البيت أو غيرهم وكان معصوما كان بمنزلة الرسول في ذلك وكان من اطاعه وجبت له الجنة ومن عصاه وجبت له النار كما يقوله القائلون بعصاة على او غيره من الائمة بل من اطاعه يكون مؤمنا ومن عصاه يكون كافرا وكان هؤلاء كانبيا بنى اسرائيل فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نبي بعدى وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا



انما ورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر فقاية العلماء من الاثمة وغيرهم من هذه الامة  
 ان يكونوا ورثة الانبياء لا ان يكونوا انبياء وايضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رؤيا عبرها أصبت بعضا وأخطأت بعضا وقال الصديق  
 اطيعوني ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو  
 بردة دعني اضرب عنقه فقال له ا كنت فاعلا قال نعم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولهذا اتفق الاثمة على ان من سب نبيا قتل ومن سب غير النبي لا يقتل  
 بكل سب سبه بل يفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او  
 كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل  
 وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه فيرجع عن أقوال كثيرة اذا  
 تبين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدا منها ويقول  
 في مواضع والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه ويقول امرأة أصابت ورجل أخطأ ومع  
 هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون  
 فان يكن في أمتي أحد فعمر وفي الترمذي لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق  
 على عمر وقلبه فاذا كان المحدث الملمم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على  
 نفسه بانه ليس بمعصوم فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يبلغوا منزلته فان أهل العلم  
 متفقون على ان ابا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم وأولى  
 بمعرفة الحق واتباعه منهم وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجها وقال علي رضي الله  
 عنه لا أوتي باحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلده حدة الممترى والاقوال المأثورة عن عثمان  
 وعلي وغيرهما من الصحابة بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا افي فيها بخلاف نص النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقد وجد لعلي وغيره من الصحابة من ذلك اكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي  
 رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول علي فصنف كتاب  
 اختلاف علي وعبد الله بن مسعود وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولها لمجيء السنة بخلافها  
 وصنف بعده محمد بن نصر الثوري كتابا أكبر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

ان المتقدمة المتوفى عنها اذا كانت حاملا فانها تعتد أبعد الاجلين ويروى ذلك عن ابن عباس أيضا وافقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك وهو انها اذا وضعت حملها حلت لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سبيعة الاسلمية كانت قد وضعت بعد زوجها بليال فدخل عليها أبو السنايل ابن بمكك فقال ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب أبو السنايل حلت فانكحي فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا وكذلك المفوضة التي تزوجها زوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس انها لمهر لها وافق فيها ابن مسعود وغيره ان لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه ومثل هذا كثير وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم بعضا في العلم والفتيا كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا ولو كانوا معصومين لكان مخالفة المعصوم للمعصوم ممتنة وقد كان الحسن في امر القتال يخالف اباة ويكره كثير مما يفعله ويرجع على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان يقول

لئن عجزت عجرة لا اعتذر سوف اكيس بعدها واستمر

واجبر الرأي النسيب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الا صوب وله فتاوى يرجع بعضها عن بعض كقوله في امهات الاولاد فان له فيها قولين احدهما المنع من يمين والثاني اباحة ذلك والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ ادلاني بعده وقد وصى الحسن اخاه الحسين بان لا يطيع أهل العراق ولا يطلب هذا الامر وأشار عليه بذلك ابن عمرو ابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا انه صاحته وصاحته اساميين ان لا يذهب اليهم لا يجيبهم الى ما قالوه من المحبة اليهم والقتال معهم وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضي الله عنه فعل ما رآه مصلحة والرأي يصيب ويخطئ والمعصوم ليس لاحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين ومعلوم أن شريعتهم واحدة وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالايمان والتقوي والجنة هو في



غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الامة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود فكيف  
 تكون العصمة في ذرية عبد الله بن ميمون القداح مع شريرة النفاق والكذب والضلال وهب ان  
 الامر ليس كذلك فلا ريب ان سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظلما وانتهاكاً للمحرمات وابعدها  
 عن اقامة الامور والواجبات واعظمهم اظهاراً للبدع المخالفة للكتاب والسنة واعانة لاهل النفاق  
 والبدعة وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني أمية وبني العباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم  
 واعظم علما وایماناً من دولتهم واقل بدعاً وفجوراً من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله  
 ورسوله من خلفاء دولتهم ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم فكيف  
 يدعى العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمكرات والظلم والبنى والعدوان والعداوة لاهل  
 البر والتقوى من الامة والاطمئنان لاهل الكفر والنفاق فهم من أفسق الناس ومن أكفر  
 الناس وما يدعى العصمة في النفاق والفسوق الاجاهل مبسوط الجهل أو زنديق يقول بلا علم  
 ومن المعلوم الذي لا ريب فيه ان من شهد لهم بالایمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم  
 بما لا يعلم وقد قال الله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) وقال تعالى ( الا من شهد بالحق وهم  
 يعلمون ) وقال عن اخوة يوسف ( وما شهدنا الا بما علمنا ) وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم  
 ولا ثبوت ایمانهم وتقواهم فان غاية ما يزعمه انهم كانوا يظهرون الاسلام والتزام شرائعه وليس كل  
 من اظهر الاسلام يكون مؤمناً في الباطن اذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمن والمنافق  
 قال الله تعالى ( ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ) وقال تعالى ( اذا  
 جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين  
 لكاذبون ) وقال تعالى ( قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل  
 الايمان في قلوبكم وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الامة واقمتها وجاهيرها انهم كانوا منافقين  
 زنادقة يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر فاذا قدر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في  
 ایمانهم نزاع مشهور فالشاهد لهم بالایمان شاهد لهم بما لا يعلمه اذ ليس معه شيء يدل على ایمانهم  
 مثل ما مع منازعيه ما يدل على نفاقهم وزندقتهم وكذلك النسب قد علم ان جمهور الامة تلعن  
 في نسبهم وينذكرون انهم من اولاد المجوس أو اليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف  
 من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث وأهل الكلام وعلماء النسب والعامّة

وغيرهم وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لاخبار الناس واياهم حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كابن الاثير الموصلي في تاريخه ونحوه فانه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم من القدح في نسبهم وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه فانهم ذكروا بطلان نسبهم وكذلك ابن الجوزي وابو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك حتى صنف العلماء في كشف اسرارهم وهتك استارهم كما صنف القاضي ابو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف اسرارهم وهتك استارهم وذكر انهم من ذرية المجوس وذكر من مذاهبهم ما بين فيه ان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الهية على أو نبوته فهم أكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكفرهم وكذلك ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه الذي سماه فضائل المستظهيرية وفضائح الباطنية قال ظاهر مذاهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وكذلك القاضي عبد الجبار بن احمد وأمثلة من الممتزلة المتشعبة الذين لا يفضلون على علي غيره بل يفسقون من قاتله ولم يتب من قتاله يعملون هؤلاء من اكابر المناقين الزنادقة فهذه مقالة الممتزلة في حقهم فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل والرافضة الامامية مع انهم من أجهل الخلق وانهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دنيا منصوره نعم يعلمون ان مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المناقين ويعلمون ان مقالة هؤلاء الباطنية شر من مقالة الغالية الذين يعتقدون الهية على رضى الله عنه وأما القدح في نسبهم فهو مأثور عن جماهير علماء الامة من علماء الطوائف وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف وكان في بعضهم من البدعة والظلم ما فيه فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك كما قدحوا في نسب هؤلاء ولا نسبهم الى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء وقد قام من ولد علي طوائف من ولد الحسن وولد الحسين كحمد بن عبد الله بن حسن وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن وأمثالهما ولم يطعن أحد لا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في اسلامهم وكذلك الداعي القائم بطبرستان وغيره من العلويين وكذلك بنو حمود الذين تغلبوا بالاندلس مدة وأمثلة هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ولا في اسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبين من علي الخلافة لا سيما في الدولة العباسية وحبس طائفة كوسى بن جعفر وغيره ولم يقدح أعداؤهم



في نسبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان الانساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس لا يقدر العدو ان يطفئه وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه بالله والرسول أمر لا يخفى وصاحب النسب والدين لو أراد عدوه ان يبطل نسبه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ولا يجوز ان تتفق على ذلك أقوال العلماء وهؤلاء بنو عبيد القداح ما زالت علماء الامة المأمونون علماء ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم لا يذمونهم بالرفض والتشيع فان لهم في هذا شركاء كثيرين بل يجمعونهم من القرامطة الباطنية الذين منهم الاسماعيلية والنصيرية ومن جنسهم الحرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار المنافقون الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ولا ريب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بأنهم الذين ابتدعوه ووضعوه وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم وانهم اخذوا بعض قول المجوس وبعض قول الفلاسفة فوضعوا الهمم السابق والتالى والاساس والحجج والدعاوى وامثال ذلك من المراتب وترتيب الدعوة سبع درجات آخرها البلاغ الاكبر والناموس الاعظم مما ليس هذا موضع تفصيل ذلك واذا كان كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو ايمان فاقبل ما في شهادته انه شاهد بلا علم قافٍ ما ليس له به علم وذلك جرم باتفاق الامة بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق ومعاداة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على بطلان نسبهم الفاطمي فان من يكون من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم القائمين بالخلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كمعاداة هؤلاء فام يعرف في بني هاشم ولا ولد أبي طالب بل ولا بنى أمية من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام فضلا عن ان يكون معاديا له كمعاداة هؤلاء بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع حمية لدين آبائهم واسلافهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يعادى دينه هذه المعاداة ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين لهؤلاء الا من هو زنديق عدو لله ورسوله أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا مما يدل على كفرهم وكذبهم في نسبهم

﴿ فصل ﴾ وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي ادعواها من العلم الباطن هو اعظم حجة ودليل على انهم زنادقة منافقون لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا باليوم الآخر فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على انه كفر أيضا فان مضمونه ان للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين في الاوامر والنواهي والاخبار أما الاوامر فان الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام ان محمدا صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق وأما النواهي فان الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبني بغير الحق واذ يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله مالا يعلمون كما حرم الخمر ونكاح ذوات المحارم والربا والميسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الائمة الاسماعيلية الذين انتسبوا الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر الذين يقولون انهم معصومون وانهم اصحاب العلم الباطن كقولهم الصلاة معرفة اسرارنا لاهذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة والصيام كتبات اسرارنا ليس هو الامساك عن الاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شيو خنا المقدسين وامثال ذلك وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونكاح الامهات والبنات وغير ذلك من المنكرات ومعلوم ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما واما الاخبار فانهم لا يقرّون بقيام الناس من قبورهم لرب العالمين ولا بما وعد الله به عباده من الثواب والعقاب بل ولا بما اخبرت به الرسل من الملائكة بل ولا بما ذكرته من اسماء الله وصفاته بل اخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لارسطو ويريدون ان يجمعوا بين ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء كما فعل اصحاب رسائل اخوان الصفا وهم على طريقة هؤلاء العبيدين ذرية عبيد الله بن ميمون القداح فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين أو اليهود أو النصارى ان ما يقوله اصحاب رسائل اخوان الصفا يخالف للملل الثلاث وان كان في ذلك من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المنطقية والالهية وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل مالا ينكر فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به والتكذيب بكثير مما جاءت به وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بملة من الملل فهؤلاء خارجون عن الملل الثلاث ومن أكاذيبهم وزعمهم ان هذه الرسائل من كلام جعفر بن محمد الصادق والعلماء يعلمون انها انما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة وقد ذكر واضعوها فيها ما حدث في الاسلام



في استيلاء النصاري على سواحل الشام ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة  
 وجعفر بن محمد رضى الله عنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي  
 سنة اذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة كما في تاريخ الجامع الازهر ويقال ان ابتداء بنائها  
 سنة ثمان وخمسين وانه في سنة اثنين وستين قدم معد بن تميم من المغرب واستوطنها ومما بين  
 هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع مفسرين قابل أحد أمرائهم  
 وأبي علي ابن الهيثم الذين كانوا في دولة الحاكم نازلين قريبا من الجامع الازهر وابن سينا وابنه  
 وأخوه كانوا من اتباعهما قال ابن سينا وقرأت من الفلسفة وكنت أسمع أبي واخي يذكران  
 العقل والنفس وكان وجوده علي عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه وما فعله  
 هشكين الدرزي مولاه بامرره من دعوة الناس الى عبادته ومقاتلته أهل مصر على ذلك ثم ذهبه  
 الى الشام حتى اضل وادى التيم بن ثعلبة ولزندقة والنفاق فيهم الى اليوم وعندهم كتب الحاكم  
 وقد أخذتها منهم وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم واسقاطه عنهم الصلاة والزكاة والصيام  
 والحج وتسمية المسلمين الموجبين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية الى  
 أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى وبالجملة فممن الباطن الذي يدعو مضمونه الكفر  
 بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر لكنهم فيه على  
 درجات فليسوا مستوين في الكفر اذ هو عندهم سبع طبقات كل طبقة يخاطبون بها  
 طائفة من الناس بحسب بعدهم من الدين وقربهم منه ولهم القاب وترتبت ركبوا من مذهب  
 المجوس والفلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق والتالي جعلوها بازاء العقل والنفس كالذي ذكره  
 الفلاسفة وبازاء النور والظلمة كالذي ذكره المجوس وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون  
 انه هو السابع ويتكلمون في الباطن والاساس والحجة والباب وغير ذلك مما يطول وصفهم ومن  
 وصاياهم في الناموس الاكبر والبلاغ الاعظم انهم يدخلون على المسلمين من باب التشيع وذلك  
 لعلمهم بان الشيعة من أجهل الطوائف وأضعفها عقلا وعلماء وأبعدها عن دين الاسلام علما وعملا  
 ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب المتشيعات قديما وحديثا كما دخل الكفار المحاربون مدائن  
 الاسلام ببغداد بمعاونة الشيعة كما جرى لهم في دولة الترك الكفار ببغداد وحلب وغيرها بل كما  
 جرى بتغير المسلمين مع النصاري وغيرهم فهم يظهرون التشيع لمن يدعو له واذا استجاب لهم

نقلوه الى الرفض والقدرح في الصحابة فان رأوه قابلا نقلوه الى الطعن في علي وغيره ثم نقلوه الى القدرح في ندينا وسائر الانبياء وقالوا ان الانبياء لهم بواطن واسرار تخالف ما عليه امتهم وكانوا قوما اذ كياء فضلاء قالوا باغراضهم الدنيوية بما وضموه من النواميس الشرعية ثم قدحوا في المسيح ونسبوه الى يوسف النجار وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى صلبه فيوافقون اليهود في القدرح في المسيح لكن هم شر من اليهود فانهم يقدحون في الانبياء واما موسى ومحمد فيعظمون أمرهما لتمكنهما وقهر عدوهما ويدعون انهما أظهر ما أظهر من الكتاب لذب العامة وان لذلك اسرار باطنة من عرفها صار من الكمل البالغين ويقولون ان الله احل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات وأخذ اموال الناس بكل طريق ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة من صلاة وزكاة وصيام وغير ذلك اذا لبالغ عندهم قد عرف انه لا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للعالم على قولين لا تثمهم تنكره وترغم ان المشائين من الفلاسفة في نزاع الا في واجب الوجود ويستهيئون بذكر الله واسمه حتي يكتب احدهم اسم الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم كثير وذو الدعوة التي كانت مشهورة والاسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب بقلاع الأملوت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وجبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب العبيديين المستول عنهم وابن الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية وكان الغزالي يناظر اصحابه لما كان قدم الى مصر في دولة المستنصر وكان أطولهم مدة وتلقي عنه اسرارهم وفي دولة المستنصر كانت فتنة الساسري في المائة الخامسة سنة خمسين واربعمائة لما جاهد الساسري خارجا عن طاعة الخليفة القائم بأمر الله العباسي واتفق مع المستنصر العبيدي وذهب يحشر الى العراق واظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد اظهروها بارض مصر وقتلوا طوائف من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف واذنوا على المنابرحي على خير العمل حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فهزموهم وطردهم الى مصر وكان من اواخرهم الشهيد نور الدين محمود الذي فتح اكثر الشام واستنقذه من ايدي النصارى ثم بعث عسكره الى مصر لما استنجدوه على الافرنج وتكرر دخول العسكر اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال عنها دعوة العبيديين من القرامطة الباطنية وأظهر



فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حينئذ من اظهر بها دين الاسلام وكان في اثناء دولتهم  
 يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكي ذلك  
 ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الغنى بن سعيد وامتنع من رواية الحديث خوفا ان يقتلوه  
 وكانوا ينادون بين القصرين من لعن وسب فله دينار وأردب وكان بالجامع الازهر عدة  
 مقاصير يلعب فيها الصحابة بل يتكلم فيها بالكفر الصريح وكان لهم مدرسة بقرب المشهد الذي  
 بنوه ونسبوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه باتفاق العلماء وكانوا لا يدرسون في  
 مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والآلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة  
 وبنوا ارسادا على الجبال وغير الجبال يرصدون فيها الكواكب يعبدونها ويسبحونها ويستزلون  
 روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار كشياطين الاصنام ونحو ذلك والمعز بن  
 تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك فصنف كلاما معروفا عند اتباعه واديس هذا  
 المعز بن باديس فان ذاك كان مسلما من أهل السنة وكان رجلا من ملوك المغرب وهذا بعد  
 ذاك بمدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي  
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمان حتى قالت فيها العلماء انها كانت دار ردة ونفاق كدار مسيلة  
 الكذاب والقرامطة الخارجين بارض المراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من  
 العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر فان كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر  
 والردة وهم أعظم كفرا وردة من كفر اتباع مسيلة الكذاب ونحوه من الكذابين فان  
 اولئك لم يقولوا في الالهية والربوبية والشرائع ما قاله ائمة هؤلاء ولهذا يميز بين قبورهم وقبور  
 المسلمين كما يميز بين قبور المسلمين والكفار فان قبورهم موجهة الى غير القبلة واذا أصاب الخيل مغل  
 اتوا بها الى قبورهم كما يأتون بها الى قبور الكفار وهذه عادة معروفة للخيل اذا أصاب الخيل مغل ذهبوا  
 بها الى قبور اليهود والنصارى بدمشق وان كانوا بمسكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوهما ذهبوا  
 بها الى قبورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قبور اليهود والنصارى او لهؤلاء العبيدين الذين قد  
 يتسمون بالاشراف وليسوا من الاشراف ولا يذهبون بالخيال الى قبور الانبياء والصالحين  
 ولا الى قبور عموم المسلمين وهذا أمر مجرب معلوم عند الجند وعلمائهم وقد ذكر سبب ذلك  
 ان الكفار يعاقبون في قبورهم فيسمع أصواتهم البهائم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ان الكفار يعذبون في قبورهم في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان راكبا على بغلته فرقبور فجادت به حتى كادت تلقيه فقال هذه أصوات يهود تعذب في قبورها فان البهاثم اذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب الملل وكان الجهال يظنون ان تمشية الخيل عند قبور هؤلاء لدينهم وفضلهم فلما تبين لهم انهم يمشونها عند قبور اليهود والنصارى والنصيرية ونحوهم دون قبور الانبياء والصالحين وذكر العلماء انهم لا يمشونها عند قبر من يعرف بالدين بمصر والشام وغيرها انما يمشونها عند قبور الفجار والكفار تبين بذلك ما كان مشتبهها ومن علم حوادث الاسلام وما جرى فيه بين اوليائه وأعدائه الكفار والمنافقين علم ان عداوة هؤلاء المعتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من عداوة التتار وان علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها محمدا بل ابطال جميع المرسلين وانهم لا يقرون بما جاء به الرسول عن الله ولا من خبره ولا من أمره وان لهم قصدا مؤكدا في ابطال دعوته وافساد ملته وقتل خاصته واتباع عترته وانهم في معاداة الاسلام بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى فان اليهود والنصارى يقرون باصل الجمل التي جاءت بها الرسل كاثبات الصانع والرسول والشرائع واليوم الآخر ولكن يكذبون بعض الكتب والرسول كما قال الله سبحانه ( ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا ) واما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب والرسول يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يثقون به لا يظهرونه كما يظهر أهل الكتاب دينهم لانهم لو أظهروه لنفر عنهم جماهير أهل الارض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون بين مقالاتهم ومقالة الجمهور بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالاتها ومقالة الجمهور ويرون كتمان مذهبهم واستعمال التقية وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا لكن يكون جاهلا مبتدعا واذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم واسلامهم يكتبون ما هم عليه من البدعة والهوى لكن جمهور الناس يخافونهم فكيف بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى وانما يقرب منهم الفلاسفة المشاؤون اصحاب ارسطو فان بينهم وبين القرامطة مقارنة كبيرة ولهذا يوجد



فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة كسنان الذي كان بالشام والطوسي الذي كان وزيرا لهم بالاموت ثم صار منجما لهؤلاء وملك الكفار وصنف شرح الاشارات لابن سينا وهو الذي اشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم الداسميدية فهؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهروه القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك انه باطل لكن يكون أحدهم متفلسفا ويدخل معهم لموافقتهم له على ما هو فيه من الاقرار بالرسول والشرائع في الظاهر وتأويل ذلك بامور يعلم بالاضطرار انها مخالفة لما جاءت به الرسل فان المتفلسفة تناولوا ما اخبرت به الرسل من امور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم واما الشرائع العملية فلا ينقونها كما ينفيها القرامطة بل يوجبونها على العامة ويوجبون بمضها على الخاصة اولا يوجبون ذلك ويقولون ان الرسل فيما اخبروا به وامروا به لم يأتوا بحقائق الامور ولكن اتوا بامر فيه صلاح العامة وان كان هو كذبا في الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخاريق لقصد صلاح العامة كما فعل ابن التومرت الملقب بالمهدي ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لانه كان مثلها في الجملة ولم يكن مناققا مكذبا للرسول معطلا للشرائع ولا يجعل للشريعة العملية باطنا يخالف ظاهرها بل كان فيه نوع من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنوب فهؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة اكفر من اليهود والنصارى واما في الظاهر فيدعون الاسلام بل وايصال النسب الى المعتزة النبوية وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الانبياء والاولياء وان امامهم معصوم فهم في الظاهر من اعظم الناس دعوى بحقائق الايمان وفي الباطن من اكفر الناس بالرحن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين قال تعالى (ومن اظلم ممن اقترى على الله كذبا او قال اوحى الى ولم يوح اليه شيء ومن قال ساذل مثل ما انزل الله) وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا فان الذي يضاهي الرسول الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوته فيقول ان الله ارسلني وانزل علي وكذب على الله أو يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موجه كما يقول قيل لي ونوديت وخطبت ونحو ذلك ويكون كاذبا فيكون هذا قد حذف الفاعل أو لا يدعي واحدا من الامر لكنه يدعي انه يمكنه انه يأتي بما اتى به الرسول ووجه القسمة ان ما يدعيه في مضاهاة الرسول اما ان يضيفه الى الله أو الى

نفسه اولا يضيفه الى احد هؤلاء في دعواهم مثل الرسول هم كفرة من اليهود والنصارى فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم مما فعل مسيلمة والحدوا في اسماء الله وآياته اعظم مما فعل مسيلمة وحاربوا الله ورسوله اعظم مما فعل مسيلمة وبسط حالهم يطول لكن هذه الاوراق لاتسع أكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ولا ريب انه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين الموالي لهم الناصر لهم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الخالق هو المخلوق فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما للقائلين بذهب الحلول والاتحاد فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة اولئك الى الرافضة والجهمية ولكن القرامطة أكثر من الاتحادية بكثير ولهذا كان أحسن حال عوامهم ان يكونوا رافضة جهمية واما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يفهم كلامهم ويستقد ان كلامهم كلام الاولياء المحققين وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا والله أعلم

(٤١٢) ﴿مسئلة﴾ في البغاة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرقت الشريعة بينهما في الاحكام الجارية عليهما أم لا واذا ادعى مدع ان الاثمة اجتمعت على ان لا فرق بينهم الا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهر وان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما قول القائل ان الاثمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم فدعوى باطلة ومدعيها مجازف فان نفي الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البغي فانهم قد يحملون قتال ابي بكر لما نهي الزكاة وقاتل علي الخوارج وقاتل لاهل الجمل وصفين الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغي ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل مجتهدون إما مصيبون وإما مخطئون وذنوبهم مغفورة لهم ويطلقون القول بان البغاة ليسوا



فساقا فاذا جعل هؤلاء واولئك سواء لزم ان تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقيين على العدالة ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة وأما جمهور أهل العلم فيفرقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير أهل الجمل وصفين ممن يمد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم وذلك انه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة ويبين ان المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس اولئك فان طائفة علي أولى بالحق من طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لو يعلم الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكلوا عن العمل وقد روى مسلم احاديثهم في الصحيح من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسائيد وهي مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متلقة بالقبول أجمع عليها علماء الامة من الصحابة ومن اتبعهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما الجمل وصفين فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا ان هذا قتال فتنة وكان على رضي الله عنه مسرورا لقتال الخوارج ويروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الامر بقتالهم وأما قتال صفين فذكر انه ليس معه فيه نص وانما هو رأى رأى وكان احيانا يحمد من لم ير القتال وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحسن ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن واثني عليه باصلاح الله به بين الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا يبين أن ترك القتال كان أحسن وانه لم يكن القتال واجبا ولا مستحبا وقتال الخوارج قد ثبت عنه انه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين

ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه واثني عليه فمن سوي بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين وبين قتال ذي الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والحرورية المعتدين كان قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمعتزلة الذين يكفرون أو يفسقون المقاتلين بالجل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والائمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتولين بالجل وصفين والامساك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا وأما أهل البني فان الله تعالى قال فيهم ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين ) فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء فلا قتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم ان بغت الواحدة قوتلت ولهذا قال من قال من الفقهاء ان البغاة لا يبتدئون بقتالهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقال لئن أدركتهم لاقتلنهم قتل عاد وكذلك مانعوا الزكاة فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتالهم وقال الصديق والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهم يقاتلون اذا امتنعوا من اداء الواجبات وان اقروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج وأما أهل البني المجرد فلا يكفرون باتفاق ائمة الدين فان القرآن قد نص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتتال والبني والله أعلم

## باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

(٤١٣) ﴿مسئلة﴾ في اثم المعصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا

﴿الجواب﴾ نعم المعاصي في الايام الفضلة والا مكنة الفضلة تغاظ وعقابها بقدر فضيلة

الزمان والمكان

(٤١٤) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه احد من العلماء



﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين الوطء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم فان الله قال في كتابه (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم) وقد ثبت في الصحيح ان اليهود كانوا يقولون اذا اتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد احول فسأل المسلمون عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم والحرث موضع الزرع والولد انما يزرع في الفرج لا في الدبر فاتوا حرثكم وهو موضع الولد اني شئتم أي من اين شئتم من قبلها ومن دبرها وعن يمينها وعن شمالها فالله تعالى سمى النساء حرثا وانما رخص في آيانه الحروث والحرث انما يكون في الفرج وقد جاء في غير اثر ان الوطء في الدر هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في حشوشهن والحش هو الدر وهو موضع القدر والله سبحانه حرم آيانه الحائض مع ان النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المغلظة وايضا فهذا من جنس اللواط ومذهب ابي حنيفة واصحاب الشافعي واحمد واصحابه ان ذلك حرام لا تراعى بينهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه لكن حكى بعض الناس عنهم رواية اخرى بخلاف ذلك ومنهم من انكر هذه الرواية وطعن فيها وأصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعا في ذلك فاما ان يكون نافع غلط أو غلط من هو فوقه فاذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما ان طائفة غلطوا في اباحة الدرهم بالدرهمين واتفق الائمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الاحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غلطوا في انواع الاشربة ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانه سئل عن انواع من الانبذة فقال كل مسكر حرام ما اسكر كثيره فقليله حرام وجب اتباع هذه السنن الثابتة ولهذا نظائر في الشريعة ومن وطئ امرأته في دبرها وجب ان يعاقبا على ذلك عقوبة تزجرهما فان علم انهما لا ينزجران فانه يجب التفريق بينهما والله أعلم

(٤١٥) ﴿مسئلة﴾ في قوله صلى الله عليه وسلم اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة الحديث فاذا كان الهم سرا بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله قد روى عن سفيان بن عيينه في جواب هذه المسئلة قال انه اذا هم بحسنة شتم الملك رائحة طيبة واذا هم بسيئة شتم رائحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بعض البشر على ما في الانسان فاذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الانسان فالملك الموكل بالعبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد قيل في قوله تعالى ونحن أقرب اليه من حبل الوريد ان المراد به الملائكة والله قد جعل الملائكة تلي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود ان للملك لمة فلة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولمة الشيطان تكذيب بالحق وإيعاد بالشر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا واياك يا رسول الله قال وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يأمرني الا بخير فالسيئة التي يهم بها العبد اذا كانت من لقاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي يهم بها العبد اذا كانت من لقاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الاولى واذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم

( ٤١٦ ) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص من الاطراف اقامت معه على الفجور فلما ظهر أمرها سعت في مفارقة الزوج فهل بقي لها حق على أولادها بعد هذا الفعل وهل عليهم اثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سراوان فعل ذلك غيره يأثم

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنعوها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يضرب امه وأما برها فليس لهم ان يمنعوها برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء بل يمنعوها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاثم في ذلك

( ٤١٧ ) ﴿ مسئلة ﴾ فيمن شتم رجلا فقال له انت ملعون ولد زنا

﴿ الجواب ﴾ يجب تعزيزه على هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشتوم فعله خبيث كفعل ولد الزنا



(٤١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة كان الصداق حالا ثم انه رد المطلقة وقذف هو ومطلقة عرض الزوجة ورموها بالزنا بانها كانت حاملا من الزنا وطلقها بعد دخوله بها فما الذي يجب عليهما وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما مطلقة فتحد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت ذلك المرأة المقذوفة ولا تقبل لها شهادة ابدالا لانها فاسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة اذا طلبت المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة ابداء وهو فاسق اذا لم يتب وهل له اسقاط الحد باللعان فيه للفقهاء ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل يلاعن وقيل لا يلاعن وقيل ان كان ثم ولد يريد نفيه لاعن والافلا وصداقها باق عليه لا يسقط باللعان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باتفاق الأئمة إلا ما ذكرناه من جواز اللعان ففيه الأقوال الثلاثة أحدها لا يلاعن بل يحد حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه واحد الوجهين في مذهب الشافعي والثاني يلاعن وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث ان كان هناك حمل لاعن لنفيه والافلا وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) ﴿مسئلة﴾ في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين

﴿الجواب﴾ يجب على سيد الامة اذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت في الرابعة فليبعها ولو بظفير والظفير الجبل فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصيا لله ورسوله وكان اصراره على المعصية قادحا في عدالته فاما اذا كان هو يرسلها لتبغى وتتفق على نفسها من مهر البغاء أو يأخذ هو شيئا من ذلك فهذا ممن لعنه الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذني في الكبيرة وآخذ مهر البغى ولم ينهها عن الفاحشة ومثل هذا لا يجوز ان يكون معدلا بل لا يجوز اقراره بين المسلمين بل يستحق العقوبة الغليظة حتى يصون اماءه وأقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه اذا أمكنت الصلاة خلف غيره ولا يستشهد ولا يولى ولاية أصلا ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والاقتل وكان مرتدا لا ترثه ورثته المسلمون وان كان جاهلا بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان هذا من المحرمات المجمع عليها

(٤٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل يسفه على والديه فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ اذا شتم الرجل أباه واعتدى عليه فانه يجب ان يعاقب عقوبة بليغة تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل وابلغ من ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال من الكبائر ان يسب الرجل والديه قالوا وكيف يسب الرجل والديه قال يسب ابا الرجل فيسب الرجل اياه ويسب امه فيسب امه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر ان يسب الرجل ابا غيره لثلاث يسب اياه فكيف اذا سب هو اياه مباشرة فهذا يستحق العقوبة التي تمنعه عن عقوق الوالدين الذين قرن الله حقهما بحقه حيث قال ( ان اشكرلى ولو الديك ) وقال تعالى (وقضى ربك ان لا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبرأ حد هما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) فكيف بسبهما

(٤٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل زنى بامرأة ومات الزانى فهل يجوز للولد المذکور ان يتزوج بها أم لا

﴿الجواب﴾ هذا حرام في مذهب ابى حنيفة واحمد وأحد القولين في مذهب مالك وفي القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٤٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قذف رجلا وقال له انت علق ولد زنا فما الذي يجب عليه ﴿الجواب﴾ اذا قذفه بالزنا أو اللواط كقوله أنت علق وكان ذلك الرجل حراما لم يشتهر عنه ذلك فعليه حد القذف اذا طلبه المقذوف وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حرا واربعون ان كان رقيقا عند الائمة الاربعة

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في الفاعل والمفعول به بعد ادراكهما ما يجب عليهما وما يطهرهما وما ينويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره بيده حتى أمنى فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة سواء كانا محصنين أو غير محصنين لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها وعليهما الاغتسال من الجنابة وترفع الجنابة من الاغتسال لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الا بالتوبة وهذه معنى ما روي انهما لو اغتسلا بالماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل



فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا وعند طائفة من الائمة حرام الا عند الضرورة مثل ان يخاف العنت او يخاف المرض او يخاف الزنا فلا يستمناء أصلح .

(٤٢٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه فما يجب على القاذف

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكرنا فانه يعزر على افتراءه على هذا الشخص بما يزجره وأمثاله اذا طلب المقذوف ذلك

(٢٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من اجرة ملكه الذي يملك انتفاعه شرعا

﴿الجواب﴾ اذا كان المقذوف عصيا وجب على القاذف حد القذف اذا طلبه المقذوف وأما شتمه بغير ذلك اذا كان كاذبا فعليه أن يعزر على ذلك وأما ضربه وجبسه اذا كان ظالما فانه يفعل به كما فعل وما عطله عليه من المفعة ضمنه

(٤٢٦) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تنازعا في سب ابى بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال الآخر لا يتوب الله عليه

﴿الجواب﴾ الصواب الذي عليه أئمة المسلمين ان كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى (قل يا عبادى الذين أسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه يغفر للتائب الذنوب جميعا ولهذا أطلق وعمم وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا في غير التائب ولهذا قيد وخصص وليس سب بعض الصحابة باعظم من سب الانبياء أو سب الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سرا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل ذلك منهم باتفاق المسلمين والحديث الذي يروى سب صحابتي ذنب لا يغفر كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشرك الذي لا يغفروه الله يغفروه لمن تاب باتفاق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا لا دمي يجاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبة السارق والمقلب ونحوهما من الذنوب التى تعلق بها حقوق العباد كقوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم) وقال

(ولا تنازروا باللقاب بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يترك فإثامك هم الظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يعرض المظلوم من الاحسان اليه بقدر اساءته اليه الوجه الثاني ان هؤلاء متأولون فاذا تاب الرافضي من ذلك واعتقد فضل الصحابة واحبهم ودعا لهم فقد بدل الله السيئة بالحسنة كغيره من المذنبين

(٤٢٧) ﴿مسئلة﴾ في اتيان الحائض قبل الغسل وما معني قول أبي حنيفة فان انقطع الدم لا قل من عشرة ايام لم يجوز وطئها حتى تغتسل وان انقطع دمها لعشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل وهل الاثمة موافقون على ذلك

﴿الجواب﴾ اما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فانه لا يجوز وطئها حتى تغتسل كما قال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله) واما ابو حنيفة فيجوز وطئها اذا انقطع لاكثر الحيض أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٤٢٨) ﴿مسئلة﴾ ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة فهل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

﴿الجواب﴾ ليس هذا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي من الصحابة ويذكر عن المسيح بن مريم عليه السلام واكثر ما يغلوا في هذا اللفظ المتفلسفة ومن هذا حذوهم من الصوفية على أصلهم في تعلق النفس الى امور ليس هذا موضع بسطها واما حكم الاسلام في ذلك فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستلزم الظلم والكذب والفواحش ولا ريب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذا كما في الصحيحين انه قال اياكم والشح فان الشح أهلك من كان قبلكم امرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالقطيعة فقطعوا وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذئبان جائعان ارسلتا في غنم بافسد لها من حرص المرء على المال والشرف قال الترمذي حديث حسن فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين فاما مجرد الحب الذي في القلب اذا كان الانسان يفعل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى فان الله لا يعاقبه على مثل هذا اذا لم يكن معه



عمل وجمع المال اذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن اخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل واسلم وافرج للقلب واجمع للهم وانفع في الدنيا والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اصبغ والدنيا اكبر همه شئت الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له ومن اصبغ والآخرة اكبر همه جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته واتته الدنيا وهي راحة

(٤٢٩) ﴿مسئلة﴾ قال في التهذيب من اتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها فهل يجب ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا فيه حديث رواه ابو داود في السنن وهو قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهما وهو احد قولى العلماء كاحد القولين في مذهب احمد ومذهب الشافعي (٤٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل من اصراء المسلمين له ممالك وعنده غلمان فهل له ان يقيم على احدهم حدا اذا ارتكبه وهل له ان يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها وما صفة السوط الذي يعاقبهم به

﴿الجواب﴾ الحمد لله الذي يجب عليه ان يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى وأقل ما يفعل انه اذا استأجر اجيراً منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من الاعمال ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده واذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبغي له ان يمزرهم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا المحرمات الا بالعقوبة وهو المخاطب بذلك حينئذ فانه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك مراعاة له فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقم غيره بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه وقال من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فقلبه وذلك اضعف الايمان لا سيما اذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوقه فمن القبيح ان يعاقبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله والتأديب يكون بسوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المقاتل (٤٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلاً وسبه

﴿الجواب﴾ إذا اعتدى عليه بالشم والسب فله يعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه فيشتهه إذا لم يكن ذلك محرماً لعينه كالكذب وأما إن كان محرماً لعينه كالقذف بغير الزنا فإنه يميز على ذلك نزيراً بليغاً يردعه وأمثاله من السفهاء ولو عزر على النوع الأول من الشتم جاز وهو الذي يشرع إذا تكرر سفهه أو عدوانه على من هو أفضل منه والله أعلم

(٤٣٢) ﴿مسئلة﴾ في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث هل لها حد تعرف به وهل قول من قال إنها سبع أو سبعة عشر صحيح أو قول من قال إنها ما اتفقت فيها الشرائع أعني على تحريمها أو إنها ما تسد باب المعرفة بالله أو إنها تذهب الأموال والأبدان أو إنها انما سميت كبائر بالنسبة والاضافة الى ما دونها أو إنها لا تعلم أصلاً وابهت كليلة القدر أو ما يحكى بعضهم أنها الى التسعين أقرب أو كل ما نهى الله عنه فهو كبير أو إنها ما رتب عليها حداً وما توعد عليها بالنار ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أمثل الأقوال في هذه المسئلة القول المأثور عن ابن عباس وذكره أبو عبيد وأحمد بن حنبل وغيرهما وهو إن الصغيرة ما دون الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وهو معنى قول من قال ما ليس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر ومعنى قول القائل وليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة أي وعيد خاص كالوعيد بالنار والغضب واللعنة وذلك لأن الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين العقوبات المقدرة بالقطع والقتل بوجلد مائة أو ثمانين وبين العقوبات التي ليست بمقدرة وهي التعزير فكذلك يفرق في العقوبات التي يعز الله بها العباد في غير أمر العباد بها بين العقوبات المقدرة كالغضب واللعنة والنار وبين العقوبات المطلقة وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره فإنه يدخل كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة وكالفرار من الزحف وأكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشهادة الزور فإن هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص كما قال في الفرار من الزحف (ومن يؤلم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد بآء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير) وقال (إن الذين يأكلون أموال البتامة ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقال (والذين



يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض  
 أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) وقال (فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا  
 أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) وقال تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله  
 وإيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم  
 ولهم عذاب اليم) وكذلك كل ذنب توعده صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة وقيل  
 فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه آثم فلهذه كلها من الكبائر كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل  
 الجنة قاطع وقوله لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشنا فليس منا وقوله من حمل  
 علينا السلاح فليس منا وقوله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو  
 مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يهيب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها  
 أبصارهم وهو حين يهيبها مؤمن وذلك لأن نفي الإيمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما يقوله  
 المرجئة أنه ليس من خيارنا فإنه لو ترك ذلك لم يلزم أن يكون من خيارهم وليس المراد به ما يقوله الخوارج  
 أنه صار كافرا ولا ما يقوله المعتزلة من أنه لم يبق معه من الإيمان شيء بل هو مستحق للخلود  
 في النار لا يخرج منها فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ولكن  
 المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي  
 للفرائض المجتنب المحارم وهو لا هم المؤمنون عند الإطلاق فمن فعل هذه الكبائر لم يكن من  
 هؤلاء المؤمنين إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال أراد به  
 نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فانهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب فان ترك الكمال  
 المستحب لا يوجب الذم والوعيد والفقهاء يقولون الغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ ثم من عدل  
 عن الغسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموما فمن أراد بقوله نفي كمال الإيمان أنه نفي الكمال  
 المستحب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب وهذا مطرد  
 في سائر مانفاه الله ورسوله مثل قوله ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا  
 تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا ﴾ إلى قوله ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ ومثل الحديث المأثور  
 لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بام  
 القرآن وأمثال ذلك فإنه لا ينفي مسمى الاسم إلا لانتفاء بعض ما يجب في ذلك لا لانتفاء بعض

مستجابته فيفيد هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا به وان كان معه بعض الايمان فان الايمان يتبعص ويتفاضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من في قلبه ذرة من ايمان والمقصود هنا ان نفى الايمان أو الجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون الا عن كبيرة فاما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما فيعرف ان هذا النفي لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة وانما قلنا ان هذا الضابط أولى من سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه: أحدها انه المأثور عن السلف بخلاف تلك الضوابط فانها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة وانما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام أو التصوف بغير دليل شرعي واما من قال من السلف انها الى التسعين أقرب منها الى السبع فهذا لا يخالف ما ذكرناه وسنتكلم عليها ان شاء الله واحدا واحدا\* الثاني ان الله قال (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما) فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد بغضب الله أو لعنة أو ناراً وحرمان جنة أو ما يقتضي ذلك فانه خارج عن هذا الوعد فلا يكون من مجتنب الكبائر وكذلك من استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر اذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق ان يعاقب عليه والمستحق ان يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه\* الثالث ان هذا الضابط مرجعه الى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حد يتلقى من خطاب الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله بل هو قول رأي القائل ودونه من غير دليل شرعي والرأي الذوقي بدون دليل شرعي لا يجوز\* الرابع ان هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر واما تلك الامور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر لان تلك الصفات لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم ان لم يمكن وجود عالم بتلك الشرائع على وجهها وهذا غير معلوم لنا وكذلك ما فسر بان المعرفة هي من الامور النسبية والاضافية فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدود\* الخامس ان تلك الاقوال فاسدة فقول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكذبة الواحدة وبعض الاحسانات الخفية ونحو ذلك كبيرة وان يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر اذ الجهاد لم يجب



في كل شريعة وكذلك يقتضي ان يكون الزوج بالمحرمات بالرضاعة والصهر وغيرها ليس من الكبائر لانه مما اتفق عليه الشرائع وكذلك امساك المرأة بعد الطلاق الثلاث ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها مائسد باب المعرفة او ذهاب النفوس أو الاموال يوجب ان يكون القليل من الغضب والخيانة كبيرة وان يكون عقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كبائر بالنسبة الى مادونها وان ماعصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفسوق احسن الا للهم) وقال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون) وفور (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) وقال (مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها) وقال (وكل صغير وكبير مستطر) والاحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مبهمة او غير معلومة فانما اخبر عن نفسه انه لا يعلمها ومن قال انه مات وعد عليه بالنار قد يقال ان فيه تقصيرا اذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بغيرها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالنار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف فان كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد كمن قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل ان يحذفل يسقط عنه الحد بالتوبة

﴿الجواب﴾ ان تاب من الزنا والسرقة او شرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالصحيح

ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربن بالاجماع اذا تابوا قبل القدرة

(٤٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت

تفعل ذلك وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولي الامر نقلها من بينهم أم لا

﴿الجواب﴾ نعم لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصلحة اما

بحسبها واما بنقلها عن الحرائر واما بغير ذلك مما يرى فيه المصلحة وقد كان عمر بن الخطاب

يامر العزاب ان لا تسكن بين المتأهلين وان لا يسكن المتأهل بين العزاب وهكذا فعل المهاجرون

لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونفوا شابا خافوا الفتنة به من المدينة الى البصرة وثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى المختلين وأمر بنفيهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء فالقوادة شر من هؤلاء والله يعذبها مع اصحابها

(٤٣٥) ﴿مسئلة﴾ في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته ومجانبته فقالت طائفة منهم يستغفر الله ويصفح عنه ويتجاوز عن كل ما كان منه وقالت طائفة اخرى لا تجوز اخوته ولا مصاحبته فاي الطائفتين احق بالحق

﴿الجواب﴾ لا ريب ان من تاب الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه كما قال تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون) وقال تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أى لمن تاب واذا كان كذلك وتاب الرجل فان عمل عملا صالحا سنة من الزمان ولم يتقص التوبة فانه يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم واما اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان مشهوران منهم من يقول في الحل يجالس وتقبل شهادته ومنهم من يقول لا بد من مضي سنة كما فعل عمر بن الخطاب بصبيغ بن عسل وهذه من مسائل الاجتهاد فمن رأى ان قبل توبة هذا التائب ويجالس في الحال قبل اختباره فقه اخذ بقول سائغ ومن رأى انه يؤخر مدة حتى يعمل صالحا ويظهر صدق توبته فقد اخذ بقول سائغ وكلا القولين ليس من المنكرات

## باب الاشربة وحد الشرب

(٤٣٦) ﴿مسئلة﴾ في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاصرار على ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما شارب الخمر فيجب باتفاق الائمة ان يجلد الحد اذا ثبت ذلك عليه وحده اربعون جلدة او ثمانون جلدة فان جلدته ثمانين جاز باتفاق الائمة وان اقتصر على الاربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور فذهب ابى حنيفة ومالك واحمد في احد الروايتين انه يجب لثمانون ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه ان الاربعين الثانية تعزير يرجع فيها الى اجتهاد الامام فان احتاج الى ذلك لكثرة الشرب او اصرار السارق ونحو ذلك فعل وقد كان عمر بن الخطاب



يعزر باكثر من ذلك كما روي عنه انه كان ينفي السارق عن بلده ويمثل به بمخلق رأسه وقد روى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان شربها في الثالثة أو الرابعة فاصبر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة واكثر العلماء لا يوجبون القتل بل يجمعون هذا الحديث منسوخا وهو المشهور من مذهب الائمة وطائفة يقولون اذا لم ينتهوا عن الشرب الا بالقتل جاز ذلك كما في حديث آخر في السنن انه نهى عن أنواع من الاشربة المسكرة قال فان لم يدعوا ذلك فاقتلوه فانه والحق ما تقدم وقد ثبت في الصحيح ان رجلا كان يدعى حمارا وكان يشرب الخمر فكان كلما شرب جلدته النبي صلى الله عليه وسلم فلعله رجل فقال لعنه الله ما اكثر ما يؤتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلعه فانه يحب الله ورسوله وهذا يقتضي انه جلد مع كثرة شربه وأما تارك الصلاة فانه يستحق العقوبة باتفاق الائمة واكثرهم كمالك والشافعي وأحمد يقولون انه يستتاب فان تاب والا قتل وهل يقتل كافرا صريحا او فاسقا كغيره من اصحاب الكبائر على قولين واذا لم تمكن اقامة الحد على مثل هذا فانه يعمل معه الممكن فيهجر ويؤم حتى يفعل المفروض ويترك المخطور ولا يكون ممن قال الله فيه (نخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع ان اضاعتها تأخيرها عن وقتها فكيف بتاركها

(٤٣٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه اذا لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة فهل هو صادق في هذه الصورة أم كاذب في نقله ومن استحل ذلك هل يكفر أم لا وذكرا ان قليل المزر يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما الخمر التي هي عصير العنب الذي اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فيحرم قليلها وكثيرها باتفاق المسلمين ومن نقل عن أبي حنيفة اباحة قليل ذلك فقد كذب بل من استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقعت لبعض السلف انه ظن انها انما تحرم على العامة لا على الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاتفق الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أن مستحل ذلك يستتاب فان أقر بالتحريم جلد وان أصر على استحلالها قتل بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من اشربة آخر وان لم

يسمى خمرًا كنبيذ التمر والزبيب النبي فإنه يحرم عنده قليله وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فإنه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر فهذه الانواع الاربعة تحرم عنده قليلا وكثيرها وان لم يسكر منها وانما وقعت الشبهة في سائر المسكر كالزرد الذي يصنع من القمح ونحوه فالذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان اهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عندنا شرابا يقال له البشع من العسل وشرابا من الذرة يقال له المزر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الحكم فقال كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال كل شراب اسكر فهو حرام وفي الصحيح ايضا عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي السنن من غير وجه عنه انه قال ما اسكر كثيره فقليله حرام واستفاضت الاحاديث بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا من التمر فكانت تلك خمرهم وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشرب النبيذ والمراد به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتي يخلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه وسلم قد نهاهم ان ينتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف المزفت لانهم اذا انتبذوا فيها دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ونهاهم عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا لأن أحدهما يقوى الآخر ونهاهم عن شرب النبيذ بعد ثلاث لانه قد يصير فيه السكر والانسان لا يدري كل ذلك مبالغة منه صلى الله عليه وسلم فمن اعتقد من العلماء ان النبيذ الذي أرخص فيه يكون مسكرا يعني من نبيذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال يباح ان يتناول منه ما لم يسكر فقد أخطأ واما جماهير العلماء فعرفوا ان الذي اباحه هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح في النص والقياس اما النص فالاحاديث الكثيرة فيه واما القياس فلان جميع الاشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر والتفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي فتبين ان كل مسكر خمر حرام والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في أصح قولي العلماء بخسة كالخمر فالخمر كالبول والحشيشة كالمدرة

(٤٣٨) ﴿مسئلة﴾ في نبيذ التمر والزبيب والمزرد والسويطة التي تعمل من الجزر الذي يعمل



من العنب يسمى النصوص هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو خمر فهو حرام بسنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى  
 أنه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له المزرو وشراب يصنع من العسل يقال له البتع  
 وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلام فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين  
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل  
 مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ في الصحيح كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي السنن  
 عنه أنه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل  
 حرم عصير العنب النبيء إذا غلا واشتد وقذف بالزبد لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن  
 ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر  
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء إن كان نيثا أو مطبوخا لكنه إذا  
 طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكرا اللهم إلا أن يضاف إليه أفاون أو نوع آخر  
 والأصل في ذلك أن كل ما أسكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأمة كما قال الشافعي  
 وأحمد وغيرهم وهذا المسكر يوجب الحد على شاربته وهو نجس عند الأئمة وكذلك الحشيشة المسكرة  
 يجب فيها الحد وهي نجسة في أصل الوجوه وقد قيل إنها طاهرة وقيل يفرق بين يابسها  
 ومائلها والأول الصحيح لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر النبيء بخلاف مالا يسكر بل يغيب  
 العقل كالبنج أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب فإن ذلك ليس بنجس ومن ظن أن  
 الحشيشة لا تسكر وإنما تغيب العقل بل لذة فلم يعرف حقيقة أمرها فإنه لولا ما فيها من  
 اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما لا لذة فيه والشارع فرق في المحرمات  
 بين ما تشبه النفوس ومالا تشبهه فما لا تشبهه النفوس كالدم والميتة أكتفى فيه بالزاجر الشرعي  
 فجعل العقوبة فيه التعزير وأما ما تشبهه النفوس فجعل فيه مع الزاجر الشرعي زاجرا طبيعيا  
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٤٣٩) ﴿مسئلة﴾ في النصوص هل هو حلال أم حرام وهم يقولون إن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه كان يعملُه وصورته أن يأخذ ثلاثين رطلا من ماء عنب ويغلي حتى يبقى ثلثه فهل

هذه صورته وقد نقل من فعل بهض ذلك انه يسكر وهو اليوم جهار في اسكندرية ومصر وتقول لهم هو حرام فية ولوز كان على زمن عمر ولو كان حراما لئى عنه ويضا في المداواة بالخر وتقول من يقول انها جائزة فامنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انها داء وليست بدواء فالذي يقول تجوز للضرورة فما حجتة وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها ضعيف والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجتة اقتونا

(الجواب) الحمد لله قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه حرم كل مسكر وجعله خمر كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن شراب يصنع من العسل يسمى المزر وكان قد أوتى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب انه قال على المنبر منبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمر وهي من خمسة أشياء من الخنطة والشعير والعنب والتمر والزبيب والخمر ما خامر العقل وهو في السنن مسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه من غير وجه انه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صححه طائفة من الحفاظ والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل الحجاز واليمن ومصر والشام والبصرة وفقهاء الحديث كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ان كل ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر عندهم من أي مادة كانت من الحبوب والثمار وغيرها سواء كان من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير ذلك وسواء كان نيا أو مطبوخا وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فتنى كان كثيره مسكرا حرم قليله بلا نزاع بينهم ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر فان عمر رضى الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يطبخ للمسلمين شرابا لا يسكر كثيره طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مثل الرب فادخل فيه أصبعه فوجده غليظا فقال كأنه الطلا يعني الطلا الذي يطلى به الابل فسموا ذلك الطلا بهذا الذي أباحه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب



الخلال انه مباح باجماع المسلمين وهذا بناء على انه لا يسكر ولم يقل أحد من الائمة المذكورين انه يباح مع كونه مسكرا ولكن نشأت شبهة من جهة ان هذا المطبوخ قد يسكر لأشياء اما لان طبخه لم يكن تأما فانهم ذكروا صفة طبخه انه يغلي عليه أولا حتى يذهب وسخه ثم يغلي عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه فاذا ذهب ثلثاه والوسخ فيه كان الذاهب منه أقل من الثلثين لان الوسخ يكون حينئذ من غير الذاهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطبوخ من الافاونة وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الخليطين وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الخليطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن خليط التمر والزبيب وعن الرطب والتمر ونحو ذلك وللعلماء نزاع في الخليطين اذالم يسكرا كما تازع العلماء في نبيذ الوعية التي لا يشتد ما فيها بالغليان وكما تنازعوا في العصير والنبيذ بعد ثلاث وأما اذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الائمة فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا فاذا خلطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر منها ما ذهب ثلثاه فيحرم اذ اسكر فان مناط التحريم هو السكر باتفاق الائمة ومن قال ان عمرا وغيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم

﴿ فصل ﴾ وأما التداوى بالخر فانه حرام عند جماهير الائمة كما لك راحم وأبي حنيفة وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال انها داء وليست بدواء وفي سنن أبي دواد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الدواء الخبيث والخمر أم الخبائث وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جوزوا التداوى بالمحرم قاسوا ذلك على اباحة المحرمات كالهيئة والدم للمضطر وهذا ضعيف لوجوه أحدها ان المضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات فانه اذا أكلها سدت رمقه وأزالت ضرورته وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتيقن حصول الشفاء بها فما أكثر من يتداوى ولا يشفي ولهذا أباحوا دفع الغصة بالخر لحصول المقصود بها وتعينها له بخلاف شربها للعطش فقد تنازعوا فيه فانهم قالوا انها لا تروي الثاني ان المضطر لا طريق له الى ازالة ضرورته الا الاكل من هذه الاعيان وأما التداوى فلا يتعين تناول هذا الخبيث

طريقا لشفائه فان الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بغير الادوية كالدعاء والرقية وهو أعظم نوعي الدواء حتى قال بقراط نسبة طبنا الى طب أرباب الهياكل كنسبة طب المعجائز الى طبنا وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية ونحو ذلك الثالث ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الأئمة وغيرهم كما قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الأئمة وإنما أوجبه طائفة قليلة كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد بل قد تنازع العلماء ايهما أفضل التداوي أم الصبر للحديث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت تصرع وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها فقال ان أجبت ان تصبري ولك الجنة وان أحبيت دعوت الله ان يشفيك فقالت بل أصبر ولكنني اتكشف فادع الله لي ان لا أتكشف فدعا لها ان لا تتكشف ولان خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون بل فيهم من اختار المرض كأبي بن كعب وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي واذا كان أكل الميتة واجبا والتداوي ليس بواجب لم يجز قياس أحدهما على الآخر فان ما كان واجبا قد يباح فيه مالا يباح في غير الواجب لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم والشارع يعتبر المفسد والمصالح فاذا اجتمعا قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يبيحه في غيره حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق وان أفضى ذلك الى قتل النساء والصبيان وتعمد ذلك يحرم ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة والله أعلم

(٤٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من النرد فهل هذا صحيح وهل اللعب بالشطرنج بعوض أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اللعب بالشطرنج حرام عند جماهير علماء الأمة وانتمها كالنرد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالنرد فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وقال من لعب بالنرد فقد عصي الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم وقالت طائفة من السلف الشطرنج من الميسر وهو كما قالوا فان الله حرم الميسر وقد أجمع العلماء على ان اللعب بالنرد والشطرنج حرام اذا كان بعوض وهو من القمار والميسر الذي حرمه الله والنرد



حرام عند الأئمة الأربعة سواء كان بموض أو غير عوض ولكن بعض أصحاب الشافعي جوزه بغير عوض لا اعتقاده أنه لا يكون حينئذ من الميسر وأما الشافعي وجمهور أصحابه وأحمد وأبو حنيفة وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بعوض وبغير عوض وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتنازعوا أيهما أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من الرد وقال أحمد وغيره الشطرنج أخف من الرد ولهذا توقف الشافعي في الرد إذا خلا عن المحرمات إذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بعوض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بغير عوض غالبا وأيضافن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يعين على القتال لما فيها من صف الطائفتين والتحقيق أن الرد والشطرنج إذا لعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها لأن الشطرنج حينئذ حرام باجماع المسلمين وكذلك يحرم بالاجماع إذا اشتتات على محرم من كذب ويمين فاجرة أو ظلم أو جناية أو حديث غير واجب ونحوها وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات فإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء أعظم من الرد إذا كان بعوض وإذا كانا بعوض فالشطرنج شر في الحالين وأما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالخمر والانصاب والازلام لما فيها من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهو إيقاع العداوة والبغضاء فإن الشطرنج إذا استكثر منها تضر القلب وتصد عنه ذلك أعظم من تضر الخمر وقد شبه أمير المؤمنين على رضي الله عنه لا عيبها بعباد الأصنام حيث قال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بعباد الوثن في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعبدة وثن وأما ما يروي عن سعيد بن جبير من اللعب بها فقد بين سبب ذلك أن الحجاج طلبه للقضاء فلعب بها ليكون ذلك قادحا فيه فلا يولى القضاء وذلك أنه رأى ولاية الحجاج أشد ضررا عليه في دينه من ذلك والأعمال بالنيات وقد يباح ما هو أعظم تحريما من ذلك لاجل الحاجة وهذا يبين أن اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لأنه مظهر للمعصية وقال صاحب أبي حنيفة يسلم عليه

على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل يكفر ذلك بالصلاة والاستغفار

﴿ الجواب ﴾ قال الله تعالى ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا لوجه الله تعالى فإن الله لا يظلمه بل يثيبه عليه وأما ما يفعله من المحرم اليسير فيستحق عليه العقوبة ويرجى له من الله التوبة كما قال الله تعالى ( وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم ) وإن مات ولم يتب فهذا أمره إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا يشهد له بجنة ولا نار بخلاف الخوارج والمعتزلة فانهم يقولون انه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا إلا حباط بل أهل الكبائر منهم حسنات وسيئات وأمرهم إلى الله وقوله تعالى ( انما يتقبل الله من المتقين ) أى ممن اتقاه فى ذلك العمل بأن يكون عملا صالحا خالصا لوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال تعالى ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) وكان عمر بن الخطاب يقول فى دعائه اللهم اجعل عملي كله خالصا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا وأهل الوعيد لا تتقبل العمل الا ممن اتقاه بترك جميع الكبائر وهذا بخلاف ما جاء به الكتاب والسنة فى قصة حمار الذى كان يشرب الخمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يحب الله ورسوله وكما فى أحاديث الشفاعة وأخرج أهل الكبائر من النار حتى يخرج منها من كان فى قلبه مثقال ذرة من ايمان فقد قال تعالى ( فمن ظلم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ) الآية ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وقال من شرب الخمر فى الدنيا ولم يتب منها حرمها فى الآخرة وقال لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وشاربها وساقها وآكل ثمنها

( ٤٩٢ ) ﴿ مسألة ﴾ فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أولم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم انه حلال فانه يستتاب فان تاب ولاقتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين وأما ان اعتقد ذلك قرينة وقال هو لقيمة الذكر والفكر



وتحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفع في الطريق فهو أعظم وأكبر فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يعتقد الفواحش قربا وطاعة قال الله تعالى ( واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون ) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل وتقل      وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله وانها محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا كما تقدم وكل ما يغيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب فان تغيب العقل حرام باجماع المسلمين واماتعاطى البنج الذي لم يسكر ولم يغيب العقل ففيه التعزير وأما المحققون من الفقهاء فعلموا انها مسكرة وانما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجماع الشراب المسكر في ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والذلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل وفتح باب الشهوة وما توجبه من الديانة مما هي من شر الشراب المسكر وانما حدثت في الناس بحديث التار وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشراب ثمانون سوطا أو أربعون اذا كان مسلما يعتقد تحريم المسكر ويغيب العقل وتنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال أحدها انها ليست نجسة والثاني ان مائتها نجس وان جامدها طاهر والثالث وهو الصحيح انها نجسة كالخمر فهذه تشبه العذرة وذلك يشبه البول وكلاهما من الخبائث التي حرمها الله ورسوله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر وشر منه من بعض الوجوه ويهجر ويعاقب على ذلك كما يعاقب هذا للوعيد الوارد في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وحاملها وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام وسئل عن هذه الاشربة وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٤٩٣) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى ان اكلها جائز حلال مباح  
 ﴿الجواب﴾ اكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء  
 اكل منها قليلا أو كثيرا لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك  
 فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل كافرا مرتدا لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين  
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني وسواء اعتقد ان ذلك يحل للعامة أو  
 للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر وانها تحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن  
 وانهم كذلك يستعملونها وقد كان بعض السلف ظن ان الخمر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى (ليس  
 على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات ثم اتقوا  
 وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر  
 وعلي وغيرهما من علماء الصحابة على انهم ان اقروا بالتحريم جلدوا وان اصرروا على الاستحلال  
 قتلوا وهكذا حشيشة العشب . من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد الحد ثمانين سوطا أو أربعين  
 هذا هو الصواب وقد توفت بعض الفقهاء في الجلد ولانه ظن انها مزيلة للعقل غير مسكرة  
 كالبنج ونحوه مما ينفطى العقل من غير سكر فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكرا  
 ففيه جلد الخمر وان لم يكن مسكرا ففيه التعزير بما دون ذلك ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل  
 والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب فان آكلها ينشون بها ويكثرولها تناولها بخلاف  
 البنج وغيره فانه لا ينشي ولا يشتهي وقاعدة الشريعة ان ما تشبهه النفوس من المحرمات  
 كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشبهه كالميتة ففيه التعزير والحشيشة مما يشبهها آكلوها ويمتنعون  
 عن تركها ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك وانما ظهر  
 في الناس اكلها قريبا من نحو ظهور التتار فانه خرجت وخرج معها سيف التتار

(٤٩٤) ﴿مسئلة﴾ في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقها عليهم  
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان  
 بها خمرا من غير ان يظهر شيء من ذلك لتراق وتكسر الاواني ويتجسس على مواضعه ام لا  
 وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا اذا كان مأمورا من جهة الامام بذلك أم يكون معذورا  
 بمجرد الامر دون الاكراه واذا خشى من مخالفة الامر وقوع محذور به فهل يكون عذرا له أم لا



﴿الجواب﴾ الحمد لله اما أهل الذمة فانهم وان أقروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يبيعوا المسلم خمرًا ولا يهدونها اليه ولا يماونوه عليها بوجه من الوجوه فليس لهم ان يعصروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وهل ينتقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم على قولين في مذهب الامام احمد وغيره وكذلك ليس لهم ان يستعينوا بجاه احد ممن يخدمونه أو ممن أظهر الاسلام منهم أو غيرهما على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يعينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الامور واذا شرب الذمي الخمر فهل يحد ثلاثة أقوال للفقهاء قيل يحد وقيل لا يحد وقيل يحد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يختفون به في بيوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يتعرض لهم وعلى هذا فاذا كانوا لا يتهون عن اظهار الخمر أو عن معاونة المسلمين عليها أو بيعها وهداياهم للمسلمين الا باراقها عليهم فانها تراق عليهم مع ما يعاقبون به إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(٤٩٥) ﴿مسئلة﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لفاسق وما حد الفسق ورجل شاجر رجلين احدهما شارب خمر أو جليس في الشرب أو آكل حرام او حاضر الرقص او السماع للدف او الشبابة فهل على من لم يسلم عليه اثم

﴿الجواب﴾ أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال أترغبون عن ذكر الفاجر اذ كروه بما فيه يحذره الناس وفي حديث آخر من أتى جلاباب الحياء فلا غيبة له وهذان النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهرًا للفجور مثل الظالم والفواحش والبدع المخالفة للسنة فاذا أظهر المنكر وجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان رواه مسلم وفي المسند والسنن عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه انه قال ايها الناس انكم تقرأون القرآن وتقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتم) واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه فمن أظهر المنكر وجب عليه الانكار وان يهجر ويذم على ذلك فهذا معنى قولهم من اتقى جلباب الحياء فلا غيبة له بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا فان هذا يستر عليه لكن ينصح سرا ويهجره من عرف حاله حتى يتوب ويذكر أمره على وجه النصيحة النوع الثاني ان يستشار الرجل في منا كحته ومعاملته أو إستشهاده ويعلم انه لا يصلح لذلك فينصحه مستشيريه ببيان حاله كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قالت له فاطمة بنت أبي قحطبة خطبني أبو جهم ومعاوية فقال لها أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء وأما معاوية فصعلوك لا مال له فبين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطبين للمرأة فهذا حجة لقول الحسن اترغبون عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه يحذره الناس فان النصيح في الدين أعظم من النصيح في الدنيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم واذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف ان يفسد دينه بين أمره له لتتقى معاشرته واذا كان مبتدعا يدعو الى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك طريقا يخالف الكتاب والسنة ويخاف ان يضل الرجل الناس بذلك بين أمره للناس ليتقوا ضلاله ويملأوا حاله وهذا كله يجب ان يكون على وجه النصيح وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الانسان مثل ان يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على الرئاسة فيتكلم بمساويه مظهرا للنصح وقصده في الباطن البغض في الشخص واستيفاءه منه فهذا من عمل الشيطان وانما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى بل يكون الناصح قصده ان الله يصلح ذلك الشخص وان يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم ويسلك في هذا المقصود ايسر الطرق التي تمكنه ولا يجوز لاحد ان يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة كما في الحديث انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر ورفع لعمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر فامر بجلدهم فقبل لهم ان فيهم صائما فقال ابدأوا به اما سمعتم الله يقول (وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم) بين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ان الله جعل حاضر المنكر كفاعله ولهذا قال العلماء اذا دعي الى وليمة فيها منكر كالخمر والزمر لم يجز حضورها وذلك ان الله تعالى قد أمرنا بانكار المنكر بحسب الامكان فمن حضر



المنكر باختياره ولم ينكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به من بغض انكاره والنهي عنه واذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر المنكر كما أمره الله هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم

(٤٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المعاجين مدة سنين

فستل عن ذلك فقال أرى فيه اشيء من المنافع فهل يباح ذلك له أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان ذلك يغيب العقل لم يجز له أكله فان كل ما يغيب العقل يحرم باتفاق المسلمين

(٤٩٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن ياخذ شيئاً من العنب ويضيف اليه أصنافاً من العطر ثم يغليه الى ان

ينقص الثلث ويشرب منه لاجل الدواء ومتى اكثر شربه أسكر

﴿الجواب﴾ الحمد لله متى كان كثيره يسكر فهو حرام وهو خمر ويحد صاحبه كما ثبت في

الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جماهير السلف والخلف كما في صحيح مسلم

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين عن

عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن

يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا

في شراب كنا نصنعه في اليمن البتع وهو من نبيذ العسل ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان

رجلاً من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنعونه بأرضهم يقال

له المزرق قال أيسكر قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهداً لمن يشرب المسكر ان يسقيه من

طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار وأوعصارة أهل النار وقد روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ما أسكر قليله فكثيره حرام وقد صحح ذلك

غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة واذا طبخ العصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه

وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة الاربعة بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان ذهب

ثلثاه وبقي ثلثه فهذا لا يسكر في العادة الا اذا انضم اليه ما يقويه أو لسبب آخر فمتى أسكر فهو

حرام باجماع المسلمين وهو الطلال الذي أباحه عمر بن الخطاب للمسلمين وأما ان أسكر بعدما طبخ

وزذهب ثلثاه فهو حرام أيضاً عند مالك والشافعي وأحمد

(٤٩٨) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمرًا اذا اضطر صاحبه الى ذلك  
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمرًا بل قد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من يعصر العنب لمن يتخذ خمرًا فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونة ولا ضرورة الى ذلك  
 فانه اذا لم يمكن بيعه رطبًا ولا ترطيبه فانه يتخذ خلا أو دبسا ونحو ذلك

(٤٩٩) ﴿مسئلة﴾ في المريض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير آكل لحم الكلب او الخنزير  
 فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى (وبجل لحم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى  
 الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها واذا وصف له الخمر أو النبيذ هل يجوز  
 شربه مع هذه النصوص أم لا وفي النبي صلى الله عليه وسلم هل يؤلف تحت الارض أم لا  
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز التداوى بالخمر وغيرها من الخبائث لما رواه وائل بن حجر ان طارق  
 ابن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فيها فقال انما أصنعها للدواء فقال  
 انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه وعن أبي الدرداء قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الدواء وانزل الداء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام  
 رواه ابو داود وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالخبيث وفي  
 لفظ يعنى السم رواه احمد وابن ماجه والترمذي وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع فجعل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن قتل الضفدع رواه احمد وابو داود والنسائي وقال عبد الله بن مسعود في السكر ان الله لم  
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري في صحيحه وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه  
 مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التداوى  
 بالخبائث مصرحة بتحريم التداوى بالخمر اذ هي ام الخبائث وجماع كل اثم والخمر اسم لكل مسكر  
 كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي رواية كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن أبي  
 موسى الاشعري قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من العسل  
 ينبذ حتى يشتد والمزرد وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد وكان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد اعطى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت



سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما عن جابر أن رجلا من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرق قال أمسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام إن على الله عهدا لمن شرب المسكر إن يسقيه من طينة الخبال الحديث فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام وأنه خمر من أي شيء كان ولا يجوز التداوي بشيء من ذلك وأما قول الأطباء أنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلا فضلا عما يعرف الله ورسوله فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة كما للشعب سبب معين يوجب في العادة أذن الناس من يشفيه الله بلادواء ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجثمانية حلالها وحرامها وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لفوات شرط أو لوجود مانع وهذا بخلاف الكل فإنه سبب للشعب ولهذا أباح الله للمضطر الخبائث أن يأكلها عند الاضطرار إليها في الخمصة فإن الجوع يزول بها ولا يزول غيرها بل يموت أو يمرض من الجوع فلما تعينت طريقا إلى المقصود أباحها الله بخلاف الأدوية الخبيثة بل قد قيل من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلا على مرض في قلبه وذلك في إيمانه فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاءه فيما حرم عليه ولهذا إذا اضطر إلى الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة وأما التداوي فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلال وتنازعوا هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكل ومما بين ذلك أن الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها لم يبيح ذلك إلا لمن اضطر إليها غير باغ ولا عاد وفي آية أخرى فمن اضطر في مخصة غير متجانف لاثم فإن الله غفور رحيم ومعلوم أن التداوي غير مضطر إليها فلم أنها لم تحل له وأما ما أبيع للحاجة لا مجرد الضرورة كلباس الحرير فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحكة كانت بهما وهذا جائز على أصح قول العلماء لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستغناء عنه ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن إلى التزين به وأبيع لهن التستر به مطلقا فالحاجة إلى التداوي به كذلك بل أولى وهذه حرمت لما فيها من السرف والخلاء والفخر وذلك منتف إذا احتيج إليه وكذلك لبسها للبرد وإذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها وأما كونه صلى الله عليه وسلم

يؤلف تحت الارض أولا فلا أصل له وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة نص أصلا بل قد قال تعالى ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل انما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها الا هو ثقلت في السموات والارض ﴾ أى خفيت على أهل السموات والارض وقال تعالى لموسى (ان الساعة آتية أكادا أخفياها) قال ابن عباس وغيره أكاد أخفياها من نفسي فكيف أطلع عليها وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له متى الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل فاخبرانه ليس باعلم بها من السائل وكان السائل في صورة أعرابي ولم نعلم انه جبريل الا بعد ان ذهب وحين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن نظنه الا أعرابيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه انه ليس باعلم بالساعة من أعرابي فكيف يجوز لغيره ان يدعي علم ميقاتها وانما أخبر الكتاب والسنة بأشراطها وهي علاماتها وهي كثيرة تقدم بعضها وبعضها يأتي بعد ومن تكلم في وقتها المعين مثل الذي صنف كتابا وسماه الدر المنظم في معرفة المعظم وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذي تكلم في عنقاء مغرب وأمثال هؤلاء فانهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتباعهم فغالبيهم كاذبون مفترون وقد تبين كذبهم من وجوه كثيرة ويتكلمون بغير علم وادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الاسرار وقد قال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون)

(٥٠٠) ﴿ مسئله ﴾ فيمن يتداوى بالخر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات هل يباح للضرورة أم لا وهل هذه الآية ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) في اباحة ما ذكر أم لا

﴿ الجواب ﴾ لا يجوز التداءى بذلك بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر يتداوى بها فقال انها داء وليست بدواء وفي السنن عنه انه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يتيقن الشفاء بها كما يتيقن الشبع باللحم المحرم ولان الشفاء لا يتعين له طريق بل يحصل بانواع من الادوية وبغير ذلك بخلاف الخمصة فانها لا تزول الا بالاكل



( ٥٠١ ) ﴿ مسألة ﴾ في الخمر اذا غلي على النار ونقص الثلث هل يجوز استعماله أم لا  
 ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقتة ولا يحل بالطبخ وأما اذا  
 طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكر فانه حلال عند جماهير المسلمين  
 وأما ان طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فان كان مسكرا فانه حرام في  
 مذهب الائمة الاربعة وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر الى ثلاثة ايام

( ٥٠٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم رد عليه وهل تشيع  
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله من فعل شيئا من المنكرات كالقواحش والخمر والعدوان وغير ذلك  
 فانه يجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا  
 فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان فان كان الرجل  
 متسترا بذلك وليس معلنا له انكر عليه سرا واستر عاياه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره  
 الله في الدنيا والآخرة الا ان يتعدي ضرره والمتعدي لا بد من كف عدوانه واذا نهاه المرء سرا  
 فلم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره اذا كان ذلك أنفع في الدين وأما اذا أظهر الرجل المنكرات  
 وجب الانكار عليه علانية ولم يبق له غيبة ووجب ان يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر  
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عليه السلام اذا كان الفاعل كذلك متمكنا من ذلك من غير مفسدة  
 راجحة وينبغي لاهل الخير والدين ان يهجروه ميتا كما هجروه حيا اذا كان في ذلك كف  
 لامثاله من المجرمين فيتركون تشييع جنازته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير  
 واحد من أهل الجرائم وكما قيل لسمرة بن جندب ان ابنك مات البارحة فقال لو  
 مات لم أصل عليه يعني لانه أعان على قتل نفسه فيكون كقاتل نفسه وقد ترك النبي صلى  
 الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك  
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فاذا أظهر التوبة أظهر له الخير وأما من انكر تحريم شيء  
 من المحرمات المتواترة كالخمر والميتة والقواحش أو شك في تحريمه فانه يستتاب ويعرف  
 التحريم فان تاب والا قتل وكان مرتدا عن دين الاسلام ولم يصل عليه ولم يدفن بين المسلمين

( ٥٠٣ ) ﴿ مسألة ﴾ هل يجوز التداوى بالخمر

﴿الجواب﴾ الحمد لله التداوى بالخمر حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك جماهير أهل العلم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال أنها داء وليست بدواء وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخمر وقال ابن مسعود إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى ابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضفدع في دواء فنهى عن قتلها وقال إن نعيمها تسبيح وليس هذا مثل أكل المضطر للميتة فإن ذلك يحصل به المقصود قطعا وليس له عنه عوض والاكل منها واجب فمن اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى يعافي العبد بأسباب متعددة والتداوى ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم

(٥٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عنده حجرة خلفها فلوه فهل يجوز الشرب من لبنها أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصر مسكرا

(٥٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الخمر والميسر هل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع

﴿الجواب﴾ هذه الآية أول ما نزلت في الخمر فانهم سألوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله هذه الآية ولم يحرمها فاخبرهم أن فيها أثما وهو ما يحصل بها من ترك المأمور وفعل المحظور وفيها منفعة وهو ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة فيها فكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم بعد هذا شرب قوم الخمر ققاموا يصلون وهم سكارى فخلطوا في القراءة فأنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهاهم عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (إنما الخمر والميسر والآنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقالوا انتهينا انتهينا ومضى حينئذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاها فكسرت الدنان والظروف ولعن عاصرها ومعتصرها وشاربها وآكل ثمنها

(٥٠٦) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز لأكل الحشيشة أن يؤثم الناس وهل للجماعة إذا علموا ذلك

أن يصلوا خلفه وهل يجوز لناظر المكان عزله أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يولى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل شيئا من المنكرات



المحرمة مع امكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصابة  
 وهو يجد في تلك العصابة من هو ارضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين وفي  
 حديث آخر اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في شقاء وقد ثبت في الصحيح  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم  
 بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا فامر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الافضل في العلم والكتاب والسنة ثم الاسبق الى العمل  
 الصالح بنفسه ثم بفعل الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي  
 بقوم اماما فبصق في القبلة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يعزلوه عن الامامة ولا يصلوا  
 خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل أمرهم بعزله فقال نعم انك آذيت الله ورسوله  
 فاذا كان قد أمر بعزله عن الامامة لاجل آيانه في الصلاة ببصافة الى القبلة فكيف بالمثل  
 على أكل الحشيشة لاسيما ان كان مستحلا لذلك كفر بلا نزاع واما احتجاج المعارض لما ذكر  
 من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط فيه لوجوه أحدها ان هذا الحديث لم  
 يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجة عنه لا يؤم فاجر مؤمنا الا ان يقهره  
 بسوط أو عصا الثاني انه قد يجوز للمأموم ان يصلي خلف من ولي فان كان توليه لا يجوز فليس  
 للناس أن يولوا عليهم الفساق وان كان قد ينفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث ان الأئمة  
 متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقل لا تصح كقول  
 مالك واحمد في احدى الروايتين عنهما وقيل بل تصح كقول ابي حنيفة والشافعي والرواية  
 الاخرى عنهما ولم يتنازعا انه لا ينبغي توليته الرابع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب  
 الانكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة ان قليلها  
 وكثيرها حرام بل الواجب ان آكلها يحدون بها وهي نجسة واذا كان آكلها لم يغتسل منها  
 كانت صلاته باطلة ولو اغتسل منها فهي خمر وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين  
 يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشر بها لم تقبل فان عاد فشر بها في الثالثة أو الرابعة كان حقا  
 على الله ان يسقيه من طينة الخبال قيل يا رسول الله وما طينة الخبال قال عصارة اهل النار واذا  
 كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة وانه يجب الانكار عليه باتفاق المسلمين فمن لم ينكر

عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن منع المنكر عليه فقد ضاد الله ورسوله ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حالت شفاعته دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالخاصمون عنه مخاصمون في الباطل وهم في سخط الله وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن هش الذرة فاخذ ينل عليه في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قمحا ويخليه الى بكرة ويصفيه فيكون مما يسكر في ذلك اليوم ثم يخليه يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة ايام فاما اذا اسكر فانه حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أسكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى أسكر حرم فانه ثبت عنه في الصحيح انه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

(٥٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما اقترض عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار اليه معروفون بالثقة والامانة ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم واذهانهم ورأيهم على اكل العبراء وكان قولهم واعتقادهم فيها انها معصية وسيئة غير انهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا انها حرام غير ان لهم ورداً بالليل وتعبادات ويزعمون انها اذا حصلت سيئاتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة ويثبتوها ان ليس لها ما يوجب حدا من الحدود الا انها تتعلق بمخالفة أمر من أمور الله سبحانه وتعالى والله يغفر ما بين العبد وربّه واجتمع بهم رجل صادق وذكر عنهم ذلك وواقفهم على اكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله ورسوله وكفى برجل جهلا ان يعرف بان هذا الفعل محرم وانه معصية لله ورسوله ثم يقول انه تطيب له العبادة وتصلح له حاله ويح هذا القائل أيظن ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم



على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل خذ مني هذا الدرهم واعطني ديناراً فجعله يقول له هو يعطيك درهما نخذه والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله أن ثبت فيه منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستحلوها الموجبة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المرصنة صاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقوله الضالون من أنها تجمع الهمة وتدعوا إلى العبادة فإنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضعاف ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هي تحلل الرطوبات فتتصاعد الابخرة إلى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيهون على المرء ما يفعله من عبادة ويشغله بتلك التخيلات عن أصرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشو بها المبطلين ليطيعوه فيها بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المغشوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فإنها تنقلب مضرة في المآل ولا تبادل لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكران بالخمر فإنها تطيش عقله حتى يسخوا بماله ويتشجع على أقرانه فيعتقد النر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل وإنما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس فيجود بجهله لا عن عقل فيه وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضغفت العقل وفتحت باب الخيال تبقى العادة فيها مثل العبادات في الدين الباطل فإن النصارى فإن الراهب تجده في أنواع من العبادة لا يفعلها المسلم الحنيفي فإن دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالأموال وحسن الخلق بما لا تجوده في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم أو يدعو المؤمن إلى فعله لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الزاني حال الفعل ولذة شفاء الغضب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيطة به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الغيرة وزوال الحماية حتى يصير آكلها أما ديوناً وأما مأبونا وأما كلاهما وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن لم يجن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو صحا منها فإنه

لا بد ان يكون في عقله خيل ثم ان كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشاتم فكفى بالرجل شرا انها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها وقليلها وان لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم انها تورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وانفتاح شهوته مالا يورثه الخمر ففيها من المفسد ما ليس في الخمر وان كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة فهي بالتحريم أولى من الخمر لان ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شارب الخمر على الناس أشد الا انه في هذه الازمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما حرم الله المحارم لانها تضر أصحابها والا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها اذ الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع تضرر الحاسد هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولو لم يشملها لفظه بعينها لكان فيها من المفسد ما حرمت الخمر لاجلها مع ان فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصرما والقمز والمزرا ولا يحرم الا القدح الاخير

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من العسل ينبذ حتى يشتد والمزرا وهو من الذرة ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو ينبذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرا فقال أمسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار في هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير العنب كالمر وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد كل



شراب كان جنسه مسكرا فهو حرام سواء سكر منه أو لم يسكر كما في خمر العنب ولو أراد  
 بالمسكر القدح الاخير فقط لم يكن الشراب كله حراما ولكان بين لهم فيقول اشربوا منه ولا  
 تسكروا ولانه سألهم عن المزد أمسكر هو فقالوا نعم فقال كل مسكر حرام فلما سألهم أمسكر  
 هو انما أراد يسكر كثيره كما يقال الخبز يشبع والماء يروي وانما يحصل الرى والشبع بالكثير منه  
 لا بالقليل كذلك المسكر انما يحصل السكر منه بالكثير فلما قالوا له هو مسكر قال كل مسكر حرام  
 فبين انه أراد بالمسكر كما يراد المشبع والمروى ونحوهما ولم يرد آخر قدح وفي صحيح مسلم عن  
 عبدالله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل  
 مسكر حرام ومن تأوله على القدح الاخير لا يقول انه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم جعل  
 كل مسكر حراما وفي السنن عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان من الخنطة خمر ومن الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر وفي الصحيح  
 ان عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر  
 وهي من خمسة أشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر ما خامر العقل  
 والاحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين ان الخمر التي حرمها  
 اسم لكل مسكر سواء كان من العسل أو التمر أو الحنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير  
 ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر  
 الفرق منه فله الكف منه حرام قال الترمذي حديث حسن وقد روى أهل السنن عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شعيب عن  
 أبيه عن جده وغيرهم وصححه الدارقطني وغيره وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين من  
 الصحابة والتابعين وأئمة الامصار والآثار ولكن بعض علماء المسلمين سمعوا ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم رخص في النبيذ وان الصحابة كانوا يشربون النبيذ فظنوا انه المسكر وليس كذلك  
 بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو انهم كانوا ينبذون التمر أو الزبيب  
 أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث لئلا  
 تكون الشدة قد بدت فيه واذا اشتد قبل ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال ليشربن ناس من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة التي يسمونها الصرما وغير ذلك والامر في ذلك واضح فان خمر العنب قد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ولا فرق في الحس ولا العقل بين خمر العنب والتمر والزبيب والعسل فان هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يوقع العداوة والبغضاء وهذا يوقع العداوة والبغضاء والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار وهذا هو القياس الشرعى وهو التسوية بين التماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيح قليل هذا ولا يبيح قليل هذا بل يسوى بينهما واذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منهما فان القليل يدعو الى الكثير وانه سبحانه أمر باجتناّب الخمر ولهذا يؤمر بارتقاها ويحرم اقتناؤها وحكم بنجاستها وأمر بمجلد شاربيها كل ذلك حسا لمادة الفساد فكيف يبيح القليل من الاشربة المسكرة والله أعلم

( ٥١٠ ) ﴿ مسألة ﴾ في اليهود بمصر من امصار المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لآحاد المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عليهم سلطان المسلمين انهم لا يبيعونها للمسلمين ومتى فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فاذا يستحقون من العقوبة وهل للسلطان ان يأخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله يستحقون على ذلك العقوبة التي تردهم وأمثالهم عن ذلك وينتقض بذلك عهدهم في أحد قولى العلماء في مذهب أحمد وغيره واذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار وللسلطان ان يأخذ منهم هذه الاموال التي قبضوها من أموال المسلمين بغير حق ولا يردها الى من اشترى منهم الخمر فاهم اذا علموا انهم ممنوعون عن شرب الخمر وشرائها وبيعها فاذا اشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ومن باع خمرأ لم يملك ثمنه فاذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشربها لم يجمع له بين العوض والم عوض بل يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البنى وحلوان الكاهن وأمثال ذلك مما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة اذا كان العاصى قد استوفى العوض وهذا بخلاف مالو باع ذمى لذمى خمرأ سرا فانه لا يمنع من ذلك واذا تقابضا جاز ان يدامله المسلم بذلك الثمن الذي قبضه من ثمن الخمر كما قال عمر رضى الله عنه ولوهم يبيعها وخذوا منهم اثمنها بل أبلغ من ذلك انه يجوز للامام ان يخرب المكان الذي يباع فيه الخمر كالحانوت والدار كما فعل ذلك عمر بن الخطاب



حيث أخرج حانوت رويشد الثقفي قال إنما انت فويسق لست برويشد وكما احرق على بن أبي طالب قرية كان يباع فيها الخمر وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء

## كتاب الجهاد

(٥١١) ﴿مسئلة﴾ في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهله ألف سنة وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والانتقطاع الى الله تعالى والسكني بدمياط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ايهم أفضل

﴿الجواب﴾ الحمد لله بل المقام في ثغور المسلمين كالثغور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أهل العلم وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة وذلك لان الرباط من جنس الجهاد والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي الاعمال افضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال ثم جهاد في سبيله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور وقد روي غزوة في سبيل الله افضل من سبعين حجة وقد روي مسلم في صحيحه عن سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مات مجاهداً واجرى عليه رزقه من الجنة وامن الفتان وفي السنن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر انه قال لهم ذلك تبليفاً للسنة وقال أبو هريرة لان أرباط ليلة في سبيل الله احب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر الاسود وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسعها هذه الورقة والله أعلم

(٥١٢) ﴿مسئلة﴾ في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة الى بلاد الاسلام أم لا واذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله هل يأثم في ذلك وهل يأثم من رماه بالبنقاق وسبه به أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردن أو غيرها وإعانة الخارجين عن شريعة دين الاسلام محرمة سواء كانوا أهل ماردن أو غيرهم والمقيم بها ان كان عاجزا عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه والا استعجت ولم يجب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالانفس والاموال محرمة عليهم ويجب عليهم الامتناع من ذلك بأي طريق امكنهم من تقيب أو تعريض أو مصانعة فاذا لم يمكن الا بالهجرة تعينت ولا يحل سبهم عموما وورمهم بالنفاق بل السب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة فيدخل فيها بعض أهل ماردن وغيرهم وأما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة فيها المعنيان ليست بمنزلة دار السلم التي يجري عليها أحكام الاسلام لكون جندها مسلمين ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفر بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويقاثل الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه

(٥١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندي وهو يريد ان لا يخدم

﴿الجواب﴾ اذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له ان يترك ذلك لغير مصلحة واجحة على المسلمين بل كونه مقدما في الجهاد الذي يحبه الله ورسوله افضل من التطوع بالعبادة كصلاة التطوع والحج التطوع والصيام التطوع والله اعلم

(٥١٤) ﴿مسئلة﴾ اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال النصارى والمسلمين ثم نهب المسلمون التتار وسلبوا القتلى منهم فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا

﴿الجواب﴾ كل ما أخذ من التتار بخمس ويباح الانتفاع به

(٥١٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى وكبر الصبي وتزوج وجاءه أولاد نصارى ومات هو وقامت اليئنة أنه اسر دون البلوغ لكنهم ما علموا من سباه هل السابي له كتابي أم مسلم فهل يباح أولاده بالمسلمين أم لا

﴿الجواب﴾ أما ان كان السابي له مسلما حكم باسلام الطفل واذا كان السابي له كافرا أو لم تقم حجة باحدهما لم يحكم باسلامه وأولاده تبع له في كلا الوجهين والله أعلم

(٥١٦) ﴿مسئلة﴾ ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين وأعاتهم على بيان الحق المبين وكشف غمرات الجاهلين والزائغين في هؤلاء التتار الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين وانتسبوا الى الاسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول



الامر فهل يجب قتالهم أم لا وما الحجة على قتالهم وما مذاهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم ممن يفر اليهم من عسكر المسلمين الامراء وغيرهم وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين الى العلم والفقہ والفقر والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم انهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما وفي قول من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الاموال في أمرهم أقتونا في ذلك باجوبة مبسطة شافية فان أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم تارة لعدم العلم باحوالهم وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثاهم والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته انه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مبني على أصليين أحدهما المعرفة بحالهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم فأما الاول فكل من باشر القوم يعلم حالهم ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الاخبار المتواترة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد ان نين الاصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشريعة الاسلامية فنقول كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وان امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو الميسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والاموال والاعراض والابضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يدهم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل ان يظهروا الالحاد في أسماء الله وآياته أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين والاطمن في السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم

التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وأمثال هذه الامور قال الله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد اسلموا وصلوا وصاموا لكن كانوا يتعاملون بالربا فانزل الله هذه الآية وامر المؤمنين فيها بترك ما بقى من الربا وقال فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقد قرئ فاذنوا واذنوا وكل المعنيين صحيح والربا آخر المحرمات في القرآن وهو مال يوجد بتراضي المتعاملين فاذا كان من لم ينته عنه محاربا لله ورسوله فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما وأعظم تحريما وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم الاحاديث بقتال الخوارج وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث قال الامام أحمد صحيح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل ابن حنيف وفي السنن والمسائيد طرق اخر متعددة وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفتهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وثلثاء قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة واتفق على قتالهم سلف الامة وأئمتهم يثنازعوا في قتالهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه وقوم قاتلوا مع من قاتله وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا الواحدة من الطائفتين وأما الخوارج فلم يكن فيهم أحد من الصحابة ولا نهي عن قتالهم أحد من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ أدنى الطائفتين الى الحق فهذا الحديث الصحيح ثبت ان عليا وأصحابه كانوا أقرب الى الحق من معاوية وأصحابه وان تلك المارقة التي مرقت من الاسلام ليس حكمها حكم إحدى الطائفتين بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه المارقة وأكد الامر بقتالها ولم يأمر بقتال إحدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه بل قد ثبت عنه



في الصحيح من حديث أبي بكر أنه قال للحسن ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين  
 عظيمتين من المسلمين فمدح الحسن واثني عليه بما أصلح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد  
 بوع له واختار الاصلح وحقن الدماء مع نزوله عن الامر فلو كان القتال مأوِّراً به لم يمدح الحسن  
 ويثنى عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال  
 من اهل القبلة طريقان منهم من يرى قتال على يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من  
 باب قتال اهل البغي وكذلك يجعل قتال ابي بكر لما نعى الزكاة وكذلك قتال سائر من قاتل من  
 المنتسبين الى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من  
 اصحاب احمد وغيرهم وهم متفقون على ان الصحابة ليسوا فساقا بل هم عدول فقالوا ان اهل البغي  
 عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع وخالفت في ذلك طائفة كابن عقيل  
 وغيره فذهبوا الى تفسيق اهل البغي وهؤلاء نظروا الى من عدوه من اهل البغي في زمنهم  
 فراؤهم فساقا ولا ريب انهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وانما يفسق الصحابة بعض اهل الاهواء  
 من المعتزلة ومحوهم كما يكفرهم بعض اهل الاهواء من الخوارج والروافض وليس ذلك من مذهب  
 الائمة والفقهاء اهل السنة والجماعة ولا يقولون ان اموالهم معصومة كما كانت وما كان ثابتاً بعينه ردالي  
 صاحبه وما اُتلف في حال القتال لم يضمن حتى ان جمهور العلماء يقولون لا يضمن لاهولاء ولا  
 هؤلاء كما قال الزهري وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمعوا  
 ان كل مال او دم اصيب بتاويل القرآن فانه هدر وهل يجوز ان يستعان بسلاحهم في حربهم  
 اذا لم يكن الى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب احمد يجوز والمنع قول الشافعي والرخصة قول  
 ابي حنيفة واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتدفيف على جريحهم اذا كان لهم فئة يلجئون  
 اليها بجوز ذلك ابو حنيفة ومنعه الشافعي وهو المشهور في مذهب احمد وفي مذهبه وجه انه يتبع  
 مدبرهم في اول القتال واما اذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل اسير ولا يذفف على جريح كما رواه  
 سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صارخ لعل يوم الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذفف على جريح  
 ومن اغلق بابه فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن فمن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم ان هؤلاء  
 التتار من اهل البغي المتاولين ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام كما ادخل من ادخل في هذا الحكم ما نعى  
 الزكاة والخوارج وسنيين فساد هذا التوهم ان شاء الله تعالى والطريقة الثانية ان قتال ما نعى الزكاة

والخوارج ونحوهم ليس كقتال اهل الجمل وصفين وهذا هو المنصوص عن جمهور الائمة المتقدمين وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو مذهب اهل المدينة كالك وغيره ومذهب ائمة الحديث كاحمد وغيره وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الاموال فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج وقد نص احمد في رواية ابي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا يقاتلون المسلمين فقتلهم المسلمون فارضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خمسة واربعة اخماسه للذين قاتلوا يقسم بينهم او يجعل الامير الخراج على المسلمين ولا يقسم مثل ما أخذ عمر السواد عنوة ووقفه على المسلمين فجعل احمد الارض التي للخوارج اذا غنمت بمنزلة ما غنم من اموال الكفار وبالجملة فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به فان النص والاجماع فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضي الله عنه تفرق بين هذا وهذا فانه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينزعه فيه احد من الصحابة واما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والدم عليه مظهر وقال في اهل الجمل وغيرهم اخواننا بنوا علينا طهرم السيف وصلى على قتلى الطائفتين واما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان حدات الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فايما القيموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة \* وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤن القرآن ليس قراءتهم بشيء ولا صلاتهم بشيء ولا صيامهم بشيء يقرؤن القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيمهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد نبيهم انكسوا عن العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلقة الثدي عليه شعرات بيض قال فيذهبون الى معاوية واهل الشام ويتركون هؤلاء يخلقونكم في ذرايعكم وأموالكم والله اني لا رجوا ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسا فقال لهم القوا الرماح وسلوا سيوفكم من حقوتها



فاني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حروراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسلوا السيوف وسحروهم  
الناس برماحهم قال وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلا ن فقال على  
التمسوا فيهم المخدع فالتمسوه فلم يجدوه فقام على سيفه حتى أتى ناسا قد أقبل بعضهم على بعض  
قال آخروهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله قال فقام اليه عبيدة  
السلماني فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله الا هو أسمت هذا الحديث من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال إي والله الذي لا إله الا هو حتى استحلفه ثلاثا وهو يحلف له أيضا فان  
الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وانما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في  
مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضا نزاع في كفرهم ولهذا كان فيهم وجهان في  
مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى أحدهما انهم بغاة والثاني انهم كفار كالمرتدين يجوز  
قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فان تاب والا  
قتل كما ان مذهبه في مانى الزكاة اذا قاتلوا الامام عليها هل يكفرون مع الاقرار بوجوبها على  
روايتين وهذا كله مما يبين ان قتال الصديق لمانى الزكاة وقاتل على للخوارج ليس مثل  
القتال يوم الجمل وصفين فكلام على وغيره في الخوارج يقتضي انهم ليسوا كفارا كالمرتدين  
عن أصل الاسلام وهذا هو المنصوص عن الائمة كاحمد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم  
أهل الجمل وصفين بل هم نوع ثالث وهذا أصح الاقوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم الصحابة مع  
اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مانوا الزكاة كما في الصحيحين عن أبي هريرة ان عمر  
ابن الخطاب قال لابي بكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأنى رسول الله فاذا قالوها  
عصموا منى دمائهم وأموالهم الا بحقها فقال له أبو بكر ألم يقل لك الا بحقها فان الزكاة من  
حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها  
قال عمر فما هو الا أن رأيت ان الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد اتفق  
الصحابة والائمة بعدهم على قتال مانى الزكاة وان كانوا يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان  
وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائغة فلماذا كانوا مرتدين وهم يقاتلون على منعها وان أقروا بالوجوب  
كما أمر الله وقد حكى عنهم انهم قالوا ان الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله خذ من أموالهم صدقة

وقد تسقط بموته وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ينتهون عن شرب الخمر وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة الأولى عام تسعة وتسعين واعطوا الناس الأمان وقرؤه على المنبر بدمشق ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال انه مائة ألف أو يزيد عليه وفعلوا ببیت المقدس وبجبل الصالحية ونابلس وحمص وداريا وغير ذلك من القتل والسبي مالا يعلمه الا الله حتى يقال انهم سبوا من المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالمسجد الأقصى والاموي وغيره وجعلوا الجامع الذي بالمقبية دكا وقد شاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا اماما وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم مالا يعلمه الا الله ولم يكن معهم في دولتهم الا من كان من شر الخلق إما زنديق منافق لا يعتد دين الاسلام في الباطن واما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم واما من هو من أجر الناس وأفسدهم وهم في بلادهم مع تمكنهم لا يحجون البيت العتيق وان كان فيهم من يصلي ويصوم فليس الغالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة وهم يقاتلون على ملك جنكسخان فمن دخل في طاعتهم جعلوه وليا لهم وان كان كافرا ومن خرج عن ذلك جعلوه عدوا لهم وان كان من خيار المسلمين ولا يقاتلون على الاسلام ولا يضمون الجزية والصغار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكابر أمراءهم ووزرائهم ان يكون المسلم عندهم كمن يعظمونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم الذين قدموا الى الشام وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب اليهم بانا مسلمون فقال هذان آيتان عظيمتان جاء من عند الله محمد وجنكسخان فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم الى المسلمين ان يسوي بين رسول الله وأكرم الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم المرسلين وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس يختصر وأمثاله وذلك ان اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكسخان عظيما فانهم يعتقدون انه ابن الله من جنس ما يعتقده النصارى في المسيح ويقولون ان الشمس حبلت أمه وانها كانت في خيمة فزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حبلت ومعلوم عند كل ذي دين ان هذا كذب وهذا دليل على انه ولد زنا وان أمه زنت فكنمت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها معرة الزنا وهم مع



هذا يجعلونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ماسنه لهم وشرعه بظنه وهو اه حتى يقولوا الماعندهم من المال هذا رزق جنكسخان ويشكرونه على اكلهم وشربهم وهم يستحلون قتل من عادي ماسنه لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولا نبياته ورسوله وعباده المؤمنين فهذا و أمثاله من مقدميهم كان غايته بعد الاسلام ان يجعل محمداً صلى الله عليه وسلم بمنزلة هذا الملعون ومعلوم ان مسيلة الكذاب كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى انه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله وقتل أصحابه المرتدين فكيف بمن كان فيما يظهره من الاسلام يجعل محمداً كجنكسخان والافهم مع اظهارهم للاسلام يعظمون أمر جنكسخان على المسلمين المتبعة لشريعة القرآن ولا يقاتلون اولئك المتبعين لما سنه جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم اولئك الكفار يبذلون له الطاعة والالتقياد ويحملون اليه الاموال ويقرون له بالنبابة ولا يخالفون ما يامرهم به الا كما يخالف الخارج عن طاعة الامام للامام وهم يحاربون المسلمين ويمادونهم أعظم معاداة ويطلبون من المسلمين الطاعة لهم وبذل الاموال والدخول فيما وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون أو الفروذ ونحوهما بل هو أعظم فساداً في الارض منهما قال الله تعالى ( ان فرعون علا في الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح ابناءهم ويستحي نساءهم انه كان من المفسدين ) وهذا الكافر علا في الارض يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى ومن خالفه من المشركين بقتل الرجال وسبي الحريم وباخذ الاموال وبهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الانبياء والمرسلين الى ان يدخلوا فيما ابتدعه من سنته الجاهلية وشريعته الكفريه فهم يدعون دين الاسلام ويعظمون دين اولئك الكفار على دين المسلمين ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين والحكم فيما شجر بين اكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله وكذلك الاكابر من وزرائهم وغيرهم يجعلون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى وان هذه كلها طرق الى الله بمنزلة المذاهب الاربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجع دين المسلمين وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في فقاأهم وعبادهم لاسيما الجهمية من الاتحادية الفرعونية ونحوهم فانه غلبت عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفلسفة أو اكثرهم وعلى هذا كثير من النصارى أو اكثرهم وكثير من اليهود ايضا بل لو قال القائل ان غاب خواص

العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبعد \* وقد رأيت من ذلك وسمعت مالا يتسع له هذا  
 الموضوع ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين ان من سوغ اتباع غير  
 دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككفر من آمن  
 ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب كما قال تعالى ( ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون  
 ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين  
 ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مهينا ) واليهود والنصارى داخلون  
 في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تفلسف من اليهود والنصارى  
 يبقى كفره من وجهين وهؤلاء اكثر وزراهم الذين يصدرون عن رأيه غايته ان يكون من  
 هذا الضرب فانه كان يهوديا متفلسفا ثم انتسب الى الاسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف  
 وضم الى ذلك الرفض فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الاقلام وذاك أعظم من كان عندهم  
 من ذوي السيف فليعتبر المؤمن بهذا وبالجملة فما من نفاق وزندقة والحاد الا وهي داخله في  
 اتباع التار لانهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبعدهم عن اتباعه وأعظم الخلق اتباعا  
 للظن وما تهوى الانفس وقد قسموا الناس أربعة أقسام يال وباع وداشمن ووطاط أي صديقهم  
 وعدوهم والعالم والعامي فمن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن  
 خالفهم كان عدوهم ولو كان من انبياء الله ورسوله وأوليائه وكل من انتسب الى علم أو دين سموه  
 داشمن كالفقيه والزاهد والقسيس والراهب ودنان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكتاب  
 والحاسب فيدرجون سادن الاصنام فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل  
 البدع مالا يعلمه الا الله ويجعلون أهل العلم والايمان نوعا واحدا بل يجعلون القرامطة الملاحدة  
 الباطنية الزنادقة المنافقين كالطوسي وأمثاله هم الحكماء على جميع من انتسب الى علم أو دين  
 من المسلمين واليهود والنصارى وكذلك وزيرهم السفیه الملقب بالرشيد يحكم على هذه الاصناف  
 ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايمان حتي تولى  
 قضاء القضاة من كان أقرب الى الزندقة والحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة  
 للكفار والمنافقين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره  
 ويتظاهر من شريعة الاسلام بما لا بد له منه لاجل من هناك من المسلمين حتي أن وزيرهم



هذا الخيـث المـلحد المـنافق صـنف مـصنفا مضمونه ان النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى وانه لا ينكر عليهم ولا يذمون ولا ينهون عن دينهم ولا يؤمرـون بالانتقال الى الاسلام واستدل الخيـث الجاهل بقوله ( قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين ) وزعم ان هذه الآية تقتضي انه يرضي دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعلوم ان هذا جهل منه فان قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي ان يكون دين الكفار حقا ولا مرضيا له وانما يدل على تبرئه من دينهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة انها براءة من الشرك كما قال في الآية الاخرى ( فان كذبوك فقل لي عملى واكم عملكم انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ) فقوله لكم دينكم ولي دين كقوله لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وقد اتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ولو قدر ان في هذه السورة ما يقتضي انهم لم يؤمروا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الاسلام بالنصوص المتواترة وباجماع الامة انه أمر المشركين وأهل الكتاب بالايـمان به وانه جاءهم على ذلك وأخبر انهم كافرون يخلدون في النار وقد أظهروا الرفض ومنعوا ان نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين وذكروا عليا وأظهروا الدعوة للاثني عشر الذين تزعم الرفضه انهم أئمة معصومون وان ابا بكر وعمر وعثمان كفار وفجار ظالمون لا خلافة لهم ولا لمن بعدهم ومذهب الرفضه شر من مذهب الخوارج المارقين فان الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما والرفضه تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الاولين وتجهده من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والاتحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج والرفضه تحب التتار ودولتهم لانه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين والرفضه هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين وهم كانوا من أعظم الاسباب في دخول التتار قبل اسلامهم الى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكان من أعظم الناس معاونة لهم على اخذهم لبلاد الاسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقضية ابن العلقمى وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصاري بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة ان الرافضة تكون مع النصاري على المسلمين وانهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل واذا غلب المسلمون للنصاري والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة واذا غلب المشركون والنصاري المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرافضة ودخل في الرافضة أهل الزندقة والالحاد من النصيرية والاسماعلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك والرافضة جهمية قدرية وفيهم من الكذب والبدع والافتراء على الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم امير المؤمنين علي وسائر الصحابة باصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانبي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ما ذم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج قوله فهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد قال بعث علي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقسمها بين أربعة يعني من أمراء نجد فنضبت قريش والانصار قالوا يعطى صناديد أهل نجد ويدعنا قال انما تألفهم فاقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين نأى الجبين كثر اللحية مخلوق فقال يا محمد اتق الله فقال من يطع الله اذا عصيته أيا منى الله على أهل الارض ولا تأمنوني فسأله رجل قتله فمنعه فلما ولى قال ان من ضئضئي هذا أو في عقب هذا فوما يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وفي لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسما أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل فقال ويلك فمن يعدل اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الله أتأذن لي فيه فاضرب عنقه فقال دعه فان له أصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة يخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه



وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتى به حتى  
 نظرت إليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعتة فهو لاء الخوارج المارقون من  
 أعظم مآذمهم به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وذكر  
 أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هذا لم يكونوا يعاونون الكفار على قتال  
 المسلمين والرافضة يعاونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم أنهم لا يقاتلون الكفار مع  
 المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروقا عن الدين من أولئك المارقين  
 بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والرافضة ونحوهم إذا فارقوا  
 جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه فكيف اذا ضلوا الى ذلك من أحكام المشركين  
 كنائسا وجنكسخان ملك المشركين ما هو من أعظم المضادة لدين الاسلام وكل من قفز  
 اليهم من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمهم حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام  
 بقدر ما ارتد عنه من شرائع الاسلام واذا كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين مع  
 كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله  
 قاتلا للمسلمين مع انه والياد بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المحادون لله ورسوله  
 المهادون لله ورسوله على ارض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لافضى ذلك الى زوال دين  
 الاسلام ودروس شرائعه أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن  
 دين الاسلام وهم من احق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه  
 وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة المستفيضة عنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق  
 لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لمسلم لا يزال اهل الغرب والنبي  
 صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام بمدينة النبوية فتر به ما يغرب عنها وشرقه ما يشرق عنها  
 فان التشريق والتغريب من الامور النسبية اذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا اذا قدم الرجل  
 الى الاسكندرية من الغرب يقولون سافر الى الشرق وكان اهل المدينة يسمون اهل الشام  
 اهل الغرب ويسمون اهل نجد والعراق اهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلان  
 من اهل المشرق فخطبا وفي رواية من اهل نجد ولهذا قال احمد بن حنبل اهل الغرب هم اهل  
 الشام يعني هم اهل الغرب كما ان نجد والعراق اول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق

وكل ما يغرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب وفي الصحيحين ان معاذ بن جبل قال في الطائفة المنصورة وهم بالشام فانها اصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كمصر والقيروان والاندلس وغير ذلك واذا كان غرب المدينة النبوية ما يقرب عنها فالنيرة ونحوها على مسامطة المدينة النبوية كما ان حران والرقعة وسمنصاط ونحوها على مسامطة مكة فما يغرب عن النيرة فهو من الغرب الذين وعدهم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة انهم باكناف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي باكناف البيت المقدس اليوم ومن يدبر احوال العالم في هذا الوقت فعلم ان هذه الطائفة هي اقوام الطوائف بدين الاسلام علما وعملا وجهاد عن شرق الارض وغربها فانهم هم الذين يقاتلون اهل الشوكة العظيمة من المشركين واهل الكتاب ومنافذهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المنافيين من الداخلين في الرافضة وغيرهم كالاسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا والعز الذي للمسلمين بمشارك الارض ومغاربها هو بعزم ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستمائة دخل على اهل الاسلام من الذل والمصيبة بمشارك الارض ومغاربها مالا يعلمه الا الله والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد او مضيعون له وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا انهم ارسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين لما جاء الى حلب جرى بها من القتل ماجرى واما سكان الحجاز فاكثرهم او كثير منهم خارجون عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والفجور مالا يعلمه الا الله واهل الايمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون وانما تكون لهم القوة والعزة في هذا الوقت لغير اهل الاسلام بهذه البلاد فلو ذلت هذه الطائفة والعياذ بالله تعالى لكان المؤمنون بالحجاز من اذل الناس لاسيما وقد غلب فيهم الرفض وملك هؤلاء التتار الحاربون لله ورسوله الا ان مزفوض فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية واما بلاد افريقية فاعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل هم مستحقون للجهاد والغزو واما الغرب الاقصى فمع استيلاء الافرنج على اكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحملون الصليبان خلق عظيم لو استولى التتار على هذه البلاد لكان اهل المغرب معهم من اذل الناس لاسيما والنصاري تدخل مع التتار فيصرون حزبا على اهل المغرب فهذا وغيره مما يبين ان هذه العصاة التي بالشام ومصر في هذا الوقت



هم كتيبة الاسلام وعزم عز الاسلام وذلهم ذل الاسلام فلو استولى عليهم التتار لم يبق للاسلام  
 عز ولا كلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها اهل الارض تقاتل عنه فمن قفز عنهم الى التتار  
 كان احق بالقتال من كثير من التتار فان التتار فيهم المكروه وغير المكروه وقد استقرت السنة  
 بان عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل  
 حال ولا يضرب عليه جزية ولا تعقله ذمة بخلاف الكافر الاصلي ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزا  
 عن القتال بخلاف الكافر الاصلي الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عندا كثر العلماء كابي حنيفة  
 ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها  
 ان المرتد لا يرث ولا يناكح ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلي الى غير ذلك من الاحكام واذا  
 كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه أعظم من  
 خروج الخارج الاصلي عن شرائعه ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التتار ويعلم ان المرتدين  
 الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار الاصليين من الترك ونحوهم وهم بعد  
 أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب  
 وغيرهم وبهذا يتبين ان من كان معهم ممن كان مسلم الاصل هو شر من الترك الذين كانوا  
 كفارا فان المسلم الاصلي اذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالا ممن لم يدخل بعد في  
 تلك الشرائع مثل مانعي الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق وان كان المرتد عن بعض الشرائع  
 متفقها أو متصوفا أو تاجرا أو كاتباً أو غير ذلك فهؤلاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك  
 الشرائع وأصروا على الاسلام ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين مالا يجدونه  
 من ضرر أولئك وينقادون للاسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله أعظم من اتقياء هؤلاء  
 الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقضوا في بعضه وان تظاهروا بالانتساب الى العلم والدين وغاية  
 ما يوجد من هؤلاء يكون ملحدا نصيريا أو اسماعيليا أو رافضيا وخيارهم يكون جهميا اتحاديا  
 أو نحويه فانه لا ينضم اليهم طوعا من المظهرين للاسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر  
 ومن أخرجوه معهم مكرها فانه يبعث على نيته ونحن علينا أن نقاتل العسكر جميعه إذ لا يتميز  
 المكروه من غيره وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يغزو هذا البيت  
 جيش من الناس فينهم يبيداه من الارض اذ خسف بهم قويل يارسول الله ان فيهم المكروه

فقال يبعثون على نياتهم والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة  
 أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة وأم سلمة ففى صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمود عائذ باليت فيبعث اليه بعث فاذا كانوا يبيدوا من الارض  
 خسف بهم فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها قال يخسف به معهم ولكنه يبعث  
 يوم القيامة على نيته \* وفى الصحيحين عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فى منامه فقلنا يا رسول الله صنعت شيأ فى منامك لم تكن تفعله فقال العجب ان ناسا من أمتي  
 يؤمنون هذا البيت برجل من قریش وقد لجأ الى البيت حتى اذا كانوا بالبيداء خسف بهم  
 فقلنا يا رسول الله ان الطريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل  
 فيهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى يبعثهم الله عز وجل على نياتهم وفى لفظ  
 للبخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فاذا كانوا  
 ببيداء من الارض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول كيف يخسف بأولهم وآخرهم  
 وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وفى صحيح  
 مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيعود بهذا البيت يعنى الكعبة قوم  
 ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث اليهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا ببيداء من الارض  
 خسف بهم قال يوسف بن ماهك وأهل الشام يومئذ يسرون الى مكة فقال عبد الله بن صفوان  
 أما والله ما هو بهذا الجيش فالله تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهك حرمانه المكروه فيهم  
 وغير المكروه مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نياتهم فكيف يجب على المؤمنين  
 المجاهدين أن يعزوا بين المكروه وغيره وهم لا يعلمون ذلك بل لو ادعى مدع انه خرج مكرها  
 لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه كما روي ان العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
 لما أسره المسلمون يوم بدر يا رسول الله انى كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا وأما  
 سريتك فالى الله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل  
 هؤلاء لقتلوا أيضا فان الأئمة متفقون على ان الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين  
 اذا لم يقاتلوا فانه يجوز أن نرهبهم ونقصد الكفار ولو لم نخف على المسلمين جاز رمى أولئك  
 المسلمين أيضا فى أحد قولى العلماء ومن قتل لاجل الجهاد الذى أمر الله به ورسوله هو فى



الباطن مظلوم كان شهيدا وبعث على نيته ولم يكن قتله أعظم فسادا من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وان قتل من المسلمين ما شاء الله قليل من يقتل في صفهم من المسلمين لحاجة الجهاد ليس أعظم من هذا بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل وان قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها ستكون قن الاثم تكون قن الاثم تكون قن القاعد فيها خير من الماشى والماشى فيها خير من الساعى الا فاذا نزلت أو وقعت فمن كان له ابل فليلق بابله ومن كانت له غنم فليلق بغنمه ومن كانت له أرض فليلق بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرأيت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال يعمد الى سيفه فيدق على حده بمحجر ثم لينج ان استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرأيت ان اكرهت حتى ينطلق بي الى احدى الصفين أو احدى الفئتين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني قال يوء يا ثمة واثمك ويكون من أصحاب النار في هذا الحديث انه نهى عن القتال في الفتنة بل أمر بما يتعدى معه القتال من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقاتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين ان المكره اذا قتل ظلما كان القتال قدباء باثمه واثم المقتول كما قال تعالى في قصة ابني آدم عن المظلوم (انى أريد أن تبوء باثمي واثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعلوم ان الانسان اذا صال صائل على نفسه جازله الدفع بالسنة والاجماع وانما تنازعوا هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أحمد احدهما يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف والثانية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب والمقصود انه اذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كما نرى الزكاة والمرتين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وان قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكرهه رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فانه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وان أكرهه بالقتل فانه ليس بحفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

لئلا يقتل هو بل اذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعا عند أكثر العلماء كاحمد  
 ومالك والشافعي في أحد قوليهِ وفي الآخر يجب القود على المكره فقط كقول أبي حنيفة  
 ومحمد وقيل القود على المكره المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان  
 بالدية بدل القود ولم يوجبهُ وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة  
 أصحاب الأخدود وفيها أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين ولهذا جوز الأئمة  
 الأربعة أن يتعمس المسلم في صف الكفار وأن غلب على ظنه أنهم يقتلونه اذا كان في ذلك  
 مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في موضع آخر فاذا كان الرجل يفعل  
 ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما يفضي  
 الى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل الا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين  
 والدنيا الذي لا يندفع الا بذلك أولى واذا كانت السنة والاجماع متفقين على أن الصائل المسلم اذا لم  
 يندفع صوله الا بالقتل قتل وان كان المال الذي يأخذه قيراطا من دينار كما قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو  
 شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد فكيف بقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الاسلام  
 المحاريين لله ورسوله الذين صولهم وبنعيمهم أقل ما فيهم فان قتال المعتدين الصائلين ثابت بالسنة  
 والاجماع وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمتهم ودينهم وكل  
 من هذه يبيح قتال الصائل عليها ومن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها وهم  
 من شر البغاة المتاولين الظالمين لكن من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتاولون فقد أخطأ  
 خطأ قبيحا وضل ضلالا بعيدا فان أقل ما في البغاة المتاولين أن يكون لهم تأويل سائح خرجوا  
 به ولهذا قالوا ان الامام يرأسهم فان ذكروا شبهة بينها وان ذكروا مظلمة أزالها فأى شبهة  
 لهؤلاء المحاريين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا الخارجين عن شرائع الدين ولا ريب  
 أنهم لا يقولون أنهم أقوم بدين الاسلام علما وعملا من هذه الطائفة بل هم مع دعواهم الاسلام  
 يعلمون ان هذه الطائفة أعلمهم بالاسلام منهم وأتبع له منهم وكل من تحت اديم السماء من  
 مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال فامتنع أن تكون لهم شبهة بينة  
 يستحلون بها قتال المسلمين كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقاتلوهم حتى ان الناس قد



رأوهم يعظمون البقعة ويأخذون مافيها من الاموال ويعظمون الرجل ويتبركون به ويسلبونه  
 ماعليه من الثياب ويسبون حريمه ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يعاقب بها الا اظلم الناس  
 وأجرحهم والمتأول تأويلا دينيا لا يعاقب الا من يراه عاصيا للدين وهم يعظمون من يعاقبونه  
 في الدين ويقولون انه أطوع لله منهم فأى تأويل بقي لهم ثم لو قدر انهم متأولون لم يكن  
 تأويلهم سائنا بل تأويل الخوارج وماني الزكاة أوجه من تأويلهم أما الخوارج فاتهم ادعوا  
 اتباع القرآن وان ماخافه من السنة لا يجوز العمل به وأما مانعوا الزكاة فقد ذكروا انهم قالوا ان الله  
 قال لنبيه خذ من اموالهم صدقة وهذا خطاب لنبيه فقط فليس علينا أن ندفعها لغيره فلم  
 يكونوا يدفعونها لابي بكر ولا يخرجونها له والخوارج لهم علم وعبادة وللعلماء معهم مناظرات  
 كمناظرتهم مع الرافضة والجهمية وأما هؤلاء فلا يناظرون علي قتال المسلمين فلو كانوا متأولين  
 لم يكن لهم تأويل يقوله ذو عقل وقد خاطبني بعضهم بان قال ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك الى  
 سبعة أجداد وملككم ابن مولى فقلت له آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا تغر بالكافر بل المملوك  
 المسلم خير من الملك الكافر قال الله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) فهذه وأمثالها  
 حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبدا ولا يطيع الكافر  
 وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد  
 حبشي كأن رأسه زينة ما أقام فبكم كتاب الله ودين الاسلام انما يفضل الانسان بايمانه وتقواه  
 لا بآبائه) ولو كانوا من بني هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فان الله خلق الجنة لمن أطاعه  
 وان كان عبدا حبشيا وخلق النار لمن عصاه ولو كان شريفا قرشيا وقد قال تعالى (يا أيها الناس  
 اننا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم) وفي السنن عنه  
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على أبيض ولا  
 لأبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب \* وفي الصحيحين عنه انه قال  
 لقبيلة قريبة منه ان آل أبي فلان ليسوا بأوليائي انما وليي الله وصالح المؤمنين فأخبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان موالاته ليست بالقرابة والنسب بل بالايمان والتقوى فاذا كان هذا في  
 قرابة الرسول فكيف بقرابة چنكسخان الكافر المشرك وقد أجمع المسلمون على ان من كان  
 أعظم ايمانا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الايمان والتقوى وان كان الاول اسود حبشيا

والثاني علويا أو عباسيا .

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجناد يمتنعون عن قتال التار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها

معهم واذا هرب أحدهم هل يتبع أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين قتال التار الذين قدموا الي بلاد الشام واجب بالكتاب

والسنة فان الله يقول في القرآن (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين

هو الطاعة فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله

ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان

لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في

الاسلام والتزموا الصلاة والصيام لكن امتنعوا من ترك الربا فينبى الله انهم محاربون له ورسوله

اذا لم يتبها عن الربا والربا هو آخر ما حرمة الله وهو مال يؤخذ برضا صاحبه فاذا كان هؤلاء

محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام أو أكثرها

كالتتار وقد اتفق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتعة اذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهرة

المتواترة فانه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر

رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش

أو الخمر أو نكاح ذوات المحارم أو عن استئصال النفوس والاموال بغير حق أو الربا أو الميسر

أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم

يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما ناظر أبا بكر في مانعى

الزكاة قال له ابو بكر كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التى أوجبها الله ورسوله وان كان قد

أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فما هو الا أن رأيت قد شرح الله صدر أبى بكر للقتال

فعلت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج

وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن

لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان

في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وقد اتفق السلف



والائمة على قتال هؤلاء وأول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وبني العباس مع الأمراء وإن كانوا ظلمة وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم فكل أئمة المسلمين يأمرسون بقتالهم والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فمن شك في قتالهم فهو أجمل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسري يوم بدر يارسول الله اني خرجت مكرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ظاهر ك فبكان علينا واما سريرتك فالى الله وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا ترسوا بمن عندهم من أسري المسلمين وخيف على المسلمين الضرر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وإن افضى ذلك الى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم وإن لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المقضى الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لاجل من يقتل شهيدا فان المسلمين اذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيدا ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لاجل مصلحة الاسلام كان شهيدا وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يغزو هذا البيت جيش من الناس فينماهم بيداء من الارض اذا خسف بهم فليل يارسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم فاذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به أو بأيدي المؤمنين كما قال تعالى (قل هل تربصون بنا الا احدى الحسنين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا) ونحن لا نعلم المكره ولا تقدر على التمييز فاذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على بيته يوم القيامة فاذا قتل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب أحدهم فان من الناس من يجعل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المتاولين وهؤلاء اذا كان لهم طائفة ممتنة فهل يجوز اتباع مدبرهم وقتل أسيرهم والاجهاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين فليل لا يفعل ذلك لان منادى على بن أبي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجز على جريح ولا يقتل أسير وقيل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتنة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى  
 انه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك فمن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم  
 هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ  
 أصلا وانما هم من جنس الخوارج المارقين ومائى الزكاة وأهل الطائف والحرمية ونحوهم ممن  
 قوتلو على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه علي كثير من الناس من الفقهاء  
 فان المصنفين في قتال أهل البني جعلوا قتال مائى الزكاة وقتال الخوارج وقتال علي لأهل  
 البصرة وقتاله لمعاوية وأتباعه من قتال أهل البني وذلك كله مأثور به وفرعوا مسائل ذلك  
 تفريع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة  
 النبوية كالأوزاعي والثوري ومالك واحمد بن حنبل وغيرهم أنه يفرق بين هذا وهذا فقتال  
 علي للخوارج ثابت بالنصوص الصريحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وأما القتال  
 يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صد عنه اكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص  
 ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في  
 المسكرين مثل سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي  
 انه كان يجب الاصلاح بين تيمك الطائفتين لا الاقتال بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخارى  
 انه خطب الناس والجيش معه فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين  
 من المؤمنين فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الاصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان  
 القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم على  
 ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ولا مدحه على ترك الاولى وفعل الادنى فعلم ان الذي فعله  
 الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يضمه وأسامة على نخذه ويقول اللهم اني احبها فاحبها وأحب من يحبهما وقد ظهر أثر  
 محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما بكراهتهما القتال في الفتنة فان اسامة امتنع عن القتال مع  
 واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دائما يشير على علي بأنه لا يقاتل ولما صار الامر اليه  
 فعل ما كان يشير به على أيه رضى الله عنهم أجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في



الصحيح انه قال ترقق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهذه  
المارقة هم الخوارج وقتلهم علي بن ابي طالب وهذا بصدقه بقية الاحاديث التي فيها الامر  
بقتال الخوارج وتبين ان قتلهم مما يحبه الله ورسوله وان الذين قاتلوهم مع علي أولى بالحق  
من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من  
الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج بل مدح الاصلاح بينهما وود ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الاحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه  
كقوله ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من  
الساعي وقال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقع القطر يفر بدينه  
من الفتن فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع ان كل  
واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الاسلام مثل ما كان أهل الجمل وصفين وانما اقتتلوا شبه وأموار  
عرضت وأما قتال الخوارج ومانع الزكاة وأهل الطائف الذين لم يكونوا يحرمون الرافضوا  
يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اذا كان لهم طائفة  
ممتنة فلا ريب انه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم فان هؤلاء اذا  
كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فانه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم  
حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء التار لا يقاتلون على دين الاسلام بل يقاتلون الناس حتى  
يدخلوا في طاعتهم فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركا أو نصرانيا أو يهوديا ومن  
لم يدخل كان عدوا لهم وان كان من الانبياء والصالحين وقد أمر الله المسلمين ان يقاتلوا اعداءه  
الكفار وبوالواعباده المؤمنين فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم  
ان يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم ان يقاتل بعضا بمجرد الرياسة والاهواء  
فهؤلاء التار اقل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من الكفار وان يكفوا عن قتال من يلهم  
من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار وايضا لا يقاتل معهم غير مكره الا فاسق  
أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة القرامطة الباطنية وكالرافضة السبابة وكالجهمية المعطلة من النفاة  
الحلولية ومعهم ممن يفلدون من المنتسبين الى العلم والدين من هو شر منهم فان النارجيهال  
يقلدون الدين يحسنون به الظن وهم لصلاتهم وغيرهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويبدلون دين الله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ولو وصفت ما اعلمه من امورهم لطال الخطاب وبالجملة فذهبهم ودين الاسلام لا يجتمعان ولو اظهر وادين الاسلام الحنيفي الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه انه قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأول الغرب ما يسامت الثرة ونحوها فان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية فما يغرب عنها فهو غرب كالشام ومصر وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق وكان السلف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار والادلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع والله أعلم

(٥١٨) ﴿مسئلة﴾ ما حكى قول بعض العلماء والفقهاء ان الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من أصحاب الأئمة الاربعة قبر الفندلاوي من أصحاب مالك وقبر البرهان البلخي من أصحاب أبي حنيفة وقبر الشيخ نصر المقدسي من أصحاب الشافعي وقبر الشيخ أبي الفرج من أصحاب أحمد رضي الله عنهم ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا استجيب له وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه اذا نزل بك حادث أو امر تخافه استوحى ينكشف عنك ما تجده من الشدة حيا كنت أو ميتا ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته او كان في سماع فانه يطيب ويكثر التواجد وقول الفقهاء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن عند مد السماط وعند قيامهم في الاستغفار والمجارات التي بينهم وعند السماع وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر زكريا وقبر هود والصلاة عندهما والموقف بين مشرق رواق الجامع بباب الطهارة بدمشق والدعاء عند المصحف العثماني ومن الصق ظهره الموقوف بالعمود الذي عند رأس قبر معاوية عند الشهداء بباب الصغير فهل للدعاء خصوصية قبول او سرعة اجابة بوقت مخصوص أو مكان معين عند قبر نبي أو ولي أو يجوز أن يستغيث الى الله تعالى في الدعاء بنبي مرسل أو ملك مقرب أو بكلامه تعالى أو بالكعبة أو بالدعاء المشهود باحتياط قاف أو بدعاء ام داود او الخضر وهل يجوز أن



يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان بجرمة فلان بجاه المقرين باقرب الخلق أو يقسم بأفعالهم وأعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج لكونه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام عنده أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق معلقة ويقال هذه مباركة يجتمع اليها الرجال الاولياء وهل يجوز تعظيم جبل أو زيارته أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار والدعاء فيها بالصلاة كمغارة الدم وكهف آدم والآثار ومغارة الجوع وقبر شيث وهابيل ونوح والياس وحزقييل وشيبان الراعي وابراهيم بن آدم بجبله وعش الغراب ببعلبك ومغارة الاربعة وحمام طبرية وزيارة عسقلان ومسجد صالح بمكاوه ومشهور بالحرمات والمعظيم والزيارات وهل يجوز تحرى الدعاء عند القبور وأن تقبل أو يوقد عندها القناديل والسرج وهل يحصل للاموات بهذه الافعال من الاحياء منفعة أو مضرة وهل الدعاء عند القدم النبوي بدار الحديث الاشرفية بدمشق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى ومقام ابراهيم ورأس الحسين وصهيب الرومي وبلال الحبشي واويس القرني وما أشبه ذلك كله في سائر البلاد والقرى والسواحل والجبال والمشاهد والمساجد والجوامع وكذلك قولهم الدعاء مستجاب عند برج باب كيسان بين باني الصغير والشرقي مستدبراً له متوجهاً الى القبلة والدعاء عند داخل باب الفرادين فهل ثبت شيء في اجابة الادعية في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ان يستغاث بغير الله تعالى بأن يقول يا جاء محمد أو يا لست نفيسة أو يا سيدي احمد أو اذا عثر أحداً وتمسراً أو قفز من مكان الى مكان يقول يال علي أو يال الشيخ فلان أم لا وهل يجوز النذور للانبياء أو للمشايخ مثل الشيخ جاكير أو أبي الوفا أو نور الدين الشهيد أو غيرهم أم لا وكذلك هل يجوز النذور لقبور أحد من البيت النبوة ومدرسة والائمة الاربعة ومشايخ العراق والعجم ومصر والحجاز واليمن والهند والمغرب وجميع الارض وجبل قان وغيرها أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما قول القائل ان الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الاربعة المذكورين رضي الله عنهم فهو من جنس قول غيره قبر فلان هو الترياق المحرب ومن جنس ما يقوله امثال هذا القائل من ان الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان فان كثيراً من الناس يقول مثل هذا القول عند بعض القبور ثم قد يكون ذلك القبر قد علم انه قبر رجل صالح من الصحابة أو اهل البيت أو غيرهم من الصالحين وقد يكون نسبة ذلك القبر الى ذلك كذباً أو مجهول الحال مثل أكثر

ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرجل ليس بصالح فان هذه الاقسام موجودة  
 فيمن يقول مثل هذا القول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر بعينه وانه استجيب  
 له الدعاء عنده والحال ان ذلك اما قبر معروف بالفسق والابتداع واما قبر كافر كما رأينا من دعا  
 فكشف له حال القبور فبغت لذلك ورأينا من ذلك انواعا واصل هذا ان قول القائل ان الدعاء  
 مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا  
 قاله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من ائمة المسلمين المشهورين بالامامة  
 في الدين كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد وابي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل  
 واسحاق بن راهويه وابي عبيدة ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم كالفضيل بن عياض وابراهيم  
 ابن ادم وابي سليمان الداراني وامثالهم ولم يكن في الصحابة والتابعين والائمة والمشايع المتقدمين  
 من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلقا ولا معينا ولا فيهم من  
 قال ان دعاء الانسان عند قبور الانبياء والصالحين افضل من دعائه في غير تلك البقعة ولا ان  
 الصلاة في تلك البقعة افضل من الصلاة في غيرها ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة  
 عند هذه القبور بل افضل الخلق وسيدهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في الارض  
 قبر اتفق الناس على انه قبر نبي غير تبره وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره واتفق الائمة على انه  
 يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبيه لما في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الله على بها روي حتى ارد عليه السلام وهو  
 حديث جيد وقد روى ابن ابى شيبة والدارقطني عنه من سلم على عند قبري سمعته ومن صلى  
 على ثانيا ابلغه وفي اسناده لين لكن له شواهد ثابتة فان ابلاغ الصلاة والسلام عليه من العبد  
 قد رواه اهل السنن من غير وجه كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اكثروا علي من  
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة علي قالوا كيف تعرض صلاتنا عليك وقد  
 رممت اى بليت فقال ان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل لحوم الانبياء وفي النسائي وغيره  
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وكل بقبري ملائكة يباغوني عن اتي السلام ومع هذا لم  
 يقل احد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا انه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجها الى  
 قبره بل نصوا على نقيض ذلك واتفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام



عليه فقال الا كثرون كمالك واحمد وغيرهما يسلم عليه مستقبل القبر وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأظنه مقولا عنه وقال ابو حنيفة وأصحابه بل يسلم عليه مستقبلاً القبلة بل نص ائمة السلف على انه لا يوفى عنده للدعاء مطلقا كما ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق في كتاب المبسوط وذكره القاضي عياض قال مالك لا اري ان يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ولكن يسلم ويمضي وقال ايضا في المبسوط لا بأس لمن قدم من سفر او خرج الى سفر ان يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعوه ولا يبي بكر وعمر فليل له فان ناسا من اهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة او اكثر وربما وقفوا في الجمعة أو في اليوم المرة والمرة او اكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال لم يبلغني هذا عن احد من اهل الفقه بلدنا ولا يصلح آخر هذه الامة الا ما صلح اولها ولم يبلغني عن اول هذه الامة وصدرها انهم كانوا يفعلون ذلك الا من جاء من سفر او اراده قال ابن القاسم رأيت اهل المدينة اذا خرجوا منها أو دخلوها اتوا القبر وسلموا قال وذلك دأبى فهذا مالك وهو اعلم اهل زمانه أى زمن تابع التابعين بالمدينة النبوية الذين كان اهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم اعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه وبين ان المستحب هو الدعاء له ولصاحبيه وهو الم شروع من الصلاة والسلام وان ذلك أيضا لا يستحب لاهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر او ارادته لأن ذلك تحية له والمحيا لا يقصد بته كل وقت لحجته بخلاف القادمين من السفر وقال مالك في رواية أبي وهب اذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف وجهه الى القبر لا الى القبلة ويدنوا ويسلم ولا يمس القبر بيده وكره مالك ان يمال ررنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال العياض عياض كراهة مالك له لاضافته الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبورا انبيائهم مساجد ينهى عن اضافة هذا اللفظ الى القبر والتشبه بفعل ذلك قطعا للذميمة وحسب الباب ملت والاحاديث الكثيرة الروية في زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة لم يرو الاثمة ولا اهل السنن المتبعة كسنن أبي داود والنسائي ونحوهما فيها شيئا ولكن جاء لفظ زيارة القبور في غير هذا الحديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها فانها تذكركم بالآخرة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم اصحابه اذا

زاروا القبور ان يقول احدهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ولكن صار لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية واكثرهم لا يستعملونها الا بالمعنى البدعي لا الشرعي فلهم هذا كره هذا الاطلاق فاما الزيارة الشرعية فهي من جنس الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة عليه كما قال الله في حق المنافقين (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره فلما نهى الصلاة على المنافقين والقيام على قبورهم دل ذلك بطريق مفهوم الخطاب وعلة الحكم ان ذلك مشروع في حق المؤمنين والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن يراد به الدعاء له وهذا هو الذي مضت به السنة واستحبه السلف عند زيارة قبور الانبياء والصالحين واما الزيارة البدعية فهي من جنس الشرك والذريعة اليه كما فعل اليهود والنصارى عند قبور الانبياء والصالحين قال صلى الله عليه وسلم في الاحاديث المستفيضة عنه في الصحاح والسنن والمسائيد لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا وقال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انهاكم عن ذلك وقال ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد وقال لمن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فاذا كان قد امن من يتخذ قبور الانبياء والصالحين مساجد امتنع ان يكون تحريها للدعاء مستحبالا لان المكان الذي يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة لان الدعاء عقب الصلاة اجوب وليس في الشريعة مكان ينهى عن الصلاة عنده مع انه يستحب الدعاء عنده وقد نص الاثمة كالشافعي وغيره على ان النهي عن ذلك ممل بخوف الفتنة بالقبر لا بمجرد نجاسته كما يظن ذلك بعض الناس ولهذا كان السلف يأمرون بتسوية القبور وتعفية ما يفتن به منها كما امر عمر ابن الخطاب بتعفية قبر دانيال لما ظهر بتستر فاته كتب اليه ابو موسى يذكر انه قد ظهر قبر دانيال وانهم كانوا يستسقون به فكذب اليه عمر يأمره ان يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً ثم يدفنه بالليل في واحد منها ويعفيه لئلا يفتن به الناس والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الاثمة كان معروفاً عند السلف كما رواه ابو يولي الموصلي في مسنده وذكره الحافظ ابو عبد الله المقدسي في مختاره عن



على بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بزين العابدين انه رأى رجلاً يهجي إلى فرجة  
 كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فبدع فيها فقاه فقال الا احدثكم حديثاً سمعته  
 من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم  
 قبوراً فان نسليكم يبلغني أينما كنتم وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبوري عيداً وصلوا على  
 فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وفي سنن سعيد بن منصور حدثنا عبد العزيز بن محمد اخبرني سهيل  
 بن أبي سهيل قال رأيت الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في  
 بيت فاطمة يتعشى فقال هلم إلى المشاء فقلت لا اريد فقل ما لي رأيتك عند القبر فقلت سلمت  
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا دخلت المسجد فسلم ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا تتخذوا بيوتى عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم  
 مساجد وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما اتم ومن بالاندلس الا بسواء وقد  
 بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع فاذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم  
 وخير الخلق واكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا  
 اذا نزلت بهم الشدائد كالحلم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار يدعون الله  
 ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا غيره من قبور الانبياء والصالحين بل قد ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب  
 قال اللهم انا كنا اذا جئنا توسلنا اليك بنبينا فتستعيننا وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاستعنا  
 فيسقون فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو انهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته  
 وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا اقساموا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا اليه بما شرعه من الوسائل وهي الاعمال  
 الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل العبد إلى الله بالايام بنبيه وبمحبته وموالاته  
 والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في  
 الآخرة بدعائه وشفاعته وتوسل الصالحين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهل  
 تنصرون وترزقون الا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم ومن المعلوم بالاضطرار ان

الدعاء عند القبور لو كان افضل من الدعاء عند غيرها وهو احب الى الله واجوب لكان السلف أعلم بذلك من الخلق وكانوا اسرع اليه فانهم كانوا اعلم بما يحبه الله ويرضاه وأسبق الى طاعته ورضاه ولكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين ذلك ويرغب فيه فانه أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر وما ترك شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث أمته به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد حذر أمته منه وقد ترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها لا يزوي عنها بعده الا هالك فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مادته بلعنه ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد فنهى عن الصلاة لله مستقبلاً لها وان كان المصلي لا يعبد الموتى ولا يدعوهم كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب لانها وقت سجود المشركين للشمس وان كان المصلي لا يسجد الا لله سدا للذريعة فكيف اذا تحققت المفسدة بان صار العبد يدعو الميت ويدعوه به كما اذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب وقد كان أصل عبادة الاوثان من تعظيم القبور كما قال تعالى (وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا) قال السلف كابن عباس وغيره كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم ثم من المعلوم ان بمقابر باب الصغير من الصحابة والتابعين وتابعيهم من هو افضل من هؤلاء المشايخ الاربعة فكيف يعين هؤلاء للدعاء عند قبورهم دون من هو افضل منهم ثم ان لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يحبه ويعظمه بالدعاء دون الشيخ الآخر فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ضاهوا الذين اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون

(فصل ١٠) وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحني فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتا فهذا الكلام ونحوه اما يكون كذبا من الناقل أو خطأ من العائل فانه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضللا بعيدا ومن المعلوم ان الله لم يأمر بمثل هذا ولا رسله أمروا بذلك بل قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) ولم يقل ارغب الى الانبياء والملائكة وقال تعالى (قل



ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا لا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون  
 يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا  
 قالت طائفة من السلف كان أقوام يدعون العزير والمسيح والملائكة فانزل الله هذه الآية وهذا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لاحد من أصحابه اذا نزل بك حادث فاستوحني بل  
 قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يوصيه احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده امامك  
 تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله وما  
 يرويه بعض العامة من انه قال اذا سألت الله فاسئلوه بجاهي فان جاهي عند الله عظيم فهو حديث  
 كذب موضوع لم يروه أحد من اهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة في  
 الدين فان كان للميت فضيلة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده  
 وان كان منعمة للحى بالميت فاصحابه أحق الناس استفاء به حيا وميتا فعلم ان هذا من الضلال  
 وان كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه والله يغفر له ان كان مجتهدا مخطئا وليس هو  
 بنبي يجب اتباع قوله ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه وقد قال الله تعالى ( فان تنازعتم في  
 شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر )

( فصل ) واما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني  
 رضي الله عنه وسلم عليه وخطا سبع خطوات بخطو مع كل تسليمة خطوة إلى قبره قضيت  
 حاجته أو كان في سماع فانه يطيب ويكثر تواجده فهذا أمر القربة فيه شرك برب العالمين  
 ولا ريب ان الشيخ عبد القادر لم يقل هذا ولا امر به ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب  
 عليه وانما يحدث مثل هذه البدع اهل الغلو والشرك الشبهين للنصارى من اهل البدع الرافضة  
 الغالية في الأئمة ومن اشبههم من الغلاة في المشايخ وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها فاذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة لله  
 فكيف يجوز التوجه إليه والدعاء لغير الله مع بعد الدار وهل هذا الا من جنس ما يفعله النصارى  
 بعيسى وأمه واحبارهم ورهبانهم في اتخاذهم ايام اربابا وآلهة يدعونهم ويستغيثونهم في مطالبهم  
 ويسألونهم ويسألون بهم

﴿فصل﴾ واما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن عند الاكل والمنافسة والسمع فهذا القول روى نحوه عن بعض الشيوخ قل ان الله ينظر اليهم عند الاكل فانهم ياكلون بايثار وعند الجارة في العلم لانهم يقصدون الناصحة وعند السماع لانهم يسمعون لله أو كلاما يشبه هذا والاصل الجامع في هذا ان من عمل عملا يحبه الله ورسوله وهو ما كان الله باذن الله فان الله يحبه وينظر اليه فيه نظر محبة والعمل الصالح هو الخالص الصواب فالخالص ما كان لله والصواب ما كان بامر الله ولا ريب ان كل واحد من المواقاة والمخاطبة والاستماع منها ما يحبه الله ومنها ما لا يحبه الله ومنها ما يشتمل على خير وشر وحق وباطل ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه

﴿فصل﴾ وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر بني أوقبر أحد من الصحابة والقرابة أو ما يقرب من ذلك أو الصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر أو بما يجاور القبر من عود وغيره ممن يتحري الصلاة والدعاء في قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود والذي عليه العلماء انه قبر معاوية بن أبي سفيان أو عند المثال الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك فهو مخطي مبتدع مخالف للسنة فان الصلاة والدعاء بهذه الامكنة ليس له مزية عند احد من سلف الامة وانتمها ولا كانوا يفعلون ذلك بل كانوا ينهون عن مثل ذلك كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اسباب ذلك ودواعيه وان لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به فكيف اذا قصدوا ذلك

﴿فصل﴾ واما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين أو مكان معين عند قبر نبي أو ولي فلا ريب ان الدعاء في بعض الاوقات والاحوال اجوب منه في بعض فالدعاء في جوف الليل اجوب الاوقات كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير وفي رواية نصف الليل فيقول من يدعوني فاستجيب له من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاغفر له حتى يطلع الفجر وفي حديث آخر اقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الاخير والدعاء مستحب عند نزول المطر وعند التحام الحرب وعند الاذان والاقامة وفي ادبار الصلوات وفي حال السجود ودعوة الصائم ودعوة المسافر ودعوة المظلوم وامثال ذلك فهذا كله مما جاءت به الاحاديث المعروفة في



الصحيح والسنن والدعاء بالمشاعر كعرفة ومزدانة ومني والماتزم ونحو ذلك من مشاعر مكة والدعاء بالمساجد مطلقا وكلما فضل المسجد كالمساجد الثلاثة كانت الصلاة والدعاء فيه افضل واما الدعاء لاجل كون المكان فيه قبر نبي أو ولي فم يقل احد من سلف الامة واثمتها ان الدعاء فيه افضل من غيره ولكن هذا مما ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة للنصارى وغيرهم من المشركين فاصله من دين المشركين لا من دين عباد الله المخلصين كاتخاذ القبور مساجد فان هذا لم يستحبه احد من سلف الامة واثمتها ولكن ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة لمن لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

﴿ فصل ﴾ واما قول السائل هل يجوز ان يستغيث الى الله في الدعاء بنبي مرسل او ملك مقرب او بكلامه تعالى او بالكعبة او بالدعاء المشهور باحتياط قاف او بدعاء ام داود او الخضر ويجوز ان يقسم على الله في السؤال بحق فلان بجملة فلان بجاه المقربين بقرب الخلق او يقسم باعمالهم وافعالهم فيقال هذا السؤال فيه فصول متعددة فاما الادعية التي جاءت بها السنة ففيها سؤال الله باسمائه وصفاته والاستعاذة بكلامه كما في الادعية التي في السنن مثل قوله اللهم اني اسألك بان لك الحمد انت الله بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم ومثل قوله اللهم اني اسألك بانك انت الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومثل الدعاء الذي في المسند اللهم اني اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو انزلته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك واما الادعية التي يدعو بها بعض العامة ويكتبها باعة الحروز من الطرقية التي فيها اسألك باحتياط قاف وهو يوف الخاف والطور والعرش والكرسي وزمزم والمقام والبلد الحرام وامثال هذه الادعية فلا يؤثر منها شيء لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن ائمة المسلمين وليس لاحد ان يقسم بهذه بحال بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بنير الله فقد اشرك فليس لاحد ان يقسم بالخلوقات البتة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لابرء كما قال انس بن النضر انكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية الربيع وكما قال البراء بن مالك اقسمت عليك أي رب الا فعلت كذا وكذا وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه والعبد يسأل ربه بالاسباب التي تقضي

مطلوبه وهي الاعمال الصالحة التي وعد الثواب عليها ودعا عباده المؤمنين الذين وعد اجابتهم كما كان الصحابة يتوسلون الى الله تعالى بنبيه ثم بعنه وغير عمه من صالحهم يتوسلون بدعائه وشفاعته كما في الصحيح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس فقال اللهم انا كنا نتوسل اليك بنينا فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نينا فاسقنا فيسقون فتوسلوا بعد موته بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو توسلهم بدعائه وشفاعته ومن ذلك ما رواه اهل السنن وصححه الترمذي ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ادع الله ان يرد علي بصري فامر به ان يتوضأ ويصلي ركعتين ويقول اللهم اني اسألك واتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله اني اتوجه بك الى ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشفعه في هذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم وامره ان يسأل الله ان يقبل شفاعته النبي له في توجهه بنبيه الى الله هو - كتوسل غيره من الصحابة به الى الله فان هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته واما قول القائل اسألك او اقسم عليك بحق ملائكتك او بحق انبيائك أو بنبيك فلان او برسولك فلان أو بالبيت الحرام أو بزعم والمقام أو بالطور والبيت المعمور ونحو ذلك فهذا النوع من الدعاء لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين لهم باحسان بل قد نص غير واحد من العلماء كابى حنيفة واصحابه كابى يوسف وغيره من العلماء على انه لا يجوز مثل هذا الدعاء فانه اقسم على الله بمخلوق ولا يصح القسم بنير الله وان سأل به على انه سبب ووسيلة الى قضاء حاجته اما اذا سأل الله بالاعمال الصالحة وبدعائه نبيه والصالحين من عباده فالاعمال الصالحة سبب للثابة والدعاء سبب للاجابة فسؤاله بذلك سؤال بما هو سبب لنيل المطلوب وهذا معنى ما يروى في دعاء الخروج الى الصلاة اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا وكذلك اهل النار الذين دعوا الله باعمالهم الصالحة فالتوسل الى الله بالنبيين هو التوسل بالايان بهم وبطاعتهم كالصلاة والسلام عليهم ومحبتهم وموالاتهم أو بدعائهم وشفاعتهم واما نفس ذواتهم فايست فيها ما يقتضي حصول مطلوب العبد وان كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة العالية بسبب اكرام الله لهم واحسانه اليهم وفضله عليهم وليس في ذلك ما يقتضي اجابة دعاء غيرهم الا ان يكون بسبب منه اليهم كالايان بهم والطاعة لهم أو بسبب منهم اليه كدعائهم له وشفاعتهم فيه فهذان الشيطان يتوسل بهما واما الاقسام بالمخلوق فلا وما يذكره بعض العامة



من قوله اذا سألتهم الله فاسألوه بجاهي فان جاهي عند الله عظيم حديث كذب موضوع  
 (فصل) واما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران لكون النبي صلى  
 الله عليه وسلم رؤي عنده فيقال بل تعظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومزارات لاجل  
 ذلك هو من اعمال اهل الكتاب الذين نهينا عن التبشع بهم فيها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب  
 كان في السفر فرأى قوما يتدرون مكانا فقال ما هذا فقالوا مكان صلى فيه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال واذا كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتريدون ان تتخذوا آثار  
 انبيائكم مساجد من ادركته فيه الصلاة فليصل والا فليمض وهذا فله عمر بمحض من الصحابة ومن  
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسفاره في مواضع وكان المؤمنون يرونه في المنام  
 في مواضع وما اتخذ السلف شيئا من ذلك مسجدا ولا مزارا ولو فتح هذا الباب لصار كثير  
 من ديار المسلمين او اكثرها مساجد ومزارات فانهم لا يزالون يرون النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من يراه مرارا كثيرة وتخليق هذه الامكنة بالزعفران  
 بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذابون على ذلك مثل ان يرى في المكان اثر قدم فيقال هذا  
 قدمه ونحو ذلك فهذا كله كذب والاقدام الحجارة التي ينقلها من ينقلها ويقول انها موضع قدمه  
 كذب مختلق ولو كانت حقا لسن للمسلمين ان يتخذوا ذلك مسجدا ومزارا بل لم يأمر الله ان يتخذ  
 مقام نبي من الانبياء مصلي الا مقام ابراهيم بقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلي كما انه لم يأمر  
 بالاستلام والتقبيل لجبر من الحجارة الا الحجر الاسود ولا بالصلاة الى بيت الا البيت الحرام  
 ولا يجوز أن يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين بل ذلك بمنزلة من جعل للناس حجبا الى غير  
 البيت العتيق أو صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان وأمثال ذلك فصخرة بيت  
 المقدس لاسن استلامها ولا تقبيلها باتفاق المسلمين بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية  
 على سائر بقاع المسجد والصلاة والدعاء في قبلة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين  
 أفضل من الصلاة والدعاء عندها وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكمب الاحبار أين ترى  
 أن أبني مصلي المسلمين قال ابنه خاف الصخرة قال خالطتك يهودية يا ابن اليهودية بل أبنيه  
 امامها فان لنا صدور المساجد فبني هذا المصلي الذي تسميه العامة الانصبي ولم يتمسح بالصخرة  
 ولا قبلها ولا صلى عندها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما قبل الحجر الاسود قال

والله اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك وكان عبد الله بن عمر اذا اتى المسجد الاقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبينا صلى الله عليه وسلم وحجرة الخليل وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقييلها ولا التمسح بها باتفاق الأئمة بل منهي عن ذلك واما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قول الفائل اغفر لي ذنوبي او انصرني على عدوي ونحو ذلك .

﴿فصل﴾ وأما الاشجار والاحجار والعيون ونحوها مما يندرج لها بعض العامة أو يعلقون بها خرقة أو غير ذلك أو يأخذون ورقها يتبركون به أو يصلون عندها أو نحو ذلك فهذا كله من البدع المنكرة وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أسباب الشرك بالله تعالى وقد كان للمشركين شجرة يعلقون بها اسلحتهم يسمونها ذات انواط فقال بعض الناس يا رسول الله اجعل لنا ذات انواط كما لهم ذات انواط فقال الله اكبر فلم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة انها السنن اتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو ان احدهم دخل جحر ضب لدخلتم وحتى لو ان احدهم جامع اميراته في الطريق لفعلتموه وقد بلغ عمر ابن الخطاب ان قوما يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس تحتها فأمر بتلك الشجرة فقطعت وقد اتفق علماء الدين على ان من نذر عبادة في بقعة من هذه البقاع لم يكن ذلك نذرا يجب الوفاء به ولا مزية للعبادة فيها

﴿فصل﴾ واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام بقعة تقصد لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك الامساجد المسلمين ومشاعر الحج واما المشاهد التي على القبور سواء جعلت مساجد أو لم تجعل او المقامات التي تضاف الى بعض الانبياء او الصالحين او المغارات والكهوف أو غير ذلك مثل الطور الذي كلم الله عليه موسى ومثل غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم تتحنث فيه قبل نزول الوحي عليه والغار الذي ذكره الله في قوله ثاني اثنين اذ هما في الغار والغار الذي بجبل فاسيون بدمشق الذي يقال له مغارة الدم والمقامان اللذان بجانبه الشرقي والغربي يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال للآخر مقام عيسى وما اشبه هذه البقاع والمشاهد في شرق الارض وغربها فهذه لا شرع



السفر إليها لزيارتها ولو نذر نادر السفر إليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهو يروى عن غيرهما أنه قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا هذه البلاد بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع ولا يزورونها ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها بل كانوا مستمسكين بشريعة نبيهم يعمرون المساجد التي قال الله فيها (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) وقال (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وأمثال هذه النصوص وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه بخمس وعشرين درجة وذلك أن الرجل إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة فيه كانت خطواته أحداها ترفع درجة والآخرى تحط خطيئة فإذا جلس ينتظر الصلاة كانت في صلاة مادام ينتظر الصلاة فإذا قضى الصلاة فإن الملائكة تصلي على أحدهم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد والمحققون منهم قالوا إن هذا سفر معصية ولا يقصر الصلاة فيه كمن لا يقصر في سفر المعصية كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره وكذلك ذكر أبو عبد الله بن بطة أن هذا من البدع المحدثه في الإسلام بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين ولم ينتقل عن السابقين الأولين رضي الله عنهم وأرضاهم أنهم كانوا يتجرون هذه البقاع للدعاء والصلاة بل لا يقصدون إلا مساجد الله بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها أيضا كمسجد الضرار الذي قال الله فيه (والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وأرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل ولبخلفن أن اردنا إلا الحسنى والله يشهد أنهم لكاذبون لا تقم فيهم أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) بل المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها وبنائها

محرم كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة لما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وقال في مرض موته لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا وكانت حجرة النبي صلى الله عليه وسلم خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية أن يزيد في المسجد فاشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت شرقي المسجد وقبله فزادها في المسجد فدخلت الحجرة اذ ذاك في المسجد وبنوها مسنمة عن سمت القبلة لثلاثي أصلي أحد إليها وكذلك قبر إبراهيم الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السليمانى ولا يدخل إليه أحد ولا يصلي أحد عنده بل كان مصلى المسلمين بقرية الخليل بمسجد هناك وكان الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إلى أن نقب ذلك السور ثم جعل فيه باب ويقال إن النصارى هم تقبوه وجعلوه كنيسة ثم لما أخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجدا ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان هذا إذا كان القبر صحيحا فكيف وعامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء كذب مثل القبر الذي يقال إنه قبر نوح فإنه كذب لا ريب فيه وإنما أظهره الجهال من مدة قريبة وكذلك قبر غيره

﴿ فصل ﴾ وأما عسقلان فإنها كانت ثغرا من ثغور المسلمين كان صالحوا المسلمين يقيمون بها لأجل الرباط في سبيل الله وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل جبل لبنان والاسكندرية ومثل عبادان ونحوها بأرض العراق ومثل قزوين ونحوها من البلاد التي كانت ثغورا فهذه كان الصالحون يقصدونها لأجل الرباط في سبيل الله فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مات مجاهدا واجري عليه عمله واجري عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي سنن أبي داود وغيره عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وقال أبو هريرة لأن أربط لسلة في سبيل الله أحب إلي من أن أفوم ليلة القدر عند الحجر الأسود ولهذا قال العلماء إن الرباط



بالثغور افضل من المجاورة بالحر. بين الشريفين لان الرابطة من جنس الجهاد \* والمجاورة من جنس  
 الحج وجنس الجهاد افضل باتفاق المسلمين. من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج  
 وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله  
 والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وحاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم  
 اعظم درجة عند الله واولئك هم الفائزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها  
 نعيم مقيم خالدين فيها ابدان الله عنده اجر عظيم) فهذا هو الاصل في تعظيم هذه الامكنة  
 ثم من هذه الامكنة ما سكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور ومنها ما خرب  
 وصار ثغرا غير هذه الامكنة والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها فقد تكون البقعة  
 دار كفر اذا كانت أهلها كفارا ثم يصير دار اسلام اذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله  
 في أول الامر دار كفر وحرب وقال الله فيها (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك  
 التي أخرجتك) ثم لما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم صارت دار اسلام وهي في نفسها أم القرى  
 وأحب الارض الى الله وكذلك الارض المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكرهم الله تعالى  
 كما قال تعالى (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم  
 ملوكا وآتاكم ما لم يؤت أحدا من العالمين يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم  
 ولا ترتدوا على أدباركم فتقلبوا خاسرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها  
 حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون) الآيات وقال تعالى لما أنجى موسى وقومه من  
 الفرق (سأريكم دار الفاسقين) وكانت تلك الديار ديار الفاسقين لما كان يسكنها اذ ذاك الفاسقون  
 ثم لما سكنها الصالحون صارت دار الصالحين وهذا أصل يجب ان يعرف فان البلد قد تحمد  
 أو تذم في بعض الاوقات لحال أهله ثم يتغير حال أهله فيتغير الحكم فيهم اذ المدح والذم  
 والثواب والعقاب انما يترتب على الايمان والعمل الصالح أو على ضد ذلك من الكفر والفسوق  
 والعصيان قال الله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها  
 وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لا يبيض على أسود ولا لا سود  
 على أبيض الا بالتقوى الناس بنو آدم وآدم من تراب وكتب أبو الدرداء الى سلمان الفارسي



وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد آخى بينهما لما آخى بين المهاجرين والانصار وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بالعراق نائبا لعمر بن الخطاب ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقدرس أحدا وانما يقدرس الرجل عمله

﴿ فصل ﴾ وقد بين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الابراج أو الغير ان من البدع المحدث المكرة في الاسلام لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كان السابقون الاولون والتابعون لهم باحسان يفعلونه ولا استجبه أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الافك والكلام على هذا بسوط في غير هذا الجواب

﴿ فصل ﴾ واما قول القائل اذا عثر يا جاء محمد يا لست نفيسة أو يا سيدي الشيخ فلان أو نحو ذلك مما فيه استغاثته وسؤاله فهو من المحرمات وهو من جنس الشرك فان الميت سواء كان نبيا أو غير نبي لا يدعى ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره ولا مع البعد من قبره بل هذا من جنس دين النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون ومن جنس الذين قال فيهم ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا ) وقد قال تعالى ( ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا يا أمركم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون ) وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

﴿ فصل ﴾ وكذلك النذر للقبور أولا حد من أهل القبور كالنذر لآبراهيم الخليل أو للشيخ فلان أو فلان أو لبعض أهل البيت أو غيرهم نذر معصية لا يجب الوفاء به باتفاق أئمة الدين بل ولا يجوز الوفاء به فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يبنى على القبور المساجد ويسرج فيها السرج كالقناديل والشمع وغير ذلك واذا كان



هذا ملعونا فالذى يضع فيها قناديل الذهب والفضة وشمعدان الذهب والفضة ويضعها عند القبور اولى باللعة فمن نذر زيتا أو شهما أو ذهباً أو فضة أو ستر أو غير ذلك ليجعل عند قبر نبي من الانبياء أو بعض الصحابة أو القرابة أو المشايخ فهو نذر معصية لا يجوز الوفاء به وهل عليه كفارة يمين فيه قولان للعلماء وان تصدق بما نذره على من يستحق ذلك من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من الفقراء الصالحين كان خيراً له عند الله وانفع له فان هذا عمل صالح يثيبه الله عليه فان الله يجزى المتصدقين ولا يضع اجر المحسنين والمتصدق يتصدق لوجه الله ولا يطلب اجره من المخلوقين بل من الله تعالى كما قال تعالى ( وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى واسوف يرضى ) وقال تعالى ( ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتاً من انفسهم كمثل جنة ربوة ) الآية وقال عن عباده الصالحين ( انما نطمعكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً ) ولهذا لا ينبغي لاحد ان يسأل بغير الله مثل الذي يقول كرامة لابي بكر ولعلي أو للشيخ فلان أو الشيخ فلان بل لا يعطي الا من سأل الله وليس لاحد ان يسأل لغير الله فان اخلاص الذي لله واجب في جميع العبادات البدنية والمالية كالصلاة والصدقة والصيام والحج فلا يملح الركوع والسجود الا لله ولا الصيام الا لله ولا الحج الا الى بيت الله ولا الدعاء الا لله قال تعالى ( وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى ( واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ) وقال تعالى ( تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ) وهذا هو اصل الاسلام وهو ان لا تعبد الا الله ولا تعبد الا بما شرع لا تعبد بالبدع كما قال تعالى ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً ) وقال تعالى ( ليلوكم ايكم احسن عملاً ) قال الفضيل بن عياض اخلصه واصوبه قالوا يا ابا على ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل واذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة والكتاب هذا كله لان الدين دين الله بلغه عنه رسوله فلا حرام الا ما حرمه الله ولا دين الا ما شرعه الله والله تعالى ذم المشركين لانهم شرعوا في الدين ما لم يأذن به الله فحرموا اشياء لم يحرمها الله كالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام وشرعوا ديناً لم يأذن به الله تدعاء غيره



وعبادته والرهابية التي ابتدعها النصارى والاسلام دين الرسل كلهم أولهم وآخرهم كلهم بعثوا بالاسلام كما قال نوح عليه السلام ( يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فلي الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن امركم عليكم غمّة ثم اقضوا الى ولا تنظرون فان توليتم فمأسألتكم من اجر ان اجري الاهلى الله وامرت ان اكون من المسلمين ) وقال تعالى ( ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه اسلم ) قال اسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون ) وقال تعالى ( وقال موسى لقومه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين ) وقال تعالى ( واذا وحيت الى الخواريين ان آمنوا بي ورسولي قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون ) وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا معاشر الانبياء ديننا واحد فدين الرسل كلهم دين واحد وهو دين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه كما قال ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوم اليه ) وانما يتنوع في هذا الدين الشرعة والمناهج كما قال لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا كما تنوع شريعة الرسول الواحد فقد كان الله أمر محمدا صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ان يصلي الى بيت المقدس ثم أمره في السنة الثانية من الهجرة ان يصلي الى الكعبة البيت الحرام وهذا في وقته كان من دين الاسلام وكذلك شريعة التوراة في وقتها كانت من دين الاسلام وشريعة الانجيل في وقته كانت من دين الاسلام ومن آمن بالتوراة ثم كذب بالانجيل خرج من دين الاسلام وكان كافرا وكذلك من آمن بالكتابين المتقدمين واكذب بالقرآن كان كافرا خارجا من دين الاسلام فان دين الاسلام يتضمن الايمان بجميع الكتب وجميع الرسل كما قال تعالى ( قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ) الآية



